عدد خاص

الشورى
Ash-shura

العدد ١٢٥ • السنة الثالثة عشرة • رمضان - شوال ١٤٣٢هـ

هموم المواطن.. أين موقعها من أولويات مجلس الشورى؟

د. عبدالعزيز خوجة: لا تقدم ولا تنمية دون حرية مسؤولة

خادم الحرمين الشريفين يخاطب الأمة عبر منبر الشورى

شركة مجموعة الجريسي

ساهم في مساعدة مرضى السرطان
بإرسال رسالة نصية فارغة إلى الرقم

5070

قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان

920009592

www.saudicancer.org

المحتويات

متابعات

8

خادم الحرمين الشريفين يخاطب الأمة عبر منبر الشورى

يلقي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود- حفظه الله- خطابا ملكياً أمام مجلس الشورى يتناول فيه سياسة الدولة الداخلية والخارجية. يأتي ذلك بعد سلسلة من الأوامر الملكية والقرارات التي أكدت حرصه - حفظه الله- على توفير جميع أسباب الحياة الكريمة للمواطنين ومعالجة القضايا الوطنية الملحة مثل البطالة والإسكان، وشملت كذلك دعم قطاعات الأمن والصحة، ويحظى هذا الخطاب باهتمام المواطنين بالداخل والمراقبين بالخارج عطفاً على العديد من المستجدات والتطورات في المنطقة العربية.

الملف: الشورى والوطن

12

هموم المواطن.. أين موقعها من أولويات مجلس الشورى؟

إلى أي مدى تلمس مجلس الشورى قضايا الشأن العام وتفاعل معها؟ وما هي آليات المجلس في التواصل مع المواطن والتعرف على احتياجاته وآرائه؟ وهل يستشعر المواطن بتعايش المجلس مع نبضه وهمومه؟ وما هي القضايا التي تخص المواطن وكان لها الأولوية تحت القبة؟ تساؤلات عريضة تطرحها الشورى من خلال هذا التحقيق الموسع في محاولة لإلقاء مزيد من الضوء على دور المجلس في صناعة القرار والتصاقه بهموم الوطن والمواطن، خاصة في ظل ما يكتنف الصورة من ضبابية عن أداء مجلس الشورى.

الشورى يصدر أكبر عدد للقرارات في تاريخه بـ ١٥٤ قراراً واللجان المتخصصة تعزز مشاركته في التنمية

يحظى مجلس الشورى دوماً بثقة القيادة كما جاء في كلمة خادم الحرمين الشريفين أمام المجلس: «أقدر لمجلسكم ما قام به من جهود ومبادرات أسهمت في تحقيق الإنجازات وترشيد القرارات الوطنية، وسيظل مجلسكم محل ثقة القيادة وتقدير الحكومة والمواطن».

ولم يكن المجلس يوماً ساكناً، بل ظل دوماً مبادراً في تفاعل متواصل مع المجتمع، وتتصدر هموم الوطن والمواطن أولوياته. وقد وصل عدد القرارات التي أصدرها المجلس خلال السنة الثانية من الدورة الخامسة ١٥٤ قراراً وهو الرقم الأعلى خلال الثماني عشرة سنة من عمر المجلس بعد تحديثه ويزيد على عدد القرارات التي صدرت خلال السنوات الأربع للدورة الأولى مجتمعة.

وقد أسهمت اللجان المتخصصة الثلاث عشرة في مجلس الشورى في ما أنجزه المجلس من موضوعات وقرارات خلال السنة الثانية من الدورة الخامسة، ومن أبرزها: نظام العمل التطوعي، خطة التنمية التاسعة، نظام السياحة، نظام البذور والتقاوي، نظام حماية الطفل من الإيذاء، الإستراتيجية الوطنية للنقل، اللائحة التنظيمية للجنة الوطنية لسلامة المرور، نظام إدارة النفايات البلدية، الإسترتيجية الوطنية لتنمية الحرف اليدوية، النظام الجزائي لجرائم التزوير، نظام التراخيص البلدية، نظام المركز الوطني لتقويم التعليم العام، نظام التمويل والرهن العقاري.

لقاء

106

مصطفى عبدالله: الرياض عاصمة للثقافة العربية عن جدارة

نوه الكاتب المصري مصطفى عبدالله بالاهتمام البالغ من قبل المملكة بالأنشطة الثقافية داخلياً وخارجياً مؤكداً أن اختيار الرياض كعاصمة للثقافة العربية والإسلامية إنما جاء عن جدارة واستحقاق نظير ما قدمته وتقدمه لخدمة الثقافة والأدب العربي في العالمين العربي والاسلامي مبدياً إعجابه واهتمامه بجائزة الملك عبدالله للترجمة التي ساهمت في تجسير الفجوة بين الآداب العربية والعالمية وفتح الآفاق للأدباء العرب للتواصل مع الآداب الأخرى.

الشورى Ash-shura
تصدر عن الإدارة العامة
للعلاقات العامة والإعلام
بمجلس الشورى

الآراء الواردة بالمجلة لاتعبر بالضرورة عن
رأي المجلس أو آراء مسؤوليه

للتواصل والمشاركات shuramagazine@hotmail.com

حوار

48

د. عبدالعزيز خوجة وزير الثقافة والإعلام لـ الشورى:
لا تقدم ولا تنمية دون حرية مسؤولة

أكد معالي وزير الثقافة والإعلام د. عبدالعزيز خوجة أن الوزارة استحدثت نظماً إعلامية رافدة للسياسة الصحفية ولحماية حقوق المؤلف، وأكد على أن الإعلام السعودي يرتكز على الدين الإسلامي الحنيف وخدمة سياسة المملكة ومصالحها العليا ومصالح مواطنيها. وفي الشأن الثقافي لفت معاليه إلى إستراتيجية التنمية الثقافية الخاصة بالوزارة، والتي اعتمدت العام الماضي بهدف تطوير العمل الثقافي وإنشاء المؤسسات الثقافية المرجعية والنهوض بالأندية الأدبية، وشدد معاليه على مبدأ الحرية المسؤولة وأنه لا خطر على الحرية أشد من سوء استخدامها. ونفى معاليه تحول السرقات الأدبية في المملكة إلى ظاهرة مستفحلة، مشيراً إلى نظام حماية حقوق المؤلف الصادر عام ١٤٢٤هـ، وأشاد معاليه باستحداث إدارة للتواصل مع المواطنين في مجلس الشورى ووصفها بالإيجابية جداً، وقال إن المسؤولية زادت على وسائل الإعلام للتواصل مع مجلس الشورى لنقل صورة واضحة عن نشاطاته ومناقشاته البناءة.

من الذاكرة

126

عدد من أعضاء المجلس القديم يقترحون تغيير اسم المملكة إلى المملكة العربية السعودية

ظل مجلس الشورى وأعضاؤه على مدى تاريخه الطويل حاضراً في دوائر صناعة القرار وأدرك الجميع أن المجلس كفء لتولي الدور الذي أراده ولاة الأمر له. وفي تاريخ الشورى أحداث عديدة يتوقف عندها الجميع كما حدث عندما تقدم عدد من أعضاء المجلس ضمن وفد من أهل الطائف بطلب تغيير اسم المملكة من « المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها» إلى «المملكة العربية السعودية» وهو ماتم لاحقاً بقرار من الملك عبدالعزيز.

تحت القبة

54

- مطالبات بتقديم وزارة الخارجية لخدمة أفضل للمواطنين بالخارج
- دعوة مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم إلى دعم البحث العلمي والاختراعات
- ٥٥٥ مشروعاً متعثراً وأكثر من ١٣ مليار ريال دون استغلال
- إستراتيجية شاملة للصندوق العقاري تضمن حصول ذوي الدخول المنخفضة على السكن
- انتقادات لأداء وزارة الصحة
- شبكة نقل عام داخل المدن وإعادة مواصفات الطرق والأنفاق
- رسوم على الأراضي البيضاء والمرأة ناخبة في انتخابات المجالس البلدية
- المجلس يوافق على تنظيم زواج السعوديين بغيرهم
- تشديد الرقابة على شركات التأمين الصحي
- مطالبات ببنية تحتية إلكترونية وقوانين تحكمها
- زيادة مدة تحصيل قروض الزواج واشتراط السعودة في المشروعات
- الاهتمام بالبيئة البحرية واستخدام التقنيات في المراقبة البيئية

المحتويات

نظام

120

نظام إيرادات الدولة

وافق مجلس الوزراء على نظام إيرادات الدولة. وتناول النظام مصادر هذه الإيرادات وكيفية تحصيلها والإجراءات المتبعة في ذلك من قبل وزارة المالية. كما تناول النظام ما يتعلق بتحصيل ديون الدولة لدى الجهات المختلفة، وما يتخذ في حالة تأخير سداد تلك الديون. الشورى تنشر فصول هذا النظام ومواده.

دراسة

84

دور مجلس الشورى في التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية

جرى العرف الدولي على أن المعاهدات لا تصبح سارية بمجرد التوقيع عليها من قبل ممثل الدولة. وإنما يلزم لنفاذها التصديق عليها. ونظراً لأهمية المعاهدات الدولية والآثار القانونية المترتبة عليها فقد منحت السلطة التشريعية دوراً مهماً في مجال التصديق على المعاهدات التي تبرمها السلطة التنفيذية، وذلك للرقابة على النتائج المترتبة على توقيعها قانونياً ومالياً وسياسياً. فما هو دور مجلس الشورى في ذلك؟ د. فيصل طاهر عضو المجلس يقدم دراسة له حول هذا الموضوع.

زيارة

114

وفد المجلس يجري مباحثات مهمة في ألمانيا

أجرى وفد مجلس الشورى برئاسة د. سعد البازعي رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الألمانية والذي زار جمهورية ألمانيا الاتحادية مباحثات مهمة مع برلمانيين ومسؤولين حكوميين تهدف لدفع علاقات البلدين التي تشهد تطوراً ونمواً لافتاً في مختلف المجالات. وقد أكد المسؤولون الألمان الذين التقاهم الوفد خلال الزيارة على أهمية دفع العلاقات بين البلدين وتطويرها بما يعود بالنفع على الشعبين الصديقين.

اتجاهات

20 أ. د. فالح الصغير

28 أ.د.إبراهيم الجوير

30 د. مشعل السُّلمي

32 أ. عبدالعزيز العيسى

35 د. مفلح الرشيدي

42 د. عبد الرحمن المشيقح

46 أ.د. إسماعيل البشري

53 أ. يوسف الميمني

109 أ. حمد الدعيج

118 د. فهد العنزي

الآراء الواردة بالمجلة لاتعبر بالضرورة عن
رأي المجلس أو آراء مسؤوليه

للتواصل والمشاركات shuramagazine@hotmail.com

مجلس الشورى

المشرف العام
د. محمد بن عبدالله الغامدي
الأمين العام لمجلس الشورى

نائب المشرف العام
د. عبدالرحمن بن عثمان الصغير
مدير عام العلاقات العامة والإعلام

رئيس التحرير
د. محمد بن عبدالله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبدالله الخضير

هيئة التحرير
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبدالله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي
أحمد بن سلمان السلمان

التصوير
سالم الحمدان
بسام البحر

ردمد:
issn:1319 - 9846

موقع المجلس على شبكة الانترنت
www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس الحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى - الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روافد
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس : ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

إطلالة

د. محمد المهنا

سر أهمية كلمة القائد

يترقب الكثيرون الخطاب الملكي المنتظر لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- أمام مجلس الشورى، وذلك عطفاً على العديد من المستجدات في مقدمتها الأوضاع السياسية المتلاحقة التي تعيشها الأمة العربية، وما يمثله ذلك من تحدٍ لاستقرار المنطقة، هذا إلى جانب تطلع المواطن إلى استشراف الخطوات القادمة في مسيرة الإصلاح والتنمية التي تبناها أيده الله وتوجت مؤخراً بالمشروعات العملاقة والقرارات الملكية الكريمة، والتي جسدت رؤية شاملة لأولويات التنمية في كافة ربوع الوطن.

كما يرى البعض أن هذا الخطاب يحمل إضافة جديدة لخطوات تفعيل دور مجلس الشورى في العمل الوطني ليواكب تطلعات القائد وطموحات المواطن، ويتماشى مع متطلبات المرحلة الراهنة.

ويستند هؤلاء في قراءتهم لأهمية هذا اللقاء إلى الحراك النشط الذي تعيشه المملكة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وفكرياً، وإلى حرص القيادة على المضي قدماً في مسيرة التحديث والإصلاح، ووضع حلول حاسمة لتراكمات الماضي وفق منظور متكامل للمستقبل، كما يستدلون بما حملته الكلمات الملكية الكريمة السابقة تحت قبة المجلس من رؤى ومواقف اتسمت دوماً بالشفافية والمصارحة، وحددت توجهات الدولة تجاه قضايا داخلية وخارجية.

إن المهتمين بالشأن الداخلي يوقنون أن الفترة القادمة حبلى بالعديد من القرارات والتوجهات التي من المؤمل أن تسهم في معالجة بعض قضايا الوطن الملحة وتسهم كذلك في تعزيز مبدأ الحوار الوطني، وتوسيع دائرة المشاركة في صناعة القرار، وتفعيل نهج الرقابة والمحاسبة، الأمر الذي تأكد من خلال الإعلان عن تشكيل هيئة مكافحة الفساد، وأيضاً التطلع لمنح مجلس الشورى المزيد من الصلاحيات التي تساند دوره التشريعي والرقابي.

رئيس التحرير

رؤية

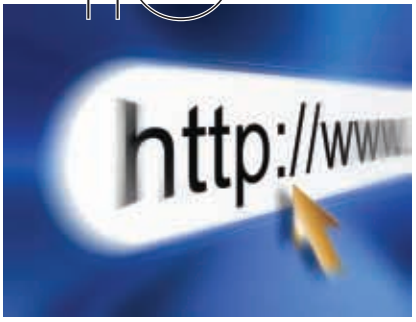

أنماط استخدام الشبكات الإجتماعية

انتشرت سريعاً وبشكل لافت للانتباه وطفت على السطح خلال السنوات الخمس الأخيرة نوعية جديدة من المواقع على شبكة الإنترنت أطلق عليها "الشبكات الاجتماعية"، مثل الفيسبوك وتويتر وغيرها، والتي جذبت إليها الملايين من مستخدمي الشبكة من كافة الأعمار والمستويات والأجناس والثقافات. وتشترك هذه النوعية من المواقع بعدد من الخصائص والمواصفات التي طغت بها وسحبت البساط من تحت كبريات المواقع التقليدية التي ظلت تهيمن على شبكة الإنترنت لسنوات عدة. د. جبريل عريشي عضو المجلس يقدم رؤيته حول هذا الموضوع.

خادم الحرمين الشريفين يخاطـــــــ

يُشرف خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود- حفظه الله- مجلس الشورى ويلقي خطابه السنوي أمام المجلس ، يتناول فيه سياسة الدولة الداخلية والخارجية. يأتي ذلك بعد منظومة من الأوامر الملكية والقرارات التنموية التي أكدت حرصه - حفظه الله- على توفير جميع أسباب الحياة الكريمة للمواطنين ومعالجة القضايا الوطنية الملحة مثل البطالة والإسكان، وشملت كذلك دعم قطاعات الأمن والصحة، ومكافحة الغلاء.

ويحظى هذا الخطاب الملكي باهتمام المراقبين للشأن السعودي والخليجي والعربي عطفاً على العديد من المستجدات في مقدمتها الحراك النشط الذي تعيشه المملكة اقتصادياً واجتماعياً وتنموياً، والتحديات التي تواجه سلام منطقة الخليج والعالم العربي وأمنها واستقرارها.

ـــــــب الأمة عبر منبر الشورى

وأكد معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن تشريف خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لمجلس الشورى مصدر اعتزاز للمجلس رئيساً وأعضاء ومنسوبين. فقد اعتادوا هذا التشريف الملكي في كل سنة من دورات المجلس حيث يوجه – حفظه الله- خطابه الملكي يتناول فيه السياستين الداخلية والخارجية للمملكة.

وقال معاليه:

«إن المجلس وأعضاءه يتطلعون لهذه المناسبة والإستماع إلى ما يوجهه – حفظه الله- من كلمة ضافية تعد وثيقة يستلهم منها المجلس مواقف الدولة وتوجهاتها تجاه كثير من القضايا والمستجدات على جميع المستويات بما يعكس المكانة الكبيرة للمملكة على خارطة العالم».

وبين معالي رئيس مجلس الشورى أن الممارسة الشورية في المملكة النابعة من شريعتنا الإسلامية الغراء، أسهمت في تقديم الرأي السديد، والمشورة المخلصة والقرارات الرشيدة، كما أسهمت في توسيع قاعدة صناعة القرار ونجحت في بناء جسر للتواصل الحضاري والإنساني مع العديد من دول العالم من خلال الحضور المميز للمجلس ووفوده في الساحات البرلمانية الدولية.

ولفت معاليه إلى أن لقاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله – بأعضاء مجلس الشورى يأتي بعد صدور الأوامر الملكية الكريمة والتي تلمست احتياجات المواطنين في المجالات كافة، كالإسكان والتوظيف والأمن ومراقبة الأسعار، ودعم للعلم والعلماء والمساجد والذي تمثل في ما قرره – حفظه الله- من دعم مالي لجمعيات تحفيظ القرآن وصيانة المساجد وتوعية الجاليات، كما شدد على مكانة هيئة كبار العلماء ومفتي عام المملكة وحذر من المساس بهم.

وحول أداء المجلس خلال العام المنصرم أوضح معاليه أنه تم عقد ثماني وسبعين جلسة تم خلالها إصدار ١٥٤ قراراً وهو أكبر عدد لقرارات المجلس خلال سنة في ١٨ عاماً، كما جرى مناقشة أكثر من خمسين تقريراً ترصد أداء العديد من الوزارات والأجهزة الحكومية في إطار الدور الرقابي للمجلس.

وأضاف معالي رئيس المجلس «وتدارس الأعضاء أربعة وثلاثين نظاماً ولائحة، وقدموا خلال مناقشاتها آراء ومقترحات بلغت أكثر من ثمانمائة وأربعين مداخلة الأمر الذي يعكس طبيعة وحجم الحوار الذي دار تحت قبة المجلس.

صدر به قرار من مجلس الشورى عام ١٤٣١هـ

رفع نسبة قرض التنمية الصناعية إلى ٧٥ ٪ في المناطق أو المدن الأقل نمواً

وافق مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله- في الجلسة التي عقدت يوم ١٤٣٢/١٠/١٤هـ، في قصر السلام بجدة، على رفع نسبة قرض التنمية الصناعية إلى ٧٥ ٪ في المناطق أو المدن الأقل نمواً. وجاء نص القرار كما يلي:

- بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية في شأن طلب معاليه إعطاء المناطق الأقل نمواً حوافز إضافية يستفيد منها جميع المستثمرين لتنفيذ استثماراتهم وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٥٤/١٠٨) وتاريخ ١٤٣١/١١/١٧هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل الفقرتين (٦) و(٨) من المادة (الرابعة) من نظام صندوق التنمية الصناعية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) وتاريخ ١٣٩٤/٢/٢٦هـ لتصبحا بالنصين الآتيين:

" الفقرة (٦) - يكون قرض الصندوق بما لا يزيد على (٥٠ في المائة) من التمويل المطلوب للمشروع أو تطويره وللصندوق رفع هذه النسبة إلى (٧٥ في المائة) في المناطق أو المدن الأقل نمواً".

"الفقرة (٨) - تكون مدة استيفاء القرض الذي يقدمه الصندوق بما لا يزيد على خمس عشرة سنة وللصندوق زيادة هذه المدة إلى عشرين سنة في المناطق أو المدن الأقل نمواً".

وكان مجلس الشورى قد أصدر القرار المشار اليه برقم ٥٤/١٠٨ والتاريخ ١٤٣١/١١/١٧هـ والمتضمن، ما يلي:

أولاً- الموافقة على تعديل الفقرتين (٦) و(٨) من المادة (الرابعة) من نظام صندوق التنمية الصناعية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣ والتاريخ ١٣٩٤/٢/٢٦هـ؛ لتصبح الفقرتان بالنص الآتي:

"٦- لا يجوز للصندوق أن يمول أكثر من (٥٠٪) من مجموع تكلفة المشروع، ولمجلس إدارة الصندوق منح (٧٥٪) من تكلفة المشروع قرضاً للمشروعات المنفذة في المناطق الأقل نمواً.

٨- تمديد فترة سداد القرض إلى عشرين سنةً بما فيها فترة سماح تصل إلى خمس سنوات."

ثانياً - تشجيع وتحفيز الاستثمارات الصناعية في المناطق الصناعية مكتملة الخدمات والمناطق الأقل نمواً مثل تبوك، وكذلك المناطق التي وردت في قرار مجلس الوزراء ذي الرقم ٣٥٩ والتاريخ ١٤٢٩/١١/٢٦هـ، وهي: حائل، ونجران، وجازان، والجوف، والباحة، والحدود الشمالية.

سمو النائب الثاني يشكر رئيس وأعضاء الشورى على إنجازات المجلس

أعرب صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية عن شكره لمعالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وأعضاء المجلس ومنسوبيه على ما بذلوه من جهود وما تم انجازه من أعمال وموضوعات وما صدر بشأنها من قرارات خلال العام الماضي .

جاء ذلك إثر اطلاع سموه على التقرير السنوي الثامن عشر للمجلس عن أعمال السنة الثانية من الدورة الخامسة.

وقال سمو النائب الثاني في برقية جوابية وجهها لرئيس مجلس الشورى : " نشكر معاليكم وأعضاء المجلس ومنسوبيه على ماعبرتم عنه من مشاعر طيبة ونقدر هذه الجهود متمنين للجميع دوام التوفيق ".

وكان معالي رئيس مجلس الشورى قد رفع لسمو النائب الثاني تقرير المجلس الثامن عشر، مثمناً للقيادة الرشيدة ثقتها في مجلس الشورى ومنسوبيه، ودعمها المتواصل لأعمال المجلس ليحقق دوره في مسيرة البناء والتنمية الوطنية الشاملة.

وتضمن التقرير السنوي الثامن عشر لمجلس الشورى عن المدة من ٣ / ٣ / ١٤٣١هـ إلى ٢ / ٣ / ١٤٣٢هـ، إيضاحا لنشاطات المجلس والموضوعات التي تم إنجازها خلال هذه المدة، وما صدر بشأنها من قرارات، والمراحل التي وصلت إليها دراسة الموضوعات التي لا تزال قيد الدراسة في المجلس ولجانه.

مجلس الشورى يهنىء القيادة بالعيد وينوه بجهودها في عمارة وتوسعة الحرمين الشريفين

رفع مجلس الشورى في بيان له التهنئة لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك ونوه المجلس بالجهود الكبيرة التي بذلتها أجهزة الدولة في سبيل التيسير على قاصدي بيت الله الحرام ومسجد نبيه صلى الله عليه وسلم من الزوار والمعتمرين في شهر رمضان المبارك؛ حيث أدوا شعائرهم في يسر وطمأنينة، وفي أجواء إيمانية عامرة بالأمن والأمان، وعلى وجه الخصوص ما تفضل به خادم الحرمين الشريفين خلال شهر رمضان المبارك بوضع حجر الأساس لتوسعة المسجد الحرام بتكلفة إجمالية تقدر بـ ٤٠ مليار ريال وهي أكبر توسعة في تاريخ بيت الله الحرام.

وتلا معالي الأمين العام للمجلس د.محمد الغامدي بيان المجلس كما يلي:

"الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

في مستهل هذه الجلسة التي يستأنف بها المجلس أعماله وجلساته بعد انقضاء عيد الفطر المبارك، نشكر الله تبارك وتعالى أن منَّ علينا بنعمته بإكمال صيام شهر رمضان، ونسأله -عز شأنه- أن يتقبل منا ومن جميع المسلمين الصيام والقيام، وأن يشملنا جميعًا برحمته ومغفرته. وبهذه المناسبة يرفع المجلس التهنئة إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك. كما نوجه التهنئة لأفراد الأسرة المالكة والشعب السعودي الكريم والأمتين العربية والإسلامية بهذه المناسبة المباركة، سائلين الله تعالى أن يعيدها على الجميع بالخير واليمن والبركات وأن يعزّ الإسلام وينصر المسلمين. وينوه المجلس بالجهود الكبيرة التي بذلتها أجهزة الدولة في سبيل التيسير على قاصدي بيت الله الحرام ومسجد نبيه (صلى الله عليه وسلم) من الزوار والمعتمرين في شهر رمضان المبارك؛ حيث أدوا شعائرهم في يسر وطمأنينة، وفي أجواء إيمانية عامرة بالأمن والأمان. وفي هذا السياق أشاد المجلس برعاية القيادة الرشيدة وعنايتها بالحرمين الشريفين المتمثلة في عمارتهما وتوسعتهما، ولاسيما ما تفضل به خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز خلال شهر رمضان المبارك بوضع حجر الأساس للتوسعة الكبيرة للمسجد الحرام بتكلفة إجمالية تقدر "بأربعين مليار" ريال. وينوه المجلس بالتوجيه الكريم القاضي بتوسعة المطاف ليستوعب "مائة وثلاثين ألف" طائف حول الكعبة المشرفة، ويحافظ على الشكل الجمالي التاريخي للبيت الحرام، وهو الأمر الذي سيكون بعد دراسات هندسية وبحثية بين عدد من الجهات في سياق من التكامل والتعاضد لخدمة حجاج البيت الحرام وزواره. وبلا شك سيكون لهذا المشروع أثره المبارك في تسهيل أداء الشعائر. إن هذه الأعمال الجليلة التي تضطلع بها حكومة خادم الحرمين الشريفين تستهدف توفير المزيد من الراحة والطمأنينة والأمن والأمان لضيوف الرحمن من الحجاج والزوار والمعتمرين، وتجسد العناية الكبيرة التي توليها المملكة العربية السعودية للأماكن المقدسة التي شرفها الله وخصها من بين سائر الأمم بخدمة الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة. ويشيد المجلس بالدور الكبير الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية في خدمة قضايا الإسلام والمسلمين ودعم التضامن العربي، إلى جانب دورها في مساعدة الدول والشعوب الإسلامية، ولعل موقف المملكة حكومة وشعبًا في الحد من المجاعة في الصومال، ومد يد العون للشعب الصومالي خير دليل على جهود المملكة وأعمالها الإنسانية الخيِّرة لخدمة الإسلام والمسلمين.

حفظ الله خادم الحرمين الشريفين ووفقه لكل خير، وأدام على بلادنا نعمة الأمن والإيمان إنه سميع مجيب".

الشورى تبحث عن إجابات لتساؤلات الشارع:

همموم المواطن.. أين موقعها ف

• إلى أي مدى تلمس مجلس الشورى قضايا الشأن العام وتفاعل معها؟ وما هي آليات المجلس في التواصل مع المواطن والتعرف على احتياجاته وآرائه؟

• وهل يستشعر المواطن بتعايش المجلس مع نبضه وهمومه؟

• وما هي القضايا التي تخص المواطن وكان لها الأولوية تحت القبة؟

تساؤلات عريضة تطرحها الشورى من خلال هذا التحقيق الموسع في محاولة لإلقاء مزيد من الضوء على دور المجلس في صناعة القرار والتصاقه بهموم الوطن والمواطن، خاصة في ظل ما يكتنف الصورة من ضبابية مع غياب المعلومة الصحيحة والكاملة عن أداء مجلس الشورى.

• استطلاع: منصور العساف

لجنة حقوق الإنسان والعرائض

البداية كانت مع عضو مجلس الشورى الدكتور **حامد بن ضايف الشراري** فقال: إن المجلس مهتم بأن يكون متواصلاً وقريباً من المواطن للتعرف على احتياجاته وآرائه وهو ما يلحظ من حراك و رغبة جادة من رئيس المجلس والأعضاء في توسيع دائرة اهتمام المجلس لتكون قراراته متواكبة مع تطلعات المواطن ومصنوعة باحترافية تحقق طموح قيادتنا الرشيدة مذكراً أن استحداث لجنة حقوق الإنسان والعرائض العام الماضي ما هي إلا خير دليل على ذلك. ويضيف أن من الآليات المتبعة في ذلك: الدراسة المستفيضة لتقارير الأجهزة الحكومية المختلفة واستضافة مندوبي تلك الجهات، ودعوة الجهات أو المؤسسات الأخرى ذات العلاقة عند الحاجة، إضافة إلى مداخلات الأعضاء شفاهةً أو كتابةً عند تقديم تقارير الأجهزة الحكومية ودراسات اللجان المتخصصة لهذه التقارير بجانب ما يطرح بالشأن العام في المجلس ولقاءات الأعضاء الشخصية بالمواطنين ناهيك عن دراسة العرائض المقدمة من المواطنين للجنة حقوق الإنسان والعرائض بعناية وموضوعية، كما أن حضور الراغبين من المواطنين ومنسوبي الجهات الأخرى كالمدارس أو الجامعات وغيرها لجلسات المجلس العامة تعد إحدى سبل التواصل الفعال، هذا مع عدم إغفال تواصل المجلس مع وسائل الإعلام المختلفة والالتقاء مع ممثلي مجالس المناطق.

في حين يرى **الدكتور عبد الله بن برجس الدوسري** الذي رد على تساؤل حول آليات التواصل بين المجلس والمواطن بقوله: «اعتقد أن المجلس لا تنقصه آليات أو وسائل في مدى التعرف على آمال المواطن وآلامه. فهذه متاحة وظاهرة لكل مهتم بقضايا الشأن العام من خلال قنوات عدة سواء رسمية أو شبه رسمية أو إعلامية – خاصة مع الثورة المعلوماتية الحالية، ولكن الإشكالية هي اتكاء المجلس على ما يحال إليه من المقام السامي الكريم واكتفاؤه بذلك في غالب قراراته، وعدم تفعيله للمادة (٢٣) من نظامه واستخدامها على الوجه المأمول.

ويضيف: اعتقد من وجهة نظري بأن هذا يرجع إلى أمرين أحدهما الآلية المتبعة في المجلس حيال هذه المقترحات. فهي تأخذ دورة طويلة عبر لجان خاصة أو متخصصة وهذا لا إشكال فيه إذا كان التأخير أو القرار مبرراً، أما الأمر الثاني: فهو أن هذه القرارات بعد التصويت عليها من المجلس لا تأخذ الصبغة الإلزامية، وإنما هي مجرد استشارة خاضعة للدراسة ووجهات النظر لدى صانع القرار. ولذلك يُحبط عدد من الأعضاء حين يكتشفون بأن تلك التوصيات أو مشاريع الأنظمة التي درسوها ووافق عليها المجلس لا تفعل كما يأملون.

٩٧ عريضة خلال عام واحد

ويؤكد **الدكتور إبراهيم الشدي** عضو مجلس الشورى على أهمية لجنة حقوق الإنسان والعرائض ودورها كإحدى قنوات التواصل بقوله: تحظى موضوعات حقوق الإنسان باهتمام كبير خلال السنوات الأخيرة دولياً وعلى المستويات الوطنية في العديد من دول العالم ومن بينها المملكة العربية السعودية. وفي ضوء هذا الاهتمام صدر قرار مجلس الشورى في بداية السنة الثانية من دورته الخامسة بتشكيل لجنة متخصصة بحقوق الإنسان والعرائض، وبعد صدور قرار المجلس بإنشاء اللجنة تم تشكيلها من أحد عشر عضواً من أعضاء المجلس.

وعقدت لجنة حقوق الإنسان والعرائض عدة اجتماعات

ـــــي أولويات مجلس الشورى؟

ناقشت خلالها تطوير عمل اللجنة ووضع تصور لآلية عملها فيما يخص موضوعات حقوق الإنسان، وما يتلقاه المجلس من رسائل ومقترحات من المواطنين يمكن الاستفادة منها، وقد حرصت اللجنة أن يكون عملها في مجال حقوق الإنسان متكاملاً ومساعداً للجهات الأخرى المعنية بحقوق الإنسان في المملكة.

ويضيف الدكتور إبراهيم الشدي: وفيما يخص العرائض قامت اللجنة بدراسة العشرات من عرائض المواطنين ومقترحاتهم المحالة من مكتب معالي رئيس مجلس الشورى والتي وصل عددها إلى ٩٧ عريضة، وقد بحثت اللجنة عدداً من العرائض لكي يتم تبنيها من خلال المادة (٢٣) من نظام المجلس، وذلك بعد إعداد دراسة المجلس في سنوات سابقة لبعضها وصدور قرار مجلس الوزراء أو مجلس الشورى بشأنها.

وقال: وللتعريف باللجنة والتعرف على نشاط الجهات الأخرى تم ترتيب زيارات لعدد من الجهات المرتبطة بحقوق الإنسان. كما قابلت اللجنة ممثلة برئيسها وبمشاركة عدد من الأعضاء عدداً من الوفود الأجنبية.

آليات عدة لتلمس احتياجات المواطن

أما عضو المجلس **الدكتور عمرو بن إبراهيم رجب** فيرى « أن في مقدمة آليات تواصل المجلس مع المواطن ما تقرره أحكام النظام الأساسي للحكم من كفالة حقوق المواطن الأساسية، ويؤطر حماية هذه الحقوق ومراعاتها ما أقسم عليه أعضاء مجلس الشورى بأداء العمل بالصدق والأمانة والإخلاص والعدل، وما تتضمنه أحكام نظام مجلس الشورى من صلاحيات تتيح للمجلس الوقوف على احتياجات المواطن وآرائه. وتشمل اختصاصات المجلس – وفقاً لنظامه- إبداء الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء مثل خطط التنمية وتقارير الجهات الحكومية ومشاريع الأنظمة، ويراعي أعضاء المجلس عند دراستهم لهذه المواضيع خدمة الصالح العام وتلمس احتياجات المواطن من خلالها ويسعى لتحقيقها وفق الصلاحيات الممنوحة له. كما يستعين المجلس من خلال أعمال لجانه المتخصصة بمن يراه

د.البرجس: المجلس له آلياته ووسائله لمعرفة احتياجات وهموم المواطن

من المواطنين من ذوي الاختصاص لإبداء الرأي والمشورة في أي من الموضوعات التي تخضع للدراسة، ويتبنى في الغالب هذه الآراء لبلورة قراراته التي يتوصل إليها. وبالإضافة إلى ما تقوم به اللجان المتخصصة للمجلس في هذا المجال، فإن للمجلس صلاحية تشكيل لجان خاصة لبحث أي مسألة مدرجة في جدول أعماله، ويضيف: أن المجلس قام منذ تشكيله وممارسة مهامه المناطة به بتكوين لجان خاصة تولت دراسة جوانب مختلفة تمس بصفة مباشرة هموم المواطن واحتياجاته وأصدر المجلس على إثرها العديد من القرارات المتعلقة بالشأن العام وشؤون المواطن وتم رفعها إلى ولي الأمر. موضحاً أن من أهم قنوات الاتصال بالمواطن ما يصل إلى المجلس من مقترحات وآراء المواطنين أنفسهم.

ويؤكد الدكتور رجب على أن المجلس قد أولى هذه المقترحات والآراء العناية اللازمة منذ تشكيله، حيث تخضع هذه الآراء والمقترحات للدراسة في اللجان المتخصصة وتتبنى القابلة للتنفيذ منها في توصياتها التي تقدمها للمجلس تمهيداً لمناقشتها والتصويت على الموافقة عليها. مذكراً أن المجلس واستشعاراً منه بأهمية هذه القناة، فقد تم إفراد لجنة متخصصة لحقوق الإنسان والعرائض في السنة الثانية لدورة المجلس الحالية تعنى إلى جانب حقوق الإنسان بدراسة

العرائض المقدمة من المواطنين والتواصل معهم لمناقشة مقترحاتهم وآرائهم. ويذكر الدكتور رجب أن لأي عضو من أعضاء المجلس – وفقاً لنظام المجلس – أن يقترح مشروع نظام جديد أو تعديل نظام نافذ، وتظهر المقترحات التي تقدم بها الأعضاء تطبيقاً لهذا الحكم بأن مبررات تعديل نظام أو اقتراح نظام جديد ترتكز على ما يحقق مصلحة المواطن في الدرجة الأولى.

دور الإعلام في التعريف بجهود المجلس

ورداً على سؤال حول مدى استشعار المواطن بدور المجلس يقول عضو مجلس الشورى **الدكتور أحمد بن سعد آل مفرح**: «إن عامل الزمن جدير بأن يكسب المجلس المزيد من المكانة ليتضح دوره أكثر للمواطنين، ويضيف أن هذا الوضوح لم يكن بالصورة المطلوبة مع الازدهار والانتشار الذي تشهده أوعية الإعلام المختلفة التي لم تستثمر بالشكل المطلوب.

ويضيف: «إننا نجد أن البرامج المتلفزة المخصصة لنقل فعاليات جلسات المجلس ونشاط اللجان محدود جدا فما ينقل في الرسالتين المتلفزة يومي الخميس والجمعة تعكس فقط نحو (٥٠) دقيقة لجلسة استمرت نحو ٣ ساعات! ويضيف أن الجهات المسؤولة عن الإعلام الوطنية في الدول الأخرى تخصص قنوات لنقل وقائع جلسات البرلمان أحياناً مباشرة وفي أحيان أخرى مسجلة أو معادة، ومن هنا يتضح للمواطن بجلاء ما يقوم به البرلمان من نقاشات تهم المواطن، ومجلس الشورى في المملكة حري به أن يحظى بهذه اللفتة من وزارة الإعلام خصوصاً بعد ما تم إطلاق قنوات جديدة من خلال الإعلام المرئي يمكن للمجلس أن يكون في دائرة الضوء بشكل أكبر، ويتطلب كذلك إعادة بث الرسالة المسجلة التي يجب أن تكون أطول مما هي عليه وتبث في أكثر من قناة مع إنني أدرك أن قناة الإخبارية خصصت برنامجاً باسم المجلس يبث مباشرة والبرنامج يعكس إلى حد معقول ما يدور في المجلس من نقاشات تهم المواطن، هذا بالإضافة إلى ما يقدم في البرامج الأخرى مثل برنامج التقرير، كما أن بعض الزملاء أعضاء المجلس ممن تتاح لهم الفرصة في المشاركة الإعلامية يعتبر هذه فرصة سانحة لإيضاح آلية عمل المجلس وتوضح بعض القرارات المتخذة في المجلس فيما يختص به كل عضو وتهم المواطن بشكل مباشر.

ويشير الدكتور آل مفرح إلى أهمية استثمار التواصل الإلكتروني بقوله: «أعتقد أن موقع المجلس الإلكتروني المميز كان يمكن له أن يقوم بدور أكبر للتواصل مع المواطنين بشكل مباشر والموقع يحتاج للمزيد من التسويق والتعريف به من خلال الوزارات والجهات الحكومية ومن خلال الأوعية الإعلامية لحفز المواطنين للمشاركة في كل ما يدور في المجلس والتواصل مع اللجان المتخصصة آلياً واستخدام المواقع التفاعلية الاجتماعية مثل «الفيس بوك» و«تويتر» وغيرهما للتواصل مع سكرتارية اللجان فيكون لكل لجنة منفذ من خلال هذه البرامج والمواقع التفاعلية ويصل صوت المواطن مباشرة للجنة ويكون الرد عليه من خلال اللجنة.

دراسة لاستطلاع آراء المواطنين

ويتفق الدكتور حامد بن ضاف الشراري مع رأي الدكتور أحمد آل مفرح حول أهمية الإعلام قائلاً: «إن استشعار المواطن بتعايش المجلس لقضاياه وهموهه أمر طبيعي ما دام أن هذه القرارات تمسه ويقول: إن الإعلام يعطي هذه القرارات أولوية لشد انتباه المتابع، والمواطن عادة يرغب بالحلول المباشرة والسريعة والمجلس يعمل على وضع الحلول الدائمة من خلال سن الأنظمة أو تعديل ما هو نافذ منها، وكذلك مراجعة وفحص الاتفاقيات الدولية والمعاهدات التي تبرم مع دول أخرى، فيما يعود بالمنفعة للمملكة ومواطنيها في مختلف المجالات هذا إلى جانب مناقشة تقارير الأجهزة الحكومة ومراقبة إنجازها حسب نظامه وكل هذا يحتاج روية ووقت. لذا من البديهي أن لا يشعر المواطن بتعايش المجلس مع قضاياه بصورة مباشرة. كما أن المجلس ليس جهة تنفيذية إنما جهة تشريعية تنظيمية رقابية. والجهات التنفيذية هي أقرب للمواطن، فمثلاً المواطن يهتم بالأمور المباشرة كزيادة القروض أو أي أمور تمسه مباشرة، أما سن الأنظمة فقد يرى أنها لا تمسه بصورة مباشرة. أما رضا المواطن عن المجلس فهو درجة نسبية

د.الشراري: لجنة العرائض وحقوق الإنسان خير وسيلة للتواصل

ليس من السهل قياسها من خلال وسائل الإعلام فقط، ولم اسمع بدراسة شاملة تعكس انطباع المواطن عن المجلس بصورة علمية. فما أراه أن يقدم المجلس نفسه للمواطن بصورة أكثر وضوحا وشفافية ليبين دوره في خدمة المجتمع. الوسيلة المباشرة للتواصل مع المواطن هو الجانب الإعلامي والمجلس يشعر بأهميته، وقد اتخذ المجلس خطوات عملية لجسر هذه الفجوة ليكون قريباً للمواطن ويشعر المواطن بتعايش المجلس مع قضاياه في هذه الدورة – الخامسة – التي منها: تشكيل لجنة لدراسة الواقع الإعلامي للمجلس وآفاق تطويره ليسهم في التعريف بأعمال المجلس ومنجزاته في المجالين التنظيمي والرقابي في ضوء اختصاصات المجلس وصلاحياته، إضافة إلى تفعيل القرار ذي الصلة بعلاقة المجلس بمجالس المناطق وهذا ما تم بحمد الله التقاء الجهود حوله مع بعض ممثلي مجالس المناطق الذين سعد المجلس باستقبالهم حين حضروا للمجلس برفقة معالي وكيل وزارة الداخلية ونأمل أن تنطلق الجهود المشتركة بين المجلس ومجالس المناطق فيما يحقق الهدف السامي من هذه الخطوة المباركة، ومنها تطوير قواعد عمل المجلس ليختزل الزمن في

إنهاء الموضوعات المحالة له حسب اختصاصه ويتعاطى مع ما يطرح بالشأن العام بفاعلية أكثر. وأخيراً فقد تم تشكيل لجنة حقوق الإنسان والعرائض العام الماضي التي هي مؤشر واضح على تواصل المواطن مع المجلس ومرتكز من خلالها يستشعر المواطن بتعايش المجلس مع قضاياه وهمومه بصورة عملية.

د. أحمد آل مفرح: الإعلام لاعب رئيس

غياب المعلومة وضبابية الصورة

ويوضح الدكتور أحمد آل مفرح أن ثمة تبايناً بين المواطنين حول مدى تعايش المجلس مع قضاياهم وهمومهم، فمنهم من يرى أن المجلس لا يقوم بدوره على الوجه الصحيح ويمكن تلمس ذلك من خلال ما يكتب في الإعلام بكافة أشكاله وصوره، وهذا فيه إجحاف في حق المجلس، وهناك مواطن لا يهمه ما يدور في المجلس أو في أي قطاع آخر (وهي نسبة قليلة)، كما أن هناك من المواطنين من يعرف ويدرك ويثمن دور المجلس، واعتقد أن غياب المعلومات الواضحة للمواطنين أدت إلى وجود تلك الضبابية ونحتاج للمزيد لإيضاح دور المجلس والقرارات المتخذة، واعترف أن كل ذلك موجود على موقع المجلس على الشبكة العالمية، ولكن هناك تقصيراً حتى من الإعلاميين لزيارة الموقع والإطلاع على فعاليات ونشاط المجلس، أرجو أن يكون طرح مثل هذا الموضوع على صفحات مجلس الشورى في الاتجاه الصحيح.

صور من تعاطي المجلس مع هموم المواطنين

ويقول المحامي **الدكتور سامي بن عبد الرحمن التميمي** حول دور المجلس وتعاطيه مع هموم المواطن يقول: لا شك أنه في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله ابن عبد العزيز - حفظه الله - فإن جميع المواطنين يلمسون الدور الإيجابي الذي يقوم به مجلس الشورى في الآونة الأخيرة من تعايش مع مشاكلهم وهمومهم حيث رسم - حفظة الله - مبدأ الشفافية والسعي وراء هموم الموطنين. ويضيف: أن المتأمل في أعمال المجلس يجد ويلمس تعايشه للهموم وقضايا الموطن من خلال ما يقره من أنظمة في شتى المجالات وما يقوم به من مجهودات من أجل الوصول إلى تلبية متطلبات القاعدة العريضة من المواطنين وإتاحة ما يوفر لهم حياة كريمة تليق بهم كمواطنين وأبناء لهذا الوطن، مذكراً بان من أبرز ما قام به المجلس هو تعديل نظام التقاعد العسكري، وكذلك تأييد التوصيات المقترحة لتقنين المحتوى الأخلاقي لتقنية المعلومات في المملكة إضافة مادة تنظم مساءلة موظفي المؤسسات العامة والهيئات الحكومية الخاضعين لنظام العمل وعلاوة المتقاعدين ورواتب العاطلين وإزالة التعديات وجباية الزكاة، بجانب إقراره لمشروع نظام إجراءات التراخيص البلدية، ومشروع نظام حماية الطفل وطلب إعطاء المناطق الأقل نمواً حوافز إضافية يستفيد منها جميع المستثمرين لتنفيذ استثماراتهم، والنظام الجزائي لجرائم التزوير ونظام المركز الوطني للتعليم العام وتعديل المادة (٨) من نظام مجلس الخدمة العسكرية.

قائمة من الأولويات

ويضيف التميمي أن من الموضوعات الهامة المطروحة للفترة القادمة مشروع تنظيم زواج السعودي بغير سعودية والسعودية بغير سعودي، ومشروع نظام الصحة النفسية، ومشروع نظام مكافحة التحرش الجنسي ومشروع اللائحة الأساسية لدور التربية الاجتماعية للبنين، ومشروع اللائحة الأساسية لقرى الأطفال ونظام الحماية من الإيذاء، كما أن من مشاريع

د. الشدي: اهتمام مجلس الشورى بحقوق الإنسان تمثل في إنشاء لجنة تعنى بها

الأنظمة التي تدرسها لجان المجلس المختلفة مشروع نظام المناطق البحرية للمملكة العربية السعودية، ومشروع نظام جباية الزكاة في الأنشطة التجارية والمهنية، ومشروع نظام مزاولة مهنة التعليم وغيرها، ناهيك عن المقترحات المقدمة للمجلس والتي وافق المجلس على دراستها كمقترح تعديل أنظمة التقاعد المدني والعسكري والتأمينات الاجتماعية بإضافة مادة جديدة تتعلق بالعلاوة السنوية، ومقترح لنظام الادخار، وآخر خاص بإضافة ثلاث سنوات للضباط الجامعيين الملتحقين أساساً بالخدمة العسكرية، كما أن ثمة مقترح لم تنته لجنة المجلس المعنية من دراسته وهو تعديل بعض مواد نظام الخدمة المدنية وبعض مواد نظام مجلس الخدمة المدنية، ويضاف إلى المقترحات السابقة تعديل نظام العمل حيال صرف إعانات مالية شهرية للسعوديين العاطلين عن العمل وتعديل مادة من نظام المرور، ومقترح بشأن تشريع نظام لتوطين وظائف عقود التشغيل والصيانة في المرافق الحكومية، ومقترح لتعديل رسوم تأشيرات الاستقدام، أما الموضوعات المعادة بسبب التباين في وجهات النظر بين مجلس الوزراء والشورى فأهمها، مشروعات نظام التمويل العقاري، ومراقبة شركات التمويل والإيجار التمويلي، ونظام الرهن العقاري المسجل، وكذلك اقتراح المجلس تعديل نظام السوق المالية، ونظام التنفيذ ومكافحة التدخين. وكل هذا - وهو غيض من فيض - يبين مدى حرص المجلس على تلمس هموم وقضايا المواطنين.

ويختتم الدكتور التميمي بمقترح يخدم الصالح العام وهو وجود مكاتب للمجلس في كل منطقة تقوم بأعمال تحضيرية لملامسة احتياجات الشعب عن كثب وكذلك تقوية الدور الإعلامي للمجلس لمحاكاة كافة شرائح المجتمع.

مجالس المناطق.. إحدى قنوات الشراكة مع المجتمع

فيما يرى الدكتور عبد الله بن برجس الدوسري أن علاقة مجلس الشورى مع مجالس المناطق تعد قناة مهمة للتواصل ويقول: «أعتقد بأن هناك علاقة جيدة بين المواطن والمجلس، كما أن ثمة تواصلاً لا بأس به بين المجلس والمواطن، فالمجلس في الفترات الأخيرة

منفتح على الإعلام بصورة جيدة، ولا أدل على ذلك من تفاعل المواطن الإيجابي مع قرارات المجلس واحتفائه بها وهذا ظاهر بشكل واضح خاصة في المنتديات التفاعلية، وبالمقابل هناك نوع من التذمر والإلحاح لعدم التفاعل في قضايا معينة يرى أن حضور المجلس فيها ليس على المستوى المأمول الذي يرتضيه. وأعتقد أن هذه إيجابية لا تقل عن سابقتها فمطالبة المواطن وبحثه عن حقوقه عبر القنوات الرسمية المتاحة هو دليل على مدى نضجه ووعيه والعكس صحيح.

صلاحيات أوسع

ويضيف الدكتور الدوسري قائلاً: أرجع مرة وأخرى وأقول: إن هذا بدوره يحتم إعطاء المجلس صلاحيات أوسع يستطيع من خلالها أن يصل إلى أهدافه ويعزز موقعه ويبعث الثقة في نفوس أعضائه، كما أن تواصل أعضاء المجلس ومشاركتهم الفاعلة في مجالس المناطق هي الأخرى قناة مهمة من قنوات التواصل بين المجلسين. وأعضاء المجلس يؤملون أن يرى هذا المشروع النور قريباً، وأن يحوي في ثناياه تمثيلاً فاعلاً ومشاركة إيجابية يعود نفعها على الوطن والمواطن بالنتائج المرجوة. وألا يكون مجرد حضور شرفي أو تمثيل ضعيف لا يرقى إلى المستوى الذي يؤمله ولي الأمر – حفظه الله – من التكامل بين هذين المجلسين وغيرهما من المجالس واللجان المماثلة.

كافة جهود المجلس لصالح المواطن

وفي عودة للدكتور عمرو بن إبراهيم رجب للتعرف على رأيه حول استشعار المواطن بتعايش المجلس وتفاعله مع همومه قال: «يتحقق ذلك من خلال النتائج الملموسة لدور أعضاء مجلس الشورى الرئيس في دراسة قضايا الوطن والمواطن وإبداء المشورة واتخاذ القرارات الهادفة إلى تلبية احتياجات المواطن وتنفيذ هذه القرارات على أرض الواقع». ويقول: إنني اعتقد بأن المواطن يستشعر نتائج هذا الدور الذي يقوم به عضو مجلس الشورى.

وعن إنجازات مجلس الشورى ذات الصلة بهموم المواطن واحتياجاته يقول الدكتور عمرو رجب: إن من الصعب تحديد إنجازات المجلس ذات الصلة بهموم واحتياجات المواطن. فالقول بذلك يعني بأن هناك إنجازات غير ذات صلة بهموم وقضايا المواطن. وأرى بأن جميع قرارات مجلس الشورى تشكل إنجازات – إن صح التعبير – ذات صلة وثيقة بهموم واحتياجات المواطن، فعضو مجلس الشورى يتفاعل مع هموم المواطن ويراعي ما يخدم مصلحته في الدرجة الأولى

د.عمرو رجب: آليات عدة لتلمس احتياجات المواطنين

عند دراسة خطط التنمية وتقارير الجهات الحكومية أو مشاريع الأنظمة والاتفاقيات الدولية.

في حين يرى الدكتور حامد الشراري أن المنجز كثير، كما أن المطلوب كثير ويقول: إن المجلس أنجز الكثير من الموضوعات والأنظمة والاتفاقيات والمعاهدات والقرارات التي تصب في خدمة الوطن والمواطن فلا يكاد يمر أسبوع إلا هناك قرارات أو مداخلات قوية تمس حاجة المواطن ومن الصعب حصر الإنجازات التي جلها مهم في هذه العجالة وأمانة المجلس تصدر كتيباً سنوياً يحوي جميع القرارات التي تم إنجازها تصب بالطبع في خدمة الوطن والمواطن

د. سامي التميمي: الشفافية تعزز علاقة المواطن بالمجلس

وتحقق رفاهيته، والمتابع للمجلس يلحظ أن المجلس ساهم بفاعلية في تنفيذ التوجيهات الرشيدة في سبيل تحقق تطلعات المواطن. ومن تلك القرارات الهامة في العام الماضي إقرار خطة التنمية التاسعة وأهدافها والتي من أهدافها العامة تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية.

شفافية العمل

ويضيف الدكتور الشراري قائلاً: لا اتفق مع من يقول إن أداء المجلس تكتنفه صورة ضبابية وغياب للمعلومة الصحيحة، فالمجلس يعمل في جو صحي وشفاف والصورة لدية جلية غير ضبابية، وعلى أي حال فإن القرار في المجلس كما سبق ذكره يصنع بطريقة منهجية جيدة وبأريحية تامة في المجلس وهو بشكل عام يحقق الغرض إلا أن بعض المواضيع الواردة للمجلس تحتاج سبرا وبحثا عن المعلومة الصحيحة ليكون القرار أكثر عقلانية وحكمة وواقعية وهذا عادة يأخذ فترة زمنية أطول. لذا، نتطلع لتطوير آليات صنع القرار ليصنع باحترافية ومهنية عالية وبعيداً عن القرارات العاطفية، وهذا لا يأتي إلا من خلال الاستعانة- كما أراه- بمراكز الدراسات والبحوث المتخصصة الوطنية ذات الخبرات والمصداقية العالية التي تقدم نصائح علمية دقيقة وعميقة لصناعة القرار الناجح والفاعل المفيد لمملكتنا الحبيبة. لذا من المهم الاستفادة من تلك المراكز المستقلة، التي هي رافد مهم لصناعة قرارات ذات مصداقية عالية، لإسداء المشورة الصحيحة لصانع القرار النهائي، القيادة الرشيدة – أدام الله عزها.

تقرير الأداء

وبدوره يوجز الدكتور أحمد آل مفرح حصر أهم هذه الإنجازات بقوله: لعل من أهم القضايا التي نوقشت تحت مظلة المجلس تتلخص في قضايا الرفاه الاجتماعي وتطوير العديد من الأنظمة واستحداث أنظمة جديدة في العديد من المجالات وارتفاع الأسعار، وباء المخدرات، ضعف البرامج الشبابية، تدني مستوى الخدمات في بعض القطاعات، ضعف المساءلة الرقابية على تنفيذ البرامج التنموية المتعددة، التأكيد على التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة.

ويختتم الدكتور آل مفرح كلامه قائلاً: اعتقد أن كل ما صدر عن المجلس من قرارات في خدمة المواطن، وهي دعوة صادقة لمن أراد أن يتعرف على ما يهمه من قرارات أن يزور موقع المجلس على الشبكة العالمية.

إدارة في مجلس الشورى تعنى بالتواصل مع المواطن

رئيس المجلس يرأس اجتماع لجنة حقوق الإنسان والعرائض بحضور عدد من المواطنين

• الرياض: محمد الشيباني

تلبية لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لمجلس الشورى بأن يكون المجلس قريباً من المواطن وأن يقدم أعضاء المجلس ما يرون فيه مصلحةً للوطن والمواطن بحث مجلس الشورى في هذا الإطار عن وسيلة تمكن المواطن من الوصول إلى مجلس الشورى ولا يكتفي بإرسال رأيه مكتوباً أو عن طريق البريد الإلكتروني، فنشأت فكرة أن يلتقي المجلس بالمواطنين الذين قدموا العرائض للمجلس وأن يلتقوا برئيس وأعضاء اللجنة المختصة بذلك في المجلس وهي لجنة حقوق الإنسان والعرائض.

وأوضح معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ، أن اللجان المتخصصة عندما تناقش موضوعاً يتصل بالمواطن تستطلع آراء المختصين به والمسؤولين المعنيين، وتستفيد منها في وضع تقريرها وتوصياتها التي ترفعها إلى المجلس لمناقشتها وصولاً إلى القرارات الرشيدة التي تصب في مصلحة الوطن والمواطن.

وبين معاليه أن مثل هذه اللقاءات المباشرة بين أعضاء المجلس والمواطنين تسهم في فتح حوار بناء بين الجانبين، وربما يتيح ذلك للأعضاء معلومات بشأن موضوع معين لم يكونوا على اطلاع بها.

وقال « إننا في مجلس الشورى نسير حسب التوجيهات التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين حفظه الله وسمو ولي عهده وسمو النائب الثاني، ونسير بهذا المفهوم الشرعي الراقي: الشورى والتشاور والبحث والرأي وسيستمر المجلس بإذن الله في هذا النسق».

وأشار معاليه إلى أن العرائض التي لها علاقة بالمرأة تتم مناقشتها من قبل المستشارات غير المتفرغات بالمجلس فهن يقمن بعمل على أفضل وجه ولا يوجد ما يمنع ان تأتي الأخت التي لديها مشكلة وتلتقي بالمستشارة.

وكان معالي رئيس مجلس الشورى قد أعلن في مطلع السنة الحالية عن إنشاء إدارة جديدة في مجلس الشورى تعنى بالتواصل مع المواطن مشيراً إلى أن مجلس الشورى منذ تأسيسه وهو على اتصال دائم بالمواطن، سواء بدعوته لحضور اجتماعات اللجان المتخصصة في المجلس أو استقبال العرائض التي يتقدم بها كتابة أو عبر البريد الإلكتروني الخاص بمجلس الشورى.

وأشار معاليه إلى أن عرائض المواطنين تصل إلى اللجنة المختصة وتدرسها دراسة مستفيضة وتحيل بعضها إلى لجان المجلس كل حسب اختصاصه والتي ستقوم بدورها في دراسته وإذا ما رأت مناسبته وأهميته في خدمة المواطنين ستقدمه إلى المجلس لمناقشته واتخاذ القرار المناسب بشأنه.

وشدد معاليه على أن مجلس الشورى يضع هموم المواطن وحاجاته في أولويات اهتماماته ويدرسها دراسة معمقة ويخلص إلى قرارات رشيدة وترفع إلى مقام خادم الحرمين الشريفين لاتخاذ مايراه – حفظه الله-.

قرارات الملك حب متصل وليس

• د. محمد الجفري

لا يحتاج أي إنسان أن يبذل جهداً كبيراً لمعرفة أسباب كل هذا الحب العفوي الصادق الذي تكنه قلوب شعب المملكة العربية السعودية بل وجميع المقيمين على أرض هذه البلاد الطاهرة لمليكهم الملك عبد الله بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين. كل ما عليه أن يقوم به هو أن ينظر ويرى مدى القرب الذي يتواجد به مليكهم منهم. إن ذلك القرب هو باختصار قرب من القلوب والأرواح والإحساس الصادق بكل فرد من أفراده شعبه وباحتياجاتهم. وسيرى كل من يود أن يرى ببصيرته وببصره أن هذا الملك لا يمر يوم أو ساعة من نهار إلا وشعبه شغله الشاغل وكأنه يسابق الزمن كي لا يسبقه من دون تحقيق ما وعد وعاهد به شعبه بأن لا يرضى لهم دون ذرا المجد موقعا لهم في كل أمور حياتهم.

ويعود ملك القلوب بعد أن من الله عليه بالشفاء من رحلته العلاجية وما أن تطأ قدمه أرض البلاد ويحط رحاله إلا ويأبى أن يرتاح من عناء رحلته ويصدر من القرارات ما كان متلهفاً لإصداره حيث إنها ليست قراراً أو عدة قرارات بل حزمة من القرارات شملت جميع شرائح المواطنين بلا استثناء

ـــــت قرارات لحظية

وحاكت جميع همومهم واحتياجاتهم ومتطلباتهم.

والحقيقة أن هذه القرارات لم تكن وليدة يوم وصوله حفظه الله، فالمتابع لما يقوم به خادم الحرمين الشريفين منذ أن أجرى حفظه الله العملية الجراحية والتي تكللت ولله الحمد بالنجاح يرى متابعته وقراراته تتوالى وخاصة ما وجه به حفظه الله من سرعة الاهتمام بتداعيات الأمطار الأخيرة على مدينة جدة والقرارات التي صدرت لذلك لرفع الضرر عن المتضررين والعمل على القيام بصورة عاجلة بتفعيل وتنفيذ حلول دائمة وبميزانيات لا محدودة متخطية جميع الأنظمة الإدارية والمالية بصورة استثنائية لتسريع تنفيذ المشاريع اللازمة لكي لا تكرر تلك الأضرار والآلام التي لحقت بأبنائه والتي جعلته يتألم أشد الألم والذي شعر أبناء شعبه بأن مليكهم يشعر بهم وبآلامهم من خلال تلك القرارات الصارمة والتوجيهات العاجلة والمحددة على الرغم من بعد المسافة بينه وبينهم إلا أن روحه وقلبه بينهم. ولذا نقول لن يحتاج أي إنسان أن يسأل مرة أخرى لماذا هذا الشعب يحب مليكه ويشعر بأن روحه قد عادت إليه بعودة مليكه وقد رأوه يقف ويمشي ويتكلم ويحييهم ويبتسم لهم فرحاً بلقائهم ويقول لهم لكم تمنيت أن أصافحكم فرداً فرداً على حبكم ووفائكم ودعائكم.

وعند التأمل المهني في حزمة القرارات التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين فنرى بأنها بلغت في مجموعها ١٥٠ مليار ريال تعادل نسبة زيادة ٢٦٪ عن مخصصات الميزانية ونرى بأنها قرارات مدروسة وليست قرارات لحظية بل قرارات لها أبعاد تنموية كبيرة محددة ومتابعة ومكملة لما تم تخصيصه في ميزانية عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ والتي بلغت ٥٨٠ مليار ريال والتي تعتبر أكبر ميزانية في تاريخ المملكة العربية السعودية. لقد بلغت فيها اعتمادات النمو والتطوير من مشاريع حيوية وبنى تحتية وخدمات ومرافق مبلغ ٢٥٦ مليار ريال وهو ما يعادل ٤٤٪ من مخصصات الميزانية والذي وجه لتطوير وتنويع القاعدة الاقتصادية لكي يتمكن الاقتصاد من الانطلاق نحو زيادة طاقته الاستيعابية وبالتالي توفير فرص وظيفية كبيرة للمواطنين. وعلى الرغم من أن هذه المبالغ الكبيرة التي رصدت لذلك تهدف لتمكين الاقتصاد من توفير فرص وظيفية كبيرة مستقبلية للمواطنين إلا أن الواقع الحاضر يبين أن هناك حاجة ماسة وسريعة لإيجاد وظائف للشباب في الوقت الحاضر حيث إن نسبة البطالة القائمة حسب الإحصاءات الرسمية هي ١٠٪ وهناك حوالي ٤٨٠ ألف سعودي عاطل عن العمل. كما أن هناك فقط ٧٧٥ ألف سعودي يعملون في القطاع الخاص في مقابل ستة ملايين وافد يعملون في القطاع الخاص. ولذا فإن ولي الأمر يحفظه الله يعلم بأنه حتى يتمكن الاقتصاد من التنوع والتوسع والتمكن من توفير الفرص الوظيفية الملائمة وحتى تستطيع وزارة العمل الانتهاء من الدراسة العاجلة التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين لدراسة مشكلة البطالة والسعودة في خلال أربعة أشهر لابد من مواجهة الوضع القائم، ولذا فحيث إن من أهداف الخطة الخمسية التاسعة في هدفها الثالث عشر "تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لزيادة مساهمته في الناتج الإجمالي المحلي واستحداث الأطر لرعايته وتنظيمه" وهو القطاع الذي يستهدف تمكين الشباب من القيام بمبادرات فردية بإنشاء مشاريعهم الخاصة بهم من خدمات وصناعات خفيفة وتجارة تجزئة، ولعلمه يحفظه الله بأن هذا القطاع هو القطاع الفاعل على مستوى العالم من إمكانياته الكبيرة غير المحدودة لتوفير فرص وظيفية للشباب كونهم يقومون هم بإيجاد الفرص الملائمة لأنفسهم من خلال قيامهم بإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة خاصة بهم ولا يتوجهون نحو البحث عن وظائف بل يكونون رافداً من روافد توفير الوظائف، فقد جاء أمره حفظه الله عندما ذكر "بأن أمانتنا معكم أيها الشعب الكريم تستدعي منا إيجاد حلول عاجلة لمسألة البطالة ونحوها والتي نوليها جل اهتمامنا، ولا يكون ذلك إلا بدعم البنك السعودي للتسليف والادخار لتمكينه من تلبية طلبات القروض الاجتماعية، وتمويل ورعاية المنشآت الصغيرة والناشئة، وأصحاب الحرف والمهن من المواطنين ليزاولوا أعمالهم بأنفسهم ولحسابهم، وتوفيراً لفرص العمل لهم"، وتابع القرار الملكي الكريم برفع رأس مال البنك بزيادة عشرين مليار ريال ليصبح إجمالي رأس ماله ٣٠ مليار ريال مع إعفاء المتوفين من سداد القروض. كما أن خادم الحرمين حفظه الله من خلال الموافقة على أهداف الخطة الخمسية التاسعة قد حفز مجلس الشورى للعمل على القيام بالدراسات والتوصية بالأنظمة اللازمة لتفعيل أهداف الخطة ومن ضمنها الهدف الثالث عشر الخاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما هو قائم فعليا حيث تمت موافقة مجلس الشورى على ملاءمة "دراسة مشروع نظام الهيئة العامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة"، الذي قدم للمجلس من قبل عدد من أعضاء المجلس حسب المادة الثالثة والعشرين لنظامه، لتكون الجهة المحفزة والمنظمة والمفعلة لهذا القطاع الذي فعله خادم الحرمين الشريفين في هذا القرار بصورة عاجلة من خلال هذا الدعم المالي الكبير له.

وبهذا نرى بأن الملك يحفظه الله في حين أنه خصص ما يقارب من ٤٤٪ من الميزانية لتسريع عملية التنمية وتنويع القاعدة الاقتصادية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد إلا أن اهتمامه منصب على الاحتياج الآني للشباب والمواطنين الباحثين عن فرص عمل وليس أحب من أن يجد المواطن القرض الميسر من دون أي فوائد لكي يتمكن من أن ينشئ عمله الخاص به وبأسرته. هذا نموذج من النماذج التي تبين أن القرارات الملكية الكريمة هي قرارات متتابعة ومكملة لمنظومة الإصلاح لاقتصادي والاجتماعي التي لم يمر يوم من دون أن يطالعنا حفظه الله بقرار أو أمر ملكي كريم يصب في مصلحة الوطن وجميع المواطنين، فحمداً لله على سلامته وحفظه من كل سوء.

عضو مجلس الشورى

القيادة والرؤية المنهجية

• أ. د. فالح بن محمد بن فالح الصغير
عضو مجلس الشورى

عندما يكون العمل منهجيًا، يكون المنتج متقنًا، وصالحًا لمدة أطول، وأثره أنفع، وتأثيره أعمق، كيف وإذا كان الإنتاج لهذا الإنسان الذي خلقه الله سبحانه وتعالى وكرمه على سائر المخلوقات: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾ الإسراء٧٠.

وقف شعب المملكة العربية السعودية بانتظار كلمة القائد، وفقه الله وسدده، ظهر الجمعة ١٣/ ٤/ ١٤٣٢هـ، وجالت خواطرهم قبل ذلك فيما سيوجه فيه شعبه الكريم، وما تحمله تلك الأوامر الكريمة، وطارت بهم الظنون والاستنتاجات مسافات من هنا وهنا، لكن الحقيقة بانت وظهرت أعمق، وأبعد، وأقوى من تلك الظنون، فلهجت الألسنة الصادقة حمدًا وشكرًا لله عز وجل، ثم لهذه القيادة الوفية الحكيمة، ومن ثمّ جاءت هذه المعالم والاستنتاجات بمختلف أبعادها لتسطر لنا وللأجيال اللاحقة الدروس العميقة، ولعلها تسهم في رسم المنهجية في حسن التعامل، فتزيد معالم المسيرة وضوحًا ورسوخًا.

أولاً: دولة المسؤولية:

انطلاقًا من موقع المسؤولية وامتثالاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، الإمام راع وهو مسؤول عن رعيته..»، كان هذا التفاعل الكبير من قائد البلاد – حفظه الله – مع رعيته ومواطنيه، فقد تحدّث إليهم مباشرة معبّرًا عن مدى افتخاره واعتزازه بهذا الشعب الوفي، وكذلك مدى الحبّ الذي يكنّه لهم في نفسه، وأنه يتطلع إلى تحقيق طموحاتهم وتأمين حوائجهم في الجوانب الحياتية المختلفة، واستنادًا إلى الشعور بالمسؤولية نحو الوطن والمواطنين، جاءت هذه الأوامر الملكية الكريمة.

ثانيًا: العلم والعلماء:

ولما للعلم وأهله ومؤسساته الكبرى كهيئة كبار العلماء واللجنة الدائمة للإفتاء، ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، والرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من مسؤولية كبرى، جاءت الأوامر المؤكدة والمطورة للمؤسسة العلمية للنهوض العلمي ولاستقرار الأمن والأمان في الوطن، وتوحيد الصف وتماسك المجتمع، ونبذ العنف والفتن، من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وعبر الندوات والمحاضرات واللقاءات العلمية، وفي خطب الجمعة وغيرها.

وذلك في إشارة إلى أن الدولة أسست على العلم الشرعي ومبدأ احترام العلماء والدعاة، لذا كان لا بد من حسن التخاطب معهم وعدم الإساءة إليهم، والرجوع إليهم في النوازل والمستجدات، من أجل نشر الأمن والاستقرار، وحسر الفتنة والاضطراب.

وتأكيدًا على ذلك جاءت الأوامر الكريمة التي تعزز الجانب الشرعي في الوطن من خلال تفعيل دور العلماء وضرورة احترامهم، لأنهم السياج المنيع لولوج الأفكار الدخيلة والآراء الشاذة التي من شأنها تخريب العباد والبلاد.

ثالثًا: المنهاج الوسطي في الطرح:

لقد حرص خادم الحرمين الشريفين، والقيادة الحكيمة في هذه البلاد منذ نشأتها، أن تكون الوسطية ديدنهم في التعامل مع النصوص الشرعية، فلا إفراط ولا تفريط في الأحكام والتشريعات، انطلاقًا من قول الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾ البقرة١٤٣، لأن ذلك من أسباب استقرار البلاد وراحة العباد من جهة، ومن جهة أخرى يساعد في تقبّل الناس للإسلام والاستماع إلى أهله ودعاته، فيمثلونه التمثيل الحق.

رابعًا: الوفاء من أهل الوفاء:

إن ما قام به خادم الحرمين الشريفين – وفّقه الله – عبر هذه الأوامر الكريمة ليس مجرد تحقيق حقوق وتطلعات للمواطنين فحسب، بل هو وفاء مقابل وفاء أيضًا، فالشعب الذي انتمى لهذا الوطن بصدق، وبايع ولي الأمر على السمع والطاعة، والتزم بذلك قولاً وعملاً، لا سيما في وقت حاول فيه البعض الاصطياد في الماء العكر، وإشعال فتيل الفتنة في البلاد، فإن هذا الولاء من هذا الشعب قُوبل من قائده بالتقدير والوفاء، فكانت هذه المبادرات الكريمة، وهذا الردّ الجميل، الذي عمّ خيره جميع أبناء الوطن ومرافقه ومؤسساته. فشكر الله تعالى لأهل الوفاء وفاءهم، ولا غرابة في ذلك، فهذا الدين يعلم القيم العليا ويربي النفوس عليها.

خامسًا: الكتاب ونظام المطبوعات:

ومن باب الحفاظ على عقيدة الناس في هذه البلاد، وحماية أفكارهم من تلوث الأفكار الدخيلة، والآراء الشاذة، أمر خادم الحرمين الشريفين بضرورة احترام سماحة مفتي عام المملكة وهيئة كبار العلماء، وعدم السماح بالهمز واللمز إليهم عبر الكتب أو الندوات أو وسائل الإعلام الأخرى، وبناءً على ذلك أيضًا أمر بإعادة دراسة نظام المطبوعات والنشر ولوائحه التنفيذية، وإبلاغ الجهات العليا بوجود أي تجاوز في هذا المجال، وهذا – بإذن الله تعالى – كفيل باستمرار هذا الأصل العظيم ليتربى الأجيال عليه ويبقى عاصمًا من أهم العواصم.

سادسًا: حماة البلاد والأنفس والأعراض:

من أولويات العناية عند خادم الحرمين الشريفين العناية بأبناء القوات المسلحة والأمن العام، وهم العيون الساهرة الذين يواصلون الليل بالنهار، وتتعرض حياتهم للمخاطر والمهالك، من أجل حماية البلاد والأنفس والأعراض، فقد أشاد بدورهم الكبير، وخصص الدعم المناسب لهم، واستحدث ستين ألف وظيفة عسكرية لهم، الأمر الذي يعزز من شأن الانتماء الوطني، ويحدّ من ظاهرة البطالة، ويفعل مشاركة الكثير من أبناء الوطن للقيام بمسؤولياتهم.

سابعًا: مكافحة الفساد ليسلم البناء:

لعل من أهم الدعائم التي يحرص عليها خادم الحرمين الشريفين والقيادة الحكيمة في هذه البلاد هو مراقبة المسؤولين التنفيذيين ومكافحة الفساد على جميع الأصعدة والمستويات، وقد أمر خادم الحرمين ضمن أوامره الكريمة بإنشاء هيئة وطنية خاصة لمكافحة الفساد بكل أشكاله – إضافة إلى الجهات الرقابية الأخرى – حتى تستقيم الأمور، ويسلم البناء، ويتحقق الرقي والازدهار في أرجاء المملكة جميعها، وهذه خطوة مهمة ينبغي الإسراع في تفعيلها.

ثامنًا: المشاركة المجتمعية مع القطاع الخاص:

مما أشار إليه خادم الحرمين الشريفين ضمن قراراته الكريمة، ضرورة تحقيق المشاركة المجتمعية مع القطاع الخاص، أي قبول المواطنين في القطاعات الخاصة في الوظائف والتخصصات المختلفة، تحقيقاً لمبدأ التكافل الاجتماعي، من أجل الحدّ من البطالة، وزرع الثقة في نفوس المواطنين في العمل والاعتماد على جهودهم في صناعة بلادهم، وبناء مستقبلهم، وعدم الفصل بين القطاعين العام والخاص.

وبعد، فكلمة خادم الحرمين الشريفين وأوامره الكريمة تفرض علينا – نحن المواطنين – عدة أمور:

مبادلة الوفاء بالوفاء، من خلال الولاء الصادق لولي الأمر، والانتماء الحقيقي للوطن، والوقوف في وجه كل من يحاول زعزعة الأمن والاستقرار.

الشعور بالمسؤولية من قبل المسؤولين، واستشعار عظم الأمانة التي يحملونها، والعمل بإخلاص في الأداء والإتقان.

تبصير الناشئة بالحقائق التاريخية والسنن الجارية في هذا الكون، أنه كما تدين تدان، فالحاكم الوفي لشعبه ومواطنيه لن يلقى إلا الحب والوفاء منهم، وكذلك فإن الشعب الوفي الصادق مع الله ومع نفسه، يوليه الله حاكمًا وفيًا مخلصًا، ثم إن الأمن والاستقرار نعمة كبرى، والفتنة والتقاتل نقمة عظمى.

قيام العلماء والدعاة بأدوارهم، في النزول إلى الناس وتوعيتهم والاستماع إلى مشكلاتهم وطموحاتهم، وإيجاد الحلول الممكنة لهم، حفاظًا على سلامة عقائدهم وأفكارهم من المؤثرات الخارجية والدخيلة، فمهمتهم عظيمة وواجبهم كبير.

ومن هنا، فعلى الجميع إدراك مهمتهم واحترامها، والدفاع عن آرائهم ديانة لله تعالى، وطاعة لولي الأمر، وحفاظًا على الدين، ورعاية للمصالح الكبرى.

ثم يأتي تشجيع البحث العلمي من الباحثين، وبذل الجهود والطاقات من أجل تقديم أفضل البحوث العلمية والمعرفية في التخصصات المختلفة، والتي تسهم في تطوير العلوم، والارتقاء بطلبة العلم إلى آفاق أكبر وأوسع، وبالتالي دفع الوطن نحو البناء والإبداع.

كذلك تشجيع حلقات تحفيظ القرآن الكريم، ومكاتب الدعوة وتوعية الجاليات وغيرها من الجمعيات العلمية والدعوية، ودعمها بكل الوسائل والإمكانات، لأنها عبادة لله تعالى قبل كل شيء، ثم إنها سياج للفكر والنفس من النزغات والنزعات.

نشر المنهج الوسطي في البيت والمدرسة والمؤسسة وغيرها، وغرسه في نفوس النشء منذ المراحل العمرية الأولى.

ومن هنا فإن على التعليم والإعلام إعادة النظر في كل الوسائل التي تربي على هذا النهج القويم.

التناصح بالحكمة والموعظة الحسنة، والابتعاد عن القسوة والجفاء في التعامل مع الناس، لأن القلوب مجبولة على حب من ترفق بها وحسن الكلام معها.

التعاون على البر والتقوى، وتحقيق أسبابه، والابتعاد عن المعصية والمنكر واجتناب أسبابه.

سد كل ثغرة ينفذ منها الأعداء والحاسدون، من خلال الالتزام الصحيح بأحكام الإسلام وتعاليمه، والرجوع إلى أهل العلم إذا اقتضى الأمر، والوعي بما يكيده هؤلاء الأعداء.

وأخيرًا: لا بد من التوجه الصادق إلى الله تعالى بالثناء والشكر والحمد، بالقول والعمل، على ما منّ علينا من النعم التي لا تعد ولا تحصى، ثم الشكر الجزيل لخادم الحرمين الشريفين على هذه الرعاية الأبوية، جزاه الله خير الجزاء، وأجزل له الثواب، وحفظه وإخوانه من قادة هذا الوطن من كل شرّ ومكروه وفتنة، وحفظ العباد والبلاد من كيد الكائدين وحسد الحاسدين وعدوان المعتدين.

دور مجلس الشورى في السياسة الخارجية

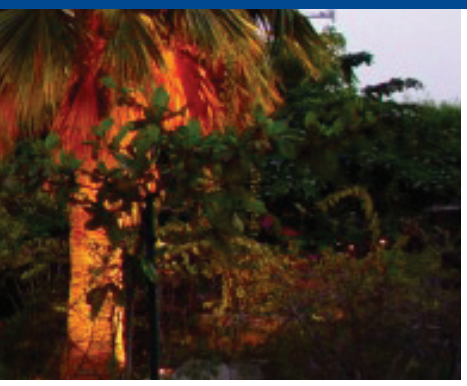

• أ. د. صدقة فاضل

هناك عدة جهات تلعب أدواراً معينة متفاوتة في رسم ومتابعة السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية – كما هو الحال في بقية دول العالم المعاصرة، يأتي في مقدمتها: السلطة التنفيذية (الملك، مجلس الوزراء) والسلطة التنظيمية (التشريعية) والتي تتمثل – في حكومة المملكة – في مجلسي الوزراء والشورى.

ونذكر هنا بتعريف «السياسة» – بصفة عامة- بأنها: الأهداف التي تسعى الحكومات لتحقيقها، داخل وخارج حدودها، والوسائل التي تتبعها..لتحقيق تلك الأهداف. ومن هذا التعريف، يمكن تعريف «السياسة الخارجية» – لأي بلد – بأنها: الأهداف التي تسعى حكومة البلد المعني لتحقيقها خارجياً، والوسائل التي تتبعها لتحقيق تلك الأهداف.

كما أن «الحكومة» – أي حكومة – هي: السلطة العليا العامة بفروعها الثلاثة: التشريع (البرلمان، بمسمياته المختلفة) والتنفيذ (رئيس الدولة، ومجلس الوزراء) والقضاء (المحكمة العليا الدستورية) وكل ما يتعلق بهذه الفروع من أمور.

وكأي سلطة تشريعية، فان مجلس الشورى السعودي يهتم بالشأن العام (السياسات العامة) بشقيه الداخلي والخارجي. فـ «السياسة» هي – بصفة عامة – كالعملة الواحدة المكونة من وجهين، أو جانبين، داخلي وخارجي – كما يوضح تعريفي «السياسة» و«السياسة الخارجية».

تجدر بنا الإشارة هنا إلى أن أهم «أهداف» السياسة الخارجية لأي بلد تتجسد في ما يشار إليه بـ«المصلحة القومية» – بشقيها المادي والمعنوي.. وذلك كما يحددها (أي تلك المصلحة) أصحاب القرار في البلد المعني – سواء كان ذلك التحديد ممثلاً لرأي غالبية الشعب المعني أم غير ذلك.

أما أهم «وسائل» تحقيق أهداف السياسة الخارجية لأي بلد فهي حسب الأهمية:

أ – الدبلوماسية.

ب – الأدوات الاقتصادية.

جـ – الأدوات الإعلامية والنفسية.

د – القوة المسلحة.

ويمكن القول إن أهم الجهات التي تضع السياسة الخارجية بالمملكة، هي: الملك، مجلس الوزراء، وزارة الخارجية، الاستخبارات العامة، وغيرها من الأجهزة الحكومية ذات العلاقة. كما يسهم مجلس الشورى السعودي في رسم وتنفيذ ومتابعة السياسة الخارجية للمملكة، وبشكل غير مباشر في معظمه. ودور مجلس الشورى في هذا الشأن يمكن تلمسه في كثير من نشاطه وأعماله اليومية – كما سوف نوضح.

ويعتمد مجلس الشورى في القيام بعمله – مثله مثل أي برلمان آخر – على لجان دائمة متخصصة.. تتم إعادة تشكيلها في نهاية كل سنة شورية. وبالمجلس الآن ثلاث عشرة لجنة متخصصة، هي لجان: الشؤون الإسلامية، حقوق الإنسان، الأمنية، الخارجية، الإسكان والمرافق، الاقتصادية، الاجتماعية، النقل والاتصالات، الإدارة، الثقافية، المالية، التعليمية، الصحية.

وضمن هذه اللجان، نجد أن «لجنة الشؤون الخارجية» هي أكثر لجان المجلس التصاقاً واختصاصاً بالشأن الخارجي للبلاد. وهذا يتضح من اختصاصاتها المنوطة بها.

ويمكن، في الواقع، تلخيص أهم ملامح دور مجلس الشورى في رسم ومتابعة السياسة الخارجية للمملكة في الأنشطة التالية:

أولاً: لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشورى، وأبرز اختصاصاتها هي:

(أ) دراسة ما يرد من موضوعات لها علاقة بالجهات التالية: وزارة الخارجية، السفارات والممثليات، المنظمات الإسلامية والعربية والدولية، معهد الدراسات الدبلوماسية، الاتحادات البرلمانية.

(ب) دراسة الأنظمة واللوائح والموضوعات والاتفاقيات والمعاهدات ذات العلاقة بالشؤون السياسية والخارجية، ومنها:

١ – السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي.

٢ – العلاقات مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية.

٣ – العلاقات والمعاهدات الثنائية والإقليمية والدولية العامة والإطارية.

٤ – أي موضوعات أخرى يرى المجلس، أو رئيس المجلس، إحالتها إليها.

ومن هذه الاختصاصات، يتأكد كون هذه اللجنة أكثر أجهزة المجلس اهتماماً بالشأن الخارجي للبلاد. ويكفي أنها تدرس – بمهنية ملموسة – التقرير السنوي لوزارة الخارجية، وتوصي – في كل سنة- هذه الوزارة باتخاذ قرارات وسياسات.. تهدف لتحسين وتطوير العمل الإداري والسياسي السعودي الخارجي.

••••

ثانياً: اللجان المتخصصة الأخرى:

أصبح لكل من لجان المجلس الدائمة والمتخصصة دور ما في السياسة الخارجية للمملكة وخاصة عبر دراسة الاتفاقيات الدولية التي تبرمها المملكة مع الدول الشقيقة والصديقة في مجال اختصاص اللجنة.

وقد كانت كل الاتفاقيات الدولية بين المملكة وغيرها من الدول تدرس من قبل لجنة الشؤون الخارجية. أما الآن، فإن كل اتفاقية دولية، تبرمها المملكة العربية السعودية، تحوّل إلى لجنة معينة- حسب موضوع الاتفاقية واختصاص اللجنة. فالاتفاقيات ذات الطابع المالي (مثل اتفاقيات منع الازدواج الضريبي) تحول إلى لجنة الشؤن المالية، وتلك التي أبرمت في مجال الاقتصاد تحول إلى لجنة الشؤون الاقتصادية، وهكذا...

كما أن رئيس وأعضاء كل لجنة متخصصة يشاركون في اللقاءات التي تتم بين قادة المجلس وزوار المجلس السعوديين والأجانب، من ذوي التخصصات المختلفة ذات العلاقة بتخصص اللجان الشورية المعنية.

ثالثاً: لجان الصداقة البرلمانية السعودية – الأجنبية بالمجلس:

بالمجلس الآن عشر لجان صداقة برلمانية، تشمل كل منها مجموعة من الدول الشقيقة والصديقة (أكثر من عشر دول في كل مجموعة). والهدف الرئيس لكل لجنة صداقة هو: توثيق علاقات المملكة مع الدول التي تشملها اللجنة، عبر الزيارات،

ـــــــية للمملكة

واللقاءات والاتصالات المتبادلة، التي تتناول: العلاقات الثنائية والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

رابعاً: استضافة المجلس وسؤاله لبعض كبار المسؤولين بوزارة الخارجية:

يستضيف مجلس الشورى ولجنة الشؤون الخارجية به، من حين لآخر، وحسب الحاجة، بعض كبار المسؤولين في وزارة الخارجية.. للاستيضاح منهم عن بعض القضايا الخارجية التي تكون محل بحث واهتمام في مجلس الشورى. وقد استضاف مجلس الشورى صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية، في العام ١٤٢٨هـ. كما استضافت لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس، مرات كثيرة، عدداً من كبار المسؤولين السعوديين في وزارة الخارجية، وخاصة عندما تدرس التقارير السنوية لوزارة الخارجية. وأثمر هذا الاتصال عن الكثير من القرارات الإيجابية، لصالح الوطن والمواطن.

خامساً: عضوية مجلس الشورى السعودي في منظمات عربية وإقليمية ودولية متخصصة:

مجلس الشورى عضو في كل من المنظمات البرلمانية الهامة التالية: البرلمان العربي، اتحاد البرلمانات الإسلامي، اتحاد البرلمانات الآسيوي، اتحاد البرلمانات الدولي IPU. وفي اجتماعات هذه المنظمات الدورية يتم اتخاذ الكثير من القرارات ذات الصلة بالعلاقات الإقليمية والدولية، ويتم وضع الكثير من أسس السياسات المقترحة، على المستويين الإقليمي والعالمي.

سادساً: زيارات الرؤساء والمسؤولين الأجانب (بما فيهم السفراء إلى المملكة) لمجلس الشورى:

يتشرف مجلس الشورى في كل عام باستقبال خادم الحرمين الشريفين، الذي يلقي، من على منبر المجلس، خطاباً سنوياً جامعاً، يلخص فيه سياسات السنة المنصرمة، وأبرز ملامح السياسة السعودية الداخلية والخارجية التي تعتزم المملكة اتخاذها في السنة المقبلة. كما يتشرف المجلس باستقبال سمو ولي العهد الأمين، وأصحاب السمو الملكي، وأصحاب السمو، وأصحاب المعالي الوزراء، وكبار المسؤولين السعوديين. ويحضر هذه المناسبة السعيدة أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدون لدى المملكة.

ويحظى المجلس أيضاً بزيارة رؤساء بعض الدول الشقيقة والصديقة الذين يزورون المملكة من حين لآخر. وكذلك كبار المسؤولين الأجانب الزائرون. بالإضافة إلى استقباله المتواصل للسفراء المعتمدين بالمملكة وللوفود البرلمانية الأجنبية الصديقة. ويتم في هذه اللقاءات الحديث عن سبل تطوير العلاقات السعودية مع دول الضيوف، بما يخدم المصالح العامة للأطراف المعنية.

ومن أبرز رؤساء الدول الذين زاروا المجلس، وألقوا فيه خطابات هامة، كل من: الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك، الرئيس الفرنسي نيقولاى ساركوزي، الرئيس الكوري الجنوبي، الرئيس التركي عبد الله غل، الرئيس الفيتنامي، الرئيس الصيني هو جينتاو، رئيس وزراء إيطاليا، رئيس وزراء الهند.

سابعاً: زيارات رئيس وأعضاء مجلس الشورى للدول الشقيقة والصديقة:

يقوم معالي رئيس مجلس الشورى، من حين لآخر، بزيارات ودية رسمية لبعض الدول الشقيقة والصديقة، بناء على دعوات من رؤساء برلمانات هذه الدول. وتهدف هذه الزيارات لدعم العلاقات مع هذه الدول بما يخدم المصالح المشتركة للجانبين، والبحث في مسائل العلاقات الثنائية والقضايا المهمة للجانبين، وبما يخدم المصالح المشتركة للطرفين.

كما يقوم معالي نائب رئيس المجلس ومعالي مساعد الرئيس ومعالي الأمين العام للمجلس بزيارات مماثلة لكثير من دول العالم، ولتحقيق نفس الأهداف.

ثامناً: تواصل مجلس الشورى مع سفراء المملكة بالخارج:

بدأت مؤخراً بالمجلس سنة حميدة تمثلت في قيام السفراء السعوديين المعينين للتو، في دول شقيقة وصديقة، بزيارة معالي رئيس مجلس الشورى، وبعض أعضائه، للتعرف على مرئيات المجلس حول العلاقات الثنائية بين المملكة والدول التي عينوا فيها. الأمر الذي يسهم في إنجاح مهمة هؤلاء السفراء، ويحقق تواصلهم مع المجلس في ما يخدم الصالح العام للبلاد.

تلك هي أبرز ملامح دور مجلس الشورى السعودي في السياسة الخارجية للمملكة. وهو دور جيد، ومقدر. هذا، ويمكن تطوير ذلكم الدور – بما يجعل للمجلس دوراً أكثر فاعلية في هذا الشأن بعدة وسائل، أذكر منها: تطوير وتفعيل دور لجنة الشؤون الخارجية وتكليفها بدراسة التطورات السياسية المتلاحقة الهامة، سواء كانت إقليمية أو عالمية، وتوضيح تأثيراتها وأبعادها على أمن وسلامة المملكة.. وتقديم تقارير بذلك، ومن ثم التوصية بما يجب على المملكة اتخاذه حيالها لتقليص سلبيات تلك التطورات، وتعظيم إيجابياتها، بالنسبة لوطننا العزيز.

• عضو مجلس الشورى

مجلس الشورى دور فاعل وشـــراك

رغم أن مجلس الشورى كأحد السلطات الرئيسة يتولى مهمتي التشريع والرقابة، إلا أنه لم يكن يوماً ساكناً ينتظر ما تقدمه الأجهزة الحكومية، بل ظل دوماً مبادراً في تفاعل متواصل مع الحراك الاجتماعي، تتصدر هموم الوطن والمواطن أولوياته.

وحظي المجلس دوماً بثقة القيادة كما جاء في كلمة خادم الحرمين الشريفين أمام المجلس: «أقدر لمجلسكم ما قام به من جهود ومبادرات أسهمت في تحقيق الإنجازات وترشيد القرارات الوطنية، وسيظل مجلسكم محل ثقة القيادة وتقدير الحكومة والمواطن».

لقد تجسد دور مجلس الشورى في خدمة الوطن وصيانة مقدراته متجاوزاً المفهوم الضيق لإبداء الرأي إلى آفاق أوسع، فما يقدمه المجلس هو بمثابة قرار له قوته وإجراءاته الدقيقة والمحكمة يصدر بعد دراسات ومناقشات عميقة.

إن المجلس وهو يخطو نحو عامه الثامن عشر في تجربته التحديثية يعيش مرحلة من النضج اتسمت بتطوير آلياته وصلاحياته وتواصله مع قطاعات المجتمع كافة بما يمكنه من أداء دوره التشريعي والتنظيمي والرقابي ليكون ركيزة أساساً في كيان الوطن وسنداً لقيادة الدولة وأجهزتها لتحقيق التنمية والاستقرار والأمن والعدل للوطن والمواطن.

لقد نجح مجلس الشورى في تعزيز دوره كشريك في صناعة القرار وكان لمبادراته الأثر الإيجابي على المجتمع في قضايا حيوية تمس حياة المواطن ومستقبله.

وتميزت التجربة الشورية السعودية بالتكاملية والتناغم مع السلطات الأخرى، وكانت القاعدة العامة في علاقة المجلس مع جميع الأطراف محلياً وخارجياً.. أين مصلحة الوطن والمواطن؟ وعند ذلك يكون صوت المجلس وقراره.

إن قراءة سريعة لمضامين الموضوعات التي نوقشت تحت القبة والقرارات والأنظمة الصادرة من المجلس، تجسد حجم النقلة التي شهدها أداء المجلس

ـــــــة ناجحة على جميع الأصعدة

وصلاحياته من جهة، والثقة التي يحظى بها من القيادة والمواطن من جهة أخرى.

إن الشأن العام وهموم المواطن كانت دوماً على قمة أولويات أعضاء المجلس الذين سعوا جادين لتلمس حاجات الناس الآنية والمستقبلية، وكذلك استشعار التحديات التي تواجه مقدرات الوطن وإنجازاته، فاتسعت دائرة اهتماماتهم لتشمل قضايا الوطن واحتياجاته، إلى جانب دراسة ومناقشة الأنظمة ومراجعة وإقرار خطط التنمية.

تبنى المجلس العديد من المبادرات التي تستهدف تحسين معيشة المواطن، في مقدمتها مواجهة مشكلة البطالة، وتعزيز جهود توطين الوظائف، حيث تم فصل قطاع العمل في وزارة مستقلة بما يسهم في تطبيق خطط طموحة للتدريب والتوظيف تستثمر مخرجات التعليم، وتوفر فرص عمل للمواطنين، كما تم توحيد جهات الاستقدام وإنشاء صندوق لتسهيل توظيف المواطنين في القطاع الخاص، وإنشاء مركز وطني للمعلومات المتعلقة بالعمل.

وأسهم المجلس في تطوير منظومة التعليم بتصديه

تجاوز دور مجلس الشورى المفهوم الضيق لإبداء الرأي إلى آفاق أوسع

لمشكلة القبول في الجامعات، وإقراره صيغة أخذت طريقها للتنفيذ حيث يقوم المجلس الأعلى للتعليم العالي بوضع خطة بعيدة المدى عن الاحتياجات ومخرجات التعليم المطلوبة، وفتح مسارات تطبيقية جديدة في تعليم البنات الجامعي، وإنشاء لجنة في وزارة التعليم العالي لتنظيم المنح الدراسية.

ومن بين القضايا المجتمعية التي حظيت باهتمام المجلس واتخذ حيالها قرارات عدة تستهدف تحسين الأداء وتلبية احتياجات الناس، قضية ارتفاع الأسعار وتحسين أوضاع المستفيدين من الضمان الاجتماعي، ورفع الحد الأقصى لمعاشات الضمان المخصصة لكل أسرة، ووضع حد أدنى لرواتب المتقاعدين ودراسة ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج، ودراسة ما شهده سوق الأسهم من تراجع، وكذلك إقرار عدة أنظمة تتوجه لتنظيم القطاع الصحي وتقديم خدمة صحية جيدة.

وإلى جانب فصل قطاع الشؤون الاجتماعية في وزارة مستقلة وإنشاء صندوق لتنمية الموارد البشرية، وآخر لتنمية الصادرات، وهيئة مستقلة تعنى بالغذاء والدواء، وهيئة عليا للإسكان تتولى وضع حلول دائمة لمعاناة المواطنين والإسهام في توفير السكن المناسب، كذلك أقر المجلس إنشاء هيئة سعودية للطاقة الذرية، وأسهم المجلس في تطوير منظومة القضاء من خلال إقرار الأنظمة القضائية، نظام المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم.

وتبنى المجلس دراسة ظاهرة الإرهاب والعنف بكل

تميزت التجربة الشورية السعودية بالتكاملية والتناغم مع السلطات الأخرى

المجلس يصدر أكبر عدد للقرارات في تاريخه

أنجز مجلس الشورى خلال السنة "الثانية" من دورته الخامسة الكثير من الموضوعات ذات الأهمية، حيث عقد المجلس خلال السنة الماضية (٧٨) جلسة درس المجلس فيها (٥١) تقرير أداء للوزارات والمصالح الحكومية، بلغت الآراء والمقترحات التي طرحت على هذه التقارير (٨٥٥) مداخلة نتج عنها (١٩٢) توصية، كما بلغت الأنظمة واللوائح التي درسها المجلس خلال هذه الفترة (٣٤) من الأنظمة واللوائح، فكانت الآراء والمقترحات التي طرحت عليها (٨٤٠) مداخلة، ووصل عدد الاتفاقيات والمعاهدات والامتيازات التي تمت دراستها (٦٦) اتفاقية ومعاهدة، وكانت المداخلات عليها (٤٦٠).

وتعتبر السنة الثانية من هذه الدورة هي أعلى سنة صدرت فيها قرارات من المجلس تم رفعها لمقام خادم الحرمين الشريفين خلال الثماني عشرة سنة من عمر المجلس بعد تحديثه حيث بلغت هذه القرارات (١٥٤) قراراً.

جوانبه الفكرية والجنائية والاجتماعية والاقتصادية، حيث تم تشكيل لجنة تولت إعداد دراسة متكاملة للتعرف على أسباب تلك الظاهرة وكيفية التصدي لها من خلال خطة وطنية لمعالجة الخلل من جذوره، وتجفيف منابعه، الأمر الذي تجسد في بروز نهج المناصحة والحوار، ومن جهة أخرى وإيماناً من المجلس بأن ظاهرة الإرهاب ظاهرة عالمية تتشابك مصالحها وأطرافها فقد أقر المجلس عدة اتفاقيات دولية لمكافحة الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله في مقدمتها الاتفاقية العربية، والإستراتيجية الأمنية الموحدة لمكافحة ظاهرة التطرف المصحوب بالإرهاب.

وعلى نفس القدر من الاهتمام بأمن الوطن وسلامته استشعر أعضاء المجلس ما تمثله مشكلة نقص المياه

تبنى المجلس العديد من المبادرات التي تستهدف تحسين معيشة المواطن

من تحدٍ لمستقبل التنمية في المملكة، ولهذا أولى المجلس تلك القضية اهتماماً خاصاً، حيث أقر إستراتيجية متكاملة لمواجهة نقص المياه تمثلت في جمع كافة الجهات المعنية بالمياه تحت مظلة وزارة واحدة، وأصدر المجلس قراراً بمنع تصدير الأعلاف، ووقف توزيع الأراضي البور، مع تدريب الكوادر الوطنية المتخصصة في مجال تنمية مصادر المياه.

وتأكيداً على تناغم الأداء وتكاملية الجهود بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء، توجت إنجازات الشورى خلال السنوات الماضية بصدور أكثر من سبعمائة وستين قراراً من مجلس الوزراء بناء على قرارات مجلس الشورى خلال الفترة الماضية، معظمها قرارات حيوية لتطوير العمل في الأجهزة الحكومية، وتحسين مستوى المعيشة والخدمات للمواطنين والمقيمين.

لقد قدم مجلس الشورى رؤيته في أداء الأجهزة الحكومية تضمنتها قرارات رفعها المجلس إلى مقام خادم الحرمين الشريفين حفظه الله بوصفه المرجعية العليا للسلطات في الدولة، وذلك إثر دورة عمل نظامية دقيقة ومناقشات عميقة لتقارير أداء الوزارات والأجهزة الحكومية بهدف الارتقاء بخدماتها المقدمة للمواطن، ويسترشد المجلس في ممارسته لدوره الرقابي بتقارير الأجهزة الرقابية في الدولة مثل ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق، الأمر الذي أهل المجلس ليكون سنداً قوياً للدولة ودعامة من دعائم التحديث والتطوير لأجهزتها ومؤسساتها.

ومع انطلاقة مسيرة التحديث والإصلاح شهد مجلس الشورى نقلة نوعية في أدائه واهتمامه بقضايا المجتمع وهموم الوطن والمواطن من خلال بناء المزيد من جسور التواصل والانفتاح والحوار الموضوعي بما أهل المجلس ليكون صوتاً أصيلاً للوطن وللمواطنين، وتجسد ذلك عبر قنوات عدة، حيث أتاح المجلس الفرصة لمختلف شرائح المجتمع ووسائل الإعلام حضور جوانب من جلساته والاستماع إلى نقاشات الأعضاء والالتقاء بالمسؤولين والرد على استفساراتهم، كما طبق المجلس إستراتيجية للإعلام والاتصال اعتمدت الشفافية والصراحة منهجاً.

كما تتولى لجنة حقوق الإنسان والعرائض بالمجلس استقبال آراء المواطنين وأفكارهم ودراستها، ثم اقتراح إحالتها إلى اللجان المتخصصة من أجل النظر في إمكانية تبني ما يفيد منها لعرضه على جدول أعمال المجلس ليتخذ حيالها القرار اللازم.

ووضع المجلس تقليداً سار عليه تمثل في دعوة عدد من المعنيين من أهل الخبرة والاختصاص، لحضور اجتماعات اللجان المتخصصة، أو اللجان الخاصة عند مناقشتها الموضوعات والمشروعات ذات العلاقة باحتياجات المواطنين، أو مصالح الوطن، وذلك بهدف استجلاء آراء تلك النخبة وإطلاعهم على الإجراءات المقترحة، كما يحرص المجلس على الاستفادة من التجارب والخبرات والدراسات لدى أجهزة الدولة ومؤسسات القطاع الخاص.

وعلى صعيد آخر سعى المجلس إلى ترسيخ علاقاته

أسهم المجلس في تطوير منظومة التعليم بتصديه لمشكلة القبول في الجامعات

أعداد الجلسات والقرارات الصادرة عن مجلس الشورى خلال الدورة الأولى

السنة	عدد الجلسات	عدد القرارات
السنة الأولى من ١٤١٤/٧/٢٠هـ إلى ١٤١٥/٣/٢هـ	١٦	٢٠
السنة الثانية من ١٤١٥/٣/٣هـ إلى ١٤١٦/٣/٢هـ	٣٣	٤٥
السنة الثالثة من ١٤١٦/٣/٣هـ إلى ١٤١٧/٣/٢هـ	٤٦	٢٤
السنة الرابعة من ١٤١٧/٣/٣هـ إلى ١٤١٨/٣/٢هـ	٤٦	٥٥
المجموع	١٤١	١٤٤

أعداد الجلسات والقرارات الصادرة عن مجلس الشورى خلال الدورة الثانية

السنة	عدد الجلسات	عدد القرارات
السنة الأولى من ١٤١٨/٣/٣هـ إلى ١٤١٩/٣/٢هـ	٧١	٥٩
السنة الثانية من ١٤١٩/٣/٣ هـ إلى ١٤٢٠/٣/٢هـ	٦٨	٤٦
السنة الثالثة من ١٤٢٠/٣/٣هـ إلى ١٤٢١/٣/٢هـ	٧٩	٨٦
السنة الرابعة من ١٤٢١/٣/٣هـ إلى ١٤٢٢/٣/٢هـ	٨٧	١٠٥
المجموع	٣٠٥	٢٩٦

أعداد الجلسات والقرارات الصادرة عن مجلس الشورى خلال الدورة الثالثة

السنة	عدد الجلسات	عدد القرارات
السنة الأولى من ١٤٢٢/٣/٣هـ إلى ٢/ ٣/ ١٤٢٣هـ	٨٧	٦٩
السنة الثانية من ٣/٣/ ١٤٢٣هـ إلى ٢/ ٣/ ١٤٢٤هـ	٧٧	٨٤
السنة الثالثة من ١٤٢٤/٣/٣هـ إلى ١٤٢٥/٣/٢هـ	٨٣	١١٧
السنة الرابعة من ١٤٢٥/٣/٣هـ إلى ١٤٢٦/٣/٢	٨١	١٠٤
المجموع	٣٢٨	٣٧٤

بأجهزة الدولة ومؤسسات القطاع الأهلي والسلطات الأخرى وإقامة جسور من الثقة المتبادلة عبر الزيارات واللقاءات، للاطلاع عن قرب على خططها ومشروعاتها، وما تقدمه تلك الجهات من خدمات، والتعرف على احتياجاتها والعقبات التي تواجهها، حيث دأب المجلس على القيام بزيارات ميدانية للأعضاء إلى مقار الوزارات والمؤسسات الحكومية والجامعات والقطاعات الإنتاجية والخدمية، كما حرص المجلس على توثيق التعاون مع مجالس المناطق بما يسهم في التعرف عن قرب على أولويات خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق.

وإرساءً للعمل الشوري يحرص المجلس خلال مناقشاته لمختلف القضايا على التعرف على إيضاحات وآراء المسؤولين عن التقارير الجاري مناقشتها، وعندما يرى الأعضاء أن هناك حاجة لاستدعاء أو حضور أي مسؤول للإجابة على تساؤلات الأعضاء أو تقديم معلومات متكاملة عن موضوع ما، يقوم المجلس بدعوة المسؤول للاستماع والمناقشة.

وشهدت قبة المجلس حضور الأغلبية العظمى من مسؤولي الدولة، حيث يجري معهم حواراً يتسم بالصراحة والشفافية يسهم في الخروج بنتائج إيجابية تنعكس على قرارات المجلس.

وعلى الصعيد الخارجي بات مجلس الشورى أحد أذرع السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، يدافع عن ثوابتها، ويحشد المساندة لمواقفها، ويخلق فرصاً من التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية، ويعمل على تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية عن المملكة والإسلام والمسلمين، وفي هذا الإطار وثق المجلس علاقاته مع عدد من المجالس البرلمانية عبر إقامة حوار دائم مع صناع القرار في دول العالم، وأصبح المجلس عضواً فاعلاً في المنظمات والاتحادات البرلمانية الإقليمية والإسلامية والعالمية، وبالتوازي مع ذلك تسهم لجان الصداقة البرلمانية التي أنشأها المجلس بالتعاون مع برلمانات العالم بدور متميز في تعزيز العلاقات المشتركة مع تلك الدول في مختلف المجالات.

لقد تمكن مجلس الشورى خلال مسيرته من أن يكون شريكاً في صناعة القرار، مساهماً في دفع عجلة التنمية والإصلاح والتحديث في بلادنا، ولا شك أن هناك الكثير من العمل الجاد ينتظر المجلس ورجاله لكي يتسامى مع التطلعات والآمال التي عقدت عليهما.

أعداد الجلسات والقرارات الصادرة عن مجلس الشورى خلال الدورة الرابعة

السنة	عدد الجلسات	عدد القرارات
السنة الأولى من ١٤٢٦/٣/٣هـ إلى ١٤٢٧/٣/٢هـ	٧٨	١٠٦
السنة الثانية من ١٤٢٧/٣/٣هـ إلى ١٤٢٨/٣/٢هـ	٨٣	١٣٥
السنة الثالثة من ١٤٢٨/٣/٣هـ إلى ١٤٢٩/٣/٢هـ	٧٩	١٢٦
السنة الرابعة من ١٤٢٩/٣/٣هـ إلى ١٤٣٠/٣/٢هـ	٧٨	١١٩
المجموع	٣١٨	٤٨٦

رسم بياني يوضح أعداد الجلسات والقرارات الصادرة عن مجلس الشورى خلال دوراته الأربع من ٢٠ / ٧ / ١٤١٤ حتى ٢ / ٣ / ١٤٣٠ هـ

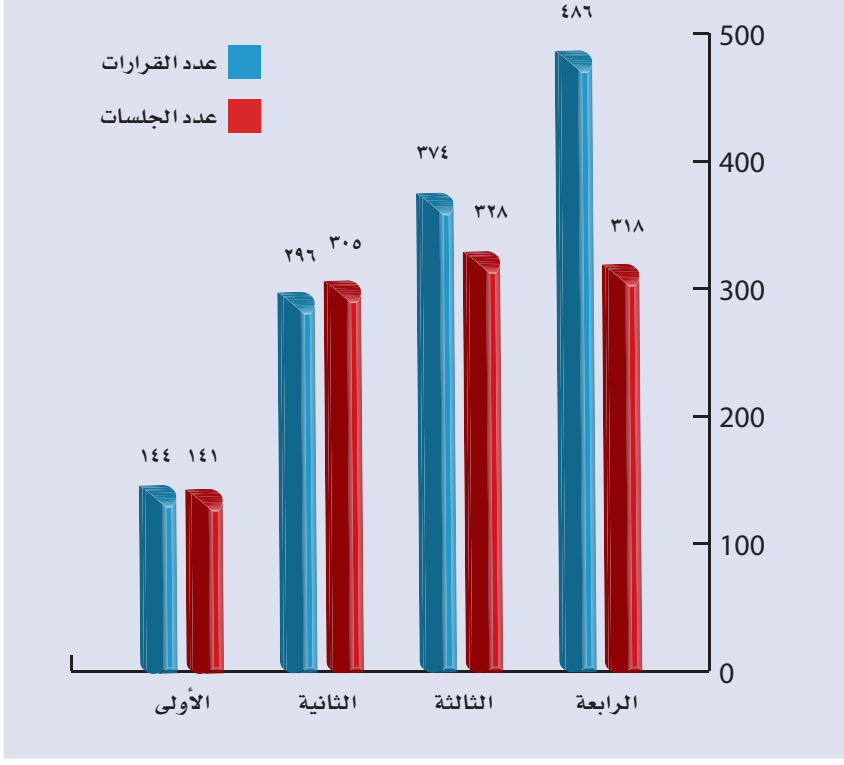

أعداد الجلسات والقرارات الصادرة عن مجلس الشورى خلال السنتين الأولى والثانية من الدورة الخامسة

السنة	عدد الجلسات	عدد القرارات
السنة الأولى من ١٤٣٠/٣/٥هـ إلى ١٤٣١/٢/٢٤هـ	٧٧	١١١
السنة الثانية من ١٤٣١/٣/٣هـ إلى ١٤٣٢/٣/٢هـ	٧٨	١٥٤
المجموع	١٥٥	٢٦٥

ترحيب وعهد ووعد

• أ.د. إبراهيم بن مبارك آل جوير

استعدت قراءة هذا الجزء من خطاب لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله الذي قال فيه: «ليعلم كل مواطن كريم على أرض هذا الوطن الغالي بأنني حملت أمانتي التاريخية تجاهكم، واضعاً نصب عيني همومكم وتطلعاتكم وآمالكم، فعزمت متوكلاً على الله في كل أمر فيه مصلحة ديني ثم وطني وأهلي مجتهداً في كل ما من شأنه خدمتكم، فإن أصبت فمن الله وتوفيقه وسداده وإن أخطأت فمن نفسي، وشفيعي أمام الخالق جل جلاله ثم أمامكم اجتهاد المحب لأهله الحريص عليهم أكثر من حرصه على نفسه.

إن ما قمت به لا يعدو أن يكون تفهماً لهمومنا المشتركة، وتعبيراً عن آمالنا الواحدة، وتطلعاتنا جميعاً لمستقبل زاهر بحول الله وقدرته، نعبّر فيها جميعاً كشعب لمملكة التوحيد والوحدة والإنسانية، عن لحمة الجسد الواحد والروح الواحدة، والإرادة الصلبة الواعدة بعون الله.

إنني من مكاني هذا أعدكم بأن أسعى لخدمتكم في كل أمر فيه صلاح ديننا ودنيانا، هذا وعلى الله توكلت وبه استعنت وإليه أنيب».

استعدت قراءة هذا الجزء من خطاب المليك ونحن في مجلس الشورى نستعد لليوم الحافل الذي نحظى فيه بلقاء قائد المسيرة المباركة بإذن الله وقادة هذا البلد الكريم.. في اللقاء السنوي الكبير الذي يلقي فيه حفظه الله خطابه السنوي الذي يفتتح به المجلس مسيرته السنوية في دورته الحالية.. وهو لقاء حميمي بين قائد هذه البلاد وبين أبنائه وإخوانه في مجلس شجعه حفظه الله وأولاه عنايته واهتمامه، وأكد على أعضائه أهمية محض النصح والمشورة الصادقة المخلصة، وأقسم الأعضاء أمامه حفظه الله على ذلك، استذكرت ذلك الجزء المهم الملهم من خطابه رعاه الله، ونحن في المجلس نسعد بما منّ الله عليه من الشفاء والعافية وأطل علينا بطلته البهية وطلة سمو ولي عهده الأمين وطلة النائب الثاني وأصحاب السمو الأمراء وأصحاب السماحة والفضيلة وأصحاب المعالي والسعادة الذين نسعد بلقائهم في هذا الاحتفال الكبير، بيد أن هذا الاحتفال هذا العام له معاني خاصة، حيث نسعد باللقاء والشفاء والتوجيه والتشجيع والتكريم بالمصافحة والابتسامة الحانية والرؤية المستقبلية المضمخة بالثقة التي نعتز بها.

يأتي هذا اللقاء بقادة البلاد وهم يحملون آمال الوطن ويرون المستقبل الواعد من خلال الثقة في مجلس الشورى وفي أبناء الوطن الذين رضعوا الوفاء والولاء وتعلموا من القادة، وكما عبر عنه الخطاب معاني البذل والعطاء والإخلاص والتضحية والتفاني فأهلاً بك يا خادم الحرمين الشريفين وأهلاً بولي عهدك الأمين وأهلاً بالنائب الثاني وأهلاً بأصحاب السمو الأمراء وأهلاً بمن شرفنا في مجلس الشورى أهلاً بك يا خادم الحرمين ترحيب الشفاء والعافية والسلامة والشوق.. وأمدكم الله بعونه وتوفيقه لتواصل مسيرة بدأت مع التوحيد وبالتوحيد.

• عضو مجلس الشورى

هذا الذي عُمْرُهُ في شعبهِ العُمُرُ!

• أ.د. عبد الله بن أحمد الفَيفي

في داعِجاتِ اللَّيالي اسْتَرْوَحَ العُمُرُ ... وَجْهَ المَعاني فَغامَ السَّمْعُ والبَصَرُ
يَرُبُّنِيْ في ابْتِداءاتِ الرُّؤى وَجَلٌ ... ويَزْدَهِيْنِيَ في أُمِّ الدُّجَى سَمَرُ
يُعِيْدُنِيْ في دَمِ الأيَّامِ آونَةً ... ويَنْتَضِيْنِيْ أوانا حِيْنَ يَنْهَمِرُ
يَشُدُّ فِيَّ جَبِيْنَ الوقْتِ، مِنْ يَدِهِ ... أعُبُّ ماءَ القَوافي ما بِهِ كَدَرُ
أسْرَتْ خُطاهُ بِطَرْفِي والدُّنَى لُجَجٌ ... حَتَّى تَبَلَّجَ دَرْبِيْ والخُطَى شَرَرُ
ما كانَ مِنْهُ ومِنِّي غَيْرُ رَاحِلَةٍ ... مِنَ الخَيالِ تُخِبُّ ثُمَّ تَنْكَدِرُ

منذ الْتَقَى سَحَرُ التَّارِيخِ مِلْءَ يَدِيْ ... صَفْوَ السُّيُوفِ، ألا يا نِعْمَ ذا السَّحَرُ!
منذ اسْتَفاقَ بِأَعْرافِ الخُيُولِ ضُحًى ... نَخْلُ السِّنِيْنِ الذي قد كادَ يَنْدَثِرُ
فينا تَبَجَّسَ قَلْبُ الصَّخْرِ مُنْتَفِضًا ... طَيْرًا مِنَ الماءِ يُرْوِيْنَا ويَعْتَذِرُ
وسابقتْ مَوْجَةٌ تَحْتَثُّ جارَتَها ... تَسامَقَتْ صُوَرًا تَشْتَقُّها صُوَرُ
ذُؤابَةُ المَجْدِ واخْتالَ النُّواسُ بها ... نَشْوَى الفَخارِ وأنْفُ الذُّلِّ مُنْعَفِرُ!
تَهُزُّ في مُهْجَةِ الصَّحْراءِ عَوْسَجَةً ... الزَّمانِ، ما غُرَرٌ جاشَتْ بها غُرَرُ! (م)
وَتَفْغَمُ الجَوَّ في كُلِّ القُرَى عَبَقًا ... أرْدانُهُ العِزُّ والتَّمْكِيْنُ والظَّفَرُ
كأنَّما قد وَعَتْ كُلُّ الجَزِيْرَةِ أنْ ... قَدْ احْتَوَتْ قَدَرًا أحْشاؤُها الصُّبُرُ
كأنَّما هِيَ زَرْقاءُ اجْتَلَتْ غَدَها، ... وذِمَّةُ المُسْتَحِيْلِ البَيْرَقُ الخَضِرُ!

عبدُ العَزِيْزِ لَهُ في دِيْنِ كُلِّ فَتًى ... دَيْنٌ فَتًى أبَدًا ما إنْ لَهُ عُمُرُ
مَنْ وَجَّدَ الأرْضَ، أرْضَ اللهِ، في جَسَدٍ ... المَسْجِدانِ بِهِ العَيْنانِ والجَوَرُ
ومَنْ أحاطَ رِقابَ الجِيْلِ مَأْثُرَةً ... مِنْ بَعْدِهِ الجِيْلُ يَتْلُوْها ويَأْتَثِرُ
مَنْ قَبْلَهُ لَمَّ هذا الشَّعْثَ في رِئَةٍ ... أنْفاسُها الشِّيْحُ والكاذِيُّ والمَطَرُ
ومَنْ تُراهُ ابْتَنَى لِلغَرْبِ مَمْلَكَةً ... في شَكْلِ قَلْبٍ بِنَبْضِ القَلْبِ يَعْتَمِرُ!
هَبَّتْ صَبًا حَمَلَتْ وَطْفاءُ ما هَدَأتْ ... حَتَّى تَغَشَّتْ بِلادِي وَهْيَ تَنْهَمِرُ
فَغَيَّرَ اللهُ حالاً نَضْرَةً ورِضًى ... وسَنْبَلَ الحَقْلَ صَخْرٌ يانِعٌ نَضِرُ

يا صفحةً مِنْ دَمِ التَّارِيخِ قَدْ طُوِيَتْ ... لا ريبَ، هذا كِتابٌ كُلُّهُ عِبَرُ!
ما ماتَ مَيْتُ الوَرَى فِيْنَا وثَمَّ لَهُ ... هذا التُّراثُ وهذا الفَرْعُ والثَّمَرُ!
تَبْقَى النَّخِيْلُ شُمُوْخًا، كُلَّما سَقَطَتْ ... أعْذاقُها أيْنَعَتْ مِنْ أصْلِها أُخَرُ!

إنَّا اسْتَفَقْنا وفي الكَفَّيْنِ مَدْرَسَةٌ ... مَبْنِيَّةٌ بِعُيُونِ النُّوْرِ تَنْتَظِرُ
إنَّا اسْتَفَقْنا.. كَسَرْنا كَأْسَنا.. وصحا ... خَصْمَانِ في رَحِمٍ .. واللَّيْلُ مُعْتَكِرُ
إنَّا رَأَيْنا السَّبِيْلَ لاحِبًا أمَمًا ... مُعَبَّدَ الخَطْوِ لا تَنْبُوْ بِهِ العِثَرُ
وقَدْ تَسَيَّدْتُ ذُرانَا الشُّمَّ فارِعَةٌ ... مِنْ دَوْحَةِ النُّوْرِ أفْنانٌ بِها زُهُرُ
والدَّرْبُ أعْمَى تَجَلَّى ناظِراهُ كما ... جَلَّتْ مَحاجِرَها بِالأنْجُمِ الدُّجُرُ
فَشَعَّ عَهْدٌ وَلِيْدٌ عاصِفٌ عَرِمٌ ... أرساهُ مَنْ سافَرَتْ في كَفِّهِ العُصُرُ
فَجْرٌ من الحُبِّ .. عَبْدُ اللهِ مشعلُهُ، ... رَبُّ الحِوارِ، ورَبُّ البِرِّ يَنْهَصِرُ
يَعْتَلُّ شَعْبٌ إذا ما اعْتَلَّ، لا عَجَبًا؛ ... هذا الذي عُمْرُهُ في شَعْبِهِ العُمُرُ
فابْرَأْ سَلِمْتَ! فإنَّ الشَّعْبَ مُنْتَظِرٌ ... في بُرْئِكَ البِرَّ يُشْفَى، وهْوَ يَنْتَظِرُ
يا خَيْرَ كَفٍّ وسَيْفٍ للوَغَى، فإذا ... سُلْطانُ لَوَّحَ هَبَّ الجَيْشُ والنُّذُرُ
ونايفٌ نافَ في كُلِّ الذُّرَى عَلَمًا ... أزْرَى بِتَخْطِيْطِ مَنْ خانُوا ومَنْ غَدَرُوا
فَجْرٌ جَدِيْدٌ مُرِبٌّ كُلُّهُ لُغَةٌ ... مِنَ التَّفَوُّقِ والإقْدامِ تَنْصَهِرُ
يَرْنُوْ إلى أسْطُرٍ أُخْرَى تُزَوْبِعُها ... حُرِّيَّةٌ سَنَّها الإسْلامُ والنَّظَرُ
تَرْمِيْ فِجاجَ الرُّؤَى عَنْ كُلِّ قافِيَةٍ ... فَيَسْتَهِلُّ قَصِيْدٌ ثائِرٌ خَطِرُ!
إنَّ المَسافَةَ عَجْزٌ حِيْنَ تَذْرَعُها ... وهِمَّةُ الحُلْمِ تُدْنِيْها وتَخْتَصِرُ!

• عضو مجلس الشورى

الملك عبدالله ورعايته للش

• د. مشعل فهم محمد السُلمي

الشباب هم عماد المجتمع، وقلبه النابض بالعمل والحيوية والنشاط، هم من يحمون حدود الوطن ويحفظون أمنه ويبنون كيانه ويعززون قيمه ويُعلون مكانته بالعمل المخلص والفكر النير والعمل الإبداعي المتميز، هم من يصنعون أحداث الحاضر ويستشرفون معطيات المستقبل. يمر العالم العربي اليوم بظروف صعبة ومعطيات سياسية متغيرة: الشباب في قلب الحدث، هم من يصنع هذه الأحداث والمتغيرات وهم من يُشكل المستقبل لصالح تطلعاتهم وآمالهم.

يُمثل الشباب الغالبية في المجتمع السعودي، فأكثر من ٦٠٪ من المجتمع هم ما دون ٣٠ سنة. تُولي الدولة رعاية وعناية خاصة بالشباب إيماناً منها بأن الاستثمار في الشباب هو استثمار يعود بالنفع والخير على حاضر ومستقبل الوطن. ولذلك شرعت الدولة في بناء جيل شاب مؤهل ومدرب وعلى كفاءة علمية عالية يتم إعداده ليكون صالحاً ونافعاً لوطنه ومجتمعه ليتحمل المسؤولية في إدارة شؤون الدولة والمؤسسات الحكومية والخاصة بكل كفاءة ومهنية. وفي هذا السياق تقدم الدولة بشكل متسق ومنتظم العديد من السياسات والخدمات والبرامج والأنشطة البناءة الموجهة للشباب، ومن ذلك:-

١- التوسع في إنشاء الجامعات والكليات الحكومية وذلك من أجل حصول الطلاب والطالبات على مقاعد دراسية في التعليم الجامعي. فقد تم خلال الخمس سنوات الماضية إنشاء (١٣) جامعة حكومية ليصل إجمالي عدد الجامعات إلى (٢٤) جامعة حكومية غطت جميع مناطق المملكة الإدارية، و(٨) جامعات أهلية، وعشرات الكليات الجامعية الحكومية والأهلية. واستطاعت الجامعات السعودية في ظل التوسع أن تحقق مستويات عالية في مجالات الجودة والتميز ومؤشرات التنافسية على المستوى العالمي. لقد حققت تلك الجامعات والكليات رغبة الطلاب والطالبات في الحصول على مقاعد دراسية وأن تستوعب أكثر من ٩٠٪ من خريجي الثانوية العامة، وهذه النسبة تُعد من أعلى المعدلات العالمية التي توفرها الجامعات لقبول خريجي الثانوية العامة والتي تتراوح ما بين ٣٥٪ إلى ٤٥٪ كحد أقصى.

٢- تتحمل الدولة الرسوم الدراسية لـ ٥٠٪ من أعداد من يقبلون سنوياً في الجامعات والكليات الأهلية داخل المملكة لمدة خمس سنوات اعتباراً من ٣ /١٤٣١/٢هـ.

٣- إطلاق برنامج الملك عبدالله للابتعاث إلى الخارج والذي أتاح الفرصة للطلاب السعوديين للدراسة واكتساب المعارف والمهارات والخبرات في أفضل الجامعات العالمية وفي تخصصات نوعية (كالطب، والعلوم الطبية التطبيقية، والصيدلة، والهندسة، والحاسب الآلي، والقانون، وإدارة الأعمال، والاتصالات، ونظم المعلومات الإدارية...) تتفق مع خطط التنمية في المملكة ومتطلبات سوق العمل الحكومي والخاص. البرنامج أُستحدث في عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٦م) وقد ألتحق به في فترته الأولى (١٤٢٦-١٤٣٠هـ) أكثر من (٧٠) ألف طالب وطالبة. وقد أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله مؤخراً بتمديد البرنامج لخمس سنوات أخرى (١٤٣١-١٤٣٥هـ).

٤- إنشاء جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، وهي تمثل حُلم الملك عبدالله في بناء جامعة عالمية على أرض المملكة العربية السعودية تكون «بيتاً جديداً للحكمة، ومنارة للسلام والأمل والوفاق، تعمل لخدمة أبناء المملكة ولنفع جميع شعوب العالم». لقد أتاحت الجامعة للشباب السعودي فرصة الدراسة وبحث العلوم والمعارف المتقدمة على أرض المملكة الأمر الذي سوف يوجد بيئة علمية مشجعة ومحفزة على الانخراط في مشاريع التميز والابتكار والإبداع العلمي والبحثي. لقد استطاع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله من خلال جامعة الملك عبدالله أن يجلُب إلى شباب المملكة على أرض المملكة أسباب ومقومات تقدم ونهضة العالم الأول: أفضل العقول-أميز الخبرات-أمهر الباحثين-أحدث المناهج والأساليب العلمية-أفضل التطبيقات العالمية والتصاميم في مجال تعجيل الاكتشافات العلمية-أعلى المعايير الدولية المستخدمة في التعليم والبحث العلمي-تبادل المعارف والمهارات والخبرات بين الجامعة وشركائها الرواد الأكاديميين والصناعيين. ولذلك مثلت جامعة الملك عبدالله إضافة حقيقية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي في بلادنا كونها تتسم بالعالمية وتعمل وفق منهج التميز والإبداع العلمي والبحثي لتحقيق إنجازات علمية ومعرفية غير مسبوقة تعود بالنفع على المملكة خاصة والمنطقة والعالم عامة.

٥- إنشاء مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع وذلك لدعم وبناء وتطوير بيئة ومجتمع الإبداع بمفهومه الشامل في المملكة. تهدف المؤسسة إلى رعاية الموهوبين والمبدعين، ودعم القدرات الوطنية في إنتاج الأفكار الابتكارية، والسعي لإيجاد رواد من الشباب المبدع والموهوب في مجالات العلوم والتقنية، وتوفير الدعم المالي والعيني لبرامج ومراكز رعاية الموهوبين، وتقديم المنح للموهوبين والمبدعين لتمكينهم من تنمية مواهبهم وقدراتهم. كذلك أنشئت الجامعات وكالات وإدارات تشرف على برامج التميز والابتكار والإبداع العلمي والمعرفي، هدفها تهيئة البيئة المناسبة للتميز والإبداع والابتكار، وتنظيم وتحفيز وتدعيم المشاريع الابتكارية والأفكار الإبداعية المقدمة خصوصاً من الطلاب، وتقديم برامج ودورات للطلاب الموهوبين والمبدعين والمتميزين، وتسجيل براءات الاختراع وتقديمها لسوق العمل من خلال «حاضنات الأعمال والتقنية».

٦- إنشاء صندوق تنمية الموارد البشرية. ويهدف الصندوق إلى تدريب وتوظيف الشباب السعودي في منشآت القطاع الخاص وذلك من خلال برامج الدعم التي يتبناها الصندوق والتي تلبي احتياجات سوق العمل. يقدم الصندوق حالياً (١٥) برنامجاً لدعم تدريب

ـــباب

وتوظيف الشباب السعودي. وقد بلغ ما تم صرفه-على سبيل المثال- على تلك البرامج (١,٠٦٦,٤٠٠,٩٥٨) مليار وستة وستين مليون وأربعمائة ألف وتسعمائة وثمان وخمسين ريالاً في عام ٢٠١٠م.

هذه ومضات لأبرز السياسات والبرامج والأنشطة التي تقدمها الدولة مشكورة إلى الشباب، وهي جزء من مسؤوليتها لإعداد الشباب وتنمية قدراتهم وتطوير مهاراتهم وتحقيق آمالهم وتطلعاتهم. وفي المقابل أثبت الشباب السعودي أنه على درجة عالية من المسؤولية والوطنية والمحبة لمجتمعه والتقدير لمنجزاته والحفاظ على مكتسباته. فالإقبال الكبير على الالتحاق ببرنامج الملك عبدالله للابتعاث إلى الخارج يؤكد على أن الشباب في مجتمعنا يتسم بالطموح العالي والتطلع إلى المستقبل بعزيمة صادقة ورغبة أكيدة في الحصول على أعلى المعارف والعلوم والمهارات والخبرات. كذلك المشاركة الفعّالة في الأعمال التطوعية وقيادتهم للعمل الميداني التطوعي خصوصاً في مدينة جدة -بعد الفاجعة التي حلت بها نتيجة الأمطار والسيول- يثبت بوضوح أنهم جزء أصيل من المجتمع يتقدمون الصفوف ويبذلون وقتهم وجهدهم لخدمة المجتمع عندما يكون المجتمع في أمس الحاجة إليهم.

ولأن الشباب هم الغالبية في المجتمع، والسياسات والبرامج والأنظمة التي تقدمها الدولة موجهة إليهم، فإني اقترح الآتي:-

١- تفعيل توصيات اللقاء الوطني الرابع (قضايا الشباب: الواقع والتطلعات) الذي عقده مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني في عام ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م بمدينة الظهران، خصوصاً ما يتعلق بـ: «تأسيس هيئة عليا تختص بقضايا الشباب،» «وإنشاء مركز وطني للأعمال التطوعية»، «ودراسة مشكلة البطالة، وبيان حجمها، ومدى خطورتها، ووضع البرامج الكفيلة بمعالجتها، وإنشاء هيئة عليا للموارد البشرية تنظم عملية التوظيف في القطاعين العام والخاص وتنسق جهود كافة الجهات المختصة في هذا الشأن».

٢- إشراك الشباب بشكل أكبر في عضوية مجالس وهيئات الدولة: كمجلس الوزراء ومجلس الشورى ومجالس المناطق والمحافظات والمجالس البلدية، وذلك ليشاركوا عملياً في إدارة وتنظيم شؤون المجتمع العامة ويتعرفوا على التحديات والصعوبات التي تواجه العمل التنفيذي والتنظيمي ويقدموا الحلول اللازمة لمعالجتها.

٣- تعيين وزير دولة لشؤون الشباب يعرض أفكار ورؤى ومطالب ومصالح وقضايا وهموم الشباب على مجلس الوزراء واللجان التابعة له ويتابع تنفيذ ما يتخذه المجلس من قرارات حيال الشباب مع الوزارات والهيئات الحكومية والخاصة.

• عضو مجلس الشورى

الخطاب الملكي وأهم المؤشرات

• أ. عبدالعزيز بن عبدالكريم العيسى

يمثل الخطاب الملكي السنوي الذي يلقيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله- تحت قبة مجلس الشورى تاج العمل السنوي الذي ينهض به مجلس الشورى في المملكة، وخارطة الطريق التي يهتدي على ضوئها المجلس في سعيه للوفاء بمهامه التي نيطت به من قبل ولي الأمر – حفظه الله ورعاه- لما يشتمل عليه الخطاب الملكي من مضامين وما يحتويه من رؤى ملكية تحدد مواقف المملكة تجاه أهم القضايا الوطنية والسياسة الخارجية الراهنة، وتبرز أهم الملامح التي تقوم عليها البلاد والتي تمثل منهج عمل لجميع أجهزة الدولة القضائية والتشريعية والتنفيذية.

وتتعاظم أهمية اللقاء السنوي بخادم الحرمين الشريفين مع المسيرة التي تخطوها المملكة متجاوزة بذلك النطاق الزمني التقليدي لتنفيذ طموحها نحو التطوير والتحديث لتحقيق النمو المستدام وتعزيز رفاهية المواطن في كل بقعة من أرجاء الوطن. وبخاصة حين يعي المجلس دوره في برنامج الإصلاح الشامل الذي تتبناه حكومة خادم الحرمين الشريفين ويسعى من خلال دوره إلى تقديم تقييم واعٍ وواقعي لأداء الجهات ذات العلاقة، إضافة إلى السعي لوجود إستراتيجيات واضحة المعالم ومكتملة البرامج ضمن إطار زمني وأهداف يمكن تحقيقها، والسعي إلى ضمان الشمولية والتوازن والشفافية والحوكمة في جهود المجلس لإقرار مشاريع الأنظمة.

ومن يتابع الخطابات الملكية التي شرف بها المجلس في سنوات سابقة من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، يجدها دوماً معنية بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ المشاريع العملاقة، ومواجهة البطالة والفقر، وتنمية مناطق المملكة وتوفير البنى التحتية للمدن والقرى. كما يحتفي الخطاب الملكي بالحث على البرامج الإصلاحية والتوجيهات السديدة للحكومة، ولذا فهو ركيزة أساسية في السياستين الداخلية والخارجية للمملكة كونه يحدد البرامج والغايات التي تطمح الدولة إلى تحقيقها.

ومن أهم المؤشرات التي يتناولها الخطاب الملكي السنوي الثوابت والمرتكزات الأساسية التي تقوم عليها السياستان الداخلية والخارجية للمملكة، ومواقف المملكة من القضايا العربية والإسلامية الراهنة، والمنجزات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية التي تحققت على ثرى هذا الوطن الغالي، وبرنامج عمل الحكومة للعام الحالي، وهي مؤشرات تدل على أهمية هذه الخطابات بما تحمله من مضامين، وتوقيتها ومكان إلقائها، ومستوى حضورها، ولأجل هذا تستقطب اهتمام الدوائر الرسمية ووسائل الإعلام في الداخل والخارج على تغطيتها ومتابعتها بالتحليل والقراءة السياسية والاقتصادية لمضامينها وما تحمله من رسائل سياسية واقتصادية واجتماعية مهمة.

ويولي الملك المفدى – حفظه الله- مجلس الشورى رعاية كريمة، ومنحه – وفقه الله- مزيداً من الصلاحيات، ليكون أكثر فاعلية، حيث أصبح أمام المجلس الكثير من التحديات في المشاركة الوطنية الفاعلة بالقرار الشوري المتمرس المستفاد منه في صناعة القرارات التي تصب في مصلحة الوطن والمواطن، وبخاصة ما حظي به جانب التنمية والتطوير في المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين من دعم غير محدود أحدث نقلة متميزة في قطاعات العمل الحكومي كافة، وليس من عجب أن يحقق المجلس نجاحاً ملحوظاً في تحقيق الإصلاح الشامل الذي يسعى إليه خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني لرفعة المملكة ومواطنيها لتتبوأ مراكز متقدمة في مختلف المجالات.

وثمة ثقة متنامية من قبل الملك – حفظه الله- من أجل أن يتاح لمجلس الشورى مزيد من الصلاحيات التشريعية والرقابية، ما يسهم في القيام بواجبه على أكمل وجه ويساعد على تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة والحفاظ على مصالح الوطن في ظل النهج القويم لخادم الحرمين الشريفين.

إن الخطاب الملكي دائماً ما يؤكد على مضامين مهمة تبرز أهم الملامح التي تقوم عليها بلادنا والتي هي منهج عمل لجميع أجهزة الدولة القضائية والتشريعية والتنفيذية. فالخطاب الملكي السنوي ما يفتأ يؤكد على التزام المملكة بتحقيق الرفاهية الاقتصادية والأمن الاجتماعي لجميع المواطنين، والتزام الدولة بتحقيق العدل ومحاربة الظلم والفساد بكل صوره، وتعزيز لحمة الوحدة الوطنية، وتحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة لجميع ربوع الوطن، والعمل على كل ما من شأنه توحيد الصف العربي والإسلامي والمبادرة إلى حل الخلافات بين الأشقاء.

إن كلمة قائد المسيرة- رعاه الله- بمضامينها السامية منهاج عمل للمجلس وأعضائه، وخارطة طريق لعمله في السنة الجديدة، فهي ترسم الأهداف والبرامج والغايات التي تطمح الدولة إلى تحقيقها خلال السنة المقبلة، وبذلك يشرع المجلس في دراساته ومقترحاته وسائر أعماله انطلاقاً من تلك الخطابات ومترسماً هذا المنهج. ويعمل على تحقيق الأهداف والغايات التي رسم ملامحها خادم الحرمين الشريفين بكل شفافية تعكس هموم وتطلعات القيادة تجاه حاضر ومستقبل البلد، ولذا يتفاعل المجلس مع توجهات المليك المفدى، فأسهم بفاعلية في مسيرة التنمية والتي اتخذت أشكالاً وقوالب تتناسب مع آمال وتطلعات القيادة والشعب السعودي، كما ينظر المراقبون محلياً وعالمياً للخطاب الملكي السعودي السنوي على أنه أبلغ مؤشر نحو خارطة الطريق السعودية لعام قادم.. فالخطاب الملكي السنوي يحمل في طياته رسالة سعودية واضحة عن الشؤون السعودية المحلية والقضايا الإقليمية والعالمية. وقد تعود السعوديون على خطاب بليغ ملئ بالمعاني والمضامين ينطوي على شفافية وصدقية هي البصمة الأهم والأبرز في سدة الخطاب الوطني فضلاً عن ارتفاع وعلو سام في التطلعات والآمال المدعومة بالإمكانات والإرادة القوية والتصميم والخطابات الملكية السنوية السابقة كانت موجهاً ومرشداً لموظفي الدولة في كل المستويات نظراً لكون الخطاب يحمل رؤية ملكية محددة تعرض فلسفة الحاكم ونهجه والإطار الذي يرغب أن يقود البلاد من خلاله.

وقد استطاعت خطابات خادم الحرمين الشريفين أمام مجلس الشورى أن تجذب الأنظار سنوياً نحو هذه المناسبة التي تبلورت أهميتها نتيجة لمخرجاتها الوطنية. فقد كان نهج الإصلاح العام إدارياً وتعليمياً واقتصادياً وخدماتياً من مكونات خطاب خادم الحرمين الشريفين خلال السنوات الماضية بما سهل للمراقب للشؤون السعودية أن يتابع التغيرات الإيجابية والإصلاحات التي يحدثها العاهل السعودي في البلاد. ومجلس الشورى يتطلع بكل اعتزاز إلى هذه المناسبة الوطنية ويحولها إلى خطة عمل حسب اختصاصات لجان المجلس.. كما أن الخطاب الملكي يرفع سقف آمال وطموحات المواطنين سنوياً بما يتحقق من مضامين الخطاب الملكي في كافة الشؤون الوطنية فيما يتعلق ببرنامج الحكومة السنوي ومشاريعها التنموية بالإضافة لسياسة الحكومة الخارجية في القضايا العربية والإسلامية والعالمية وموقف الحكومة من تلك القضايا.. وهذا اللقاء السنوي يجدد العطاء والعمل الجاد خدمة للوطن وهو كذلك يجعل المجلس في تناغم مع القيادة لتقديم المشورة الصادقة في مجمل القضايا.

وما من ريب في أن الخطاب الملكي يمنح الأعضاء دفعة معنوية بالغة الأثر تشمل كل موظفي الدولة والمجتمع السعودي نحو مزيد من العمل الوطني المخلص برؤية الملك ورغبته وتوجيهاته بالنهوض بالوطن.

والمتأمل بعمق في الكلمة السامية التي يحظى بها المجلس كل عام من قائد المسيرة، والناظر إليها بعين التحليل واستجلاء آفاق المستقبل يدرك حجم المسؤولية الملقاة على مجلس الشورى الذي يجب عليه أن يتجاوب مع آفاق تلك الرؤية السامية وأن ينطلق وفق أجندة واضحة المعالم لتحقيق تطلعات القيادة، فالوطن يتطلب من الجميع المزيد من العطاء والكثير من الانتماء والوفاء، وعلينا أن ندرك حجم التحديات العالمية والإقليمية والداخلية التي تعيشها المنطقة.

وكم يسعد المجلس وأعضاؤه حين يجدون من المليك القائد والأب الحنون عبدالله بن عبدالعزيز كلمات التشجيع والتوثيق التي ينعم بها على أبنائه من أعضاء المجلس، وبخاصة حين خاطب المجلس في سنوات سابقة بقوله- أيده الله-: لقد أسهم مجلسكم في البناء والتنمية من خلال مبادرات بناءة وآراء سديدة وتوصيات موفقة جعلت منه شريكاً مهماً في عملية التنمية التي تعيشها هذه البلاد المباركة، وهو يمارس دوراً فاعلاً في إطار مسؤولياته ومهامه، وإننا نقدر ما تحقق من جهود أسهمت مع جهود حكومية أخرى في تحقيق برامج التنمية المختلفة لأهدافها المرسومة.

وكذلك قوله- رعاه الله-: المجلس يحظى بقبول واحترام في الخارج من خلال مشاركاته الفاعلة مع نظرائه من المجالس والبرلمانات العربية والدولية ولقد أصبح مجلسكم اليوم من المجالس الشورية الفاعلة.

واختم بعبارته التي تمثل وسام فخر لكل عضو من أعضاء المجلس، حين يقول- سدده الله- لا يفوتني أن أشيد بجهود أعضاء المجلس وجميع منسوبيه وأن أذكرهم بأهمية دورهم في صناعة القرار الحكيم المبني على الدراسة المستفيضة التي يعضدها التخصص العلمي والخبرة العملية وسيظل مجلسكم- إن شاء الله- محل ثقة القيادة وتقدير الحكومة والمواطن.

• عضو مجلس الشورى

شموخ الرواسي

• أ.شبيلي بن مجدوع القرني

قد يغيب عن البعض الدور المشّرف لمجلس الشورى في التواصل مع المجالس المماثلة في العالم بل ومع رموز القيادات السياسية والثقافية والدينية والاقتصادية وعلى كل الأصعدة والمستويات. وقد لا يرى ذلك النفر مجلسهم إلا في إطار سن الأنظمة أو مراجعتها أو مراقبة الأداء أو تبني المشورة والمواقف في المستجدات. رغم أن المجلس حفيّ بذلك كله من خلال عدة آليات حديثة وخطوات مدروسة تفرزها لجان المجلس ووفوده البرلمانية وما يسمى بلجان الصداقة. وقد شهد لتألق المجلس قياساً بنظرائه العديد ممن يُعتبر قولهم حجة في المجالات الشورية والبرلمانية الدولية والمحلية. وكان لذلك ثمرته المرجوة في إيضاح الحقائق المجردة لهذه البلاد وشعبها ودستورها أمام من شُوهت عندهم المفاهيم أو غولطت الحقائق وهنا نحتاج إلى ثقة أولئك البعض من جهة وإلى دعمهم من جهة ثانية وذلك من خلال التواصل مع المجلس عبر بوابته الإلكترونية أو أي من قنواته المتاحة أو من خلال الصحافة المرشّدة بضوابط الطرح البناء لا النقد الأجوف بل بصورة مهنية طموحة محددة الرؤى لما هو مطلوب من المجلس مما يراه الغير غائباً عن اهتمامه ومن هنا يدلي كلٍ بجهده ولو رآه قليلاً فمن الرشاش تتفايض الخلجان بالخير والنماء لهذا الوطن وأهله والمجال متاح بحمد الله فالقيادة تنادي كل المؤسسات والعاملين والمواطنين للاضطلاع كل بمسؤولياته المناطة وإسهاماته الخيرة ومتى تحقق هذا فستستمر المسيرة التي تشهد في كل عهد سعودي مولد أمة جديد تتواكب فيه المعطيات وتتجلى الطموحات تباعاً من خلال تضافر الجهود كل بحسبه وبتوازن مطلوب ووفق برامج ومناهج عامة وخاصة تنطلق من رؤية تحدد معالم الطريق ليكون كل منا عنصراً فاعلاً في المجتمع لا أن يكون معول هدم أو عبئاً على أهله وبلاده فبلادنا مسؤوليتنا جميعاً القائد في كبينة القيادة والمساعدون في منتهى الوعي والاستعداد والجنود على أهبة التصدي والمواطنون عيون واعية تسهم وتحمي البناء والمكتسبات ولا تكل ذلك للغير وكل مسئول في جهته ينطلق من خلال إستراتيجية مدروسة بعناية وطموح فائقين في ظل خطة محددة نصل من خلالها للأمور البناءة المستهدفة بكل يسر وبما يكفي لاستيعاب هذا الكم المميز من الكفاءات والإبداعات التي نحتاجها عند سرعة التحديث ووجوب التعامل مع المستجدات بخطى ثابتة يعي كل منا دوره المناط بعيداً عن التهرب والإتكالية التي لا تليق بكل ذي لب حتى نستقر في الصف الأول الذي لا يليق بنا غيره. أما نحن في المجلس فسوف نظل واثقين وغير مجازفين ولا مستكينين بل طموح بلا حدود وعمل بلا توقف مقتدين بشموخ الرواسي أمام العواصف العاتية نمد الأيدي لكل مشورة بغية الرقي بالمستوى لطموح القيادة وأمل المواطن مسترشدين بالخطاب السنوي للمليك المفدى الذي يطلع المجلس على بعض المستجدات ويرسم المعالم للإستجابة للمرحلة بكل ثبات ومصداقية وهنا تبرز المسؤوليات بصورة أكثر شفافية وإلحاحاً ما يوجب اتحاد الرؤى وعدم القناعة بما دون النجوم.

عضو مجلس الشورى

الملك عبدالله وسنوات الإنجاز

• الدكتور مفلح بن دغيمان الرشيدي

في هذه السطور نتقدم بأطيب التحايا وأسمى التهاني لمقام سيدي خادم الحرمين الشريفين حفظه الله وإلى سمو نائبيه صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران والمفتش العام والنائب الثاني وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز حفظهم الله ولإخوانه وأعوانه من الأسرة المالكة الكريمة ولوزرائه والشعب السعودي الكريم على هذه السنوات المليئة بالمنجزات والعطاءات المتميزة بالنماء والرخاء والأمن والاستقرار بفضل من الله ثم بفضل جهود ورعاية قائد المسيرة والتنمية خادم الحرمين الشريفين حفظه الله.

فهو رائد التنمية وملك الإصلاح والتطوير والتحديث حتى جعل من المملكة والمواطن السعودي نموذجين يضرب بهما المثل في كل نماذج التقدم الناجح ورفع الوطن في مصاف وزمالة الدول المتقدمة والمتحضرة.

هذه المنجزات للسنوات التي قادها خادم الحرمين الشريفين بكل اقتدار وصدق ووفاء بالعهود، حيث حرص - حفظه الله - على جعل الاقتصاد حراً قوياً متنوعاً يوظف في مسارات التنمية المستدامة وطويلة الأجل، وقد وفر دخلاً وميزانية تصرف بسخاء لكسب الظروف الاقتصادية وتوظيفها بأسرع ما تتيحه الفرص في البناء الاقتصادي والتنموي السريع المتقن وليخلق مصادر معتمدة من الداخل يعتمد على التقنية التي تنفذ بسواعد وطنية. لقد رسخ حفظه الله قواعد الحوار محلياً ودولياً ويسعى ويبذل جهوده الإصلاحية التطويرية لبناء مؤسسات عصرية في شتى المجالات، ومن هذا المنطلق تم إكمال منظومة تداول الحكم بإصدار نظام هيئة البيعة واللائحة التنفيذية وتكوين هيئة البيعة، وجرى تحديث نظام القضاء ونظام ديوان المظالم وتخصيص سبعة مليارات ريال لتطوير السلك القضائي، وتم بناء عدد من الهيئات والإدارات الحكومية والجمعيات الأهلية التي تعنى بشؤون المواطنين ومصالحهم وإنشاء الجامعات والمستشفيات والخدمات الاجتماعية ورسخ - حفظه الله - مفاهيم الحوار الوطني الشامل بين كافة أبناء الوطن ومكوناته لتبادل الرأي والمشورة في جميع قضاياه الرئيسة التي تخدم المجتمع، وقد أمر حفظه الله بنشر حقوق الإنسان والمحافظة عليها وفق ما أمر الله به.

لقد كانت الخطط السابقة والقرارات المتتالية والتحولات الإستراتيجية الكبيرة المرتكزة على خطط ومنهج علمي طموح بهدف للارتقاء بالمواطن والوطن وتحمل بشائر الخير الذي يتحقق يوماً بعد آخر شملت كافة المجالات فلننظر إلى التنمية الشاملة المتوازنة التي شملت جميع مدن المملكة وقراها في الشرق والغرب والشمال والجنوب، أما على الصعيد التعليمي نرى الجامعات تحقق مكانة مرموقة بين جامعات العالم حيث ارتفع عددها من ثمان جامعات إلى ثلاثين جامعة، إضافة إلى العدد الكبير من المعاهد والكليات التقنية، وفُتح المجال للتعليم بكل أنواعه في الداخل والخارج حتى وصل عدد المبتعثين للخارج في دول العالم المتقدم أكثر من تسعين ألف طالب وطالبة، وقد حرص خادم الحرمين الشريفين على العدالة في هذا الجانب وفي كل الجوانب، ففتح المجال والآفاق لكل صاحب قدرة وجدارة وموهبة بغض النظر عن اللون أو الجنس أو الفئة أو القبيلة أو المذهب، وقد أكد حفظه الله أن قدر المواطن هو بقدر ما يقدمه للوطن لا بقدر ما يأخذه.

أما على الصعيد الاقتصادي فالحديث يطول، فقد أنشئت عدد من المدن الصناعية والمصانع على أحدث المواصفات العالمية، وكذلك أنشئت المدن الاقتصادية التي روعي فيها التوزيع العادل في كل مناطق المملكة وحسب ميزتها النسبية وكذلك إنشاء منظومة متكاملة من الخدمات التي لها ارتباط قوي بالتنمية الصناعية والاقتصادية، كالطرق البرية والحديدية والمطارات الدولية والمستشفيات وقد وضع خادم الحرمين الشريفين حفظه الله جل اهتمامه لخدمة الأماكن والمشاعر المقدسة وقد سخر لها كل الإمكانات المادية والفنية والبشرية لخدمة الحرمين الشريفين وضيوف الرحمن وما التوسعات والمشروعات العملاقة في الحرم المكي الشريف التي دشنها الملك عبدالله الشهر الماضي إلا مثال على ذلك.

ثم يأتي الاهتمام من خادم الحرمين الشريفين حفظه الله بالإنسان السعودي الذي يشكل حيزاً كبيراً في اهتماماته، فعهده اتسم بسمات حضارية رائدة جسدت ما اتصف به من صفات نبيلة مميزة أبرزها تفانيه في خدمة وطنه ومواطنيه وأمته الإسلامية والمجتمع الإنساني بأجمعه، فالمملكة تمد يدها البيضاء في كل الأمور الإنسانية في الداخل والخارج إنه نعم الملك الحاكم العادل رمز الشهامة يعيد لنا أمجاد خيار الأمة والسلف الصالح ويذكرنا بزمن الخلفاء الراشدين الذين يرعون ويتفقدون شؤون أمتهم. فهو حفظه الله قريب من مواطنيه يواسيهم في أحزانهم ويصلح ذات بينهم ويتلمس حاجياتهم الصحية والاجتماعية ويمسح دمعة حزنهم ويرفع الظلم عن المظلوم ويكافئ كل من عمل عمل خير ليشجع الآخرين عليه، فها هو يربينا على الفضيلة وعمل الخير ويزرع فينا التسامح والمحبة والحوار العقلاني البناء الذي يحافظ على الوحدة الوطنية، إن الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله تفيض جوانحه بالإنسانية والرحمة ويسعى إلى إسعاد شعبه بما يرضي الله سبحانه، لذلك فإن جميع المشاعر والأحاسيس تلتقي على محبته والثناء عليه والطاعة والولاء من قبل شعبه.

إن ما تحقق في السنوات الماضية من منجزات تقف شاهداً على نهج الإصلاح والتنمية الذي اختطه خادم الحرمين الشريفين حتى أصبح منهجاً للعمل الحكومي والذي يحتاج منا نحن المواطنين السير على ما اختطه لنا الملك المفدى من الحرص على الإخلاص في العمل والقول ومحاربة الفساد والمحسوبية والبعد عن التطرف الفكري والغلو الديني ونبذ التعصب المذهبي والإقليمي والقبلي والعمل على بناء الوطن الواحد وطن الجميع بدون تفرقة أو تمييز.

وإن ما أصدره - حفظه الله- من قرارات شجاعة وحكيمة مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله لمعالجة كثير من القضايا لهو خير دليل على حرصه على محاربة الفساد ورفع كفاءة الأداء الحكومي ومبدأه حفظه الله أن الفساد بكل أنواعه هو عدو للتنمية والعدالة وكرامة الإنسان.

ويؤكد حفظه الله دائماً على الاهتمام بشؤون وأمور المواطن في الداخل والخارج.

نسأل الله الكريم أن يديم على هذه البلاد أمنها وعزها واستقرارها تحت قيادتها الرشيدة وأن يعيننا جميعاً على تأدية واجباتنا وتحقيق تطلعات ولاة أمرنا.

• عضو مجلس الشورى

تعمل في ١٣ مجالاً :

اللجان المتخصصة.. جهد ملموس في تعزيز مشاركة الشورى في التنمية الشاملة

سجلت اللجان المتخصصة الثلاث عشرة في مجلس الشورى حضوراً فاعلاً وأسهمت بدور مهم فيما أنجزه مجلس الشورى من موضوعات وقرارات خلال فترة أعمال السنة الثانية من الدورة الخامسة التي اختتمت في ١٤٣٢/٣/٢هـ وذلك عبر ما قدمته من دراسات وتقارير دقيقة وشاملة حيال مختلف الموضوعات المحالة إليها وفقاً لاختصاصات كل لجنة، وكانت بمثابة المحرك الرئيس الذي ساند مجلس الشورى فيما تم بحثه ودراسته تحت القبة وصولاً إلى ما أصدره من قرارات بشأن مختلف الموضوعات المدرجة على جدول أعماله من مراجعة ومناقشة تقارير الأداء السنوي لأجهزة ومؤسسات الدولة، ومشروعات الأنظمة واللوائح، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

وتمكنت لجان المجلس المتخصصة من خلال اجتماعاتها المتواصلة طوال العام المنصرم، ومن خلال المناقشات والدراسات المتعمقة التي تمت خلال تلك الاجتماعات من سبر غور كثير من القضايا والموضوعات المهمة ذات الصلة بالشأن الوطني، في إطار من معايير الدقة والشمولية والنقاش الموضوعي الشفاف الذي ساعد المجلس على اتخاذ القرارات المناسبة والمهمة التي أسهمت في معالجة العديد من القضايا الحيوية، الأمر الذي أكد معه المجلس الدور الفاعل والحضور المؤثر فيما من شأنه تحقيق المصلحة العامة ودفع عجلة التنمية والتقدم في البلاد وذلك بوصفه واحداً من الأجهزة المهمة التي وجدت كل دعم ورعاية من قيادة البلاد.

وقد دأبت لجان المجلس المتخصصة على استضافة مختلف المسؤولين والمهتمين في القطاعات الحكومية والأهلية أثناء دراستها لمختلف الموضوعات والتقارير السنوية ومشروعات الأنظمة والاتفاقيات، واستقطاب المختصين للاستفادة من آرائهم وأفكارهم قبل رفع ما لديها للعرض أمام المجلس للنظر فيه.

وعلى صعيد أعمال **لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية** فقد درست اللجنة ما يصل إلى ثمانية عشر من الموضوعات مما يدخل في نطاق مسؤوليات اللجنة واختصاصاتها من التقارير الحكومية ومشروعات الأنظمة وعدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم.

وكان من أبرز الموضوعات التي درستها اللجنة وأصدر المجلس القرارات اللازمة حيالها، عدد من التقارير السنوية لأداء بعض الأجهزة الحكومية، وهي التقرير السنوي لوزارة العدل للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، والتقريران السنويان لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد للعامين الماليين ١٤٢٧/١٤٢٨هـ- ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، والتقرير السنوي للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ التقرير السنوي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، التقرير السنوي لهيئة التحقيق والإدعاء العام للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، ومشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بين حكومة المملكة وحكومة دولة الكويت، ومشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الشؤون الإسلامية والأوقاف بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية السودان، ومشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ووزارة الشؤون الدينية في جمهورية بنجلاديش الشعبية في مجال الشؤون الإسلامية والأوقاف، حيث أصدر المجلس بشأن ذلك قرارات مهمة، بينما لا يزال لدى اللجنة ما يصل إلى سبعة موضوعات قيد الدراسة من تقارير الأداء السنوي لعدد من الجهات الحكومية للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ والمتعلقة بالرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ووزارة العدل والرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

كما درست اللجنة وفقاً لمسؤولياتها واختصاصاتها عدداً من الموضوعات المحالة إليها من معالي رئيس المجلس وتتعلق ببعض العرائض المقدمة للمجلس من عدد من المواطنين على هيئة آراء ومقترحات وشكاوى وذلك في سياق ما بات يمثله المجلس للمواطن كنافذة مهمة يتلقى

من خلالها آراءه ومقترحاته التي تستوعب قضاياه الوطنية وتمنحها أهميتها وحقها من الدراسة، حيث أسس المجلس العديد من الجسور المتينة بين المواطن والمجلس في تلقي مثل هذه الآراء والمقترحات، حيث ناقشت اللجنة عدداً من هذه العرائض وتواصلت بشأنها مع جهات الاختصاص واتخذت حيالها الإجراءات الملائمة.

أما لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، فقد درست اللجنة عدداً من الموضوعات التي صدر بشأنها قرارات من المجلس وهي: تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، وتقرير الرئاسة العامة لرعاية الشباب للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، ومشروع نظام حماية الطفل، كما أن هناك عدداً من الموضوعات التي ما تزال تحت الدراسة في اللجنة وهي: التقرير السنوي للرئاسة العامة لرعاية الشباب ١٤٣٠/١٤٣١هـ، التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية ١٤٣٠/١٤٣١هـ، مشروع لائحة دور التربية الاجتماعية، ومشروع لائحة قرى الأطفال، ومشروع لائحة جمع التبرعات للوجوه الخيرية وصرفها داخل المملكة، ومشروع لائحة ترخيص مراكز الإرشاد الأسري، ومقترح إنشاء مراكز الأحياء في المملكة المقدم من عضو المجلس الدكتور سعود السبيعي بموجب المادة (٢٣) من نظام المجلس، ونظام التحرش الجنسي مقترح أيضاً بموجب المادة (٢٣).

وواصلت لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية هي الأخرى نشاطها وعقدت اثني عشر اجتماعاً ناقشت خلالها عدداً من الموضوعات التي صدرت بها قرارات من المجلس وهي: التقرير السنوي لدارة الملك عبدالعزيز للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، ومشروع مذكرة تعاون ثقافي بين وزارة الثقافة والإعلام في المملكة ووزارة الثقافة في جمهورية الهند، مشروع اتفاق تعاون إخباري بين وكالة الأنباء السعودية ووكالة (برس ترست أوف إنديا) بالهند، التوصيات المقترحة لتقنين المحتوى الأخلاقي لتقنية المعلومات في المملكة، التقرير السنوي لدارة الملك عبدالعزيز للعام المالي ١٤٢٩/١٤٣٠هـ.

ومن الموضوعات التي ناقشتها اللجنة أو عرضتها في الجلسة العامة: إعداد إطار عمل ينبثق من محاور ومضامين الخطاب الملكي في حفل افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة الخامسة لتأخذ به اللجنة عند دراستها للموضوعات المعروضة عليها، وجهة نظر اللجنة بشأن مداخلات أعضاء المجلس على التقرير السنوي لدارة الملك عبدالعزيز للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م).

أما الموضوعات التي انتهت اللجنة من دراستها وبصدد رفعها إلى الهيئة العامة: التقرير السنوي لوزارة الثقافة والإعلام للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، التقرير السنوي لوزارة الثقافة والإعلام للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي ١٤٢٩/١٤٣٠هـ، مشروع اتفاقية للتعاون الإعلامي بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية مصر العربية.

وفي **لجنة الإدارة والموارد البشرية** جاءت الموضوعات التي درستها اللجنة وصدرت بشأنها قرارات من مجلس الشورى كالتالي: التقريران السنويان للمؤسسة العامة للتقاعد للعامين الماليين ١٤٢٧/١٤٢٨هـ، و١٤٢٨/١٤٢٩هـ، التقريران السنويان للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للعامين الماليين ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، و١٤٢٩/١٤٣٠هـ، التقرير السنوي لإنجازات وزارة العمل للعام المالي١٤٢٨/١٤٢٩هـ، التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، تقرير المتابعة السنوي الخاص بخطة التنمية الخمسية الثامنة لمعهد الإدارة العامة للسنة الخامسة ١٤٣٠/١٤٣١هـ، دراسة كيفية مساءلة موظفي المؤسسات العامة والهيئات الحكومية الخاضعين لنظام العمل، مشروع مذكرة تفاهم في مجال التأمينات الاجتماعية بين المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في المملكة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالجمهورية اليمنية.

بينما لا يزال عدد من الموضوعات تحت الدراسة لدى اللجنة وهي: مقترح م.سالم المري بصرف إعانات مالية شهرية للسعوديين العاطلين عن العمل المسجلين لدى وزارة العمل لفترة محددة، مقترح بعض الأعضاء بتعديل بعض مواد نظام الخدمة المدنية ومجلس الخدمة المدنية.

وانتهت لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بالمجلس من دراسة عدد من الموضوعات التي صدر بشأنها قرارات من المجلس وهي:

خطة التنمية التاسعة (١٤٣١-١٤٣٢هـ/١٤٣٥-١٤٣٦هـ)، مشروع نظام السياحة، التقارير السنوية للهيئة العامة للاستثمار للأعوام المالية ١٤٢٦/١٤٢٧هـ،

١٤٢٨/١٤٢٧هـ، ١٤٢٩/١٤٢٨هـ، التقريران السنويان لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات للعامين الماليين ١٤٢٨/١٤٢٧هـ ١٤٢٩/١٤٢٨هـ، طلب إعطاء المناطق الأقل نمواً حوافز إضافية يستفيد منها جميع المستثمرين لتنفيذ استثماراتهم، الموافقة على قانون (نظام) البذور والتقاوي والشتلات لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعقوبات مخالفة ذلك القانون (النظام)، مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الصناعي بين حكومة المملكة وحكومة دولة قطر، مشروع (بروتوكول) بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية فيتنام للتعاون في قطاعات البترول والغاز والثروة المعدنية.

أما عن الموضوعات التي درستها لجنة الشؤون الأمنية خلال السنة الثانية في الدورة الخامسة وصدر بشأنها قرارات من المجلس فهي: مشروع اللائحة التنظيمية للجنة الوطنية لسلامة المرور واقتراح إنشاء جمعية الملك فهد للسلامة المرورية، طلب إبداء الرأي في شأن التحفظ على الفقرتين (ب) و(ج) من البند (١) من المادة (٤١) من اتفاقية حركة المرور على الطرق (فيينا ٨ نوفمبر ١٩٦٨م)، مشروع تنظيم زواج السعودي بغير سعودية والسعودية بغير سعودي، انضمام المملكة إلى الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الدفاع المدني بين المملكة وجمهورية اليمن، مشروع اتفاق بين المملكة وجمهورية الهند حول نقل الأشخاص المحكوم عليهم، مشروع اتفاقية تسليم المطلوبين بين المملكة وجمهورية الهند، مشروع مذكرة تفاهم للتعاون العسكري بين وزارة الدفاع والطيران في المملكة ووزارة الدفاع في جمهورية مصر العربية، إعادة موضوع منع المركبات التي تقل حمولتها عن (٢٥) راكباً من دخول مكة والمشاعر المقدسة عملاً بالمادة (١٧) من نظام مجلس الشورى، إعادة مشروع تنظيم الفحص الفني الدوري للمركبات عملاً بالمادة (١٧) المعدلة من نظام مجلس الشورى، مشروع اتفاق بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية حول التعاون في المجال الأمني، تعديل المادة (٨) من نظام مجلس الخدمة العسكرية، مشروع النظام الجزائي لجرائم التزوير، مدونة السلوك في شأن قمع القرصنة والسطو المسلح اللذين يستهدفان السفن في غربي المحيط الهندي وخليج عدن، مشروع اتفاقية نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين المملكة وجمهورية السودان، مشروع اتفاقية نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين المملكة وجمهورية مصر العربية.

وهناك عدد من الموضوعات انتهت اللجنة من دراستها ورفعتها للمجلس لادراجها على جدول الأعمال وهي: مقترح تعديل بعض مواد نظام التقاعد العسكري، مشروع الهيئة السعودية للتقويم والاعتماد الأكاديمي العسكري، مناقشة نظام تنفيذ اتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتوكسينية وتدمير تلك الأسلحة، اقتراح تعديل المادة "الرابعة" من نظام خدمة الأفراد العسكريين والمقدم من عضو المجلس الدكتور موافق الرويلي، مشروع نظام المناطق البحرية للمملكة.

كما أن هناك موضوعات أخرى ما تزال تحت الدراسة لدى اللجنة وهي:

مشروع اتفاقية تعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها بين المملكة وجمهورية كازاخستان، المقترح الخاص بنظام الادخار العسكري، المقترح الخاص بالرقم الموحد للطوارئ.

أما لجنة الشؤون الصحية والبيئة فقد انجزت عدداً من الموضوعات خلال السنة الثانية من الدورة الخامسة وهي:

التقرير السنوي للهيئة العامة للغذاء والدواء للعام

المالي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ، مشروع اقتراح تعديلات على نظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية، التقرير السنوي للرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ، التقرير السنوي لمستشفى الملك فيصل التخصصي للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، التقرير السنوي للهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، التقرير السنوي للهيئة السعودية للتخصصات الصحية ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، تعديل الفقرة رقم (٤) من المادة (الثالثة) من النظام العام للبيئة، مشروع نظام الصحة النفسية، التقرير الشامل لمجلس الخدمات الصحية للفترة من ١٤٢٥/٨/١١هـ حتى ١٤٢٩/٦/٢٥هـ، مقترح مشروع نظام الجودة النوعية وسلامة المريض في الخدمات الصحية، مشروع مذكرة التفاهم حول التعاون في المجال الصحي بين حكومة المملكة وحكومة دولة قطر، التقرير الأول للجنة الوطنية الدائمة للاستجابة للطوارئ الإشعاعية والنووية المتضمن التوصية بتعديل الفقرة (ج) من (١-٨) من الخطة الوطنية للاستجابة للطوارئ الإشعاعية والنووية، إعادة اقتراح تعديل المادة (الثانية) من نظام المؤسسات الصحية الخاصة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٠) وتاريخ ١٤٢٣/١١/٣هـ عملاً بالمادة (١٧) من نظام مجلس الشورى، اقتراح تعديل المادة السابعة من نظام المؤسسات الصحية الخاصة، اقتراح تعديل المادة التاسعة من نظام المؤسسات الصحية الخاصة، التقرير السنوي لمستشفى الملك فيصل التخصصي للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، إعادة موضوع طلب المادة (١٤) من نظام الضمان الصحي التعاوني، طلب المصادقة على اتفاقية التعاون العربي في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة، مشروع نظام الغذاء، كما قامت اللجان الفرعية في اللجنة بدراسة عدد من المواضيع الحيوية، ومن أهمها مرض نقص المناعة "الإيدز"، وكذلك "إيجاد مستشفيات نسائية" والتسويق الخاطئ لبعض الأدوية.

أما الموضوعات التي أنجزتها لجنة الشؤون المالية وتم عرضها على المجلس فهي:

اقتراح الهيئة السعودية للمهندسين ومجلس الغرف التجارية الصناعية المتضمن إلزام جميع المهندسين المصممين والمشرفين بالتأمين على مسؤولياتهم المهنية الناشئة من أعمالهم الاستشارية، الدراسة المعدة بشأن إسقاط ما على بعض المواطنين من ديون للدولة أو لغيرها حسماً من مستحقاتهم لديها، التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، بشأن مشروع البند (ثانياً) من اتفاق إنشاء لجنة مشتركة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية، مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية سنغافورة لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل، التقرير السنوي للصندوق السعودي للتنمية للعام المالي ١٤٢٨/١٤٣٠هـ، اتفاقية اسطنبول للإدخال المؤقت (اتفاقية اسطنبول)، النسخة النهائية المعتمدة للاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية "اتفاقية كيوتو المعدلة"، إعادة مشروع أنظمة التمويل "نظام التمويل العقاري، نظام مراقبة شركات التمويل، ونظام الإيجار التمويلي، ونظام الرهن العقاري المسجل" وكذلك اقتراح المجلس تعديل نظام السوق المالية، وفقاً للمادة (١٧) من نظام مجلس الشورى، مشروع قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية أثيوبيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل، المقترح المقدم من عضو المجلس الأستاذ عبدالوهاب بن محمد آل مجثل بشأن مقترح تعديل نظام المنافسة والمشتريات الحكومية، مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية فيتنام لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل، مشروع البند (ثانياً) من اتفاق إنشاء لجنة مشتركة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية، التقرير السنوي لصندوق التنمية الزراعية للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية تونس لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل، التقرير السنوي لديوان

المراقبة العامة عن نتائج عمليات المراجعة المالية ورقابة الأداء للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ.

أما الموضوعات التي أنهت اللجنة دراستها وتم رفعها للهيئة العامة فهي: مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية اليابان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل، التقرير السنوي لصندوق التنمية العقارية للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ.

وهناك عدد من الموضوعات التي عرضت في المجلس وتابعتها اللجنة وردت على جميع الاستفسارات التي أبداها أعضاء المجلس على تلك الموضوعات وانتهت من دراستها وهي: تقرير مصلحة الزكاة والدخل للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ، تقريرا صندوق التنمية الزراعية للعامين الماليين ١٤٢٧/١٤٢٨هـ ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، تقرير هيئة سوق المال للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، تقرير صندوق التنمية الصناعية للعام المالي ١٤٢٩/١٤٣٠هـ، مقترح عضوي المجلس م. محمد القويحص ود. عبدالله الدوسري بشأن اقتراح تعديل رسوم تأشيرات الاستقدام، مشروع نظام إيرادات الدولة، التقرير السنوي لمصلحة الجمارك للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، التقرير السنوي لصندوق التنمية العقارية للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، التقرير السنوي للبنك السعودي للتسليف والادخار ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ.

وبخصوص لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات وأعمالها في السنة الثانية من الدورة الخامسة فقد أنجزت عدداً من الموضوعات صدر بها قرارات من المجلس وهي: التقرير النهائي للإستراتيجية الوطنية للنقل، طلب المصادقة على الوثائق الختامية للمؤتمر الإقليمي للراديو (جنيف ٢٠٠٦م) التي أصدرها الاتحاد الدولي، طلب المصادقة على التعديلات والإضافات التي أدخلت على بعض الوثائق (خلال المؤتمر الرابع والعشرين جنيف).

وهناك موضوعان تحت الدراسة وهما: التقرير السنوي للتحول إلى مجتمع معلوماتي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، والتقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ.

وهناك موضوعات درستها اللجنة ورفعتها للهيئة العامة للمجلس وهي: التقرير السنوي للهيئة العامة للطيران المدني للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي ١٤٢٩/١٤٣٠هـ، التقرير السنوي للمؤسسة العامة للموانئ للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، التقرير السنوي للمؤسسة العامة للبريد السعودي للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، التقرير السنوي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، التقرير السنوي لوزارة النقل للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، مشروع اتفاقية النقل متعدد الوسائط بين الدول العربية.

وبالمثل أنجزت لجنة الشؤون الخارجية عدداً من الموضوعات لديها وهي: إعادة دراسة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ضوء ما تضمنته الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد التي تم إقرارها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣) ١٤٢٨هـ، التقرير السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، مشروع مذكرة تفاهم بشأن المشاورات السياسية بين وزارتي الخارجية في المملكة وجمهورية كوبا، التقرير السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، تقرير وزارة الخارجية للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، مشروع اتفاقية للتعاون الدبلوماسي والقنصلي بين المملكة ودولة قطر، طلب الموافقة على الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، مشروع مذكرة تفاهم للتشاور والتنسيق السياسي بين وزارة خارجية المملكة ووزارة خارجية أوكرانيا، مشروع مذكرة تفاهم بشأن المشاورات السياسية بين وزارتي الخارجية في المملكة العربية السعودية ومملكة الدنمارك، مشروع مذكرة تعاون عامة بين حكومة المملكة وجمهورية زامبيا، التقرير السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، طلب المصادقة على اتفاقية لإقامة علاقات دبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية سان مارينو، تقرير وزارة الخارجية للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، مشروع مذكرة تفاهم بشأن الحوار الإستراتيجي بين دول مجلس التعاون وجمهورية الصين الشعبية.

أما إنجازات لجنة حقوق الإنسان والعرائض، فنظراً لتزايد الاهتمام بحقوق الإنسان في السنوات الأخيرة على المستويات المختلفة الدولية والإقليمية، والمؤسسات الحكومية والأهلية، وصدور العديد من المواثيق الدولية في مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م، والعديد من المواثيق الإقليمية كان آخرها الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي أقرته القمة العربية عام ٢٠٠٤م، فقد كانت المملكة العربية السعودية في مقدمة دول العالم في اهتمامها بحقوق الإنسان ورعاية كرامته انطلاقاً من قوله تعالى: (ولقد كرمنا بني آدم)، وتأكيداً لهذا الاهتمام صادقت المملكة على العديد من مواثيق حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، وعلى المستوى الوطني وافقت وشجعت المملكة على إنشاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ثم تلا ذلك إنشاء هيئة حقوق الإنسان لتكون عوناً للدولة في ضمان وتعزيز حقوق الإنسان في المملكة. وبجانب ذلك توجد إدارات ولجان خاصة بحقوق الإنسان في بعض الجهات الحكومية التي يتصل عملها بشكل أو بآخر بمجالات حقوق الإنسان المختلفة.

وقد قامت اللجنة بدراسة الاتفاقيات الدولية المحالة لها وهي: البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلقة ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، ومشروع بروتوكول معدل لمذكرة التفاهم بين حكومة المملكة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وقد أتمت اللجنة دراسة الموضوعين وصدرت الموافقة عليها من مجلس الشورى ومن مجلس الوزراء أيضاً.

وقامت اللجنة أيضاً بدراسة العرائض المحالة من معالي رئيس المجلس، وجمع المعلومات حولها، والاتصال بمقدمها عند الحاجة، ثم دراسة العريضة من قبل أحد أعضاء اللجنة الذي يتقدم باقتراح يتم مناقشته في اجتماعات اللجنة، ثم اقتراح التوصية المناسبة بشأنها وتعرض ببيانات مصنفة على معالي رئيس المجلس.

وقد درست اللجنة حتى إعداد هذا التقرير (٩٧) عريضة، أوصت بإحالة (٣٨) عريضة، إلى اللجان المتخصصة لإبداء الرأي حيالها، كما أوصت اللجنة بدراسة موضوع إعانة البطالة بموجب المادة (٢٣) من نظام المجلس في ضوء أهمية الموضوع واستجابة لما طرح في عدد من العرائض.

ومن أبرز إنجازات لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بالمجلس خلال السنة المنقضية دراسة الكثير من الموضوعات بحكم اختصاصاتها المختلفة، فقد أحيل للجنة (١٢) موضوعاً تم إضافتها إلى عدد من الموضوعات التي لم يتم الانتهاء منها خلال السنة الأولى لنفس الدورة. وبرغم كثرة الموضوعات فقد أنجزت اللجنة خلال اجتماعاتها التي وصلت إلى (٢٧) اجتماعاً (١٦ موضوعاً) اشتملت على تقارير سنوية وأنظمة وهي كالآتي:

التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ، التقرير السنوي لوزارة الزراعة للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، التقرير السنوي للمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق

للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، مشروع نظام التراخيص البلدية، التقرير السنوي لوزارة الحج للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، التقرير السنوي للهيئة الملكية للجبيل وينبع للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، التقرير السنوي للهيئة الملكية للجبيل وينبع للعام المالي ١٤٢٩/١٤٣٠هـ، التقرير السنوي لانجازات المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، التقرير السنوي لانجازات المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، التقرير السنوي لهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، التقرير السنوي لهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، التقرير السنوي لهيئة الصرف بالإحساء للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، التقرير السنوي للهيئة العامة للإسكان من الفترة منذ إنشاء الهيئة وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، التقرير السنوي لوزارة المياه والكهرباء للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، التقرير السنوي لوزارة المياه والكهرباء للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تقرير أنشطة وإنجازات المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ.

وما زالت اللجنة تواصل دراستها لما تبقى لديها من موضوعات وعددها (٤) موضوعات، وهي: مشروع قواعد إنشاء مراكز الخدمة ومحطات الوقوع على الطرق وإدارتها ، مشروع نظام كود البناء، التقرير السنوي لوزارة الحج للعام المالي ١٤٢٩/١٤٣٠هـ، التقرير السنوي لهيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية للعام المالي ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩).

من جانبها درست لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي الكثير من الموضوعات التي أحيلت إليها ومنها: مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم والثقافة والعلوم في هولندا، مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم والثقافة والعلوم في هولندا، الموافقة على اعتماد النص الإنجليزي استثناءً ليصبح الأساس لمشروع مذكرة تفاهم بين وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية والوزارة الاتحادية للتعليم والعلوم والثقافة في جمهورية النمسا الاتحادية للتعاون في مجالات التعليم والأبحاث، التقرير السنوي لوزارة التعليم العالي والجامعات للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، مشروع اللائحة التنفيذية لجائزة خادم الحرمين الشريفين لتكريم المخترعين والموهوبين المتميزين، مشروع مذكرة تفاهم في مجال التدريب التقني والمهني بين المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في المملكة العربية السعودية ووزارة التربية والعلوم في إيرلندا، مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ووزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي في المملكة المغربية، التقرير السنوي لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، مشروع مذكرة تعاون تعليمي وعلمي بين وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم في جمهورية الأرجنتين، مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ومجلس التعليم العالي في تركيا، مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم في نيوزلندا، مشروع اتفاقية تعاون علمي وتقني بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الهند، مشروع مذكرة تعاون في مجال التعليم العالي بين وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وإدارة التعليم والتوظيف وعلاقات مقر العمل في أستراليا، التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي بين مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية ومنظمة بحوث الفضاء الهندية في جمهورية الهند، مشروع نظام مزاولة مهنة التعليم، مشروع نظام المركز الوطني لتقويم التعليم العام، مشروع لائحة البحوث والدراسات بوزارة الصحة.

وفاء وعطاء

• د. عبد الرحمن بن عبد الله المشيقح

لاشك أن قيادتنا الرشيدة تبذل الجهد المتواصل في تقديم أفضل السبل المؤدية إلى تحقق الرخاء والرفاهية للمواطن، خاصة وأن الله عز وجل قد حبا المملكة بخصائص ومقومات امتلكتها فأحسنت توجيهها وتسخيرها لمصلحة الوطن والمواطن. فخادم الحرمين الشريفين يعد نموذجاً رائعاً للقيادة الحقيقة التي تقود الوطن للأمام بفضل التوجه السليم ثم بتفاعل أبناء المملكة متمثلا في صور الحب والوفاء والولاء والتلاحم. فالملك عبد الله بن عبد العزيز قد زرع البذور الطيبة بذور المحبة والإخلاص فكان الحصاد الرائع في أبهى صوره نموذجاً للدولة القوية بقيادتها وشعبها الذي اتصف بالولاء والتلاحم بين القائد وشعبه بين الراعي والرعية بين ولي الأمر خادم الحرمين الشريفين والشعب السعودي العظيم.

وخير مثال على ذلك ما نراه ونلمسه من قرارات حكيمة تصدر بين حين وآخر لخير الوطن والمواطن.

لقد كانت حزمة الأوامر الملكية السامية التي أصدرها -حفظه الله- شاملة وشافيه لأنها جاءت ملبية لاحتياجات المواطنين وتطلعاتهم لحاضرهم ومستقبلهم فزادت الفرحة والغبطة والسرور على شفاه السعوديين التي كانت معبرة بصدق وإخلاص لقيادتها الرشيدة.

لقد انعكست هذه الأوامر الملكية التي جاءت في صورة حزمة من القرارات الموجهة مباشرة للمواطن، فكانت البلسم الشافي لأنها عبرت بكل صدق وإخلاص عن تلبية احتياجات المواطنين أذكر منها باختصار صدور أمر ملكي لصرف راتب شهرين لجميع موظفي الدولة من المدنيين والعسكريين، وأيضا صرف مكافأة شهرين لجميع طلاب وطالبات التعليم العالي في الجامعات الحكومية زيادة على ذلك فقد تم رفع الحد الأدنى للرواتب لكافة العاملين السعوديين في الدولة إلى ثلاثة آلاف ريال شهرياً، ويتميز العطاء بخصائص للعسكريين بصدور الأمر الملكي بترقية المستحقين من شاغلي الرتب العسكرية من الضباط والأفراد إلى الرتب التالية التي يشغلونها . ولا يغيب عنا ذكر الأمر الملكي السامي بصرف مبلغ مقطوع شهري قدره ألفا ريال للباحثين عن العمل في القطاع الحكومي والخاص.

كما صدر الأمر الملكي الكريم بإحداث ستين ألف وظيفة عسكرية في قطاعات وزارة الداخلية التي تؤدي إلى تحقيق المزيد من الأمن الداخلي وسيادة الاستقرار الذي يتطلبه الوطن من أجل المزيد من النمو والتطور. كما صدر الأمر الملكي بإحداث خمسمائة وظيفة في وزارة التجارة والصناعة لدعم الجهود الرقابية الخاصة بالوزارة فضلاً عن صدور الأمر الملكي بإحداث ثلاثمائة وظيفة للرئاسة العامة لإدارة البحوث والإفتاء في كل مناطق المملكة .

وهذا الكم من الفرص العديدة والمتنوعة جاءت لتلبى احتياجات الراغبين للعمل في القطاع الحكومي، ليس هذا فحسب بل شمل الأمر الملكي أيضا القطاع الخاص بمؤسساته وشركاته العديدة والمتنوعة بضرورة السعودة الفاعلة للوظائف الشاغرة وحث رجال الأعمال بسرعة الانتهاء من ذلك. فإذا ألقينا الضوء على مثل هذه الحزمة من الأوامر الملكية السامية التي تحدثنا عنها لنجد أن لها صدى واسعاً في حياة المواطنين من الرجال والنساء من كافة الفئات.

فالقرارات موجهة بشكل مباشر للمواطن سواء كانت حوافز مالية أو إتاحة المزيد من فرص العمل مما يكون لها الأثر الإيجابي الفعال على حياة المواطن المعيشية وتلبية متطلباته التي تتنوع في مجالات أخرى كالصحة على سبيل المثال، فقد صدر الأمر الملكي لتخصيص مبلغ وقدره ستة عشر مليار ريال لتطوير الخدمات الطبية للمواطنين، وكذا تخصيص مليار ومائتي مليون ريال لترميم المساجد وجمعيات تحفيظ القرآن الكريم وهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة والإرشاد مما يوضح مدى عظم وأهمية صدور هذه الأوامر الملكية التي تصب في مصلحة وخدمة المواطنين، هناك أيضا من حزمة الأوامر الملكية التي صدرت في جمعة العطاء بخصوص تأمين السكن المناسب للمواطن.

والتي تهم الكثير من أبناء الوطن لتلبية احتياجاته من توفير المسكن الملائم وذلك من خلال صدور الأمر الملكي برفع رأس مال الصندوق العقاري إلى أربعين مليار ريال فضلاً عن صدور قرار ملكي بتحمل وزارة المالية بالمبالغ التي أمر خادم الحرمين الشريفين بإعفاء أبناء الوطن والتي قدرت بنحو عشرين مليار ريال، وكذلك دعم هيئة الإسكان بمبلغ خمسة عشر مليار ريال لتنفيذ المشاريع السكنية في كافة أنحاء المملكة،

وبالإضافة لذلك جاء في جمعة العطاء أمر ملكي برفع الحد الأعلى للقرض العقاري إلى نصف مليون ريال، وهذا المبلغ لمواجهة ارتفاع الأسعار في مواد ومستلزمات البناء ولكي يتمكن المواطن من الحصول على المسكن المناسب بكل سهولة ويسر. كذلك فإن هناك عدداً من المواطنين الذين يتطلعون إلى إيجاد المسكن المناسب، وقد لبى خادم الحرمين الشريفين رغباتهم وتحقيق آمالهم في صدور الأمر الملكي ببناء خمسمائة ألف وحدة سكنية أُعتمد لها مبالغ إجمالية وقدرها مائتان وخمسون مليار ريال.. وعليه فإن هذا الأمر الملكي الكريم يُشكل انعكاسات إيجابية عديدة فهو من ناحية سيؤدي إلى بناء عدد كبير من الوحدات السكنية ستحقق تلبية خمسمائة ألف أسرة سيكون لها دور إيجابي في إيجاد الأسعار المناسبة للإيجار السكني ، والذي ارتفعت تكاليفه

في الآونة الأخيرة ...

وعليه فإن من وراء هذا الضخ المتمثل في المليارات ، ما يفتح المجال أمام المقاولات الكبيرة والمتوسطة وتفسح المجال أمام المقاولات لخدمة القطاع العمراني والذي يتبعه أيضا كسب المزيد من الخصائص التي تعود بدورها على كل ما يتعلق بمواد ومستلزمات البناء من مؤسسات وشركات تجارية في مختلف أنشطتها العديدة والمتنوعة، وكذلك الشركات الصناعية التي تقوم بإنتاج مواد ومستلزمات البناء، بمعنى أن ذلك سنعكس بإيجابيات اقتصادية واجتماعية لفسح المجال أمام الراغبين في العمل، سواء الراغبين في إقامة شركات عقارية أو مؤسسات تجارية خاصة بالنشاط العقاري وما تتطلبها هذه المشاريع السكنية من عمالة كبيرة ومتنوعة للمواطنين والمقيمين أيضا فهي حركة اقتصادية متكاملة الأوجه. وهذا كله سيزيد من نواحي أخرى لانطلاقة عظيمة ليس في مجال العمران فحسب وإنما في تحريك عجلة النشاط التجاري والصناعي المتعلقة بعمليات البناء والتشييد.

ومما سبق يتضح أن حزمة الأوامر الملكية السامية قد وضعت السبل الصحيحة لمعالجة الكثير من التحديات التي تواجه المملكة في مختلف المجالات، وبمثل هذه القرارات ستكون الأمور في طريقها الصحيح الذي انتهجه خادم الحرمين الشريفين لتملُكه خصائص عظيمة تتمثل في القوة والإرادة والعزيمة لمواجهة الفتن التي تسعى شرذمة من المواطنين للقيام بإحداث مفتعلة أثارت الدهشة للشعب السعودي وقيادته أمام هذه التصرفاتٌ حيث اعتدنا على إشاعة أواصر المحبة والألفة والترابط والولاء والوفاء والإخلاص والمشاعر الفياضة المليئة بالحب والاحترام والتقدير المتبادل مع القيادة والتي اتسمت بإدارة موفقة لمواجهة الصعاب بكل حكمة واقتدار. فالملك عبد الله بن عبد العزيز تلمس أحوال المواطنين وسارع لتلبية مطالبهم واحتياجاتهم. وها هي الأوامر الملكية التي جاءت لتسعد الشعب السعودي بكافة فئاته وأعماره من الرجال والنساء.

فكانت النتائج عظيمة ومُبهرة ففرح المواطن وسعد بهذه الأوامر الملكية الكريمة التي جاءت أولاً وأخيراً من أجل تحقيق متطلباته وتحسين أحواله المعيشية، فما كان لهذا كله إلا مزيداً من الإصرار على التلاحم والولاء والترابط والوفاء بالقيادة الرشيدة فقد نجحت المملكة في صد هذه الهجمة البائسة من الأعداء والحساد على وطننا الحبيب الذي عاش ويعيش بمزيد من الأمن والأمان، ويكفينا فخراً نحن السعوديون بأن يخاطب خادم الحرمين الشريفين شعبه في جمعة العطاء والخير والبركة بهذه الكلمات.

يشهد التاريخ وتكتب الأقلام وتحفظ الذاكرة الوطنية بأنكم صفعتم الباطل بالحق والخيانة بالولاء وأنكم في قلبي أحملكم دائما واستمد العزم والعون من الله ثم منكم إنني فخورٌ بكم والمعاني تعجز عن وصفكم ولا تنسوني من دعائكم.. ما أروع هذه الكلمات الصادقة من قائدنا ومليكنا خادم الحرمين الشريفين الوالد الحنون الصادق المعطاء الذي نبادله بقلوبنا المليئة بالحب والوفاء ولقد عرف السعوديون طريق الحق، أما المغرضون والمنساقون بالأفكار الضالة الهدامة فلا مكان لهم اليوم. فنحن جميعاً ملتفين حول قيادتنا الرشيدة بالصورة التي تعاهدنا عليها بالولاء والوفاء للوطن. وفي الختام ندعو الله أن يوفق خادم الحرمين الشريفين وأن يجزيه عن الأمة خير الجزاء.

• **عضو مجلس الشورى**

وشاورهم في الأمر

• عامر اللويحق

من نعم الله على هذه البلاد أن قيّض لها قيادة تخاف الله وترجو ثوابه، وشعباً وفياً كان متناثراً متناحراً في أرجائها المترامية فتوحّد على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ومن حسن الطالع والتوفيق الذي كتبه رب العالمين لهذه البلاد المباركة أن فتح لها خزائن الأرض فاكتفت بخيراتها واستغنت عن الآخرين، بل امتدت يدها بالعطاء إلى الدول والشعوب الشقيقة والصديقة في كل أصقاع الأرض، هذه هي بلادنا التي يحسدها الكثيرون على ما أنعم الله عليها، لكننا ندرك جيداً ما نحن فيه من ميزات يتمناها غيرنا وأولها نعمة الأمن. بفضل الله ثم القيادة الحكيمة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي سيشرف ويسعد مجلس الشورى رئاسة وأعضاء استقباله والسلام على مقامه الكريم بعد رحلة علاجيه ناجحة بحمد الله.

مجلس الشورى يشارك المواطنين والبلاد الفرحة بعودة المليك سائلين الله له العافية والعون على إكمال ما بدأه من إصلاحات واسعة وتنمية شاملة ومشروعات ضخمة في شتى المجالات، وهذه الإنجازات تستحق الإشادة والإكبار من أعضاء مجلس الشورى الذين يثمنون الدعم المتواصل من ولي الأمر فيما يقدمه المجلس من توصيات ومشورات تجد الصدى الطيب والاستجابة من لدن مقامه الكريم، حيث أعطاهم الثقة وقدموا له المشورة الصادقة ومازال حفظه الله يأمل منهم المزيد من مبادرات شوريه في الشأن العام للوطن وأهله، كما ينتظر المجلس من مقامه الكريم الدعم والتأييد في إعطاء المجلس مزيداً من الصلاحيات في دراسة التقارير والميزانيات ليكون له إسهام فاعل في إنجاز المشروعات وخفض المصروفات، وهو ما يؤكد عليه ولي الأمر حفظه الله في كل مناسبة، فمجلس الشورى داعم أساسي لأهداف وتطلعات ولي الأمر التي يدركها الجميع . سائلاً الله أن يأخذ بيده لما فيه خير البلاد والعباد.

• عضو مجلس الشورى

الخطاب الملكي
مضامين ودلالات

• د. فهد بن ناصر العبود

يشرف أعضاء مجلس الشورى في بداية كل سنة شورية، بالاستماع إلى الخطاب الملكي السنوي الذي يلقيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله- أمام المجلس. هذا الخطاب ليس موجهاً لأعضاء مجلس الشورى وحدهم فقط، بل يشمل جميع مسؤولي الدولة والمواطنين على حد سواء.

في هذا الخطاب الشمولي يتناول الملك حفظه الله، المعالم الرئيسة لسياسة المملكة ومنهجها المستقبلي داخلياً وخارجياً. ورؤية المملكة تجاه القضايا والأحداث العالمية، انطلاقاً من ثقلها السياسي والاقتصادي في العالم ولمكانتها عربياً وإسلامياً ودولياً، وكذلك القضايا والمستجدات على جميع المستويات والأصعدة، وكل ما يهم المواطن من القضايا الوطنية الملحة كالتعليم والصحة والبطالة والإسكان وغيرها.

ولذا فإن هذا الخطاب يكتسب أبعاداً سياسية لأنه يتناول سياسة المملكة الداخلية والخارجية، وبعداً اقتصادياً يتمثل في الشأن الاقتصادي الداخلي والخارجي وتأثيره على المملكة، وبعداً اجتماعياً يتمثل في تشخيص قضايا المواطن كالصحة والتعليم والبطالة والإسكان وكيفية معالجتها وحلولها وما تم بشأنها. كما أن له بعداً آخر يتمثل في كون مجلس الشورى بمثابة السلطة التنظيمية في المملكة. ولذا فإنه يعد دعماً سياسياً قوياً وهاماً للمجلس وتفعيلاً لدوره الرقابي والتنظيمي.

بالنسبة لنا في مجلس الشورى يعد هذا الخطاب منهجية عمل واضحة المعالم نستفيد منه عند مناقشتنا للتقارير والأنظمة التي ترد للمجلس، ونستمد منه الكثير من الرؤى والأفكار نحو مزيد من العمل الوطني المخلص، ونستطيع أن نعكس من خلاله سياسة الملك حفظه الله ومنهجه الإصلاحي على كافة المستويات والأصعدة.

ويحمل لنا هذا الخطاب في طياته مضامين ودلالات سامية تنعكس إيجاباً على قرارات المجلس ودوره البرلماني على خريطة العمل الوطني كحلقة ضمن منظومة العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المملكة. ولذا فقد تعودنا على شمولية هذا الخطاب وتناوله جميع القضايا المحلية والدولية.

• عضو مجلس الشورى

قراءة متأنية للخطابات الملكية

• ا.د. إسماعيل بن محمد البشري

يظل اللقاء السنوي بين خادم الحرمين الشريفين وأعضاء مجلس الشورى نقطة ارتكاز عالية المستوى وعظيمة الأهمية، حيث يتجدد من خلاله التأكيد على الثوابت الكبرى التي قامت عليها دولتنا الفتية منذ بداية تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله - وسار عليها أبناؤه الأوفياء من بعده، ولعل من أبرزها التأكيد على العقيدة الإسلامية، والمنهج الرشيد، والوحدة الوطنية، وبناء الأسرة والإنسان، وهي من أهم الثوابت التي أشار إليها النظام الأساسي للحكم في مواده الأولى والسابعة والثامنة والتاسعة والثانية عشرة، ويتم - أيضاً - في هذا اللقاء السنوي المتجدد إلقاء الضوء على السياسة الداخلية والخارجية للدولة وكذلك إبراز الأحداث والتطورات والمستجدات واستعراض جهود الدولة في المجالات كافة وخاصة ما حققته خطط التنمية من انجازات على طريق التنمية المستدامة وآفاق المستقبل محورها الرئيس الوطن والمواطن.

وبقراءتي للخطابات الملكية منذ تولي خادم الحرمين الشريفين دفة الحكم وإلقاء أول خطاب ملكي له في مجلس الشورى بمناسبة افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة الرابعة عام ١٤٢٧ / ١٤٢٨هـ ظهر لي أن هناك تجديداً في توجهات الخطاب الملكي وتأكيدا لمعطيات ذات أبعاد مستقبلية هامة أصبحت تمثل ثوابت ومنطلقات جديدة على درب المسيرة والتطوير الداخلي.

يشير خادم الحرمين الشريفين إلى حقيقة هامة تتعلق بمجلس الشورى ليس على أساس أن مبدأ الشورى هو من أولويات الحكم الرشيد فقط فهذه حقيقة متفق عليها ولكن الجديد هو أن المجلس أصبح من الركائز الأساسية في اتخاذ القرار والمشاركة في إدارة الدولة، يقول - حفظه الله - في أول خطاب له في افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة الرابعة : « إن مما يسرنا - أيها الإخوة - ما نراه في هذا المجلس وهو يواصل مسيرته في تحقيق الكثير من الإنجازات والمشاركة في صنع القرار، والإسهام في إيجاد المعالجات الناجحة للتحديات والطموحات الآنية والمستقبلية، والتركيز على القضايا الجوهرية التي تهم الوطن والمواطن، وقد أصبح بذلك سنداً قوياً للدولة، وحلقة رئيسة في منظومة مؤسسات السلطة التنظيمية».

وفي افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة الرابعة يقول: « قد أصبح مجلس الشورى بما يضمه من كفاءات وطنية من مختلف المناطق والقطاعات بمثابة السند الأساس للحكومة في اتخاذ القرارات».

وتتضح هذه الرؤية الملكية لتأكيد دور المجلس كأحد ركائز الحكم وثوابت الدولة بشكل واضح وجلي في افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة الخامسة عام ١٤٣٢/١٤٣١هـ حيث يقول حفظه الله : «... لقد أسهم مجلسكم في البناء والتنمية من خلال مبادرات بناءة وآراء سديدة وتوصيات موفقة جعلت منه شريكاً مهماً في عملية التنمية.....وبهذه المناسبة لا يفوتني أن أشيد بجهود أعضاء المجلس وجميع منسوبيه وأن أذكرهم بأهمية دورهم في صناعة القرار الحكيم المبني على الدراسة المستفيضة التي يعضدها التخصص العلمي والخبرة العملية وسيظل مجلسكم - إن شاء الله - محل ثقة القيادة وتقدير الحكومة والمواطن...»

وهكذا يظهر بجلاء أن خادم الحرمين الشريفين يؤكد في كل خطاب له على الدور الثابت لمجلس الشورى في بناء الدولة والمشاركة في صناعة القرار.

أما المحور الثاني الذي لفت انتباهي فهو التوجه في الخطابات الملكية إلى التأكيد على أهمية الحوار الوطني، والمنهج الوسطي للإسلام، ومبدأ التسامح والاحترام كقيمة حضارية ومبدأ أساسي للتعامل، حيث يقول - حفظه الله - في أول خطاب له : «... وقد أخذ الحوار الوطني يكتسب اهتماماً ملحوظاً في الآونة الأخيرة وحراكاً واسعاً من قبل المفكرين على اختلاف اختصاصاتهم واهتماماتهم، مما يؤكد تكريس سياسة الحوار وإرساء قواعدها في مختلف مفاصل الحياة باعتبارها عملية متكاملة، ودرباً من دروب التطوير والتحديث والإصلاح التي تمر بها المجتمعات في سعيها إلى إرساء قيم تؤسس لمعالم الأمن المجتمعي، والاستقرار السياسي، والإصلاح المستهدف ..».

ويقول - حفظه الله - في الخطاب الملكي عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ : ...» ونؤكد هنا أن على الجامعات والمؤسسات التعليمية ورجال الفكر والتربية والقلم والدعاة والعلماء أن يبينوا المنهج الوسطي للإسلام القائم على التسامح والاحترام، المنافي للتشنج والعداء، ليعرف العالم أجمع رسالة الإسلام وحقيقته وأنه جاء رحمة للعالمين ..».

أما في افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة الخامسة عام ١٤٣٢/١٤٣١هـ فقد أصبح الحديث عن مبدأ الحوار أكثر تأكيداً ووضوحاً في السياسة السعودية المعاصرة حيث يقول حفظه الله: «...انطلاقا من مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف ومن الموقع الذي تمثله المملكة في العالمين الإسلامي والعربي واصلنا السعي في تبني مشروع خطاب إسلامي يقوم على الحوار والتسامح وتقريب وجهات النظر وإزالة سوء الفهم ونبذ مظاهر الخلاف والعداء والكراهية بين أتباع الأديان والثقافات المختلفة عن طريق برنامج الحوار بين أتباع المذاهب والأديان الذي اكتسب بعداً دولياً، ونحن عاقدون العزم على الاستمرار في هذه الجهود...».

كما يظهر لي محور ثالث في الخطابات الملكية لخادم الحرمين الشريفين يحمل في طياته توجها واضحا وشفافية عالية في سبيل النهوض بالوطن والمواطن،وتأكيد واجب الدولة في بناء مجتمع تسوده العدالة والمساواة في الاستفادة من موارد الدولة وخططها التنموية، ألا وهو الاهتمام بالتنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، ورفع وتيرة الحديث عن ضرورة أن تشمل التنمية كل المناطق، وبدون تمييز ، يقول - حفظه الله - في أول خطاب له في مجلس الشورى : «... هناك بعض القضايا التي نتطلع إلى التركيز عليها في المرحلة القادمة بإذن الله من أبرزها....الاهتمام بالتنمية الإقليمية المتوازنة وتفعيل الخطط في هذا الجانب..»، ثم يزيد هذا المبدأ وضوحا وشفافية في الخطاب الملكي عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ «... ولقد سررت خلال زياراتي لمناطق المملكة بما حظيت به من تنميه شامله، بيد أنني لاحظت أن بعض المناطق تحتاج إلى مزيد من العناية والاهتمام بغية تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، وهذا ما نعمل على تحقيقه..»

هذه المحاور الثلاثة تدل على بعض المستجدات الخاصة بالتوجهات المستقبلية لسياسة خادم الحرمين الشريفين الداخلية من حيث التأكيد على الدور المحوري لمجلس الشورى في بناء الدولة وترسية قواعد التطوير والتنمية وفق أحدث الممارسات والتطبيقات العلمية المعاصرة والمشاركة في صنع القرار، وكذلك دور الحوار الوطني في ترقية مستوى الوعي لدى المواطن وتفاعله مع المعطيات الحديثة للحياة وفق منهج إسلامي وسطي معتدل، ويأتي مبدأ الشفافية والمصارحة دليلاً واضحاً على التوجهات الجديدة للخطاب الملكي حينما يؤكد على ضرورة الممارسات المتزنة والعادلة في تنمية جميع مناطق المملكة وينتقد بوضوح أن هناك بعض المناطق تحتاج إلى المزيد من العناية والاهتمام.

من هنا أصبح اللقاء السنوي مع خادم الحرمين الشريفين منهلاً عذباً ننتظره في شوق، ونتطلع إليه باهتمام لننهل من معينه الصافي ما يدفعنا إلى المزيد من العطاء والوفاء والبناء لقائد النهضة والإصلاح والنماء، ولبلد العقيدة والشريعة السمحاء.

• عضو مجلس الشورى

يرتفع الإنجاز.. فيزداد الأمل

• حسن بن عبدالله الأسمري

يحرص خادم الحرمين الشريفين – يحفظه الله- في خطابه الملكي الذي سيلقيه على منبر الشورى على إيضاح الإستراتيجية العامة لمسيرة العطاء والتنمية التي تشمل جميع أنحاء البلاد، كما يوضح حفظه الله علاقات المملكة الخارجية مع دول العالم، والثوابت الراسخة التي تنطلق من الدين الإسلامي الحنيف، ففي نهاية السنة الثانية من الدورة «الخامسة» لمجلس الشورى، يكون المجلس قد أتم (ثمانية عشر) سنة من عمره في ظل إعادة تنظيمه وتشكيله الجديد. والمجلس يفتخر أمام خادم الحرمين الشريفين بإنجازاته خلال السنوات الماضية، في المساهمة بتقديم المشورة والرأي لولي الأمر، وما قدمه من دراسة للأنظمة جديدة أو تحديث أنظمة قائمة. فمجلس الشورى خلال السنوات الماضية أصدر العديد من القرارات التي تمس مجالات التنمية الاقتصادية والتعليمية والصحية والبيئية والمعاهدات والاتفاقيات والأنشطة الإدارية وغيرها. مما له علاقة بخدمة الوطن والمواطن، وإنني على ثقة أن كل عضو من أعضاء المجلس تشرف بالانضمام وحمل الثقة يحدوه الأمل في تحقيق ما يأمل منه الوطن والمواطن، من إضافة إنجازات جديدة في أداء المجلس لتنعكس على أرض الواقع، ويشعر بها المواطن مباشرة في حياته اليومية، خاصة ما يحقق الرفع من مستوى معيشته، فالتوجيهات من خادم الحرمين في كل مناسبة تحث وتؤكد على الاهتمام بجميع ما يمس حياة المواطن ومعيشته، وبما أن مجلس الشورى – رئيساً وأعضاء- يتطلع وبكل شوق إلى المضامين التي يحملها الخطاب الملكي السنوي لقائد مسيرة التنمية، لتكون منهجاً لعمله خلال السنة الثالثة من الدورة الخامسة لتحقيق ما يأمله الوطن والمواطن من دراسة قضايا الوطن واقتراح تجديد الأنظمة، واللوائح التي مضى على صدورها فترة زمنية طويلة وتحتاج إلى تعديلات تتواكب مع متطلبات العصر والاحتياجات المستجدة، خاصة ما له علاقة بحياة المواطن مثل الإسكان والبطالة وغلاء المعيشة والمشروعات التنموية التي تعود على المواطن بالفائدة. إن أي مراقب منصف سوف يشهد بفاعلية أداء أعضاء مجلس الشورى ولجانه حيال الموضوعات المحالة إليها وتقديم المشورة بكل أمانة، والتزام المشورة التي ينشدها ولي الأمر والتي تتصف بالحكمة والموضوعية.

فقد أنجز مجلس الشورى خلال السنة «الثانية» من دورته الخامسة الكثير من الموضوعات ذات الأهمية، حيث عقد المجلس خلال السنة الماضية (٧٨) جلسة درس المجلس فيها (٥١) تقرير أداء للوزارات والمصالح الحكومية، بلغت الآراء والمقترحات التي طرحت على هذه التقارير (٨٥٥) مداخلة نتج عنها (١٩٢) توصية، كما بلغت الأنظمة واللوائح التي درسها المجلس خلال هذه الفترة (٣٤) من الأنظمة واللوائح، فكانت الآراء والمقترحات التي طرحت عليها (٨٤٠) مداخلة، أما الاتفاقيات والمعاهدات والامتيازات التي تمت دراستها فهي (٦٦) اتفاقية ومعاهدة، وكانت المداخلات عليها (٤٦٠) مداخلة وجميع هذه المداخلات والآراء كانت تتمسك بأدب الحوار الإسلامي، فكل عضو يدلي بوجهة نظره ويدافع عنها بكل موضوعية وحياد.

وعليه فإن السنة الثانية من هذه الدورة هي أعلى سنة صدرت فيها قرارات تم رفعها لخادم الحرمين الشريفين خلال «الثمانية عشر» سنة من عمر المجلس بعد تحديثه حيث بلغت هذه القرارات (١٥٤) قراراً.

إضافة إلى ما يتم تداوله في بداية الجلسات الأسبوعية ليوم الأحد لموضوع الشأن العام وهذا الأمر يحظى باهتمام كبير من قيادات المجلس وأعضائه كونه يناقش المستجدات الآنية لجميع القضايا التي تهم المواطن، وعرضها على المجلس وطلب إيجاد حلول إما بتشكيل لجان خاصة لدراستها، أو إحالتها إلى لجان المجلس المتخصصة، أو مساعدة الأجهزة المختصة بإيجاد الحلول لذلك، ليتواكب المجلس مع ما يحدث على الساحة اليومية وله علاقة بهموم الوطن والمواطن. وهذا الأمر يلقى قبولاً كبيراً ومتابعة لما يعرض فيه، كونه يخص حاجة المواطن اليومية.

ولذا فإن هذا الإنجاز المرتفع يستتبعه أمل كبير من المواطن أن ينصب اهتمام أعضاء المجلس بالقضايا التي تمس حياته اليومية، ويسره أن يسمع في التصريحات التي تعقب كل جلسة من جلسات المجلس ما هو جدير بالاهتمام، مثل موضوع إعادة النظر في نظام التقاعد المدني والعسكري، وإيجاد فرص وظيفية للشباب بنيناً وبنات، وإيجاد المسكن المناسب والمعالجة السريعة لغلاء المعيشة وتوفير فرص العمل. هذا ما يأمل المواطن من الاستماع إليه من ذوي الرأي والمشورة.

• مدير عام الإدارة العامة لشؤون الجلسات

د. عبدالعزيز خوجه وزير الثقافة والإعلام في حوار مع «الشورى»:

لا تقدم ولا تنمية دون حرية مسؤولة

حوار: د. محمد المهنا

نادراً ما يحظى الصحفي بحوار يشابه وليمة دسمة يصعب بل يستحيل تذوق أصنافها كافة، الحوار مع معالي الدكتور عبدالعزيز خوجه وزير الثقافة والإعلام هو من ذلك النوع الذي يتحول فيه المحاور إلى متسابق يحاول اللحاق بالأفكار، والبقاء أطول وقت ممكن في دائرة الفوز والاستفادة.

فضيفنا مسؤول يتمتع بمخزون ثقافي ثري، وتجربة دبلوماسية عريضة، ومشاعر راقية جسدها في تجارب شعرية مبدعة، ناهيك عن رؤيته وتطلعاته في إحداث نقلة نوعية في الإعلام السعودي من خلال خوض تجربة التحديث والتطوير مع المحافظة على سمات الهوية العقائدية والفكرية.

ولذلك كان من الصعب اللحاق بكل جوانب الإبداع في هذا الحديث السريع..

• معالي الوزير.. يرى المتخصصون أننا نفتقد لمنظومة من التشريعات الحديثة التي تنظم مسيرة الإعلام والثقافة في بلادنا في ضوء ما تشهده المملكة من تحديث وتطوير في جميع المجالات، ومنها المجالان: الثقافي والإعلامي، فهل لدى الوزارة إستراتيجية جديدة للإعلام والثقافة؟

– وزارة الثقافة والإعلام تنطلق في مبادئها وأهدافها ورسالتها الإعلامية من السياسة الإعلامية للمملكة الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦٩) وتاريخ ١٤٠٢/١٠/٢٠هـ، وقد استحدثت نظماً إعلامية رافدة للسياسة الصحفية ونظام حماية حقوق المؤلف. وقد حددت هذه السياسات والنظم الإعلامية شخصية الإعلام السعودي المستندة إلى مرتكزات الدين

سياسة الإعلام الموجّه لا بد أن تتغير

الإسلامي الحنيف وخدمة سياسة المملكة ومصالحها العليا ومصالح مواطنيها، وتسعى الوزارة دائماً إلى دراسة الأفكار والمقترحات من أجل تطوير ما تحتاجه أي أنظمة إعلامية قائمة واستحداث أي أنظمة وتشريعات

تساهم في تطوير مسيرة الإعلام السعودي.

وبالنسبة للشأن الثقافي فهناك إستراتيجية التنمية الثقافية الخاصة بالوزارة والتي تم اعتمادها العام الماضي ١٤٣١هـ والتي استغرق إعدادها مدة طويلة بدأت من عقد الملتقى الأول للمثقفين السعوديين بالرياض في شعبان ١٤٢٥هـ، وهذه الإستراتيجية الوطنية تحوي مبادئ وأهدافاً عدة من ضمنها تطوير العمل الثقافي وإنشاء المؤسسات الثقافية المرجعية والنهوض بالأندية الأدبية وجمعية الثقافة والفنون ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني إضافة إلى الفعاليات الثقافية ونشر الإنتاج الثقافي وآليات تنفيذ العمل الثقافي.

• الإعلام السعودي الرسمي والخاص يشهد نقلة تطويرية ومساحة حرية غير مسبوقة.. ما تقييم معاليكم لتلك المساحة؟

– كلنا يلحظ ما يشهده الإعلام السعودي الرسمي والخاص من مساحة حرية غير مسبوقة، وكما يقال لا تقدم ولا تنمية من دون حرية، ولكن أيضاً لا حرية من دون مسؤولية، ولا خطر على الحرية أشد من سوء استخدامها، ولا ضمان لاستمرارها أفضل من وضع ضوابط تضمن عدم استخدامها بشكل مسيء للمجتمع وثوابته.

وتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني هي دائماً بمنح حرية الرأي في وسائل الإعلام، ولكن في إطار الحرية المسؤولة ودون الإساءة إلى عقيدة الأمة وثوابتها أو الإساءة إلى المجتمع وانتهاك خصوصياته.

• الإعلام والثقافة، أو الثقافة والإعلام، أيهما أولى بالنسبة للوزارة، وهل تأثر أداء الوزارة في المجال الإعلامي، بإضافة أعباء الثقافة لها؟

– منذ صدور الأمر السامي الكريم في ٢٨ صفر ١٤٢٤هـ بتعديل مسمى وزارة الإعلام بحيث تكون وزارة الثقافة والإعلام ونقل النشاطات الثقافية من الأجهزة الحكومية الأخرى إلى الوزارة، استشعرت هذه الوزارة حجم المسؤولية وعظمها تجاه قطاعين من القطاعات المهمة التي تمس المجتمع، والقطاع الإعلامي والأجهزة الإعلامية لم تتأثر أو يتأثر أداؤها سلباً من انضمام الثقافة للوزارة، ولكن على العكس من ذلك جاء التأثير إيجابياً حيث أمكن توظيف الثقافة لخدمة الإعلام من خلال استغلال المناشط والفعاليات الثقافية لإثراء البرامج الإعلامية، وتوظيف الإعلام لخدمة الثقافة من خلال توجيه البرامج الإعلامية كداعم وناشر للثقافة.

إستراتيجية التواصل التي تبناها مجلس الشورى خطوة إيجابية

• معالي الوزير.. حقوق الملكية الفكرية ما زالت تمثل صداعاً للعديد من المثقفين.. هل ترون أن نظام الملكية الفكرية الحالي قادر على حماية

هذه الحقوق، أم أنه في حاجة إلى تطوير في مواده العقابية لتكون أكثر حزماً وصرامة للحد من السرقات الفكرية والأدبية؟

- أولاً أود أن أشير إلى أن السرقات الفكرية والأدبية في المملكة ليست ظاهرة مستفحلة، والشكاوى التي تقدم للإدارة العامة لحماية حقوق المؤلف بشأن هذه السرقات لا تشكل رقماً كبيراً. ونظام حماية حقوق المؤلف الصادر بالمرسوم السامي رقم م/٤١ وتاريخ ١٤٢٤/٧/٢هـ تم وضعه وفقاً للمعايير والاتفاقيات الدولية وهو نظام صارم حيث يشتمل على عقوبات رادعة تصل إلى عقوبة السجن لمدة ستة أشهر إضافة إلى عقوبات التشهير بالصحف والغرامة والتعويض.

• يتعرض معرض الرياض الدولي للكتاب سنوياً لهجوم وانتقادات.. هل يمكن القول إنكم في وزارة الثقافة والإعلام تجاوزتم تلك الانتقادات وتوصلتم لنقطة التقاء؟

- كما تعلمون فإن معرض الرياض الدولي للكتاب أضحى تظاهرة ثقافية كبرى ليس على مستوى المملكة فحسب بل على مستوى الوطن العربي، وهو يعد أكبر معرض كتاب على المستوى العربي من حيث المبيعات وثاني أكبر معرض من حيث المساحة بعد معرض القاهرة للكتاب حسب تصنيف المختصين في هذا الشأن، وهو يضم إضافة إلى عرض الكتب عدداً من الفعاليات الثقافية المصاحبة كالمحاضرات والندوات الفكرية والأدبية، وتحرص الوزارة كل عام من خلال تعليمات وأنظمة المعرض المبلغة لدور النشر المشاركة خاصة غير السعودية على أنه لا يسمح بدخول وعرض أي كتب فيها مساس بالثوابت الشرعية والسياسية.

وتقوم الرقابة بدورها في متابعة ذلك، ولكن كما تعرفون دور النشر عادة ما تبدأ في طباعة إصداراتها الجديدة في بداية كل عام وقبل بداية المعرض بأشهر قليلة سعياً للحاق وعرضها في المعارض الكبرى مثل معرض القاهرة أو الرياض أو في المغرب وهو ما يصعب في عملية مراقبة كل هذه الإصدارات الجديدة التي تعرض في المعرض لأول مرة قبل نزولها للأسواق.

• عانى الإعلاميون لسنوات عديدة من تحفظ الأجهزة الحكومية من توفير المعلومات لوسائل الإعلام.. كيف نتحرر من هذا التحفظ، وما هي سلبياته؟

- لا شك أن وسائل الإعلام حريصة على الوصول إلى المعلومة لأن ذلك في الحقيقة جزءاً من رسالتها.. ولكن أحب أن أشير هنا إلى أنه مهما كان هناك من تحفظ على المعلومة من بعض الأجهزة الحكومية (وهو بالطبع

إلغاء وزارات الإعلام في طور التقييم

نادر) لا يتجاوز ما تمليه المصلحة العامة، وأستطيع القول إن نسبة هذا التحفظ انخفضت كثيراً في عدد من الأجهزة الحكومية بعد تحديد متحدثين رسميين لهذه الأجهزة.

• معالي الوزير.. تبنى مجلس الشورى إستراتيجية للتواصل مع المواطن، يؤدي فيها الإعلام دور القاطرة.. كيف ترون هذا التوجه؟

- إن تبني مجلس الشورى إستراتيجية للتواصل مع المواطن من خلال استحداث إدارة جديدة في المجلس تعنى بهذا التواصل هي خطوة إيجابية جداً، وهي كما أوضح أخي معالي الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ رئيس المجلس بأنها تأتي استجابة لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بأن يكون مجلس الشورى قريباً من المواطن وأن يستمع لآرائه ومقترحاته، وأن يقدم أعضاء المجلس له – حفظه الله– ما يرون فيه مصلحةً للوطن والمواطن.

ومن هنا فإنه بالإضافة إلى ما تقدم من برامج إعلامية عن مجلس الشورى وجلساته مثل البرنامج التلفزيوني الأسبوعي والبرامج الإذاعية والتغطية الصحفية، فإن المسؤولية زادت على وسائل الإعلام لتكثيف تواصلها مع مجلس الشورى لنقل صورة واضحة عما يدور تحت قبة المجلس من نشاطات ومناقشات بناءة وقرارات تصب في صالح الوطن والمواطن.

• كيف تنظرون إلى علاقات التعاون بين مجلس الشورى ووزارة الثقافة والإعلام، وجهود المجلس في وضع تشريعات ونظم إعلامية، وثقافية، تواكب المستجدات والمتغيرات، وترتقي بمستوى الأداء لمختلف قطاعات الوزارة؟

- حقيقة نحن ننظر إلى جهود المجلس في وضع تشريعات

ونظم إعلامية وثقافية بإيجابية واهتمام بالغين.. خاصة إذا كانت داعمة لكل ما يحقق الارتقاء بمستوى الأداء بشكل عام من أجل تحقيق مواكبة المستجدات والمتغيرات. لكن الذي نرغب التأكيد عليه هو أن يتم ذلك بالتنسيق مع هذه الوزارة والمؤسسات الإعلامية تحقيقاً للتكامل.

• توجهت بعض الدول لإلغاء بعض أجهزة الإعلام الرسمية، إلى أي مدى يمكن أن يضيف هذا التوجه للإعلام السعودي؟

– يبدو أن القصد من هذا السؤال أن بعض الدول ألغت وزارات الإعلام.. فإن كان هذا هو المقصود فإنني أرى أن مثل تلك الخطوات التي اتخذت في بعض الدول لا زالت خطوات وتجارب حديثة، من وجهة نظري، وبالتالي فإن تلك الدول في طور تقييم مثل تلك الإجراءات.. ونحن في المملكة نسعى لتحقيق كل ما من شأنه خدمة الإعلام وتطويره في كافة المجالات وعبر وسائله المختلفة بغض النظر عن صفة الهيكل التنظيمي.

• صدر عن مجلس الشورى قرار في العام ١٤٢٤هـ، بتحويل الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء السعودية إلى مؤسسات عامة، وأيد مجلس الوزراء ذلك، إلا أنه لم يتم تنفيذ القرار، إلى أين وصلت الوزارة في جهودها لتنفيذ القرار، وما هي في نظر معاليكم أسباب تأخر الوزارة في التنفيذ؟

– الوزارة ليس لها دور في تأخير تنفيذ قرار تحويل الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء السعودية إلى مؤسسات عامة بل إنها حريصة كل الحرص على سرعة تنفيذه، والموضوع لا يزال قيد الدراسة من قبل اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري بالتنسيق مع هذه الوزارة.. ونحن في وزارة الثقافة والإعلام نتابع هذا الموضوع باستمرار واهتمام ونقدم للجنة التحضيرية المكلفة بالتحضير لاستكمال الموضوع جميع المعلومات التي تطلبها أولاً بأول.

• معالي الوزير.. يتهم البعض الإعلام العربي بأنه كان دوماً رأس الحربة للسياسيين في إحداث فجوة بين الشعوب العربية.. ما صحة هذا الاتهام؟ وهل تحجيم الإعلام الرسمي يمكن أن يكون علاجاً؟

– منهج الإعلام العربي الرسمي هو أن يمثل السياسات للدولة العربية التي ينتمي إليها.

إنني أؤمن بأن سياسة الإعلام الموجه يجب أن تتغير لأن المتلقي أصبح أكثر نضجاً وفهماً ولديه الكثير من الخيارات ومصادر المعلومات ولذلك كلما كان الإعلام أكثر صدقاً وواقعية كلما كسب المصداقية أكثر.

• صدر مؤخراً نظام النشر الإلكتروني، إلا أن هناك انتقادات للنظام بحجة أنه يحد من حرية التعبير، ما مدى صحة مبررات المحتجين من وجهة نظر معاليكم؟

– ما صدر هو فقط إضافة نشاط النشر الإلكتروني للأنشطة المشمولة بنظام المطبوعات والنشر، وبموجب ذلك فإن الوزارة قامت بإعداد لائحة تنظم النشر الإلكتروني. ومن مبدأ الشفافية وحرية النشر طرحت الوزارة رؤيتها بشأن هذه اللائحة للعموم لمعرفة آرائهم ومقترحاتهم، وبناء على ذلك تلقت الكثير من الآراء وتم إصدار اللائحة بصورتها النهائية الآن وتعتبر ثمرة لجهد مشترك بين الوزارة وأصحاب الصحف الإلكترونية والمواقع الإلكترونية المختلفة.

• لمعاليكم تجربة ثرية في العمل الدبلوماسي بحيث عملتم سفيراً لخادم الحرمين الشريفين في العديد من الدول الشقيقة والصديقة، ماذا أضافت لكم الدبلوماسية، وما هي الدولة التي واجهتم فيها صعوبة في العمل الدبلوماسي؟

– لا شك أن العمل الدبلوماسي بشكل عام فيه صعوبات كثيرة وحساسية دقيقة.. إلا أنه والحمد لله يتم التغلب على كثير من هذه الصعوبات بفضل الله ثم بفضل السياسة الثابتة والمتزنة التي تنتهجها المملكة، تلك السياسة القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة والداعمة لكل ما فيه خدمة الحكومات والشعوب الشقيقة والصديقة، كما أن ما للمملكة من مكانة بين دول العالم يساعد على قبول رأي ومواقف المملكة تجاه الكثير من القضايا التي تظهر بين الحين والآخر.

• معاليكم رجل مثقف، ودبلوماسي، أي الشخصيتين أثرت في الأخرى، شخصية المثقف، أم شخصية الدبلوماسي؟

– الثقافة لها دور والدبلوماسية لها دور، لكنه يمكن الاستفادة من البنية الثقافية المتراكمة في المجال الدبلوماسي، ومما لا شك فيه أن السفير المثقف أفضل، وأرجو من الله أن أكون قد وفقت فيما أديت من عمل في المجالين وأن يكتب لي التوفيق في قادم الأعمال.

اتزان سياسة المملكة الخارجية تساعد الدبلوماسي على النجاح

ليس لنا يد في تأخير تحويل الإذاعة والتلفزيون إلى مؤسسات عامة

لماذا فشلت خطط السعودة في الوظائف الدنيا؟

• د. مشعل بن ممدوح آل علي

نهيب بأنفسنا ومجتمعنا وبالأخص رجال الأعمال والقطاع الخاص بالنظر في هذا الموضوع ونأمل حل الإشكال بشكل جاد وسريع، البطالة في المملكة تشكل هماً لدى القيادة وصناع القرار، والسعودة وسيلة لمواجهتها ولكن لا بد من:

أولاً: إحياء المسؤولية الاجتماعية لدى أرباب الأعمال بأن هذا الوطن الخيّر هيأ لهم سُبل الكسب والاستزادة ولم يكلفهم كثيراً مقارنة بغيره من الدول التي ترى أخذ ضرائبها في بعض الأحيان تصل إلى الضعف وكثير من الدول تصل إلى الثلث من الدخل.

ثانياً: الكلفة المترتبة على تشغيل السعوديين أعلى من كلفة تشغيل الأجانب في الوظائف الدنيا.

ثالثاً: العامل الاجتماعي يتعسر على السعوديين القيام به لأنه لا يلبي احتياجاتهم فلابد أن تضع الدولة حداً أدنى للأجور بغض النظر عمن يعمل، وعليها أن تجعل من كلفة غير السعودي أعلى من كلفة تشغيل المواطن وهذا بطريقتين:

أولاً: فرض ضرائب على العمالة غير السعودية.

ثانياً: فرض التزامات على أصحاب الأعمال تزيد من كلفة تشغيلهم لغير السعوديين في المقابل منح رب العمل حقوق مالية لتوظيف السعوديين، من خلال المساهمة في رفع أجورهم وتحملها بعض الالتزامات المالية المترتبة على تشغيل السعويين، مثل التأمين الصحي، وهذا يخفف من كلفته ويلزم أرباب العمل بالتأمين الصحي للأجانب كما هو قائم.

ثالثاً: إعادة تسمية الوظائف مثل عامل نظافة أو غيرها من المسميات ذات الحساسية لدى السعوديين وذلك بعمل دراسة صياغة مسميات للوظائف الدنيا لتكون مقبولة اجتماعياً.

رابعاً: تشديد الرقابة وتفعيل آلياتها الرقابية على سعودة الوظائف وعدم ترك المجال لأرباب العمل بالتوظيف، على أن يكون الإعلان عنه من جانب الحكومة، لأن رب العمل ليس عنده دافع لتوظيفهم بل يجب أن يتم ذلك عن طريق وزارة العمل.

خامساً: الرقابة على إعلانات الوظائف، فيجب ألا يصدر إعلان إلا عن طريق وزارة العمل، لأنه قد يوجد سعوديون بحاجة إلى هذا العمل دون اللجوء إلى الإعلان.

ومن الأسباب:

١- تغيير الشوارع السكنية في المدن والقرى إلى شوارع تجارية تبنى فيها مئات الآلاف من الدكاكين ويستأجر المواطن مثلاً محلاً ويستخرج رخصة (صالون حلاقة) من البلدية ويستقدم خمسة حلاقين وكذلك الحال بالنسبة للبقالات ومحلات الجزارة والمطاعم وغيرها. وهي نشاطات غير مفيدة ولا يعمل بها سوى الأجنبي وهذه الأعداد أصبحت بالملايين من الأجانب.

٢- وجود ازدحام في الشوارع الرئيسية للأنشطة المتشابهة مثل وجود عشرين مطعماً في طريق واحد وكذلك عدد من الصيدليات والبقالات.

٣- الاستيلاء التدريجي للأجانب على نشاطات تجارة التجزئة وتملكها من قبلهم هم وأقاربهم يعملون ساعات طويلة وبأجور منخفضة إلى درجة أن العمل يستمر في منازلهم ليلاً وأوقات الإجازات استحلاباً لهذا الوطن.

التوصيات والمقترحات:

أولاً: من الملاحظات أنه يجب إعادة النظر في نظام الكفالة والاستعاضة عنه بالضمان المالي إعمالاً للمادة (٣٧) من نظام الإقامة والتي تنص على تحديد مدة العمل بسنة واحدة وأنه لا يجوز بقائه أكثر من أربع سنوات في المملكة وإذا كان ولابد فإنه يغادرها ويعود مرة أخرى بنفس عمله أو بغيره.

ثانياً: توطين فرص العمل على كافة الأنشطة التجارية (جملة وتجزئة) بأسواق المملكة العربية السعودية خلال فترة زمنية لا تزيد عن ثلاث سنوات وذلك وفقاً للآلية التي اعتمدت للتوطين في نشاط بيع الذهب والمجوهرات.

ثالثاً: قصر استخراج تراخيص الأعمال الفنية والمهنية على المواطنين المؤهلين فنياً ومهنياً بشرط أن يباشر صاحب الترخيص إدارة النشاط بنفسه وفي حالة كون صاحب الترخيص مستثمراً فيشترط أن يباشر إدارة النشاط سعودي مؤهل.

رابعاً: تحديد مواعيد العمل في الأسواق والمحلات التجارية من بعد صلاة الفجر إلى ساعتين بعد صلاة العشاء.

خامساً: تفعيل ودعم قرارات التوطين وآليات تنفيذها من خلال اتخاذ التدابير الآتية:

الأنشطة التجارية والمهنية:

١- إيجاد جزاءات فورية تتدرج من الإنذار للغرامة المالية ولا تضاعف الغرامة المالية درءاً للمحذور الشرعي.

٢- إغلاق المنشأة لمدة خمسة أيام.

٣- فعشرين يوماً.

٤- ثم سحب الترخيص وإلغاء النشاط

٥- ولا يعاد إلا بعد سنتين بمبررات مقنعة.

وليكون الالتزام بتوظيف السعوديين لابد من:

١- إيجاد جزاءات فورية تتدرج من غرامة مالية مؤثرة على صاحب العمل أو رادعة.

٢- الانتقال إلى تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في البند السادس من قرار مجلس الوزراء رقم ٥٠ وتاريخ ١٤١٥/٤/٢١هـ والمتمثلة من الحرمان من القروض والإعانات والمناقصات ووقف الاستقدام.

• عضو مجلس الشورى

طموح القائد ومسؤولية المسؤول

• يوسف بن عبدالستار الميمني

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- في مقابلة صحفية مع جريدة السياسة الكويتية بخصوص فلسفة الموازنة العامة للدولة وإنفاقها، «أن فلسفة الموازنة العامة للدولة غايتها تحسين وتطوير البنية التحتية الاجتماعية إلى جانب البنية التحتية للوطن السعودي كله، علاوة على الاهتمام بالمسار الاقتصادي وتطويره ككل، وتطوير الصناعة لأننا نريد ناتجاً وطنياً متنوعاً في السنوات المقبلة يكون رديفاً لموارد الإنتاج النفطي ومردوده. ولن تقل الميزانيات في السنوات المقبلة عن ميزانية هذا العام بل ستزيد. نحن نسعى من خلال الميزانيات اللافتة للنظر هذه إلى معالجة أي قصور في مرافقنا الاقتصادية أو الاجتماعية لم يصل إلى أسماعنا في الماضي أو لم يكن تحت نظرنا، وشعبنا سينال خير بلاده حتى يتمتع بثروتها، وتتمتع الأجيال القادمة بها أيضاً وترى آثار النعمة على بلدها، وبهذه المناسبة أقول إنني أمرت بإنجاز مشاريع ذات بنية اجتماعية وبسرعة حتى يستطيع الجميع الاستفادة منها وبأسرع وقت. أريد لأجيال الحاضر ومعهم شباب المستقبل أن يتمتعوا بنمو اقتصادي واجتماعي متاح ومزدهر».

وكان السبب لزيادة الإنفاق الفعلي في ميزانية العام الماضي والذي يقدر بـ١٦٪ من المخصص في الميزانية أن المصروفات الفعلية لا تشمل ما يخص مشاريع البرنامج الإضافي الممول من فائض الميزانية. فإن من المتوقع أن تكون هناك زيادة فعلية في الإنفاق هذه السنة على المشاريع المتنوعة والمشاريع الإضافية التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين، وبالتالي زيادة مساهمة القطاعات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع عن السنوات الماضية نظراً لانخفاض تحفظ البنوك عن الإقراض وانخفاض أسعار العديد من المواد الخام والسلع والخدمات التي تحتاجها الشركات لتنفيذ المشاريع واستمرار زيادة أنشطة القطاع الخاص وعدم تأثر الاقتصاد السعودي سلباً بالمرحلة الحرجة التي عانت منها اقتصاديات العالم خلال الثلاث سنوات الماضية واستمرار ارتفاع سعر البترول الخام والمنتجات البتروكيماوية وزيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية. ومن الأهمية أن يكون هذا الإنفاق المرتفع على المشاريع الحكومية وعلى قطاعات التنمية والمشاريع التعليمية وما يتبعها من قطاعات التدريب والتأهيل إضافة لمشاريع الرفاه الاجتماعي من تعليم وصحة ومشاريع اجتماعية مؤشراً إيجابياً نحو تحقيق التنمية المتوازنة لجميع مناطق المملكة وإيجاد المزيد من الفرص الوظيفية للمواطنين المؤهلين وأن ينخفض معدل البطالة الحالي في ظل الانتعاش الاقتصادي الذي تمر به المملكة خاصة وأن زيادة الإنفاق المستمرة منذ سنوات من قبل الحكومة وزيادة أنشطة القطاع الخاص لم ينعكس على انخفاض معدل البطالة كحالة نادرة على مستوى العالم من حيث أن الإنفاق المرتفع والنشاط الاقتصادي المتنامي يؤديان إلى انخفاض نسبة البطالة. ولا زلنا نتطلع أيضاً أن يتم التركيز على تنويع مصادر الدخل الوطني، هذا الهدف الهام الذي لا زال دون مستوى طموحاتنا وتطلعاتنا، ومنذ الخطة الخمسية الأولى للمملكة التي صدرت عام ١٣٩٠هـ وحتى الخطة الخمسية التاسعة عام ١٤٣١هـ ولا زال تصدير البترول الخام يمثل ٨٥٪ من دخل الحكومة. فإن من المأمول أن تزداد مساهمة القطاع الخاص في التنمية والتركيز على المشاريع الصناعية بالذات والمشاريع التي تمتلك المملكة ميزات نسبية وميزات تنافسية بها.

ختاماً: إن مسؤولية كافة المسؤولين إضافة لمجتمع قطاع المال والأعمال بالمملكة هي مسؤولية كبيرة وهامة لتحقيق تطلعات خادم الحرمين الشريفين وتطلعات كل مواطن نحو تسريع تنويع مصادر الدخل الوطني وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتعجيل تحقيق التنمية المستدامة للمملكة والعمل على إنجاز المشاريع التنموية ومشاريع الرفاه الاجتماعي بمستوى مرتفع واستكمال البنية التحتية وتطويرها وتوزيع المشاريع وبالذات المشاريع التنموية ومشاريع الرفاه الاجتماعي على كافة مناطق المملكة بما يحقق التنمية المتوازنة لجميع مناطق المملكة، والتحقق من أن المملكة لن تعاني مستقبلاً من الدورات الاقتصادية المتقلبة من خلال تحقيق نمو اقتصادي مرتفع من خلال اقتصاد نشط وفعال والإنفاق الرشيد على المشاريع وإدارة الفوائض المالية للمملكة بمهنية عالية لتحقيق موارد مالية إضافية تدعم دخل الحكومة وتكون أيضاً صندوق أمانٍ لأجيالنا القادمة.

وأيضاً على مجلس الشورى دور أساسي وهام نحو تقديم المقترحات اللازمة نحو تحقيق الرفاه للمواطن وتعجيل تحقيق التنمية المستدامة للمملكة.

• عضو مجلس الشورى

سعودة الوظائف وتطوير المعهد الدبلوماسي

مطالبات بتقديم وزارة الخارجية خدمات أفضل للمواطنين بالخارج

الدكتور طلال ضاحي

أكد أعضاء مجلس الشورى على أهمية أن تتابع وزارة الخارجية والسفارات في الخارج الجهود في خدمة المواطن السعودي وفق التوجيهات الكريمة من ولاة الأمر – رعاهم الله–، كما طالبوا بسعودة الوظائف في السفارات، وضرورة المراجعة الدورية للائحة السلك الدبلوماسي، وتطوير معهد الدراسات الدبلوماسية، وزيادة عدد الموظفين القانونيين، كما دعوا إلى دعم الوزارة في سعيها لشغل حصص المملكة في مناصب المنظمات الدولية المختلفة. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/١٠/١٣هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن التقرير السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور طلال ضاحي ثم عرض للمناقشة، وأبدى الأعضاء عليه ملحوظاتهم، فقال أحد الأعضاء: يلحظ أن التقرير لا يرقى للدور الذي تقوم به الوزارة، فالذي ورد في التقرير هو بيان لأسماء الإدارات الموجودة في وزارة الخارجية ومهامها، ولم يوضح الإنجازات التي تحققت على مستوى وزارة الخارجية، لاسيما أن وزارة الخارجية لديها ملفات مهمة على المستوى الاقتصادي والسياسي. كما أنّ هناك قضايا لمواطنين سعوديين في الخارج يحسن إيضاح ما تحقق بشأنها، وكذلك إيضاح دور الوزارة تجاه القضايا الاقتصادية المهمة، كالمفاوضات القائمة بين دول مجلس التعاون ودول الاتحاد الأوروبي.

يجب دراسة تطوير معهد الدراسات الدبلوماسية، وتمكينه من أداء الدور المنوط به بوصفه جهة تدريبية واستشارية وبحثية للجهات ذوات العلاقة بالعمل الدبلوماسي

وقال عضو آخر: سبق لمجلس الشورى أن طلب من الوزارة أن تضمّن تقاريرها المعوقات التي تواجهها ومنها النقص الحاد في عدد الموظفين القانونيين، وقد أصدر المجلس قرارًا بدعم الوزارة في مطالبتها باعتماد وظائف قانونية. وينبغي أن تستفسر اللجنة عن الإجراءات التي اتُّخذت لاعتماد هذه الوظائف عوضًا عن ذكر ذلك ضمن المعوقات التي تواجهها الوزارة.

وطالب أحد الأعضاء بدراسة تطوير معهد الدراسات الدبلوماسية، وتمكينه من أداء الدور المنوط به بوصفه جهة تدريبية واستشارية وبحثية للجهات ذات العلاقة بالعمل الدبلوماسي، لاسيما أن المعهد يواجه بعض

المعوقات التي تؤثر في إنجاز المهام المنوطة به. لذا، يحسن أن تستضيف اللجنة مندوبين من المعهد للوقوف على هذه المعوقات ومناقشة الحلول الملائمة لها، وإمكانية منح المزيد من الاستقلال الإداري والمالي له وإعادة هيكلة المعهد على نحو يمكنه من تقديم خدماته.

واقترح أحد الأعضاء دعوة سمو وزير الخارجية لكي يطلع مجلس الشورى على ما أعدته المملكة لمواجهة ما يجري في المنطقة لكي يكون للمملكة الدور الذي تستحقه، ولاسيما أن المملكة لديها الكثير من عناصر القوة الإستراتيجية. وطالب أحد الأعضاء بأن يضم معهد الدراسات الدبلوماسية العديد من أساتذة العلوم السياسية والدبلوماسيين السابقين ورجال المال والأعمال، فهؤلاء هم القادرون على رسم السياسات وصياغة التصورات.

ولفت آخر إلى ضرورة معالجة إشكالية إصدار الجوازات للسعوديين من السفارات في الخارج ممن يفقدونها أو يحتاجون إليها، وعدم ترك ذلك إلى حين العودة إلى المملكة، ولاسيما في ظل العدد الكبير للمبتعثين للدراسة في الخارج.

وطالب آخر بدعم الوزارة في سعيها لشغل حصص المملكة في مناصب المنظمات الدولية المختلفة، ولاسيما أن هذا الموضوع مهمّ جدًا لمكانة المملكة ولتوظيف السعوديين في المنظمات الدولية. كما يحسن باللجنة مناقشة أسباب عدم تعيين ملحقيين إعلاميين بالسفارات منذ عام ١٤٢٤هـ ومناقشة ذلك مع اللجنة المعنية بالمجلس وإيضاح ذلك في التقرير القادم للوزارة.

دراسة تقويمية للمدينة لقياس مدى نجاحها في تحقيق أهدافها

دعوة مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم إلى دعم البحث العلمي والاختراعات

الدكتورأحمد المفرح

من الضروري أن تواجه المدينة تسرب كفاءاتها العلمية إلى جهات أخرى بحلول عملية تمكنها من الحفاظ على تلك الكفاءات الوطنية

طالب عدد من أعضاء مجلس الشورى مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بالقيام بالمزيد من الجهود في مجالاتها وتحفيز مجالات البحوث العلمية ومواكبة تطلع المملكة إلى تعزيز جهودها في حفز الاقتصاد المعرفي، وإيجاد منظومة متكاملة للتوجه بخطى حثيثة نحو ذلك، وتساءلوا عن البحوث التي أعدتها المدينة وأسهمت نتائجها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، أو ساعدت القطاع الخاص في زيادة الإنتاج في المملكة.

ودعا الأعضاء إلى ضرورة أن تواجه المدينة تسرب كفاءاتها العلمية إلى جهات أخرى بحلول عملية تمكنها من الحفاظ على الكفاءات الوطنية العملية للنهوض بعملها، إلى جانب تكثيف حجم النشر العلمي والبحثي، والعمل على حفز جهودها في مجالات براءات الاختراع وزيادتها.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٢/١٠/١٣هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن إبراهيم بن محمد آل الشيخ حيث استمع المجلس لتقرير لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، بشأن التقرير السنوي لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتورأحمد المفرح، ثم عرض للمناقشة وأبديت بشأنه ملحوظات الأعضاء حيث لفت أحد الأعضاء إلى أن نسبة المصروفات على البحوث والدراسات في عام التقرير ضئيلة، لاسيما في ظل النهضة العلمية التي تشهدها المملكة. كما لاحظ أن الخطة الخمسية الأولى للعلوم والتقنية والابتكار لم تحظ باعتماد المخصصات المالية المطلوبة لها، وليس هناك دعم مالي يتوازن مع التخطيط والطموحات.

وقال أحد الأعضاء: أشارت المدينة إلى تسرب الكفاءات منها بسبب عدم مناسبة سلم الرواتب الذي لا يجعل المدينة منافسة في جذب الكفاءات المميزة للعمل بها. ومن المناسب أن تتدارس اللجنة هذا الموضوع مع المدينة لمعرفة سبل ايقاف هذا التسرب.

وأشار آخر إلى أن المدينة لم تنجح في تحقيق الأهداف المنوطة بها، فقد نص نظامها على القيام ببرامج البحوث العلمية ذات الأغراض التطبيقية في المجالات الضرورية لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتساءل: ما البحوث التي أعدتها المدينة وأسهمت نتائجها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة؟ وما البحوث التطبيقية التي أعدتها المدينة وأدت نتائجها إلى مساعدة القطاع الخاص في زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي في المملكة؟

ولفت أحد الأعضاء إلى أن المدينة تشكو من صعوبة توافر المعلومات عن مؤشرات العلوم والتقنية، وسأل: كيف لم تستطع المدينة توفير هذه المعلومات بعد خمسة وثلاثين عامًا من إنشائها، مع أنّها تعد من أساسيات العمل فيها والبداية المنطقية لتحقيق الأهداف الأخرى؟ وينبغي للجنة المطالبة بدراسة تقويمية للمدينة لقياس مدى نجاحها في تحقيق أهدافها ومدى إسهامها الفعلي في التنمية الوطنية للمملكة، لاسيما في المجالات الصناعية والتقنية منها.

وقال عضو آخر: ورد في الصعوبات أن الخطة الخمسية الأولى للمدينة قدرت تكلفتها الإشرافية بـ (٨) مليارات ريال ولم تعتمد، على الرغم من اعتمادها من قبل اللجنة الوطنية المكوّنة من وزارة المالية والمدينة وعوّل ذلك بالإجراءات المتبعة، فما الإجراءات التي لم تُعتمد؟ آمل من اللجنة توضيح ذلك.

وأوضح أحد الأعضاء أن التقرير لم يذكر في الموارد المالية سوى ميزانية المدينة من الدولة، على الرغم من أن هناك مداخيل أخرى من خلال منح براءات الاختراع والشركات الحاضنة التي تعمل على تحويل نتائج البحوث إلى منتجات تجارية، ويلحظ عدم الحضور الإعلامي للمدينة في وسائل الإعلام المختلفة لإظهار دورها الحضاري والعلمي في المجتمع.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن إجمالي براءات الاختراع لعام التقرير كما ورد فيه بلغ (٣٢٠٠) براءة اختراع إجازتها المدينة، بينما في اليابان وصل العدد إلى (خمسمائة ألف)، وفي الولايات المتحدة الأمريكية إلى (أربعمائة ألف). ورأى الاهتمام بزيادة براءات الاختراع في المملكة، لاسيما أنها من أهم المعايير الأساسية لتقدم الدول وازدهارها.

واختتم أحد الأعضاء قائلاً: ينبغي إفراد بند خاص يتعلق بتطوير وخفض تكلفة أساليب تحلية المياه المالحة، لاسيما أن معظم اعتماد المملكة على مياه الشرب من التحلية، إضافة إلى قرارات المجلس السابقة المتعلقة بإجراء دراسات وأبحاث لخفض تكاليف الإنشاء والإنتاج لمحطات تحلية المياه المالحة.

اقتراح بضم ديوان المراقبة مع هيئة مكافحة الفساد

٥٥٥ مشروعاً متعثراً وأكثر من ١٣ مليار ريال دون استغلال

د. عبدالله العبدالقادر

طالب أعضاء مجلس الشورى بالإسراع في تنفيذ المشروعات المتعثرة، ودعم المشروعات بالمبالغ التي لم يستفد منها من الميزانية والتي بلغت ١٣,٦ مليار ريال، كما طالبوا بالمزيد من المراقبة على الجهات الحكومية التي ترتكب مخالفات مالية، ودعوا إلى إعادة دراسة استثمار أموال الشركات الحكومية في الخارج والذي نتج عنه تآكل في رأس المال واقترحوا ضم ديوان المراقبة العامة مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية النزاهة وذلك للتشابه بينهما في الاختصاصات، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون المالية، بشأن التقريرين السنويين لديوان المراقبة العامة للعامين الماليين ١٤٢٧/١٤٢٨هـ-١٤٢٨/١٤٢٩هـ، والتقرير السنوي لديوان المراقبة العامة عن نتائج عمليات المراقبة المالية ورقابة الأداء للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العبدالقادر، ثم عُرض الموضوع للمناقشة، وأبديت عليه بعض الملحوظات، فقال أحد الأعضاء: إن عدم تنفيذ المشروعات المعتمدة يعطل مسيرة التنمية، ويحرم الوطن والمواطن من بناء البنية التحتية الأساسية، مثل المستشفيات والمدارس والطرق وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، ويلحظ من تقرير الديوان أن عدد المشروعات التي لم يصرف من اعتماداتها في الأغراض التي خصصت من أجلها وبقيت وفرًا في نهاية السنة المالية (٥٥٥) مشروعًا، بلغ إجمالي اعتماداتها (١,٣١) مليار ريال، وإجمالي مبالغ الاعتمادات التي لم يستفد منها خلال سنة التقرير (١٣,٦) مليار ريال؛ تمثل نسبة (١٣٪) من إجمالي اعتمادات الباب الرابع للجهات ذوات العلاقة.

وقال عضو آخر: أظهرت الدراسة الواردة في التقرير أن بعض الجهات الحكومية لا تزال ترتكب مخالفات مالية وبصفة مستمرة، فالعهد تدور من عام لآخر ويصرف عهد غيرها دون تسوية العهد السابقة. وترى اللجنة أن حلّ هذه المشكلة يقع على عاتق ديوان المراقبة العامة الذي يجب عليه محاسبة المسؤولين في تلك الجهات وفق اختصاصاته.

ولفت أحد الأعضاء إلى مسألة الشركات والمؤسسات التي تستثمر أموالها خارجيًا، بشراء شركات أجنبية أو حصص منها، وهي بذلك تستخدم المال العام حيث تسهم الدولة فيه بأكثر من (٧٥٪)، وكذلك المواطنون. وقد اتضح للديوان أن هناك خسائر كبيرة وتآكلاً في رأس المال المستثمر. وهذه مشكلة كبيرة واستثمارات غير مدروسة، ولم تحقق أي أرباح للمال العام ولأموال المواطنين. وتساءل: على أي أساس تقوم هذه الشركات بالاستثمار خارجيًا؟ وهل هناك نظام يوضح الأسس والمعايير التي على أساسها تستثمر الشركات خارجيًا؟ وأين تذهب أموال المواطنين والمال العام؟ لذا، ينبغي أن يطالب الديوان بوضع نظام واضح يحدد بشفافية كيف

بعض الجهات الحكومية لا تزال ترتكب مخالفات مالية وبصفة مستمرة، فالعهد تدور من عام لآخر ويصرف عهد غيرها دون تسوية العهد السابقة. وترى اللجنة أن حلّ هذه المشكلة يقع على عاتق ديوان المراقبة العامة الذي يجب عليه محاسبة المسؤولين في تلك الجهات وفق اختصاصاته.

تستثمر الأموال السعودية خارجيًا، ولاسيما أن أكثر الأموال المستثمرة في الخارج تواجه خسائر.

وقال عضو آخر: لو عولج ما يكشف عنه الديوان من مخالفات وأوجه قصور في مجال الإدارة المالية في الجهات الحكومية المختلفة لأصبحنا بحال أفضل في إدارتنا لمواردنا المالية. ويلحظ أن مشكلة التضخم المتراكم والمستمر في حسابات العهد والأمانات لا تزال مستمرة على الرغم من صدور عدد من القرارات السامية بالحد من التوسع في العهد والأمانات وضرورة تسديد وتسوية القائم منها. كما يلحظ أن هناك توسعًا من قبل كثير من الجهات الحكومية في إجراءات المناقلات بين الاعتمادات وعدم الصرف من اعتمادات بعض المشروعات مما يؤدي إلى الإخلال بأولويات خطط التنمية المعتمدة وعدم تحقيق أهدافها.

ولفت عضو آخر إلى أن ثمة معوقات تحول دون ممارسة الديوان لمهامه الرقابية على الأجهزة الحكومية، مثل عدم تجاوب بعض الأجهزة الحكومية، وعدم تمكين الديوان من الوصول إلى المعلومات، إضافة إلى قدم بعض الأنظمة المالية واللوائح المعمول بها في بعض الجهات الحكومية، وقصورها عن مواكبة المستجدات في حقول الإدارة والتنظيم والمالية العامة.

وأوضح عضو آخر أن الديوان يعاني من إجراءات التأمين المباشر وترسية عقود تنفيذ المشروعات بالاستثناء من نظام تأمين المشتريات الحكومية، وكذلك تحميل بنود معتمدة بمبالغ غير مقررة. وينص الهدف الثالث من الأهداف الإستراتيجية في خطة الديوان الأولى على مساعدة الوزارات والمؤسسات الحكومية على تطوير أجهزتها المالية والإدارية لمواكبة المستجدات؛ لتحقيق متطلبات التنمية وتحقيق الانضباط المالي. وبما أن الديوان يعاني بسبب عدم وجود المتخصص في النظرية المالية، والحسابات المالية والاقتصادية، والخطط والأهداف المراد تحقيقها. لذا، ينبغي إعادة النظر في تلك الإدارات والأقسام في الأجهزة الحكومية المشمولة برقابة الديوان.

وأشار عضو آخر إلى أنه ثمة تشابه بين اختصاصات ديوان المراقبة العامة واختصاصات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية النزاهة. لذا، يحسن أن توصي اللجنة بدراسة ضم الجهازين في كيان واحد ليكون أكثر فعالية لتحقيق الأهداف، ومنعًا للازدواج في المهام. كما ينبغي استحداث آلية تنسيق بين الجهتين إلى أن يبت في إقرار ضمهما.

وقال عضو آخر: أشارت اللجنة إلى أن الديوان لم يتمكن من مراجعة وتحليل الحساب الختامي للدولة، وهذا مؤشر عام على عدم مقدرة الديوان على أداء عمله؛ لأن بعض الوزارات ومؤسسات الدولة لا تلتزم بالنظام الذي يلزمها بتزويد الديوان بنسخة من الحسابات المالية.

واختتم أحد الأعضاء قائلاً: منذ سبعة أعوام ونحن نؤكد أن هناك مخالفات في الأنظمة المالية من قبل مؤسسات الدولة، وكأن الأمر صار روتينيًا، فينبغي تصحيح طرق وأسلوب ومسببات سوء استخدام المال العام ووضع الميزانية؛ بحيث تكون الميزانية مبنية على دراسة جدوى وجداول تدفقات مالية محددة وخطط تشغيلية مرادفة للاستثمارات في المشروعات التنموية. كما ينبغي أن نتوجه بشكل حقيقي وجاد لتنفيذ النظام الإداري المالي الموحد لدى جميع المؤسسات الحكومية.

الأعضاء وهموم الوطن

آلية لمحاسبة الجهات الحكومية المخالفة

أشار أحد الأعضاء إلى أنه ترد إلى المجلس تقارير ديوان المراقبة العامة ووزارة الإقتصاد والتخطيط وهيئة الرقابة والتحقيق. وقال: إن التقارير لها شقان، الأول يشرح وضعها المالي والإداري ومعوقاتها، وللآخر علاقة بملحوظاتها على الجهات طبقًا لاختصاصها. إلا أنّ من غير المناسب أن نحاسب ديوان المراقبة العامة على أخطاء الآخرين. فهذه الجهات تعمل بموجب أنظمة تحدد صلاحياتها ومسؤولياتها ومهامها، ومن غير المناسب محاسبتها على أداء الجهات التي قامت بالمخالفات.

ولعل من المناسب أن توزع ملحوظات هذه الجهات الرقابية المفصلة عن كل جهة وجدت بها مخالفات وتعطى لكل لجنة مختصة من لجان المجلس، لتكون لدينا آلية واضحة عند مناقشة تلك الجهات الحكومية التي ورد ما يفيد قيامها بالمخالفات بحيث نركز على تقارير الجهات الرقابية عليها.

إستراتيجية شاملة لصندوق التنمية العقارية

د. بندر حجار

اقتراح بأن يقوم صندوق التنمية العقارية بإعداد إستراتيجية شاملة خلال مدة أقصاها سنتان

طالب أعضاء مجلس الشورى صندوق التنمية العقاري بإعداد إستراتيجية شاملة تضمن حصول المواطن وخاصة ذوي الدخل المنخفض على السكن مع البدء في المشاركة بمشروعات مع القطاع الخاص والاستثمار الأمثل لأنظمة التمويل العقاري المتوقع صدورها، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور بندر بن حمزة حجار، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون المالية، بشأن التقرير السنوي لصندوق التنمية العقارية للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العبدالقادر، فأوضح الآتي: ما يتعلق بعدد المتقدمين بعد قرار إلغاء شرط تملك الأرض، فقد أرفقت اللجنة مع التقرير إجابة مندوبي الصندوق على هذا الموضوع، حيث لم يطبق القرار نظراً لحاجة الصندوق إلى تطوير نظامه الآلي لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الطلب، والصندوق يعمل حالياً على سرعة تطبيقه. أما ما يتعلق بالمعايير والضوابط التي سوف يتخذها الصندوق حيال ملايين الطلبات التي سوف يتقدم بها المواطنون؛ فإن اللجنة طالبت الصندوق الأخذ في الحسبان كل هذه الأمور عند إعداد الإستراتيجية القادمة.

واضاف: بالنسبة لقيام الصندوق ببناء وحدات سكنية على هيئة أبراج راقية التصميم في مناطق المملكة كافة وتوزيعها على مستحقيها، فإن هذا متحقق على أرض الواقع، حيث بدأت وزارة الإسكان بمعالجة هذه الجزئية. أما ما يتعلق بضم الصندوق إلى الهيئة العامة للإسكان وتحويلها إلى وزارة للإسكان، فإن هذا متحقق بعد صدور قرار خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله- بإنشاء وزارة الإسكان، وتحويل الإشراف على الصندوق إلى وزارة الإسكان.

واوضح رئيس اللجنة أنه بخصوص ما يتعلق بأن يكون للصندوق إستراتيجية مستقبلية تعالج مشكلة الإسكان، فقد أخذت اللجنة بهذا المقترح، أما بالنسبة لإعطاء الصندوق ضماناً بمبلغ القرض على أحد البنوك التجارية للحصول على مسكن بشكل سريع، فإن تصريح وزير المالية يوضح أن الصندوق في المراحل النهائية لتطبيق هذا الإجراء. كما أن المجلس أصدر أنظمة التمويل العقاري ورفعه لمجلس الوزراء. كما أصدر المجلس عدداً من القرارات المتعلقة بتفعيل دور القطاع الخاص للمساهمة في تأمين وتمويل المساكن.

واشار إلى أن نظام صندوق التنمية العقارية صدر

مواطنون يطلعون على ارشادات الحصول على القرض العقاري

بناءً على المرسوم الملكي ذي الرقم (م/٢٣) المؤرخ في ١٣٩٤/٦/١١هـ، وقد قدم الصندوق منذ بدء نشاطه عام ١٣٩٥/١٣٩٦هـ حتى نهاية العام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٥٩٣) ألف قرض بقيمة إجمالية بلغت (١٦٣) مليار ريال، نتج عنها إنشاء (٧٣٤) ألف وحدة سكنية. وعلى الرغم من ذلك فإن عدد المنتظرين للحصول على القرض بلغ أكثر من (٦٠٠) ألف طلب تبلغ قيمتها التقديرية حوالي (١٥٣) مليار.

وأضاف: مول الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٣٣) ألف طلب بقيمة بلغت (٩) مليارات ريال. ونظراً للزيادة في عدد الطلبات المقدمة سنوياً التي تصل إلى حوالي "سبعين ألف" طلب، إضافة إلى الطلبات المتراكمة، فإن الصندوق وفقاً لرأس ماله الحالي المدفوع والبالغ (٩٤) مليار ريال لا يستطيع الوفاء بعدد الطلبات، لأن رأس مال الصندوق قبل التعديلات الجديدة كان أكثر من (٤٠) مليار.

التطورات الأخيرة التي حدثت في صندوق التنمية العقارية خلال عامي ١٤٣١/١٤٣٢هـ، تطورات جوهرية على أعمال الصندوق تمثلت في صدور الأوامر الآتية لخادم الحرمين الشريفين – حفظه الله- وهي:

١- زيادة رأس مال الصندوق بـ (٤٠) مليار ريال.

٢- زيادة قيمة القرض إلى (٥٠٠) ألف ريال.

٣- توحيد مبلغ القرض المقدم للمواطنين في مختلف مناطق المملكة.

٤- إلغاء شرط تملك الأرض عند التقديم لطلب القرض.

٥- يرأس مجلس إدارة الصندوق معالي وزير الإسكان عوضاً عن معالي وزير المالية.

٦- صدور أنظمة التمويل العقاري من مجلس الشورى.

وبعد الاطلاع على نظام الصندوق الصادر في عام ١٣٩٤هـ، وبعد الاطلاع على القرارات الصادرة من مجلس الشورى، يتضح الآتي:

أولاً: إن مواجهة ومعالجة مشكلة السكن في المملكة بحاجة إلى إستراتيجية جديدة للصندوق، تأخذ في الحسبان تحديث نظامه والإجراءات ذوات العلاقة واستثمار قرارات خادم الحرمين الجديدة، ومنها زيادة رأس مال الصندوق بـ (٤٠) مليار، وإنشاء وزارة للإسكان، وقرب صدور أنظمة التمويل العقاري.

ثانياً: عدم تعاون الكثير من مؤسسات القطاع العام والخاص في تحصيل المبالغ المستحقة التي تزيد على (٣٦) ملياراً، حيث إن هذا المبلغ المستحق لدى المواطنين يمثل ما يقارب (٤٠٪) من رأسمال الصندوق، وعليه فالجزء الأكبر من رأسمال الصندوق يصرف ولا يحصل، وسداد جزء من هذه المبالغ سيسهم في التخفيف من قوائم الانتظار. وهذا لن يتحقق إلا بتعاون بعض مؤسسات القطاع العام والخاص لدعم هذا الصندوق.

ثالثاً: بالرجوع إلى القرارات الصادرة من المجلس، يتضح عدم تنفيذ أهم تلك القرارات من قبل الصندوق ومنها: ما ينص على "تطوير إجراءات التحصيل المعمول بها"، و"دراسة كيفية مساهمة الصندوق في تيسير السبل أمام زيادة مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات المالية في الإقراض لغرض السكن عن طريق منح الضمانات المناسبة، "وإيجاد الوسائل اللازمة لتمويل بناء وحدات سكنية منخفضة التكاليف عن طريق القطاع الخاص".

رابعاً: هناك نقص كبير في المعلومات والبيانات الخاصة بالسكن والإسكان والعقارات. وهذه أهم العوامل التي تحد من قدرة الصندوق على التخطيط المستقبلي، وعليه فلابد من إيجاد قاعدة معلومات متكاملة تشمل بيانات المحتاجين للسكن والتقسيم الجغرافي لهم. لذا، ترى اللجنة الحاجة إلى تحديث نظام الصندوق والإجراءات ذات العلاقة، وحصول المواطن، ولا سيما ذوو الدخل المنخفض على السكن في الوقت والسعر المناسب، والبدء في المشاركة مع القطاع الخاص لتمويل وبناء الوحدات السكنية، والاستثمار الأمثل لأنظمة التمويل العقاري المتوقع صدورها.

وهناك حاجة إلى بناء قاعدة معلومات تبين الصورة الحقيقية للطلب على السكن في المملكة تتضمن معلومات عن المحتاجين للسكن ودخولهم، والتقسيم الجغرافي لهم، وهذه المعلومات ستسهم في التخطيط المستقبلي السليم للصندوق، كما أنها تساعد مجلس الشورى على قياس أداء الصندوق.

ثم عرض التقرير للمناقشة وأبديت عليه بعض الملحوظات، حيث قال أحد الأعضاء: اقترح أن يقوم صندوق التنمية العقارية بإعداد إستراتيجية شاملة خلال مدة أقصاها سنتان.

وقال آخر: يحسن أن ينص قرار المجلس على ما يلي: (على الصندوق العقاري أن يخصص جزءاً من ميزانيته لبناء الأبراج السكنية)، ولا سيما أن تكلفة الأراضي عالية، وكثير من المواطنين لا يستطيعون تملك الأرض. وذلك يساعد في توفير مزيد من المساكن، كما يحسن تحديد مدة زمنية محددة لإعداد الإستراتيجية.

وطالب أحد الأعضاء بحصول المواطن على السكن في الوقت المناسب والسعر المناسب والذي يأتي ضمن مسؤولية وزارة الإسكان، وأنها لم تعد مسؤولية صندوق التنمية.

وعلق آخر قائلاً: لا يحتاج تحديث نظام الصندوق إلى إستراتيجية، لأن من الطبيعي أن يكون نظام الصندوق محدثاً.

وأوضح أحد الأعضاء أن الصندوق يعد بنكاً تمويلياً يمول القروض للمواطنين لإنشاء المساكن، لكنه لا يتدخل في قضايا الإسكان. لذا على اللجنة أن تفرق بين التوصيات الخاصة بالصندوق والتوصيات الخاصة بالوزارة.

وقال آخر: إن وجود قاعدة بيانات ومعلومات تعكس واقع الإسكان في المملكة مطلب أساس لوضع أي إستراتيجية للإسكان في المملكة، ومن ثم تكون التوصية بذلك متحققة عندما تبدأ الوزارة بوضع الإستراتيجية.

واقترح أحد الأعضاء إضافة توصية تنص على تطوير نماذج سكنية منخفضة التكلفة، ولا سيما أن المستفيدين من الصندوق هم من فئة متوسطي الدخل أو الأقل من المتوسط، وقال: إن هذه الفئة تنقصها المعرفة بأعمال البناء والإنشاء والتكاليف والقدرة على التوفير واختيار التصاميم والنماذج المناسبة لتوفير العوائد. لذا فعلى الصندوق تقديم دعم فني موازٍ للدعم المالي الذي يقدمه للمستفيدين.

الأعضاء وهموم الوطن

تخصيص مواقع مجهزة لتوقيف الفتيات المخالفات

طالب أحد الأعضاء بتوفير خدمة لفئة الفتيات التي يحدث منهن مخالفة وتستدعي الأمور الأمنية أن يودعن في التوقيف؟ فلعدم وجود أماكن مخصصة للتوقيف فإنهنّ يودعن في السجن العام مع فئات ممن انحرفن عن طريق الصواب، ووزارة الشؤون الاجتماعية من أهم الوزارات الخدمية التي تتعامل مع الأسرة السعودية ذكورًا وإناثًا، أصحاء، ومرضى، صغارًا وكبارًا، عجزة، وأيتامًا ومطلقات وغيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة. وبالنظر إلى هذا التنوع في فئات المستهدفين بخدماتها نجد أن خدماتها بحاجة إلى توزيع في جميع مناطق المملكة.

٨١٪ من مباني المراكز الصحية الأولية مستأجرة

انتقادات من أعضاء المجلس لأداء وزارة الصحة

طالب أعضاء مجلس الشورى بتحسين الخدمة الصحية المقدمة للمواطنين في ظل تضاعف ميزانية الوزارة عما كانت عليه، وطالبوا بمنظومة كاملة تعمل لخدمة المواطن صحياً، وانتقدوا غياب المعايير التي يحتكم إليها لتقييم المرافق الصحية وانتقدوا كذلك سوء حال معظم مراكز الرعاية الصحية، والتي لا يوجد بها عدد كاف من الأطباء والمعدات الطبية.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور بندر بن حمزة حجار، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن التقريرين السنويين لوزارة الصحة للعامين الماليين ١٤٢٨/١٤٢٩هـ-١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العتيبي، ثم عرض الموضوع للمناقشة، وأبديت عليه بعض الملحوظات، فقال أحد الأعضاء:

تضاعفت ميزانية الوزارة، ونرجو أن ينعكس ذلك على جهود الوزارة وما يقدم من خدمات للمواطنين. وبالنسبة للرعاية الصحية فنلحظ الإعلان عن عدد من حالات التسمم في الصحف، ونلحظ في طبيعة المتابعة في التغذية ارتفاع نسبة مرض (السكري) في المملكة؛ بنسبة (٢٩٪)، ومن الأنسب أن يكون للوزارة دور واضح في ذلك حتى لا تتجاوز النسبة (٣٠٪) ويصبح المرض وباءً تعيشه المملكة. ولعل من أسباب ذلك نقص التجهيزات والقوى العاملة في مراكز الرعاية الصحية الأولية.

وأشار عضو آخر إلى أنه من المناسب أن يكون هناك مسعفون لديهم الخبرة بالإنعاش القلبي الرئوي في أماكن التجمعات، سواء الرياضية أو المنتزهات وغيرها، وهذا ما تعمل عليه دول العالم المتقدمة باعتمادها برامج إلزامية ونظماً حازمة لتدريب المسعفين في جميع المنشآت، وكذلك تدريب المتطوعين

طالب بتحسين الخدمة الصحية المقدمة للمواطنين في ظل تضاعف ميزانية الوزارة عما كانت عليه، وطالبوا بمنظومة كاملة تعمل لخدمة المواطن صحياً، وانتقدوا غياب المعايير التي يحتكم إليها لتقييم المرافق الصحية

والترخيص لهم لمباشرة حالات الإنقاذ. لذا، تحتاج الوزارة إلى دعم قانوني يساعدها على فرض وإلزام جميع الجهات ذوات العلاقة -التي يتواجد فيها تجمعات بشرية- والتأكيد على وجود عدد كافٍ من المتدربين المرخصين بالإنعاش.

وأشار أحد الأعضاء قائلاً: لا تتوافر في معظم مراكز الرعاية الصحية الأولية المقومات التي تعينها على تحقيق أهدافها المخطط لها، فهناك عجز كبير في توافر أطباء الأسرة والفنيين المعنيين بتشغيل الأجهزة والمختبرات، ونقص في الكوادر التمريضية وأطباء الأسنان، وعجز في المعدات والأجهزة والمختبرات. كما أن المراكز مسندة إلى موظفين غير مختصين، ويُكلّف الأطباء بالرئاسة الفنية للمراكز على الرغم من كونهم غير مختصين في إدارتها، ناهيك عن أن في هذا إشغالاً لهم عن أعمالهم الطبية. أما المباني للمراكز الصحية الأولية؛ فنسبة (٨١٪) منها مستأجرة لا تتوافر فيها أدنى مقومات الكفاية للعمل الصحي. ومن غير المناسب أن تطرح الجهة المختصة في وزارة الصحة منافسة مباني مراكز الرعاية الصحية الأولية في مراحلها الثلاث حزمة واحدة في كل مرحلة، ومن غير المناسب استمرارها في هذا الإجراء على الرغم من وضوح فشله منذ المرحلة الأولى. لذا، أرى أن تراجع اللجنة جوانب القصور في مراكز الرعاية الصحية الأولية وبحث أسبابها والتوصية بما تراه مناسبًا.

وطالب أحد الأعضاء بإعادة النظر في المؤشرات والأرقام الواردة في تقرير الوزارة لتحديد موقع المملكة في النظام الصحي مقارنة مع الأنظمة الصحية العالمية من خلال هذه المؤشرات. ومنها نرى تدنيها في وزارة الصحة مقارنة بالأنظمة الصحية العالمية معدل الأسرّة مقابل كل (١٠٠٠) من السكان، ومعدل الأطباء لكل (١٠٠٠) من السكان. ومعدل الصرف على المريض. ومن المناسب استضافة معالي وزير الصحة لمناقشة هذه المؤشرات.

وطالب عضو آخر بوضع برنامج متكامل لتفعيل الرعاية الصحية الأولية بشقيها العلاجي والوقائي، ولاسيما في المدارس بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم. كما أن الإحصاءات كبيرة ولاسيما عن داء السمنة الذي يمكن أن نتعامل معه من خلال تفعيل الرياضة في المدارس، والاهتمام بالغذاء، والكشف الطبي المبكر، فالوقاية خير من العلاج. ومن المناسب أن تكون هناك ميزانية مستقلة للشؤون الصحية في كل منطقة لضمان سرعة الإنجاز ومحاسبة لكل منطقة، وذلك لرفع المستوى الصحي.

وانتقد أحد الأعضاء إغلاق المستشفيات ذوات "الخمسين" سريرًا وتحويلها إلى مراكز رعاية صحية أولية، وقال: إن الحل ليس بإغلاقها بل بمعالجة القصور وتطوير خدماتها، فهي تلبي جزءًا من الاحتياجات الصحية لسكان المحافظات المتوسطة والصغيرة. ومن المناسب أن تسأل وزارة الصحة عن مسوغات اتخاذ هذا القرار، وما يترتب عليه من نتائج سلبية. كما أدعو الوزارة لدراسته دراسة معمقة في ظل سياسة الدولة وخطط التنمية، وإعادة النظر فيه في ضوء الآثار السلبية التي ستترتب عليه. كما أن موقف وزارة الصحة غير واضح بالنسبة لموضوع تطبيق التأمين الصحي التعاوني للمواطنين. ومن المناسب الإسراع في اتخاذ التدابير اللازمة لتطبيقه.

احسان فقيه: يجب إعادة النظر في خطة الرعاية الصحية

قدم عضو المجلس الأستاذ احسان بن جعفر فقيه مداخلة أثناء مناقشة المجلس لتقارير وزارة الصحة للعامين ١٤٢٨ – ١٤٢٩هـ / ١٤٣٠ – ١٤٣١هـ قال فيها: إن حق أي مواطن في الرعاية الصحية لا يعني مجرد الحصول على رقم ملف طبي، بل هو منظومة متكاملة و متفرعة من الحقوق ضمنتها الدولة بموجب نص المادة (٣١) من النظام الأساسي للحكم، وهيأت له الدولة موارد مالية ضخمة إلا أن واقع الحال يُظهر عدداً من الملاحظات حول عدم وفاء هذا القطاع بذلك الحق في الحصول على الرعاية الصحية الجيدة في الوقت المحدد والمناسب. ونشاهد يومياً ونقرأ أوضاع مأساوية تعاني منها شريحة عريضة من المجتمع وتصريحات من المسؤولين لا ترقى لسقف الرضا، فالمريض أمله اختصار فترة الانتظار والحصول على سرير داخل المستشفى وممارسة مهنية بعيدة قدر الإمكان عن أخطاء طبية من أشخاص غير مؤهلين لهذه المهنة، ودواء يصرف بالكامل من داخل المستشفى ولا يُشترى معظمه من خارجها.

لقد صرح معالي وزير الصحة قبل أيام بأن وزارته تعمل على تقديم خدمات علاجية وطبية وفق أعلى المواصفات وأنها ستُسير فرق صحية لتقديم خدمات علاجية للمواطنين الغير قادرين على زيارة المستشفيات والعيادات .. إلى هنا لا تعليق، لكن المرضى يتساءلون وهذا من حقهم: كيف ستخدم الوزارة المرضى في منازلهم ونحن بين ظهرانيهم في مستشفياتهم وعياداتهم ولا تتوفر لنا الخدمات الطبية المتكاملة. سؤال يحتاج إلى إجابة. وإن من أهم المشكلات التي يعاني منها هذا القطاع غياب المعايير الواضحة التي يُحتَكم إليها عند أداء المرافق الصحية لواجباتها. فمستشفى الملك فهد العام بالمدينة المنورة مثال صارخ على غياب معايير واضحة. فالمبنى عمره الافتراضي انتهى منذ سنوات وأجهزته الطبية قديمة أو معطلة والنظافة متدنية مع أنه قد صدر أمر باستئجار مبنى آخر إلا انه حتى تاريخه لم ينفذ هذا الأمر. السؤال لماذا وما هي أسباب عدم تنفيذ الأمر؟

بعض المستشفيات لا يوجد بداخلها أماكن لطهي الطعام للمرضى وينقل الطعام من مستشفيات أخرى بواسطة سيارات نقل العمالة. ومرضى مستشفى ينبع يُرحّلون للمدينة للحصول على أوامر إركابهم للرياض.

الإخصائي النفسي بينبع يحيل مرضاه لمستشفى خاص وطبيب الإنعاش يرسب في الاختبار. ومرضى الشمال يتساءلون متى ستتحقق وعود معالي وزير الصحة برفع معاناتهم المادية والنفسية وجعل هجرة البحث عن العلاج تجاه مستشفيات المملكة بدلاً من مستشفيات الأردن؟

هناك نقص كبير في بعض الأدوية لفترة طويلة وعدم وجود البديل مع أنها متوفرة خارج الحدود والسبب يعود لاختلاف بين الوكيل والمصنع أو صراع بين الوكلاء والوزارة التي لا تحرك ساكناً والضحية هو المريض.

من كل ما تقدم أرجو من الزملاء في اللجنة الموقرة بحث كل ما تقدم من ملاحظات وتقديم إجابات واضحة وصريحة للمجلس الموقر وأقول في هذا المقام لمعالي وزير الصحة الجراح المتميز لا بد من إعادة النظر في خطة تقديم الرعاية الصحية المتوازنة بين مناطق المملكة المختلفة دون تمييز. فإنسان هذا الوطن له حقوق متساوية وما عليك يا معالي الوزير إلا اخذ مشرطك إلى حيث التخلف المهني والإداري وابتر كل صور الإهمال والقصور .

رسوم على الأراضي البيضاء والمرأة ناخبة في انتخابات المجالس البلدية

د. محمد النقادي

أكد مجلس الشورى على ضرورة الإسراع في وضع وتنفيذ خطة متكاملة ضمن مدة زمنية محددة لحل مشكلة تصريف الأمطار والسيول مع التشديد على منع البناء على مجاري السيول، كما أكد المجلس في قرار له على تفعيل الإستراتيجية العمرانية الوطنية وخاصة ما يتعلق بتوجيه وتدعيم التنمية في المجالات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية للمدن المتوسطة والصغيرة، ودعا المجلس إلى إعداد لائحة لفرض رسوم سنوية على الأراضي البيضاء التي تقع ضمن النطاق العمراني. وإيجاد الحلول المناسبة لتوفير مواقف عامة للسيارات في المدن الرئيسة لتخفيف الازدحام المروري، وتطبيق كود البناء واتخاذ التدابير اللازمة لاشتراك المرأة كناخبة في انتخابات المجالس البلدية وفقاً لضوابط الشريعة.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ، تلاها رئيس اللجنة المهندس محمد النقادي فقال: حددت وزارة الاقتصاد والتخطيط في الخطة الخمسية الثامنة سقفًا لميزانية القطاع البلدي، لكن خلال سنوات الخطة زادت -بفضل الله- إيرادات الدولة وتوافر فائض أمرَ خادم الحرمين الشريفين بتوزيعه على بعض القطاعات، ومنها القطاع البلدي، فزاد المعتمد بميزانيتها خلال سنوات الخطة، وتوسعت الوزارة في برامجها.

وأضاف: بالنسبة لموضوع التصوير الجوي؛ أشارت الوزارة إلى أن المشروع مكون من جزءين، أحدهما معني بالمعدات في المركز الرئيسي للحاسب الآلي، والآخر معني بالبرامج، وحرصت الوزارة على البدء بالأول ريثما تُجهّز المرحلة الثانية تجهيزًا كاملاً، وقد انتهت المرحلتان الآن لجميع مناطق المملكة.

وقال د. النقادي: إن تولي البلديات مسؤوليات الخدمات البلدية عوضًا عن توزيعها على عدة وزارات وقطاعات حكومية يحتاج إلى دراسة تفصيلية شاملة ستنفذها اللجنة.

واختتم قائلاً: ارتكزت اللجنة في فرض رسوم على الأراضي البيضاء على أساس أن موضوع الرسوم على الأراضي البيضاء قد نوقش وأصدر القرار الخاص به عام ١٤٢٥هـ.

الأعضاء وهموم الوطن

استثمار زيارة رؤساء مجموعة العشرين

عبر أحد أعضاء المجلس عن سعادة المجلس بالموافقة على استضافة اجتماع رؤساء برلمانات دول مجموعة العشرين، فزيارتهم إلى المملكة هي الطريقة المثلى التي لا يكاد يكون لها بديل في نقل الصورة الحقيقية عن المملكة، والتأكيد على دورها السياسي والاقتصادي في المنطقة وفي العالم، ولا شك أن عقد مثل هذا اللقاء في المملكة سيكون له دور رئيس في هذا الإطار، ولاسيّما مع مثل هذه الشخصيات والمسؤولين المؤثرين في بلادهم. كما أن عقد هذا اللقاء في المملكة سيكون له تأثير إيجابي مضاعف، ولاسيما في هذه الحقبة الزمنية من تاريخ الإنسانية التي تشهد تغيرات سياسية واقتصادية غير مسبوقة وعلى درجة عالية من الأهمية، ومن المهم البدء مبكرًا في إعداد برنامج الزيارة وجدول أعمال الاجتماعات، ويمكن الاستفادة من الخبرات الكبيرة المتوافرة لدى أعضاء المجلس في القضايا السياسية والاقتصادية، لإعداد جدول أعمال للاجتماع على مستوى عال من التخصص والمعرفة، كما أن برنامج الزيارة لا بد أن يشمل بعض النشاطات الجانبية، مثل زيارة لمواقع تاريخية ومواقع إنتاج النفط وأداء العمرة للمسلمين منهم.

المجلس يسقط اعتراض بعض الأعضاء على إشراك المرأة كناخبة في المجالس البلدية

د. بندر حجار

الإسلام كفل للمرأة حقوقها كاملة بوصفها كياناً محترماً ومبجلاً، ولها منزلتها التي أنزلها فيها الإسلام. وقرارات مجلس الشورى الصادرة عنه ينبغي أن تكون مميزة وموافقة للواقع ومدركة لكل ما يجري في البلد

أسقط مجلس الشورى في جلسته التي عقدت برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور بندر بن حمزة حجار، اعتراض بعض أعضاء المجلس على الفقرة (سادساً) من مشروع قرار المجلس رقم (٣٨/٣٩) وتاريخ ١٤٣٢/٧/٤هـ بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ، والمتعلقة بإشراك المرأة كناخبة في انتخابات المجالس البلدية، وتحدث معالي رئيس الجلسة قائلاً: تقدم مجموعة من الأعضاء في جلسة المجلس العادية "الثانية والأربعين" وقبل أن يرفع قرار المجلس إلى المقام السامي، بطلب إعادة مناقشة الفقرة (سادساً) من قرار المجلس ذي الرقم ٣٨/٣٩ المؤرخ في ١٤٣٢/٧/٤هـ، وبناء على مذكرة إدارة المستشارين المرفقة، واستناداً إلى ما قضت به المادة "الثالثة عشرة" من قواعد عمل المجلس واللجان والتي تضمنت ما نصه: "للمجلس بأغلبية أعضائه الحاضرين بعد اتخاذ قراره بشأن الموضوع وقبل رفعه للملك، العودة إلى مناقشته بناء على اقتراح رئيس المجلس أو اللجنة المعنية أو خمسة عشر عضواً من أعضائه، وما لم تسفر المناقشة عن قرار جديد يكون القرار الأساس باقياً. وتأسيساً على ذلك فإن الأمر معروض على المجلس للتصويت على إعادة مناقشة الفقرة "السادسة" من مشروع قرار المجلس ذي الرقم ٣٨/٣٩ المؤرخ في١٤٣٢/٧/٤هـ المتعلقة بإشراك المرأة ناخبة في انتخابات المجالس البلدية التي سبق للمجلس الموافقة عليه في جلسته العادية "الثامنة والثلاثين" يوم الاثنين الموافق ١٤٣٢/٧/٤هـ.

وأتاح معالي رئيس الجلسة المجال أمام فضيلة الشيخ عازب بن سعيد آل مسبل لتقديم نبذة عن اعتراض الأعضاء فأوضح الآتي: هذا الموضوع لا يتعرض بأي حال من الأحوال لمكانة المرأة أو التشكيك في قدرتها في المشاركة من عدمها، والإسلام كفل للمرأة حقوقها كاملة وأعطى لها حقها بوصفها كياناً محترماً ومبجلاً، ولها منزلتها التي أنزلها فيها الإسلام. وقرارات مجلس الشورى الصادرة عنه ينبغي أن تكون مميزة وموافقة للواقع ومدركة لكل ما يجري في البلد. وقد قدمت هذه التوصية على تقرير وزارة الشؤون البلدية والقروية للعام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ، والآن انتهت الانتخابات وأقفلت صناديقها ولن تفتح إلا بعد أربع سنوات، وسيأتي للمجلس ما يقرب خمسة تقارير للوزارة، والمادة "الرابعة عشرة" من هذا النظام تحيل إلى اللائحة التنفيذية لتمديد طريقة انتخاب أعضاء المجالس البلدية والشروط الخاصة بالناخبين، وهذه مادة تنفذها الوزارة ضمن اختصاصها وعملها. والمشرف العام على الانتخابات قال: إن المرأة لم تشرك في هذا العام، لأن الاستعدادات لم تكن جاهزة، وسيعمل على ذلك مستقبلاً، أي أن الأمر متحقق لدى الوزارة فيما ترى فيه المصلحة، فلم يتعجل المجلس ويصدر التوصية الآن؟ لذا من غير المناسب للمجلس أن يصدر التوصية الآن ما دامت الوزارة تعمل على تحقيقها.

ثم عرض معالي رئيس الجلسة مدى ملاءمة العودة لمناقشة هذا الموضوع للتصويت، فجاءت النتيجة بعدم الموافقة على ذلك.

الاهتمام بالبيئة البحرية واستخدام التقنيات في المراقبة البيئية

د. عبدالله العتيبي

أصدر مجلس الشورى قراراً أكد على دعم ميزانية الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها لتحقيق ما ورد في خطتها وبرامجها التشغيلية للحفاظ على الحياة الفطرية، ودعا القرار إلى إعادة توزيع المهام والمسؤوليات عن البيئة البحرية بين الجهات الحكومية المختلفة وتجنب الازدواجية فيها، مع استخدام التقنيات الحديثة في المراقبة البيئية والتخطيط للمحميات، وأخيراً دعم الأبحاث وتطوير الإدارة العامة للأبحاث والدراسات التطبيقية وتفعيل نتائجها، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العتيبي فقال: بخصوص ما يتعلق ببند الأبحاث فإن الهيئة صرفت في حدود (١٠٪) من ميزانيتها على الباب الرابع (المشاريع) بما في ذلك الأبحاث. كما أن الهيئة وعدت بذكر تفصيلات الدراسات والأبحاث في التقارير القادمة.

وأضاف: إن هناك (١٦) محمية قائمة يتعين على الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها إكمال تجهيزها وتزويدها بما تحتاجه من كوادر بشرية لتشغيلها، ومن ذلك تشغيل أربع من هذه المحميات القائمة التي لم تتمكن الهيئة من تشغيلها.

هناك (١٦) محمية قائمة يتعين على الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها إكمال تجهيزها وتزويدها بما تحتاجه من كوادر بشرية لتشغيلها، ومن ذلك تشغيل أربع من هذه المحميات القائمة التي لم تتمكن الهيئة من تشغيلها

كما أنه صدر قرار مجلس الوزراء المبني على قرار مجلس الشورى والذي يقضي بالإسراع في إعلان بقية المناطق المحمية الواردة في منظومة المناطق المحمية، وقد أعدّت الهيئة في العام المالي ١٤٢٦/٢٥هـ خطة زمنية لإعلان المحمية على(٢١) منطقة محمية جديدة خلال خمس سنوات قادمة، تبدأ من العام المالي (١٤٢٧/٢٦هـ). كما حدّدت الهيئة المناطق المناسبة للحماية في المستقبل وأولوياتها. وهذا أيضًا يوضح حاجة الهيئة للدعم.

وأشار رئيس اللجنة إلى أن هناك صندوقًا لدعم نشاطات الهيئة، يتجاوز رأسماله اثنين وخمسين مليون ريال، ويُستثمر رصيده بهدف تنميته ليصل إلى مائة مليون ريال، ثم يبدأ في الصرف على احتياجات الهيئة من عوائد هذا المبلغ.

وقال: أما ما يتعلق بأن معامل التكرير ومعامل فرز الغاز في المنطقة الشرقية مضى عليها سنوات طويلة ولم تجدد، أشارت الهيئة إلى أن هذا الموضوع ليس من اختصاصها وأنه من اختصاص الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة.

واختتم قائلاً: إن تحويل الهيئة من مؤسسة حكومية إلى أهلية هو من اختصاص جهات أخرى.

كما أصدر مجلس الشورى قراراً دعا فيه الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة إلى زيادة عدد محطات الرصد الجوي والبحري السطحية ومحطات قياس طبقات الجو العليا وشبكة الرادار، كما دعا إلى مراجعة النظام العام للبيئة على ضوء المستجدات ولتجاوز المعوقات التي تواجهه، ودعم برنامج التشغيل الخاص بالمراقبة والتفتيش البيئي بالكوادر المؤهلة، كما دعا إلى ضرورة إيجاد وسائل علمية آمنة بيئياً للتخلص من المخلفات الصناعية في مهد الذهب، ودعم دور المجتمع المدني وتفعيله وتكوين جمعيات أهلية للبيئة، وأخيراً دعا القرار إلى تنفيذ برامج إعلامية توعوية فاعلة لرفع وعي المواطنين والمقيمين واهتماماتهم بشأن المخاطر البيئية المحيطة بهم والطوارئ المناخية المرتقبة. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٧هـ، تلاها رئيس اللجنة د. عبدالله العتيبي فقال: موضوع التلوث البيئي في منطقة مهد الذهب هو محل اهتمام الدولة، وقد أصدر سمو أمير منطقة المدينة المنورة تعليماته إلى جميع الإدارات ذوات العلاقة باتخاذ الإجراءات التي رأتها اللجنة المكلفة بدراسة مخلفات الصناعة في مهد الذهب، وطلب من جميع الإدارات موافاة الإمارة بما يتحقق حيال تنفيذ تلك التوصيات التي من شأنها معالجة الواقع من مخلفات الصناعة هناك، والرئاسة من جانبها تتابع الموضوع، وسوف نتابع نتائج الجهود الرسمية من قبل الإمارة والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة في هذا الموضوع في التقرير القادم. كما أن اللجنة ترحب باقتراح ضرورة زيارة المنطقة للإطلاع على الأمر على أرض الواقع.

وأضاف: سبق للجنة أن رفعت خطابًا إلى معالي رئيس المجلس لدعوة سمو الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة للمجلس، وتأمل أن يتحقق ذلك قريبًا.

وأشار د. العتيبي إلى أنه تم الاستفسار عن جودة الهواء في المدن الرئيسة مع سعادة نائب الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة، وقد أفاد أن الرئاسة تراقب جودة الهواء في المدن الكبرى، وذلك جزء من برنامجها الوطني الخاص بالمراقبة البيئية، علاوة على أن لدى الرئاسة "مقاييس بيئية وطنية" تشمل انبعاث المصدر وجودة الهواء، والرئاسة حاليًّا تطوّر لمواكبة متطلبات الحاضر والمستقبل، ومن المتوقع إصدارها خلال الشهرين القادمين .

واختتم رئيس اللجنة قائلاً: أكدت الرئاسة العامة أنه لا علاقة لعملية الاستمطار بسيول جدة، وموضوع الاستمطار لم يعد يتبع بشكل مباشر للرئاسة. وقد أوقف البرنامج بناء على توجيهات عليا.

الأعضاء وهموم الوطن

ما هو مصير نظام الجمعيات الأهلية ؟

أشار أحد أعضاء مجلس الشورى إلى أن مجلس الوزراء وافق -بسرعة قياسية- على تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد للمحافظة على المال العام، مطالبًا الهيئة الأخذ بالرقابة الوقائية؛ وذلك في سياق تطبيق الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد التي صدرت بتوصية من المجلس. وقال العضو: إن هذا يؤكد أن المجلس شريك مهم في صناعة القرار الوطني، والمجلس يخطو بثبات على درب سنّ الأنظمة ومراقبة الأداء الحكومي. وأضاف: إن هذا يجعل من الشورى في بلادنا شورى ملزمة على الوقائع المتغيرة وببذل الجهد في إبداء الرأي والمشورة. كما أن هناك تساؤلاً عن مصير نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الذي صدر من المجلس منذ سنوات ثلاث تقريبًا. وقال: إن صدور هذا النظام أصبح ملزمًا، لأنه سوف يعزز من ثقافة المشاركة الشعبية، حينما يتوجه أرباب الحرف والصناعات وذوو الفكر والرأي في الغرف التجارية والجامعات وغيرها نحو انتخاب ممثليهم في الجمعيات والمؤسسات ذات الطبيعة المهنية، وذلك من أجل تقوية أداء المواطنين في إدارة شؤونهم العامة، فالمجتمع والدولة بلغا من المستوى والنضج الاجتماعي والمستوى التعليمي ما أصبح يؤهل المجتمع وممثليه من الناخبين نحو المشاركة في تعزيز الحكم الرشيد.

تشديد الرقابة على شركات التأمين الصحي

طالب أعضاء مجلس الشورى بحماية المستهلك للخدمة الصحية وبتشديد الرقابة على شركات التأمين ومستوى الخدمة المقدمة، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور بندر بن حمزة حجار، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن طلب تعديل المادة (١٤) من نظام الضمان الصحي التعاوني وتختص المادة ١٤ من نظام الضمان الصحي التعاوني بإلزام صاحب العمل بدفع أقساطه عن العاملين لديه ممن ينطبق عليهم هذا النظام وأفراد أسرهم المشمولين معه بوثيقة الضمان الصحي التعاوني، كما تتناول المادة إخلال شركات التأمين التعاوني أو مقدمي الخدمات الصحية بالتزاماتها المحددة في وثيقة الضمان الصحي، والعقوبات المفروضة على المخالفين لما ورد في هذه المادة.

كما تنص المادة على إيجاد لجنة تشكل بقرار من مجلس الوزراء تتولى النظر في مخالفات أحكام نظام الضمان الصحي التعاوني أو لائحته التنفيذية، وتطبيق العقوبة المناسبة من العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة، والنظر في مطالبات التعويض الناشئة من مخالفة أحكام النظام ولائحته التنفيذية ضد مقدمي الخدمة أو أصحاب العمل.

والنظام هو الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٠) وتاريخ ١٤٢٠/٥/١هـ، والمعاد دراسته عملاً بالمادة (١٧) من نظام مجلس الشورى، تلاه رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العتيبي، ثم عرض الموضوع للمناقشة، وأبديت عليه بعض الملحوظات، فقال أحد الأعضاء: حذفت الحكومة عبارة "...وبالتعويض عما ينشأ عن الإخلال بالوفاء بهذه الالتزامات" وهذا غير مناسب؛ فالنظر في التعويض حتى وإن كان نظر منازعة إلا أن هذا النص لا يتعارض مع ذلك، فهو إلزام بالتعويض عند تقريره وإثباته حسب الطرق التي تنظمه، وهي من مهمات اللجنة

طلب تعديل المادة (١٤) من نظام الضمان الصحي التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٠) وتاريخ ١٤٢٠/٥/١هـ، والمعاد دراسته عملاً بالمادة (١٧) من نظام مجلس الشورى

التي تشكل للنظر في طلبات التعويض الناشئة من مخالفة أحكام النظام ولائحته التنفيذية.

وطالب أحد الأعضاء بالنظر إلى هذه التعديلات من زاوية حماية المستهلك، وتساءل: هل هذه التعديلات تؤدي إلى حماية حقوق المستهلك؟ فشركات التأمين لا تقوم بالخدمات التأمينية المطلوبة منها كما ينبغي، فلا توجد مراقبة صحيحة على شركات التأمين، فهناك استغلال للمواطن. لذا ينبغي أن ننظر في تقييم هذه التعديلات من حيث مدى ما تحققه من حماية لحقوق المستهلك. ثم لماذا يتم استثناء الموظفين السعوديين من التأمين الصحي؟

وقال عضو آخر: أؤيد اللجنة فيما أجرته من تعديلات، كما أؤيد تشديد الرقابة على أداء شركات التأمين، والتأكد من قيامها بتقديم الخدمات التي يستحقها المؤمن عليه، فهناك حالات تلاعب كبيرة تقع بعض الأحيان يشترك فيها بعض الأطباء وأصحاب المنشآت الصحية مع بعض مسؤولي شركات التأمين.

ولفت آخر إلى أن المشكلات الحقيقية التي يجب أن تهتم بها اللجنة ويهتم بها النظام، هي أداء شركات التأمين ومستوى الخدمات الطبية الصحية المقدمة للمؤمن عليهم، فهذا المجال مهم وحساس ولكن الرقابة عليه غير كافية، فنظام الرقابة القائم حالياً بدائي وغير فعال، فليس هناك حسم للقضايا.

وقال عضو آخر: لكي نضمن تقديم الخدمات التي تقدمها شركات التأمين بالمستوى المطلوب؛ فيفترض أن يكون لدينا شركة تأمين لكي تؤمن على الخدمات التأمينية التي تقدمها الشركات التأمينية، وهذه الشركة يجب أن تشترك فيها جميع شركات التأمين وأن تكون ضامناً لمستوى الخدمة وللنوعية التي تقدم، وأن يتقدم إليها المستفيد فوراً في حال إفلاس شركة التأمين أو عجزها عن تقديم التغطية التأمينية الكافية، وتتولى هذه الشركة الاستمرار في تقديم الخدمة المنصوص عليها في وثيقة التأمين.

وتساءل أحد الأعضاء: لم يدفع ما لا يقل عن ألف وثلاثمائة ريال قيمة التأمين الصحي على العامل، وهذه بمثابة إكرامية لشركات التأمين لا تخسر منها شيئاً، بينما السعوديون لا يتمتعون بتأمين صحي مناسب. ثم ما العلاقة بين شركات التأمين ومؤسسة النقد العربي السعودي؟

الأعضاء وهموم الوطن

تعميم عقوبات مستوردي الشعير على باقي جرائم الغش

أشاد أحد أعضاء المجلس بالعقوبات الصادرة في حق مستوردي الشعير وقال: إنها تستحق الإشادة، وإنها تماشت هذه العقوبات مع نظام مكافحة الغش التجاري الذي أقره مجلس الشورى وصدر به مرسوم ملكي. وقال: إن العقوبات تراوحت ما بين التشهير والغرامات المالية التي قد تصل إلى مبلغ (٥٠،٠٠٠) ريال في حال المخالفة لأول مرة، مع إغلاق المنشأة لمدة (١٥) يومًا مع وقف استيراد الشعير من قبل هذه المنشأة لمدة ستة شهور. وعبر عن أمله بأن تطال هذه العقوبات الكثير من أوجه الغش التجاري الأخرى وما يقع في مجال الغذاء والدواء والمستحضرات الطبية. وأن تطال هذه العقوبات المصانع التي تستورد السلع من الصين وتايلاند وتكتب على هذه السلع (صُنع في السعودية). وطالب العضو لجان المجلس، ومنها لجنة الشؤون الاقتصادية، ولجنة الشؤون الصحية والبيئة، ولجنة الشؤون المالية، الاستفسار من مندوبي الجهات ذوات العلاقة بصورة دائمة عن مدى تطبيق نظام الغش التجاري.

المجلس يوافق على تنظيم زواج السعوديين بغيرهم

د. عبدالرحمن السويلم

وافق مجلس الشورى على تنظيم زواج السعوديين بغيرهم وذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت برئاسة معالي نائب رئيس المجلس د. بندر بن حمزة حجار، ويقع المشروع في ثلاث عشرة مادة تلم بمختلف الجوانب الشرعية والاجتماعية والإنسانية والاقتصادية والأمنية مراعاة لطرفي الزواج وأبنائهم، لافتاً النظر إلى أن المجلس يستشعر أهمية هذا الموضوع الحيوي انطلاقاً من أهمية الزواج بوصفه أحد مقاصد الشريعة الإسلامية الغراء التي جاءت بالحث عليه وتيسير أموره ومتطلباته.

ومن أبرز ملامح مشروع التنظيم السماح لجميع السعوديين بالزواج من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نظراً لطبيعة العلاقة التي تربط بين هذه الدول والسمات المشتركة بين شعوبها، وتبنيه موقفاً مرناً حيال زواج السعودي أو السعودية من المولود أو المولودة لأم سعودية وأب غير سعودي.

ويقدم طلب الموافقة على زواج السعوديين بغيرهم إلى أمارة المنطقة التي يقيم فيها مقدم الطلب لدراسته، وتتولى البت في طلبات زواج السعوديين بغيرهم لجنة تشكل من أعضاء لا تقل مراتب وظائفهم عن الثانية عشرة يمثلون وزارة الداخلية ووزارة الخارجية ووزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية وهيئة حقوق الإنسان على أن يصدر سموو وزير الداخلية قراراً لتحديد مهامها، وترفع قراراتها إلى سموو وزير الداخلية للمصادقة عليها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ وصول الطلب.

ويشترط للموافقة على الزواج أن يكون متوافقاً مع الضوابط الشرعية، وخلو الراغبين بالزواج من الأمراض المانعة من الزواج، ومن أثر المخدرات، وألا يتجاوز فارق السن بين الزوجين خمسة وعشرين عاماً.

وأناط مشروع التنظيم للمحاكم المختصة في المملكة مهمة توثيق أو عقد أي زواج لسعودي بغير سعودية أو العكس بعد التأكد من توفر الشروط والضوابط الواردة في هذا التنظيم عليهما، وتتولى الممثليات السعودية في الخارج هذا الاختصاص قبل توثيق عقد الزواج إذا كان

الزواج سيكون في الخارج.

وتنظر المحكمة المختصة في إيقاع غرامة مالية على من يخالف أحكام هذا التنظيم بما لا يزيد عن ١٠٠ ألف ريال تودع في حساب جار لدى مؤسسة النقد العربي السعودي لمصلحة وزارة الشؤون الاجتماعية وتخصص لدعم الجمعيات الخاصة بمساعدة الشباب السعودي على الزواج وبعد ذلك توثق المحكمة عقد هذا الزواج.

وكان المجلس قد استمع إلى وجهة نظر اللجنة الخاصة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع التنظيم، تلاها رئيس اللجنة الدكتور عبدالرحمن السويلم، فقال: إن مشروع التنظيم هذا محال من المقام السامي إلى مجلس الشورى لدراسته. كما أن هذا التنظيم معمول به منذ عام ١٣٩٣هـ ومجلس الشورى هو من سبق أن اقترح تطويره في عام ١٤١٦هـ وقد أيد مجلس الوزراء المقترح وكلفت وزارة الداخلية بمراجعته. كما أن هناك مستجدات ومتغيرات بحاجة إلى المراجعة، لا سيما المتعلقة بحقوق الأبناء والعقوبات.

وقال: يبين التقرير الإحصائي لوزارة العدل عام ١٤٢٩هـ أن عدد السعوديين المتزوجين من سعوديات (١٢٨٦٣٥)، بينما بلغ عدد السعوديين المتزوجين من غير سعوديات (٢,١٤١)، أما السعوديات المتزوجات من غير سعودي فقد بلغ (١٩٤٤) حالة زواج.

ومن ذلك يتبين أن نسبة زواج السعوديين من غيرهم تبلغ (٢٪) من زواج السعوديين في ذلك العام، أما عدد حالات الطلاق بالنسبة للسعوديين فيما بينهم فقد بلغت (٢٥٨٤٧) حالة طلاق، بنسبة (٢٠٪) من حالات الزواج، أما السعوديون المتزوجون من غير سعوديات فقد بلغت (٤٩٠) حالة طلاق، بنسبة (٢١٪) من حالات الزواج، أما السعوديات المتزوجات من غير سعودي فقد بلغت (١٠٤) حالات طلاق بنسبة (٦٪) من حالات الزواج من غير سعودي، وفيما يتعلق بعدد الرخص التي صدرت من وزارة الداخلية، فقد بلغت في العام نفسه (٤٠٨٥) حالة، وهذا العدد للراغبين بالزواج من غير السعوديين، سواء داخل المملكة أو خارجها، أما عدد الحالات التي عالجتها وزارة الداخلية وأحيلت إلى المحكمة لتوثيق زواجهم ممن تزوج من دون ترخيص فتبلغ نسبتهم قرابة (٣٠٪).

وأضاف: أما بالنسبة لعدد الحالات التي تعاملت معها جمعية (أواصر) من أبناء السعوديين المنقطعين في الخارج والذين يعانون بسبب الطلاق أو وفاة والدهم أو الإهمال، فقد بلغت (٢٨٠٠) حالة، وذلك بالتعاون مع سفارات خادم الحرمين الشريفين ووزارة الداخلية وقد تم تسوية أوضاعهم جميعاً. وهذه المعلومات تؤكد أن زواج السعوديين بغيرهم واقع وليس بظاهرة وأنه لا بد من التعامل معه من خلال هذا التنظيم.

وأوضح رئيس اللجنة بأن ما يتعلق بهذا التسهيل سوف يشجع غير السعوديين على الزواج من السعوديات، فقد حذفت عبارة "رخصه عمل لزوج السعودية غير السعودي" حتى لا يكون الهدف من الزواج الحصول على رخصة عمل، وهذا التنظيم يعنى بزواج السعوديين من غيرهم، سواء أكانوا في الداخل أم في الخارج، فعلى الراغبين بالزواج التقدم إلى الجهة المختصة، وإذا أقدم على الزواج بعد صدور الموافقة على ذلك، فإن توثيق الزواج من السفارة ودخول المملكة يكون نظامياً وميسراً. أما الذين يتزوجون دون إذن مسبق، أو أن يكون زواجهم أثناء السفر ويرغبون معالجة أوضاعهم فيمكن ذلك من خلال المادة "الثامنة" والمادة "التاسعة" من هذا التنظيم.

وأشار رئيس اللجنة إلى أنه بالنسبة لمصير أبناء السعودية بعد وفاة والدهم غير السعودي، فإن الأبناء في الأصل يتبعون جنسية والدهم، كما أن نظام الجنسية يتيح الفرصة لمن بلغ سن (١٨) من عمره من أبنائها التقدم للحصول على الجنسية، ومن لم يحصل على ذلك يتمتع بالحقوق الواردة في الفقرة الأولى من المادة العاشرة من هذا النظام.

وقال رئيس اللجنة: إنه ينبغي مراعاة الأبعاد الأمنية، والاجتماعية، والحقوقية، لأن ذلك يندرج تحته إصدار قرارات فلا بد من مراعاة هذه الجوانب في النظام، لا سيما أن هناك مشكلات كثيرة منتشرة في الخارج. لذا، ينبغي عدم الاكتفاء بالأبعاد الاجتماعية، كما أن البعد الحقوقي تندرج فيه النواحي الاقتصادية والمدنية للأفراد.

وأضاف: لا ترى اللجنة الإبقاء على الفقرة "التي تطلب من جميع الطلبة المبتعثين عند سفرهم التوقيع على تعهد بعدم الزواج من الخارج، كما أن أعداد الطلبة المتقدمين لذلك حسب إحصائية وزارة الداخلية، ووزارة التعليم العالي محدودة جداً، كما أن واقع الطلبة ومسؤولياتهم لا ترقى إلى مسؤوليات الأشخاص الوارد ذكرهم في المادة "الرابعة"، كما أن جميع الحالات التي ترفع للمقام السامي بهذا الشأن تحال إلى وزارة الداخلية للتأكد من بعض الأمور، كما أن وزارة التعليم العالي ترى أن يبقى الاستئذان من خلال اللجنة في وزارة الداخلية لا سيما أن هذه الحالات محدودة، كما أن التنسيق والتشاور المباشر بين وزارة التعليم العالي ووزارة الداخلية حول زواج الطلبة والطالبات بغير السعوديين جار ويتم بيسر وسهولة. واللجنة ترى أن الطلاب المبتعثين ينطبق عليهم ما ينطبق على المواطنين من إجراءات في هذا الشأن.

واوضح قائلاً: الفئات الواردة في المادتين الثانية والثالثة ليس عليهم أن يتقدموا إلى الأمارة وإنما هم من الفئات المسموح لهم بالزواج ويتقدموا إلى المحكمة مباشرة.

وأشار إلى أن الهدف من تحديد فارق السن في النظام، هو لتقليل الآثار السلبية والانعكاسات النفسية المترتبة على ذلك الزواج، ومن المهم تحديد فارق السن لمعالجة الكثير من المشاكل المترتبة على ذلك. كما أن هذه الشروط تخص الطرفين، فالمادة لم تحدد ولم تخصص أحد الزوجين.

واختتم قائلاً: إن هذا المشروع ينظم الزواج فقط بين الفئات المذكورة، أما التجنس والتجنيس فيحكمه نظام الجنسية العربية السعودية الصادر عام ١٣٧٤هـ، والمادة "الثامنة" من لائحة النظام تنظم كيفية حصول الأبناء والزوج على الجنسية، والأبناء يتبعون جنسية والدهم، وبقاء الزوج والأبناء يحكمه نظام الإقامة ونظام التجنس، أما بالنسبة لمصير أبناء الزوجة السعودية بعد وفاة والدهم فوضعهم يحكمه نظام الإقامة والتجنس إذا لم يطالب بهم أهلهم.

الأعضاء وهموم الوطن

إيقاف ابتزاز السفارات الأوربية

دعا أحد أعضاء المجلس إلي أن تنظر لجنة الشؤون الخارجية ولجنة الصداقة الأوروبية السعودية فيما يواجه المواطنين من استغلالٍ للحصول على تأشيرات سفر إلى الدول الأوروبية، وتدخلٍ في الشؤون الشخصية للمواطنين بصفة غير مقبولة، فبعض السفارات لا يمكن أن تجرى فيها المقابلة للحصول على التأشيرة إلا عن طريق مؤسسات تعمل لصالح هذه السفارات مقابل مبالغ مالية، ومع ذلك فإن المقابلة عبارة عن رفع بصمات وتواقيع وتقديم كشوف حسابات من البنك والتدخل في أمور شخصية. فلعل لجنة الشؤون الخارجية ولجنة الصداقة الأوروبية السعودية تتدخل في هذا الأمر عن طريق وزارة الخارجية.

شبكة نقل عام داخل المدن وإعادة مواصفات الطرق والأنفاق

وافق مجلس الشورى على قرار دعا فيه وزارة النقل إلى إعادة تقييم مواصفات الطرق المتبعة حالياً وتطوير المواصفات التي تتلاءم مع طبيعة المناطق المختلفة في المملكة، كما دعا الوزارة إلى التنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية لتوفير شبكة نقل عام داخل المدن تسهم في تقليل الاعتماد على المركبات الخاصة وتخفف من ازدحام الطرق"، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة النقل للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور فهد العبود، فقال:إن تصميم وتنفيذ الأنفاق يتضمن أنظمة تصريف لمياه الأمطار وذلك يشتمل على شبكة من الأنابيب ومضخات لكل موقع وخزانات لاستيعاب مياه الأمطار وربطها بشبكة تصريف السيول القائمة، إلا أنه ومع التطور العمراني وإنشاء المخططات السكنية دون المحافظة على الأودية ومجاري السيول الطبيعية، فقد اضطرت الوزارة إلى ربط بعض أنظمة تصريف الأنفاق بقنوات السيول القريبة حسب مسارات خطوط التصريف. أما مقترح الكباري فيخضع لعدة اعتبارات، من أهمها استخدامات الأراضي المجاورة ومدى ارتفاع منسوب المياه السطحية. ولذا، فإن الوزارة تضع الحل لكل موقع على حده وفقًا لظروف وطبيعة الموقع والتخطيط العمراني.

وأشار رئيس اللجنة إلى أن المواصفات المتبعة عند تعبيد الطرق هي مواصفات عالمية تأخذ في الحسبان كل الظروف البيئية والتطورات العالمية في هذا المجال، وكذلك عند التنفيذ. كما أن الوزارة تتابع حالة الطرق وفق برامج صيانة عادية ووقائية تأخذ في الحسبان المحافظة على سلامة الطريق ومستخدميه، وإطالة عمر الطريق وما يُعمل من نظافة ومسح لحرم الطريق هو جزء من المحافظة عليه.

ولفت د.العبود إلى أن وزارة الشؤون البلدية والقروية بموجب لائحة محطات الوقود والغسيل والتشحيم الصادرة بقرار معالي وزير الشؤون البلدية والقروية تنظم عمل مراكز الخدمات على الطرق، وتشارك الوزارة في تنفيذ ما يخصها من اللائحة وما يتعلق بالجوانب الفنية لمواقع المحطات، وكذلك الاشتراك في لجان الإشراف والمتابعة لتلك الخدمات، وتشارك الوزارة حاليًا في اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري في دراسة إنشاء كيان مستقل يتولى متابعة مراكز الخدمة.

وأضاف: إن أولويات تنفيذ مشروعات الطرق، ومن ضمنها ازدواج بعض الطرق القائمة، تحدد وتُرتّب بالتنسيق مع مجالس المناطق وبعد ذلك تُطلب في ميزانية الوزارة، وما يُعتمد تنفذه الوزارة. أما عن ازدواج طريق (بيشة- رنية - الخرمة) حتى التقائه بطريق (الطائف- الرياض) السريع؛ فقد اعتُمد المرحلتان الأولى والثانية منه للجزء الواقع بمنطقة مكة المكرمة بطول إجمالي(١٤٥) كم. كما اعتُمد الجزء الواقع في منطقة عسير بطول(٥٠) كلم. أما طريق (الرياض- الرين- بيشة) فتُنفّذ المرحلة الأولى منه بالكامل، والطريق مصمم ليكون سريعًا، وسيُنفذ إذا اعتمد بالميزانية.

وأوضح رئيس اللجنة أن هناك مبالغ تُخصّص سنويًّا للصرف على أعمال الصيانة، لكن بسبب تقادم أجزاء كبيرة من شبكة الطرق، وكذلك الاتساع المتزايد لهذه الشبكة جعل من الصعوبة تغطية جميع احتياجات صيانة الطرق على الوجه المطلوب.أما بالنسبة لمادة الإسفلت فإن كميات الإسفلت المتوافرة بالسوق المحلي تكون بحجم إنتاج المصافي التابعة لشركة أرامكو، وهي من اختصاص وزارة البترول والثروة المعدنية.

وقال: تعاني الوزارة من مشكلة نقص الكفاءات الفنية والهندسية، واعتماد كادر المهندسين أو تبني نظام التشغيل والصيانة قد يسهم في حل مثل هذه المشكلة.

واختتم قائلاً: إن الدولة حريصة على فتح باب المنافسة في تقديم الخدمات في جميع المجالات لرفع مستوى الخدمة وتحسين الأداء. ولذا، فإن الوزارة تدرس حاليًّا فتح باب المنافسة لتقديم خدمات النقل بالحافلات بين المدن، والدراسة حاليًّا في مراحلها النهائية، ولكن هذا لا يعني النية لوقف تصريح النقل الجماعي أو إلغائه بوصفها شركة قائمة مختصة بالنقل بالحافلات، وإنما المقصود إدخال منافسين جدد لسوق النقل بالحافلات بين المدن لرفع الكفاءة وإعطاء الفرصة لجميع الناقلين بالمنافسة على هذا الحق.

الأعضاء وهموم الوطن

الجدارة أساس الاختيار

لفت أحد الأعضاء إلى أنه يتم تعيين السيدات السعوديات في المناصب القيادية غالباً من خلال المعرفة الشخصية أو الترشيح أو التوصية التي تفتقد الدقة المطلوبة، لذا يحسن بالمجلس تأسيس قاعدة معلومات لجميع السيدات السعوديات اللاتي حصلن على شهادات عليا في اختصاصاتهن وحققن إنجازات معقولة في مجال عملهن وخدمة المجتمع والوطن، بحيث يساعد المجلس ولي الأمر لاختيار الشخصية المناسبة في المكان المناسب.

المجلس يشترط سعودياً مشرفاً على المجمعات الطبية

تختلف المستشفيات عن المؤسسات الصحية الأخرى في طبيعة عملها، ومتطلباتها، ومجال خدماتها ومردودها المالي، وهياكل تنظيماتها، وتراكيبها الإدارية والفنية، والمسؤوليات المهنية، مما قد يتطلب فتح باب الاستثمار فيها لغير السعوديين

أصدر مجلس الشورى قراراً أبقى فيه على فقرة في نظام المؤسسات الصحية الخاصة والتي نصت على أنه (فيما عدا المستشفى، يشترط أن تكون ملكية المؤسسة الصحية الخاصة ملكية سعودية)، كما نص القرار على أن يعين مالك المجمع الطبي طبيبًا أو مهنيًا سعوديًا يكون مشرفًا ومتفرغًا تفرغًا كاملاً لها، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مقترح تعديل المادة "الثانية" من نظام المؤسسات الصحية الخاصة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٠) وتاريخ ١٤٣٢/١١/٣هـ المعاد دراستها عملاً بالمادة "السابعة عشرة" من نظام المجلس، تلاها رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العتيبي فقال: "تختلف المستشفيات عن المؤسسات الصحية الأخرى في طبيعة عملها، ومتطلباتها، ومجال خدماتها ومردودها المالي، وهياكل تنظيماتها، وتراكيبها الإدارية والفنية، والمسؤوليات المهنية، مما قد يتطلب فتح باب الاستثمار فيها لغير السعوديين ولغير المهنيين. لذلك استثنيت، وهو ما لا ينطبق على المؤسسات الصحية الأخرى التي هي أقل جاذبية للاستثمار الأجنبي وأقل في متطلباتها ويمكن للمواطنين القيام بها، والأمر الملكي الكريم المتعلق برفع الإعانة للمستشفيات يدعم الاستثمار من قبل المواطنين".

اللجنة وهموم الوطن

إلزام البنوك بتوفير الرعاية الصحية لأسر منسوبيها

لفت أحد الأعضاء إلى أنه في معظم دول العالم تقدّم البنوك والمؤسسات المالية خدمات الرعاية الصحية لجميع العاملين فيها إضافة لأسرهم. وقال: إن البنوك العاملة في المملكة يستثنون الوالد والوالدة من أي خدمات صحية. ومن المؤسف أننا لم نر لمعظم هذه البنوك، ولاسيّما الأجنبية منها، أي إسهام من أي نوع حتى ولو من باب رد الجميل لهذا البلد وأهله. وتمنى العضو من المجلس ولجانه المختصة وضع آلية مناسبة تلزم البنوك بتقديم الرعاية الصحية لوالدي منسوبيها من السعوديين.

تخصيص نسبة من العقود لدعم البحث العلمي وتحويل المخرجات البحثية إلى منتجات

د. محمد الجفري

دراسة تخصيص نسبة محددة من قيمة العقود التنموية في المملكة التي تزيد قيمتها عن نصف مليار ريال لدعم البحث العلمي وتوطين التقنية ودعم التنويع الاقتصادي

أصدر مجلس الشورى قراراً طالب فيه بإرفاق تحليل سنوي لمسببات تباطؤ تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية الخاصة بتنويع القاعدة الاقتصادية بصورة محددة وواضحة، ودعا المجلس مؤسسة النقد العربي السعودي العمل على دراسة واقع ومستقبل الائتمان الاستهلاكي والائتمان الإنتاجي، ونص قرار المجلس على قيام مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بالتعاون مع المراكز البحثية، والجامعات، وممثلين عن القطاع الخاص ومن الشركات الكبرى، مثل: سابك وأرامكو بدراسة مسار السياسة الوطنية للعلوم والتقنية وسبل تحويل النتائج والمخرجات البحثية إلى منتجات وخدمات تجارية تنافسية، وأن يتم دراسة تخصيص نسبة محددة من قيمة العقود التنموية في المملكة التي تزيد قيمتها عن نصف مليار ريال لدعم البحث العلمي وتوطين التقنية ودعم التنويع الاقتصادي، مع تحديد المعوقات التي أدت إلى عدم تحقيق أهـداف خطة التنمية لتقليص البطالة، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن ملوحظات الأعضاء وآرائهم تجاه تقرير متابعة تنفذ برامج ومشروعات العام الثاني (١٤٢٦/١٤٢٧هـ) والعام الثالث (١٤٢٧/١٤٢٨هـ) من خطة التنمية الثامنة (١٤٢٥/١٤٣٠هـ)، تلاها رئيس اللجنة الدكتور محمد الجفري فقال: أوضح تقرير المتابعة للعام الثالث أنه من أصل (١٥٦,٣٧٢) مواطن سجلوا أنفسهم في مكاتب العمل خلال العام الثالث وظف (٥١,٤٠٥) مواطنين عن طريق مكاتب العمل، وهذا العدد ليس العدد الكلي، حيث يعزى عدم وجود بيانات دقيقة إلى أن هناك من يوظفون مباشرة من خلال أصحاب العمل. كما تجدر الإشارة إلى أن صندوق الموارد البشرية أسهم خلال عام التقرير بإبرام اتفاقيات مع القطاع الخاص بدعم (٥٣,٤٠١) فرصة تدريب وتوظيف.

وأضاف: إن تزايد أعداد العمالة غير السعودية في

القطاع الخاص يعد خللاً في سوق العمل، وهذا ما أوضحه التقرير الذي حددت مسبباته بالخلل القائم في هيكل الأجور بين السعوديين وغير السعوديين في القطاع الخاص، وعدم مواءمة التأهيل لدى العمالة السعودية، وهو الأمر الذي حدد التقرير الحاجة إلى توجيه الجهود نحو العمل على تأهيل العمالة الوطنية لمقابلة احتياجات القطاع الخاص، إضافة إلى العمل على وضع الأنظمة التي تدفع بتقليص الفجوة الحالية في الأجور لتدعم توظيف السعوديين.

وأوضح رئيس اللجنة أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحقيقية التي تقوم بالدور التكاملي مع المنشآت الكبيرة هي التي توفر عدداً كبيراً من الفرص الوظيفية، وهو ما أثبت على مستوى الدول المتقدمة، التي تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفردية التي تؤمن احتياجات المنشآت الكبيرة العملاقة من الخدمات والمواد المكملة لإنتاجها، ما تزيد نسبته على (٩٠٪) من عدد المنشآت في تلك الدول، مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، ولكن الخلل القائم حالياً هو أن هذه المنشآت القائمة ليست المنشآت المستهدفة، حيث إن الموجود والقائم حالياً عبارة عن منشآت لا تقدم الاحتياجات والخدمات التي تحتاجها المنشآت الكبيرة وليست جزءاً مكملاً لها.

واتفق رئيس اللجنة على أن الشركات مثل شركة أرامكو وغيرها من الشركات في القطاع الخاص والحكومي يجب أن تقوم بالعمل على استيعاب الأعداد المتوقع تخرجها من ببرنامج الملك عبدالله للابتعاث التي سيتوالى وصولها في السنوات القادمة، إضافة إلى خريجي الجامعات الوطنية وكذلك المعاهد الفنية، وهذا ما تهدف إليه الإستراتيجية الوطنية لتوظيف السعوديين.

وأوضح أن نظام الاستثمار الأجنبي أكد التزام المستثمر الأجنبي بالتقيد بكل الأنظمة واللوائح والتعليمات القائمة في المملكة التي من ضمنهامعايير وأنظمة السعودة، كما أن اللائحة التنفيذية لتنظيم الهيئة العامة للاستثمار تحدد تلك الشروط.

ولفت إلى أن عدم الوصول إلى معدل النمو المستهدف في القطاع الزراعي يعود إلى أن ذلك المعدل يعد مبالغاً فيه في ضوء قرارات خفض إعانة القمح وإجراءات ترشيد المياه وتوزيع الأراضي، أي أن ما استهدف في ذلك القطاع لم يكن واقعياً.

وقال: إن الخطة الثامنة تحتوي على الأهداف العامة للاقتصاد الوطني، ولكل قطاع من القطاعات التنموية مؤشرات نمو مستهدفة لها، وتبين الخطة التشغيلية البرامج والمشروعات التي تحقق تلك المؤشرات، وهذا ما احتوته وثيقة الخطة، بينما تقارير المتابعة التي تدرس تورد ملخصاً لمتابعة مستوى تحقيق تلك المؤشرات مع إرفاق المسوغات التي أدت إلى عدم تحقيق ما هو مستهدف أو تجاوز ما هو مستهدف.

وأوضح أن عملية التخصيص هي عملية تنموية بدرجة كبيرة، حيث تطور تلك القطاعات وتحول للعمل بأسس تجارية تؤدي إلى تطوير كفاءتها ورفع إنتاجيتها ونوعية منتجاتها وأسعارها، وإيجاد قنوات استثمارية جديدة لتوظيف مدخرات المواطنين في تلك المشروعات، كما أن هذا النمو لتلك القطاعات يؤدي إلى زيادة توافر الفرص الوظيفية.

واختتم قائلاً: إن مستوى التنمية في المناطق البعيدة عن المدن الرئيسة لا يزال دون المأمول، إلا أن هناك جهوداً كبيرة بذلت وتبذل حالياً لتسريع عملية التنمية في مختلف المناطق، ولا سيما المناطق البعيدة، مثل افتتاح الجامعات والمستشفيات ومرافق حكومية، إضافة إلى مشروعات تنموية، مثل مصفاة جيزان، والمدن الاقتصادية، ومشروعات ربط مناطق المملكة بخط للسكك الحديدية. وقد طورت وزارة الاقتصاد والتخطيط مؤشراً لقياس مدى التقدم المتحقق في مجال توازن تنمية المناطق، ويتألف من ثمانية مؤشرات فرعية لقياس مستوى تطور مجالات التعليم والصحة والكهرباء والبناء والتشييد والتجهيزات الأساسية والنقل والاتصالات والصناعة.

المجلس يوافق على اتفاقية تجارية بين مجلس التعاون الخليجي ودول (إفتا)

وافق مجلس الشورى على اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول رابطة التجارة الأوروبية (إفتا)، وذلك في جلسة المجلس التي عقدت برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور بندر بن حمزة حجار، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة حول الاتفاقية، تلاه رئيس اللجنة الدكتور محمد الجفري، ثم عرض للمناقشة وأبديت بشأنه بعض الملحوظات، فقال أحد الأعضاء: إن المملكة وبقية دول مجلس التعاون ودول رابطة التجارة الأوروبية (إفتا) أعضاء في منظمة التجارة العالمية، مما يعني أن هذه الدول تتمتع بالحقوق والالتزامات التي تقدم في إطار منظمة التجارة العالمية، لكن المادة "الرابعة والعشرين" من الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة المعروفة بـ"الڤات" تسمح بمزيد من الامتيازات والاستثناء لمبدأ عدم التمييز في المعاملة ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية، مما يعني أن ما تقدمه أي دولة لدولة أخرى ينطبق على جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وهذا ما دعا دول مجلس التعاون ودول (إفتا) للدخول في مثل هذه الاتفاقية، ولاسيما أن هناك العديد من الصادرات التي يمكن تصديرها لدول (الإفتا) بدون جمارك.

وأيده عضو آخر قائلاً: يحسن الانضمام للاتفاقية، وذلك لما يترتب عليها من إيجابيات، لكن يلحظ على ضريبة الصادرات أن هذه الدول تفرض الضريبة على صادرات المواد الخام التي يستفاد منها في الصناعات الوطنية، ونحن نصدر البترول والبتروكيماويات وهما لا يفرض عليهما الضريبة، ونحن بحاجة لفتح أسواق لهما، وهذا لا يقلل من أهمية الاتفاقية، لكن يلحظ أن الدول المستوردة، للبترول تفرض عليها ضريبة يطلق عليها ضريبة البيئة، تصل إلى (٤٥٪)، ومن ثمّ تحقق هي ميزانيتها القدر الذي تحققه الدول المصدرة للطاقة وهي تأتي للحد من تدفق البترول لتلك الدول. لذا، ينبغي المفاوضة على ذلك في الاتفاقية وذلك بتقليل هذه الضريبة.

وأشار عضو آخر إلى أن توقيع الاتفاقيات بين المملكة والدول الصديقة يعد مطلبًا سياسيًا واقتصاديًا في الوقت نفسه، لكن يلحظ أن هذه الاتفاقيات لا تبرز المزايا التي سوف تتحقق للمملكة. كما يلحظ أن هذه الاتفاقية لا تبرز قوتنا الاقتصادية ولا المدخل الأساس الذي يمكن أن تستفيد منه المملكة في هذا الجانب إلا بتلميحات بسيطة.

وقال عضو آخر: تعد الاتفاقية جزءًا من النجاحات لمجلس التعاون الخليجي، ولاسيما أن اتحاد دول مجلس التعاون يساعد في قوة الموقف التفاوضي بين الدول.

وأبدى رئيس اللجنة وجهة نظر اللجنة قائلاً: إن معظم الزملاء أيدوا الانضمام لهذه الاتفاقية وهي تعد الاتفاقية الثانية التي تقوم دول مجلس التعاون بالتوقيع عليها، وبالنسبة لما يتعلق بضريبة الصادرات، أو ما احتفظت به المملكة في الصادرات، فالمملكة تعطي بعض الحوافز والحمايات التي تقدمها للمستثمر المحلي في تصنيع المواد الخام أو إنتاجها، والمملكة لا تود تصدير هذه الإعانات إلى الدول الخارجية، وتود أن تحتفظ بذلك للإنتاج المحلي والمواطنين فقط. أما البترول والبتروكيماويات فليس لها إعانات وليس عليها ضرائب لتصديرها.

تكلفة المتر المكعب من الماء ٧ ريالات ويباع للمواطنين بـ ١٥ هللة

دراسات لخفض تكاليف إنشاء محطات التحلية وإعادة تقييم إشراك القطاع الخاص

د. علي الطخيس

وافق مجلس الشورى على قرار دعا إلى إجراء دراسات وأبحاث لخفض تكاليف الإنشاء والإنتاج لمحطات تحلية المياه المالحة والطاقة الكهربائية وإعداد دراسات الهندسة القيمية لهذه المشاريع، كما دعا إلى إعادة تقييم تجربة إشراك القطاع الخاص في الاستثمار في إنشاء محطات تحلية المياه المالحة وإنتاج الطاقة الكهربائية، وطالب المجلس في قراره بدعم المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بالمبالغ اللازمة والمطلوبة لبرنامج إعادة تأهيل وإعمار المحطات القديمة، والتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة والشركات الصناعية الكبرى مثل: أرامكو، سابك، شركة الكهرباء، لتفعيل مبادرة صناعة قطع الغيار وتقنيات تحلية المياه والكهرباء والصناعات المختلفة، وأخيراً دعا إلى تنفيذ المشروعات المعتمدة في الخطة الخمسية وفي ميزانية المؤسسة وعدم إلغائها".

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت برئاسة معالي نائب المجلس الدكتور بندر بن حمزة حجار، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقريرين السنويين للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة للعامين الماليين ١٤٢٨/١٤٢٩هـ-١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاه نائب رئيس اللجنة، الدكتور علي الطخيس، فقال: أدرجت اللجنة توصيتها بتفعيل مبادرة صناعة قطع الغيار وتقنيات تحلية المياه والكهرباء، وذلك بسبب تأخر وصول قطع الغيار، كما أن وزارة المياه والكهرباء هي الجهة المسؤولة عن إعداد الخطط وتنفيذ الحملات الإرشادية والإعلامية لترشيد استهلاك الماء والكهرباء.

وأشار نائب رئيس اللجنة إلى أنه ورد ضمن تقريري المؤسسة وجود تعاون مع عدد من الجامعات السعودية تشمل جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، وأُبرم فعلاً عدد من مذكرات التفاهم معها، إضافة إلى التعاون مع مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

وقال الطخيس: إن تكلفة المتر المكعب من الماء هو(٧) ريالات ويباع للمواطنين بـ(١٥) هللة، واللجنة توضح أن هذه التكلفة مبنية على أساس التكلفة العالمية للوقود والمؤسسة تحصل على الوقود بسعر معان وهو أقل بكثير مما ذكر. وعلى أي حال فإن تعرفة المتر المكعب من الماء يرجع إلى قرار الدولة ورغبتها في دعم هذا المرفق الحيوي والمهم للمواطنين وليس إلى قرار المؤسسة أو إلى وزارة المياه والكهرباء.

وأوضح أن هناك مبادرة تحالف بين عدة وزارات وجهات حكومية لتنفيذ أكبر مشروع لتحلية المياه بالطاقة الشمسية في العالم، وبدأ التنفيذ الفعلي للمرحلة الأولى منه بداية العام الماضي، وتتولى مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية الإشراف عليه بمشاركة عدة جهات، وبدعم ورعاية من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله، وسوف تُبنى محطة لتحلية المياه المالحة بطاقة إنتاج تبلغ (٣٠) ألف متر مكعب يوميًّا.

وقال: إن عدد موظفي المؤسسة يبلغ (٩٥٨٠) موظفًا، ٥٪ فقط من هؤلاء هم على نظام الخدمة المدنية وجميعهم سعوديون، أما بقية الموظفين فهم يعملون على نظام التأمينات الاجتماعية (التشغيل والصيانة)، وتبلغ نسبة السعوديين منهم حوالي (٨٣٪) حسب ما جاء ضمن تقرير المؤسسة لعام ١٤٣٠/١٤٣١هـ. أما فيما يتعلق بالفرص التدريبية فقد استفيد من جميع هذه الفرص، وتقريرا المؤسسة يوضحان عدد الفرص التدريبية وعدد من دُرّبوا في مختلف البرامج التدريبية المقدمة والمتاحة لمعظم فئات الموظفين.

وأضاف: فيما يتعلق بالخطط المستقبلية لإنشاء محطات لتحلية المياه المالحة وإنتاج الطاقة الكهربائية؛ فإن المؤسسة -بالتنسيق مع وزارة المياه والكهرباء- تدرس احتياجات المناطق والمدن والقرى من مياه الشرب بناء على إحصائيات النمو السكاني، وبناء على ذلك يكون التخطيط لتوسعة المحطات القائمة فعليًّا وبناء محطات جديدة.

وأوضح أن المؤسسة ماضية في برنامج التخصيص وإعادة هيكلتها؛ حيث صدر قرار المجلس الاقتصادي الأعلى المتضمن الموافقة على البرنامج التنفيذي لتخصيص المؤسسة.

كما أنها ماضية في تبني تشجيع قيام صناعة محلية تغطي الاحتياجات من قطع الغيار، وخلال عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ تمت الموافقة على تصنيع (٦٧٦) قطعة غيار محليًّا بقيمة (٨,٦) مليون ريال، وشاركت المؤسسة الغرفة التجارية والصناعية بالشرقية لإعداد موقع للفرص الاستثمارية لتوطين التقنية على موقع الغرفة لجميع القطاعات (التحلية، أرامكو، سابك، معادن وشركة الكهرباء السعودية). أما فيما يخص مديونية شركة الكهرباء فثمة آلية تسدد بموجبها شركة الكهرباء المؤسسة مباشرة ويشار إليها في ميزانية المؤسسة بالإيرادات المباشرة.

لجنة لتحديد أسعار الخدمات الصحية و٣٠ سريراً حداً أدنى للمستشفى العام

تعديل المادة السابعة من نظام المؤسسات الصحية الخاصة، ويتلخص التعديل المطلوب في إلغاء اللجنة الحكومية التي نصت عليها المادة السابعة لتحديد متوسط سعر تتراوح حوله أسعار الخدمات التي تقدمها المؤسسات الصحية الخاصة

وافق مجلس الشورى في جلسته التي عقدت برئاسة معالي نائب رئيس المجلس بندر بن حمزة حجار، على عدم تعديل المادة السابعة من نظام المؤسسات الصحية الخاصة، ويتلخص التعديل المطلوب في إلغاء اللجنة الحكومية التي نصت عليها المادة السابعة لتحديد متوسط سعر تتراوح حوله أسعار الخدمات التي تقدمها المؤسسات الصحية الخاصة، ويكون النص أن تقوم كل مؤسسة صحية خاصة باقتراح أسعارها وتقوم وزارة الصحة باعتمادها بعد مراجعتها، على أن تلتزم المؤسسة بتطبيقها.

وأيد أعضاء المجلس تبرير اللجنة بأن المادة في نصها الحالي لا تطلب تحديداً لأسعار الخدمات الصحية تلتزم به كل المؤسسات الصحية مهما اختلفت مستويات خدماتها وأماكن تواجدها، وإنما تدعو لتحديد متوسط أسعار يكون إرشادياً لوزارة الصحة لتقويم الأسعار التي تقدمها المؤسسات الصحية الخاصة للوزارة من أجل اعتمادها، وبدون وجود متوسط للأسعار – بحسب رأي اللجنة – سيكون قبول الوزارة للأسعار المقدمة للاعتماد أو رفضها جزافياً وغير عادل للأطراف ذات العلاقة.

وأكد المجلس على أن وجود متوسط للأسعار سيكون مرشدًا للمريض الذي لا يتمتع بخدمة الضمان الصحي أو الحالات المرضية التي لا تغطيها وثيقته التأمينية لمن يملكها، كما أن متوسط السعر سيكون أساسًا لتحديد مقابل تكاليف علاج المرضى ممن تقوم بتحويلهم وزارة الصحة للعلاج في المستشفيات الخاصة بسبب عدم توافر الأسرّة في مرافق الوزارة في بعض الأحيان.

كما وافق المجلس على إبقاء المادة (التاسعة) من نفس النظام.

ويتضمن التعديل المقترح منح اللائحة التنفيذية للنظام صلاحية تحديد عدد الأسرّة في المستشفيات

المزمع إنشاؤها مستقبلاً، على أن يؤخذ في الاعتبار الكثافة السكانية في المكان المراد افتتاح المستشفى فيه، الأمر الذي أوصت اللجنة - في تقريرها للمجلس - بإبقاء نص المادة كما هو حالياً.

وتنص المادة التاسعة على: «يجب ألا يقل عدد الأسرة في المستشفى العام عن ثلاثين سريراً وفي المستشفى ذي التخصصين عن عشرين سريراً وفي المستشفى ذي التخصص الواحد عن عشرة أسرة».

وأسست اللجنة توصيتها بعدم تعديل المادة التاسعة على التوجه نحو جراحة اليوم الواحد التي أدت إلى تقلص الاحتياج إلى عدد كبير من الأسرة في المستشفيات في ضوء قصر مدة الإقامة فيها، إضافة إلى أن استمرارية النمو السكاني وترامي رقعة المملكة الجغرافية يتطلب وجود مستشفيات في مختلف المناطق، مؤكدة أن تحديد عدد الأسرة بمائة سرير فأكثر سيحد من عدد المستشفيات وخاصة في المناطق النائية والتي تعاني من نقص المستشفيات فيها.

وكان المجلس قد استمع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن مقترح تعديل المادتين «السابعة والتاسعة» من نظام المؤسسات الصحية الخاصة الصادر بالمرسوم الملكي رقم

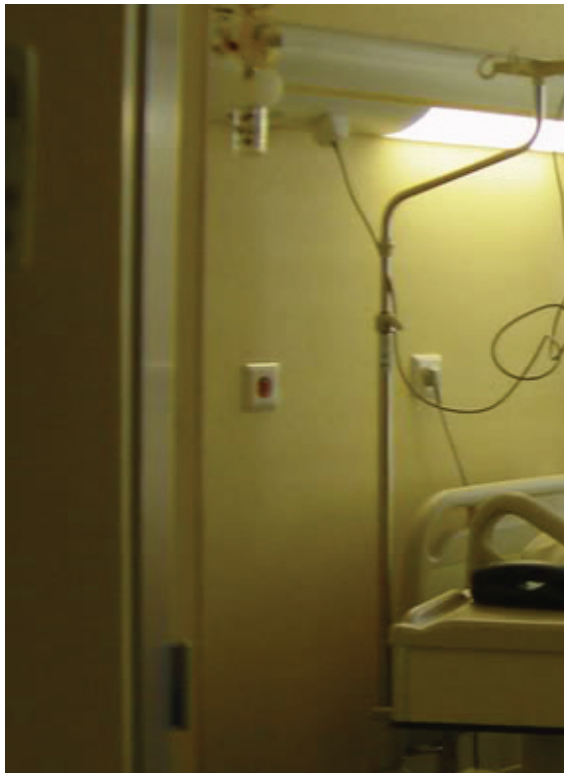

م/٤٠ وتاريخ ١٤٢٣/١١/٣هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العتيبي، لإيضاح وجهة نظر اللجنة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم بشأن الموضوع فقال: إن المادة المشار إليها تدعو لإيجاد متوسط سعر يكون إرشادياً لوزارة الصحة وأساساً قابلاً للزيادة لاعتبارات التميز في الكوادر أو التجهيزات أو الخدمات الفندقية، بحيث لا يمثل السعر المقدم إعاقة لجودة أداء المؤسسات الصحية الخاصة أو ربحيتها، وفي المقابل تكون الأسعار واقعية ومسوغة حتى لا يكون المريض أسيراً لجشع المغالين في أسعار خدمات تعد ضرورية. ولا مناص من اللجوء إليها، ولا سيما في وجود ضغط شديد على الخدمات الصحية الحكومية.

وقال د. العتيبي: إن النظر في البعد الاقتصادي في العلاقة بين مقدم الخدمة الصحية والمريض يجب أن يأتي في المرتبة الثانية، وأن تكون الأولوية للجانب العلاجي. أما طلب تعديل المادة لمجرد البعد الاقتصادي فهو مرفوض، لذلك فإن بقاء النص دون تعديل أهون الضررين. كما أن بعض مؤسسات القطاع الصحي الخاص تستغل المريض وترفع أسعارها متى شاءت، وتقوم بعمل تحاليل غير ضرورية، ووزارة الصحة غير قادرة على ضبطها، وتركها تضع ما تشاء من أسعار فيه إجحاف بحق المواطن، كما أن وجود متوسط للسعر لا يعني تثبيت السعر، ولكنه مؤشر إرشادي للقياس لمنع الاحتكار والمغالاة ولوقف ابتزاز المريض وكون الوزارة لم تستطع وضعه في السابق فهذا جانب تنفيذي يعنيها هي وعليها العمل على تنفيذه. كما أن الأسباب التي جاءت في مقترح الحكومة غير كافية لعدم تفعيل المادة، ومن الممكن التغلب على الصعوبات التي ذكرت في التقرير، وذلك أفضل من ترك الأسعار دون تحديد.

وقال رئيس اللجنة: إن موضوع الضمان الصحي خارج نطاق دراسة مقترح تعديل المادة المذكورة وقد تدارسه المجلس الموقر في أثناء مناقشته لإستراتيجية الرعاية الصحية في المملكة، وحسم المجلس موقفه في هذا الشأن بعدم الأخذ به، وذلك للمعوقات والمشاكل الجوهرية التي بينت في حينها، وقد أيد مجلس الوزراء الموقر هذا التوجه في إستراتيجية الرعاية الصحية في المملكة التي صدرت بقراره عام ١٤٣٠هـ. هذا ولا تزال وزارة الصحة تبحث في هذا الأمر لاستقصاء المزيد من إيجابيات هذا التوجه وسلبياته، وقد عقد مؤخراً مؤتمر لتقويم الأخذ بهذا الأسلوب من تقديم خدمات الرعاية الصحية.

وأخيراً صدر قرار مجلس الوزراء بالتريث في تطبيق التأمين الصحي على موظفي الدولة إلى أن يدرس مجلس الخدمات الصحية الموضوع بالتنسيق مع مجلس الضمان الصحي التعاوني، تمهيداً للرفع للمقام السامي بما يتوصل إليه، على أن يكون ذلك خلال ٥ سنوات من تاريخه.

وأشار إلى أن الهدف من المادة «السابعة» في النظام الحالي للمؤسسات الصحية الخاصة هو حل إشكالية تسعير الخدمات في المؤسسات الصحية الخاصة على أساس لا ضرر ولا ضرار لكل من مقدمي الخدمات والمرضى وشركات الضمان الصحي التعاوني.

وقال: إن الأسباب التنفيذية التي كانت معيقة أمام تنفيذ حكم المادة «السابعة» - فيما سبق- قد تلاشت بقرب الانتهاء من تصنيف المؤسسات الصحية الخاصة وانتهاء اللجان المكلفة بحساب تكاليف الخدمات الصحية من دراستها، لذلك - وللأسباب الأخرى التي بينتها اللجنة في تقريرها وما ذكره الزملاء المؤيدون من حيثيات- فإن اللجنة تؤكد أن بقاء المادة دون تعديل يبقي حكمها المنصف لجميع الأطراف ذوات العلاقة وهم المرضى وشركات التأمين ومقدمي الخدمات الصحية، وفي ظل عدم وجود مؤشر لأسعار الخدمات الصحية يكون مرشداً لوزارة الصحة سيكون تقويمها للأسعار المقدمة لها للاعتماد جزافياً وغير موضوعي.

واختتم قائلاً: بالنسبة للمادة التاسعة من نفس النظام فإن اللجنة تداولت وجهات النظر الواردة من وزارة الصحة، وتلك الواردة من هيئة الخبراء، وما أبداه المشاركون من القطاع الحكومي والقطاع الخاص عند اللقاء معهم في اللجنة، وأخذت اللجنة ذلك في الحسبان عند مناقشتها لمختلف جوانب الموضوع، كما تدارست الحالات المماثلة للدول الأخرى، وترى اللجنة أن لا علاقة للجودة في الخدمات الصحية بحجم المنشأة الصحية، بل يجب أن تتوافر متطلباتها - كما هو متعارف عليه- بناء على متطلبات الخدمة ومعاييرها ونوع وتخصص المنشأة، سواء كثر عدد الأسرّة أو قل.

ولفت إلى أن حجم المستشفى - بما في ذلك عدد الأسرّة- يتلاءم مع حجم المجتمع الذي يخدمه المستشفى وكذلك عدد التخصصات، وهذا ما عنيت به المادة المذكورة. وأن تحديد حجم المستشفى وعدد الأسرّة بمائة سرير قد يفاقم النقص الحاصل حالياً في المستشفيات الخاصة، ولا سيما في المناطق النائية.

إشادة بدور هيئة الأمر بالمعروف وانتقاد لحالات العنف ضدها

د. إبراهيم البراهيم

لفت أعضاء مجلس الشورى إلى صعوبة توفير ١٧١٩ رجل أمن لمرافقة أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وطالبوا باستضافة مندوبي الهيئة للاستفسار عن حالات العنف التي تتعرض لها دورياتها، وأشادوا بدور الهيئة وتعامل رجالها بالحكمة والموعظة الحسنة. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور بندر بن حمزة حجار، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم البراهيم، ثم عرض للمناقشة وأبديت عليه بعض الملحوظات، فقال أحد الأعضاء: ما مدى حاجة مرافقة رجل الأمن لأعضاء الهيئة في جميع المهام؟ ولا سيما أن هناك صعوبة لتحقيق مطلب الرئاسة بتوفير (١٧١٩) رجل أمن لمرافقة أعضاء الهيئة الميدانيين. كما أن هناك صعوبة في توفير سائق لكل مركبة، ويمكن للموظف الميداني ممارسة عمله وقيادة السيارة. كما يحسن توضيح دور كراسي البحث العلمي ومدى استفادة الرئاسة منها.

قيام الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بضبط ٢٨٥ ألف مخالف – كما ورد في التقرير- يدل على أن المجتمع السعودي يعاني من أزمة في جانب المخالفات التي تعنى الهيئة بضبطها، وأن هناك فشلاً ذريعاً في قدرة مؤسسات التربية والتعليم، ومؤسسات الدعوة والإرشاد والتوجيه والتربية الأسرية في الحد من تلك المخالفات

وتساءل آخر: لِمَ لم تستضف اللجنة مندوبين من الرئاسة العامة للاستفسار عن القضايا الملحة والمشكلات التي تتعرض لها الرئاسة، مثل نقص رجال الأمن، ونقص السائقين، وحالات العنف التي تتعرض لها دوريات الهيئة؟ وهل هناك مادة علمية كبيرة في مجال الحسبة تستدعي إنشاء ثلاثة كراسي بحث في ثلاث جامعات متفرقة حول موضوعات متقاربة؟

وقال أحد الأعضاء: نشيد بالأعمال الكبيرة التي تضطلع بها الرئاسة للحد من الجرائم والحفاظ على القيم والأخلاق الحميدة، كما نشيد بتعامل رجال الهيئة بالحكمة والموعظة الحسنة والكلمة الطيبة، وطالب العضو بدعم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للقيام بحملات وطنية.

وأشاد آخر بقرار خادم الحرمين الشريفين بدعم الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمائتي مليون ريال لبناء مقار لفروعها وهيئاتها في مختلف مناطق المملكة، وقال: إن هذا القرار سيحقق الهدف منه ولا سيما أن المباني المستأجرة تمثل ٩٠٪ من إجمالي مقار الهيئة ولدى الرئاسة أكثر من ٢٩٣ أرضاً مملوكة، إضافة إلى أن هناك ٣٧٣ سيارة مضى عليها أكثر من عشر سنوات. لذا أرى تقديم توصية تتضمن الإسراع في توفير السيارات اللازمة للهيئة، كما أرى دعم الإستراتيجية التي تسعى إليها الرئاسة في تعزيز الأخلاق والقيم لدى الشباب.

ولفت عضو آخر إلى أن بعض مناطق المملكة ولا سيما منطقة مكة المكرمة تعاني من وجود هجرة استيطانية لوافدين من شعوب أفريقية وآسيوية، وأغلب أفراد هذه الفئة يتمتعون بالإقامة الدائمة في هذه البلاد على الرغم من عدم شرعية إقامتهم، كما أن هناك نسبة كبيرة من الجرائم والمخالفات يرتكبها هؤلاء، وتساءل: لم لا تقبض الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على هؤلاء وترحلهم إلى بلادهم؟ ولم لا يتسع عمل الحسبة ليشمل المخالفات الأخرى مثل الغش التجاري، ورفع الأسعار؟

وقال أحد الأعضاء: إننا نعيش أزمة أخلاقية واضحة، حيث إن انتشار الجرائم الأخلاقية ينذر بخطر داهم يتطلب الاستعداد والقيام بحملات وطنية لمواجهته، تقودها الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتستدعي التنسيق مع الجهات الأمنية ذوات العلاقة.

وقال عضو: إن قيام الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بضبط ٢٨٥ ألف مخالف – كما ورد في التقرير- يدل على أن المجتمع السعودي يعاني من أزمة في جانب المخالفات التي تعنى الهيئة بضبطها، وأن هناك فشلاً ذريعاً في قدرة مؤسسات التربية والتعليم، ومؤسسات الدعوة والإرشاد والتوجيه والتربية الأسرية على غرس القيم الفاضلة والأخلاق الحميدة في نفوس الناشئة، وأن هذه الإحصاءات تعد مؤشراً لأهمية إعادة النظر في الخطط الإستراتيجية لتلك المؤسسات التربوية، وما فيها من برامج ومناهج لأجل التصدي لهذا الانحراف الشديد في أخلاقيات المجتمع وآدابه العامة وقيمه الدينية.

مطالبات بزيادة مدة تحصيل قرض الزواج واشتراط السعودة في قروض المشروعات

من أهداف تأسيس بنك التسليف مساعدة الشباب على الزواج، وقد: لوحظ في عام التقرير انخفاض كبير في عدد قروض الزواج عن العام الذي قبله، بلغت نسبته ٤١٪

طالب أعضاء مجلس الشورى بمتابعة توظيف السعوديين في المشروعات التي يحصل أصحابها على قروض من بنك التسليف، ولاحظوا انخفاض عدد قروض الزواج التي منحت من البنك للمواطنين، واقترحوا زيادة مدة تحصيل قرض الزواج، وزيادة نسبة القروض المهنية. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور بندر بن حمزة حجار، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون المالية، بشأن التقرير السنوي للبنك السعودي للتسليف والادخار للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العبدالقادر فقال: إن البنك يقدم العديد من البرامج النوعية مع زيادة في حجم القروض وتنوعها، ودعم ورعاية المنشآت الصغيرة والناشئة والتي باتت تشمل المشروعات الطبية، والطبية المساندة ومشروعات التعليم المبكر ورعاية الطفولة، والمشروعات الصناعية، والمشروعات الخدمية الأخرى.

وكشف التقرير السنوي للبنك عن ارتفاع حجم القروض الإنتاجية للبنك من ٤٢٥ مليون ريال في العام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ إلى ٩٠٨ ملايين ريال في سنة التقرير، بعد أن وقع البنك عدداً من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع بعض الجهات الحكومية والخاصة لتسهم في تهيئة المشروعات الصغيرة والناشئة ورعايتها، فيما يتولى البنك تمويل إنشاء الجديد وتوسيع القائم منها، ثم عرض للمناقشة، وأبديت عليه بعض الملحوظات، فقال أحد الأعضاء: البرامج المذكورة في التقرير عن عمل المرأة لا تكفي ولا تلبي الطموح لحل مشكلة البطالة النسائية، لذا ينبغي للجنة والبنك دراسة موضوع تشجيع عمل المرأة من خلال إيجاد برامج لتشجيع عمل المرأة، ومن ذلك إيجاد برنامج لعمل المرأة من داخل المنزل، والاستفادة من وسائل التقنية الحديثة في ذلك، ومن تجارب بعض الدول كإيطاليا.

وتساءل آخر عن استثمار البنك في سوق الأسهم بمبلغ "ستمائة وثمانية وستين مليون ريال"، فما مصير تلك الاستثمارات في الأسهم المحلية؟

ولفت آخر إلى أنه ليس في التقرير معلومات عن مدى توظيف السعوديين في الأعمال التي دعمها البنك، وقال:

ينبغي للبنك متابعة مدى توظيف السعوديين من خلال القروض التي يقدمها للمستفيدين.

وأشار آخر إلى أنه من أهداف تأسيس بنك التسليف مساعدة الشباب على الزواج، وقال: لحظ في عام التقرير أن هناك انخفاضاً كبيراً في عدد قروض الزواج عن العام الذي قبله، بلغت نسبته ٤١٪، وقد يسوغ للبنك هذا الانخفاض بأنه بسبب ما شهده هذا الجانب من طفرة في العام السابق لعام التقرير نتيجة لدعم رأس مال البنك في ذلك العام، إلا أن هذا المسوغ لم يمنع القروض الأخرى من الارتفاع في عام التقرير عن العام الذي قبله بنسبة بلغت في بعضها ٦٥٠٪، لذا ينبغي ألا يكون ارتفاع القروض الأخرى على حساب الغرض الرئيس الذي أنشئ البنك من أجله، وهو مساعدة الشباب على الزواج، وأن تكون لقروض الزواج الأولوية لدى البنك، وأما ما فاض فيكون للأغراض الأخرى التي لها في الغالب صفة الربحية.

وقال أحد الأعضاء: جاء في إجابات المندوبين أن المقترضين من البنك للزواج يعجزون عن تسديد القسط الشهري البالغ ٧٥٠ ريالاً على مدى ستين شهراً، وأن هذا الأمر يسبب معاناة للبنك في التحصيل، لذا يحسن بالللجنة أن تدرس زيادة مدة تحصيل قروض الزواج إلى عشرة أعوام عوضاً عن خمسة، لأنه لا ينبغي مساواة المقترضين في هذا المجال ببقية المقترضين من البنك للأغراض الأخرى، لا سيما الأغراض التي يتوخى منها

تحقيق الأرباح. كما ينبغي الإشارة إلى إمكانية رفع سقف الحد الأعلى لدخل المستفيد إلى "خمسة آلاف" ريال عوضاً عن "ثلاثة آلاف" ريال، حتى تتاح فرصة أكبر للمواطنين للحصول على القرض، ولا سيما في ظل المتغيرات والمستجدات التي يمر بها المجتمع والارتفاع الملحوظ في أسعار المعيشة.

وطالب آخر بإيراد معلومات عن الشباب الذين دربوا بالتعاون مع مجموعة محمد عبداللطيف جميل وصندوق التنمية، وأين يعملون؟ وما مدى نجاحهم والأعمال التي يزاولونها؟ وما نوع التدريب؟

ولفت أحد الأعضاء إلى مسألة اشتراط توظيف السعوديين الذي أصبح غير ملزم الآن بحسب أقوال المندوبين، وقال: يحسن توضيح أسباب العدول عن إلزامية هذا الشرط، وعن كيفية التوفيق بين ما ذكره المندوبون بأنه قد أجل الادخار حتى تقرير مجلس الإدارة الجديد في ذلك، وبين ما ذكرته اللجنة في دراستها بأنه يصمم حالياً برنامج وطني للادخار. وعن إعطاء الأولوية عند إقرار التسليف للمشروعات التي يلتزم أصحابها العمل فيها بأنفسهم ويلتزمون بسعودة الوظائف.

وأوضح أحد الأعضاء أن تقرير اللجنة متكامل في جوانبه التفصيلية المتعلقة بالجوانب الأساسية التي يقوم عليها الصرف في البنك، وقال: أتمنى أن تكون الزيادة في القروض المهنية التي تمت في عام ٢٠٠٩م أكثر من "تسعمائة مليون" ريال، لأن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في اقتصاديات الدول الكبيرة. كما ينبغي الاهتمام بالقروض الاجتماعية ودعمها وأن تستمر في الزيادة لا في النقصان، وأن تتبنى اللجنة توصية في هذا الجانب، وأن تكون الإجراءات ميسرة وخالية من التعقيدات في الحصول على المبالغ، كما ينبغي الإشادة بالبرامج التي أقرت ولا سيما البرنامج الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة، والبرنامج الخاص بالمتعافين من الإدمان، وكذلك البرنامج الذي تحت الدراسة عن تمويل نزلاء السجون.

وقال عضو آخر: يلحظ أن إجمالي القروض المهنية حتى نهاية عام ٢٠٠٩م بلغت (١,٨٩٢) مليار ريال، في حين أن إجمالي القروض الاجتماعية بلغت (٢٤,٥) مليار ريال، مما يعني أن نسبة القروض المهنية لم تتجاوز ٧٪، وهي نسبة متدنية جداً، لذا فإن مساهمة البنك في تقديم الدعم للمنشآت الصغيرة دون المستوى المطلوب. ويبدو أن القروض الاجتماعية طغت على اهتمامات البنك، مما يتوجب النظر بشكل أكثر جدية في أهداف البنك وتحقيق نوع من التوازن. لذا فمن المناسب أن تدرس اللجنة توصية بتحديد نسبة محددة من رأس المال بما لا تقل عن ٣٠٪ لتوفير التمويل للمنشآت الصغيرة. كما ورد في الدراسة أن التحصيل بلغ (٢,١) مليار ريال أو ما نسبته (٦٤,٥٪)، ونسبة التحصيل التراكمية بلغت (٨٩٪)، وكان أولى باللجنة مطالبة المندوبين بتفصيل هذه النسبة حسب نوعية القروض الاجتماعية أو المهنية. كما يلحظ أن الدراسة لم تشر إلى قدرة أو إمكانية البنك في تقديم منتجات ادخارية، ولا سيما في ظل وجود مؤسسات مصرفية ومالية تقدم مثل هذه المنتجات.

وأشاد عضو آخر بالخطوات المتميزة التي اضطلع بها البنك السعودي للتسليف والادخار في مجال تخصصه، لكنه قال: ينبغي إعادة دراسة أهدافه وبرامجه لتتناسب مع متطلبات التنمية الوطنية، ولتتماشى مع الأوضاع الاجتماعية الحالية، لذا، اقترح اشتراط اشتراك مجموعة من الشباب لإقراض المشروعات الصغيرة، ويكون البنك مشرفاً على المشروع، كما ينبغي الأخذ في الحسبان الحالة المادية للمقترض وإمكانية إقراض العاطلين عن العمل.

واستفسر أحد الأعضاء بأنه ورد في جدول القروض الاجتماعية نوع من أنواع القروض سمي بـ (أخرى)، فما المقصود بهذا النوع من الإقراض؟ ومن المستفيد من ذلك؟ واقتراح العضو إلغاء شرط مضي ثلاث سنوات للاستفادة من خدمات البنك. كما اقترح إعادة النظر في المبالغ التي يفرضها الوسيط على المواطن قبل الحصول على خدمات البنك.

واختتم أحد الأعضاء قائلاً: البنك السعودي للتسليف والادخار هو أداة مالية وضعتها الدولة لخدمة فئة من فئات المجتمع التي تعاني من المشكلات الاجتماعية، وقد حقق البنك تطوراً كبيراً في حجم التمويل ودعم المشروعات، سواء كانت صناعية أو اجتماعية أو مهنية أو إنتاجية زراعية أو تعليمية، وعلى الرغم من ذلك فهل حققت هذه البرامج الأهداف التي وضعت من أجلها؟ وهل استفاد المقترضون من هذا البنك في تنمية مشروعاتهم وسد حوائجهم الاجتماعية؟ وهل تطورت تلك المشروعات ونمت أم أنها فشلت وتعثرت؟ إنني أؤيد تكليف جهة محايدة لتقويم أنشطة البنك وبرامجه، واقترح إعادة دراسة أهداف البنك السعودي للتسليف والادخار والصندوق الخيري الوطني، واقتراح دمج أهدافه، والتوصل إلى توحيد جهة الصرف الخيري ودعم الجانب الاجتماعي في الصندوق الخيري الوطني.

في نظام التنفيذ

إثبات الإعسار من سلطة القاضي و(العدل) تحدد مكان زيارة الصغير

وافق مجلس الشورى على التعديلات المقترحة على عدد من مواد مشروع نظام التنفيذ وذلك في جلسة المجلس التي عقدت برئاسة معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور بندر بن حمزة حجار، وكان المجلس قد استمع إلى تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التعديلات المقترح إدخالها على المواد السادسة والسبعين، والثامنة والسبعين، والتاسعة والسبعين، والتسعين. والفقرة (ب) من المادة الرابعة والثمانين من مشروع نظام التنفيذ، تلاه فضيلة رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم البراهيم، ثم عرض للمناقشة، فأبديت عليها بعض الملحوظات، فقال أحد الأعضاء: التعديلات التي أدخلت على هذه المواد درست بعناية فائقة، وتهدف إلى أن تكون هذه المواد أكثر واقعية ودقة عند التنفيذ.

وأشار أحد الأعضاء إلى أنه فيما يتعلق بالحبس؛ فإن السجون مليئة بالمسجونين الذين عليهم حقوق خاصة، وأرى مناسبة أن يعاد الأمر إلى أصله، وألا يسجن أحد بمال كائنًا من كان، إلا ما كان يندرج ضمن جرائم الاحتيال. لذا، من المناسب إضافة فقرة جديدة بذلك.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن هناك ملحوظة على ما ورد تحت بند الدراسة من تقرير اللجنة، فقد ذكرت اللجنة في دراستها أنه لا يتضمن رأيًا للحكومة، حيث لم يدرس في هيئة الخبراء. لذا، رأت إعادته إلى ديوان مجلس الوزراء دون أن توضح التباين بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء وهو أساس الموضوع.

وقال أحد الأعضاء: ورد أن وزارة العدل هي المعنية بإصدار اللائحة، ولها تحديد المكان المناسب لتسليم الطفل الصغير للزيارة. لذا، لا أرى ضرورة تواجد رجل أمن إذا كان ذلك المكان مناسبًا ومهيئًا.

وعلق أحد الأعضاء بأن التعديل الذي تقدمت به الحكومة على المادة "السادسة والسبعين" لا داعي له، ويترتب عليه تقييد قاضي التنفيذ بما تنص عليه اللائحة المعدة من قبل وزارة العدل. لذا، من المناسب الأخذ بالنص المقترح سابقًا من المجلس.

وقال آخر: حذفت عبارة "بتعدٍ وتفريط منه"، وهذا فيه إدانة للمدين وتضييع لحقه، وقد ترى اللجنة إعادة هذا القيد وأن تبقي على النص الذي اقترحه المجلس.

التعديلات التي أدخلت على هذه المواد درست بعناية فائقة، وتهدف إلى أن تكون هذه المواد أكثر واقعية ودقة عند التنفيذ.

وقال أحد الأعضاء: إن الاحتيال هو فقط ما يستوجب السجن، أما ما يندرج تحت الإفلاس أو الإعسار فالسجن لأجل أحدهما يعد جريمة، كما أن المعاملات المالية تشمل طرفين أحدهما دائن، وهو من تقع عليه مسؤولية التأكد من القدرات المالية للأشخاص الذين يتعامل معهم.

واقترح أحد الأعضاء إصدار نظام ضريبي يحصر هذه الأموال وأوعيتها وسبل تنقلها؛ بحيث يكون أي مال خارج هذه الأوعية هو مال غير مشروع حتى يثبت العكس.

وقال أحد الأعضاء: هناك ملحوظة على المادة "الثامنة والسبعين"، فجميع الأحكام تخضع لتدقيق محاكم الاستئناف. كما أن هذا النظام يخضع لنظام المرافعات الشرعية، فالإشارة إلى محاكم الاستئناف في هذه المادة فقط قد يفسر أن بقية الأحكام لا تخضع للاستئناف.

ورأى أحد الأعضاء أن حذف شرح تبديد الأموال الوارد في المادة "التسعين" من قبل مجلس الوزراء يحتاج إلى إعادة نظر. وقال: من المناسب الأخذ برأي مجلس الشورى فيما يخص هذه المادة.

وقال عضو آخر: إن جميع التعديلات التي ذكرتها اللجنة واتفقت فيها مع الحكومة مناسبة، ومن الضروري الإسراع في إصدار هذا النظام لما له من دور كبير في ضمان حقوق المواطنين.

ولفت آخر إلى أن الفوائد والأرباح العائدة على المديونيات التي تفرضها البنوك والجهات التي تقدم القروض المالية تضاعف الدين خلال مدة وجيزة، واقترح لمعالجة هذا الموضوع أن يتم البحث في مصادره وأسس نشوئه.

وقال آخر: إن تعديل الحكومة على الفقرة (ب) من المادة "الرابعة والثمانين" -المتعلقة بالكفالة والحبس- فيه نوع من العدل، لمنع تعنت الدائن في قبول هذه الكفالة، ومن ثمّ يصر على حبس المدين. ومن المناسب إعادة صوغ هذه الفقرة ليصبح نصها: "إذا قدم كفالة مصرفية، أو قدم كفيلاً مليئًا، أو كفالة عينية تعادل الدين، أو يقبلها الدائن".

وأوضح الشيخ الدكتور إبراهيم البراهيم، وجهة نظر اللجنة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم؛ فقال:

فيما يخص أسباب ترك الأمر للقاضي لتحديد المكان الذي يراه مناسبًا؛ توضح اللجنة أن القاضي مؤهل للنظر فيما يناسب هذه الحالة وتسليم الصغير، ومع ذلك فإن المادة نصت نصًا صريحًا وموثقًا في إضافة عبارة: "في مكان مهيأ ومناسب لهذا النوع من التنفيذ". ونظرًا لحاجة هذه الأماكن للإعداد؛ فإن وزارة العدل هي التي تحدد هذه الأماكن وتهيئيها لتناسب مثل هذا الوضع، لاتخاذ الإجراءات الاحتياطية لمثل هذه المواقف.

وقال د. البراهيم: فيما يتعلق بالمطالبة بتخفيف الإجراءات؛ توضح اللجنة أن قاضي التنفيذ يكتفي بإثبات الإعسار بعد سماع البينة، وإن لم توجد بينة أمر القاضي بيمين لاستظهاره وأثبت إعساره، وكل هذا لإرادة التخفيف في الوقائع الجنائية غير المتعمدة. أما ما يخص أسباب تخفيف مدة الحبس من سبع سنوات إلى خمس سنوات؛ فقد أوضحت اللجنة سبب ذلك في رأيها، وترى مناسبة ما اقترحته الحكومة فيما يتعلق بهذا الشأن، مراعاة لما يسبق ذلك من إجراءات الإفصاح.

وأضاف: فيما يتعلق بأحكام القاضي الخاصة بالإعسار وما يتبعه؛ فهي تخضع لنظام الاستئناف، إلا في الحالة التي نصت عليها المادة "الثامنة والسبعون"، فيُحبس المدين لمدة خمس سنوات ويخضع الحكم لتدقيق في محكمة الاستئناف، وهو هنا يخضع للتدقيق وليس للاستئناف.

دور مجلس الشورى في التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية: دراسة مقارنة

د. فيصل طاهر

جرى العرف الدولي على أن المعاهدات لا تصبح سارية بمجرد التوقيع عليها من قبل ممثل الدولة. وإنما يلزم لنفاذها القيام بإجراء وطني لاحق هو التصديق، فالتصديق هو الإجراء القانوني الذي تعبر به الدول الأطراف بصورة نهائية عن التزامها بأحكام المعاهدة وفقاً للإجراءات الدستورية. فالتصديق هو إذاً إجراء وطني يتم وفقاً لقواعد القانون الداخلي في كل دولة طرف في المعاهدة [1]

تعرف المعاهدة بأنها اتفاق يعقد كتابة بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي بقصد إحداث آثار أو أوضاع قانونية معينة تخضع لقواعد القانون الدولي وللمعاهدة الدولية بغض النظر عن تسميتها – معاهدة أو اتفاقاً أو اتفاقية أو برتوكول- جانبان: الأول يتعلق بالقانون الدولي والثاني يتصل بالقانون الوطني(٢).

تمر المعاهدات الدولية بعدة مراحل بدءاً بالتفاوض بين الأطراف المعنية ومروراً بالتصديق عليها من قبل الجهة أو الجهات المختصة دستورياً وتوقيعها من قبل السلطات التنفيذية، وانتهاءً بتسجيلها لدى الجهات المختصة دولياً ومحلياً. ولكن نظراً لأهمية المعاهدات الدولية والآثار القانونية المترتبة عليها فقد منحت دساتير دول عديدة دوراً هاماً للسلطة التشريعية في مجال التصديق على المعاهدات التي تبرمها السلطة التنفيذية، وذلك للرقابة على النتائج المترتبة على توقيعها قانونياً ومالياً وسياسياً.

وتختلف الدول وتتعدد توجهاتها إزاء مسألة تصديق السلطة التشريعية على المعاهدات، فبينما تكتفي بعض الدول بصدور قرار برلماني بالموافقة على المعاهدة تشترط دول أخرى مصادقة البرلمان ضمن إجراءات التشريع المتبعة قبل أن تصبح المعاهدة سارية المفعول.

تشترط بعض الدول مصادقة البرلمان على الاتفاقيات

وهناك من الدول من يحصر مصادقة البرلمان على المعاهدات الهامة المتعلقة بخزينة الدولة أو أراضيها أو سيادتها، ويصل الأمر في بعض الدساتير كالدستور الفرنسي إلى حد عرض المعاهدة في حالات معينة على الاستفتاء الشعبي، وفي حالة تكوين البرلمان من مجلسين تتم المصادقة في بعض الدول من أحد المجلسين مثل مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تنص دساتير دول أخرى مثل تركيا على أن يقوم البرلمان بمجلسيه بالتصديق على المعاهدات (٣).

وسوف أتناول في هذه الدراسة موضوع التصديق على المعاهدات في ظل القانون الدولي والقانون الداخلي في المملكة العربية السعودية (الفصل الأول)، ومن ثم سوف أتطرق للآثار القانونية التي تترتب على تصديق السلطة التشريعية أو عدم تصديقها على المعاهدات مع بيان الموقف النظامي من ذلك في ظل نظام مجلس الشورى (الفصل الثاني).

الفصل الأول
دور البرلمان في التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية

مما تجدر الإشارة إليه أن التصديق على المعاهدات يعد أحد مراحل إبرامها، فهو يلي التفاوض على بنود المعاهدة والتوقيع عليها، ويسبق إيداعها وتسجيلها لدى الجهات المختصة كما أن التصديق على المعاهدات إلى جانب التوقيع عليها وتبادل الوثائق بين أطرافها، هو أحد أشكال تعبير الدولة عند التزامها بالمعاهدة ويختلف التصديق (Ratification) عن الإصدار (Promulgation). وإن كان كل منهما إجراءاً قانونياً يصدر عن جهة الاختصاص في الدولة. فالتصديق إجراء يثبت التزام الدولة تجاه الدولة الأخرى الموقعة على المعاهدات، أما الإصدار فهو إجراء يلي التصديق ويهدف إلى إضفاء صفة القانون على المعاهدة التي تم التصديق عليها وذلك لتتقيد بها سلطات الدولة وأفرادها. وتتمكن الدولة من مواجهة التزامها المترتب على التصديق (٤).

تمنح صلاحية التصديق إما للسلطة التنفيذية ممثلة برئيس الدولة، وإما للسلطة التشريعية، وإما للسلطتين معاً. وقد وضعت دساتير الدول المختلفة إجراءات دستورية خاصة بتصديق المعاهدات. ومع أن النصوص القانونية تختلف اختلافاً واضحاً من دولة إلى أخرى، إلا أن هناك قاسماً مشتركاً بينها بحيث صار التصديق أمراً ضرورياً لنفاذ المعاهدة.

والهدف من التصديق على المعاهدة، خاصة من قبل السلطة التشريعية، وعدم الاكتفاء بالتصديق عليها من قبل السلطة التنفيذية، هو إعطاء الدولة فرصة لإعادة النظر قبل الالتزام نهائياً بالمعاهدة، خاصة في حالة المعاهدات التي تشتمل على التزامات في غاية الأهمية، وكذلك لإتاحة الفرصة لعرض المعاهدة على ممثلي الشعب في النظم الديمقراطية التي تشترط موافقة السلطة التشريعية على المعاهدات، قبل تصديق رئيس الدولة عليها. كما يمكن من خلال التصديق على المعاهدات التأكد من التزام ممثلي السلطة التنفيذية بالصلاحيات الممنوحة لهم في مراحل التفاوض والإبرام والتوقيع(٥) وبما إن المعاهدات الدولية لها جانبان، دولي ووطني، فلا مناص من دور البرلمان في التصديق على المعاهدات في كل من القانون الدولي والقانون الداخلي في المملكة العربية السعودية.

المبحث الأول
التصديق على المعاهدات في القانون الدولي

تتناول مصادر القانون الدولي المختلفة، ومنها المعاهدات نفسها، مسألة التصديق على المعاهدات الدولية بصور متعددة، منها آراء الفقه وأحكام القضاء ومجريات العرف ونصوص القوانين والاتفاقيات الدولية. تضمنت هذه المصادر الأحكام المتعلقة بالتصديق على المعاهدات لكنها لم تشر إلى جهة الاختصاص في ذلك، وتركت الأمر للإجراءات الدستورية الخاصة بكل دولة.

فعلى صعيد المواثيق الدولية، نصت المادة ١١٠ من ميثاق الأمم المتحدة على أن "تصدق على هذا الميثاق الدول الموقعة عليه، كل منها حسب أوضاعها الدستورية". وتؤكد على هذا التوجه المادة ٤٣ من الميثاق ذاته، والتي تشير إلى الاتفاقيات التي يبرمها مجلس الأمن مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن قوات حفظ السلام وتنص على أن تصديق الدول على هذه الاتفاقيات وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية (٦).

كما ينص ميثاق جامعة الدول العربية في المادة ٢٠ منه على أن التصديق عليه وعلى ملاحقه يتم "وفقاً للنظم الأساسية المرعية في كل من الدول المتعاقدة، وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة" وفي نفس الاتجاه ينص ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية في المادة ٢٤ على حق جميع الدول الأفريقية المستقلة ذات السيادة في التوقيع على الميثاق والتصديق عليه طبقاً لإجراءاتها الدستورية.

إلا أن بعض المواثيق الدولية، ولتأكيد التزام الدولة بالمعاهدات بصورة قانونية، كانت أكثر وضوحاً فنصت على أن يتم التصديق على المعاهدات من قبل البرلمانات، ولم تكتف بالإشارة إلى التصديق وفق الإجراءات الدستورية. فقد نص ميثاق منظمة العمل الدولية في المادة ١٩ منه على أن المعاهدة التي تعدها المنظمة ويقرها المؤتمر العام يجب عرضها على البرلمانات الوطنية للتصديق عليها خلال ١٢ شهر من تاريخ نهاية المؤتمر، أو ١٨ شهراً على الأكثر في الظروف الاستثنائية(٧).

وعلى صعيد الاتفاقيات الدولية، تعتبر اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩م، أهم اتفاقية معبرة عن موقف القانون الدولي من التصديق على الاتفاقيات التي تبرمها الدول، سواء من حيث موضوع هذه الاتفاقية وهو المعاهدات، أو من حيث أطرافها، حيث يزيد عدد الدول الموقعة على اتفاقية فيينا في مؤتمر عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٦٩/٥/٢٢

تمنح صلاحية التصديق إما للسلطة التنفيذية، وإما للسلطة التشريعية، أو كلاهما

في فيينا عن ٨٠ دولة.

تعتبر اتفاقية فيينا التصديق على المعاهدات أحد أشكال تعبير الدولة عن التزامها بالمعاهدة، فقد نصت المادة ١١ من هذه الاتفاقية على أنه "يجوز للدولة أن تعبر عن ارتضائها الالتزام بالمعاهدة بالتوقيع عليها، أو بتبادل الوثائق المكونة لها، أو بالتصديق، أو بالانضمام إليها، أو بأي وسيلة أخرى يتفق عليها". وأوضحت المادة ١٤ من الاتفاقية الحالات التي تلتزم بها الدولة بالتصديق وهي:

- إذا نصت المعاهدة على أن يكون التصديق هو وسيلة التعبير عن الالتزام.
- إذا ثبت بطريقة أخرى أن الدولة المتفاوضة كانت قد اتفقت على اشتراط التصديق.
- إذا كان ممثل الدولة قد وقع المعاهدة مع التحفظ بشرط التصديق.
- إذا بدت نية الدولة المعنية في أن يكون التوقيع بشرط التصديق اللاحق في وثيقة تفويض ممثلها، أو عبرت عن ذلك أثناء المفاوضة.

لم تتدخل اتفاقية فيينا في تحديد الجهة المختصة بالتصديق على المعاهدات في كل دولة، كما لم تتضمن أي نصوص تبين دور كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية في ذلك. هذا يعني أن اتفاقية فيينا تركت البت في هذه المسألة للتشريعات الداخلية في كل دولة وللإجراءات الدستورية فيها. كما أن المادة ٢ من هذه الاتفاقية كانت قد عرفت التصديق بأنه "الإجراء الدولي الذي تثبت الدولة بمقتضاه على المستوى الدولي ارتضاءها الالتزام بالمعاهدات".

مع ذلك، لا يجوز حسب المادة ٤٦ من اتفاقية فيينا أن تتنصل أي دولة من التزاماتها الدولية بحجة أن المعاهدة لم يتم التصديق عليها حسب الإجراءات الدستورية المتبعة لديها، أو أن المعاهدة تخالف أحكاماً في قانونها الداخلي. يستثنى من ذلك الحالات التي يشكل فيها هذا الإجراء إخلالاً واضحاً بقاعدة ذات أهمية جوهرية من قواعد قانونها الداخلي. يتسم هذا الاستثناء بالعمومية التي قد تخضع لاجتهادات مختلفة وتقديرات متفاوتة في تحديد مدى "الأهمية الجوهرية" للقواعد والأحكام القانونية من دولة إلى أخرى ما يفسح المجال أمام إشكالات مختلفة.

لقد شهدت الممارسات الدولية عدة حالات تتضمن هذه القاعدة، منها اتفاقية البريد المبرمة بين إنجلترا والإورغواي عام ١٨٥٣، حيث أصدرت حكومة الإورغواي عام ١٨٧٣ مرسوماً تتنصل فيه عن التزاماتها في هذه الاتفاقية، وذلك بحجة أن السلطة التشريعية فيها لم تقر الاتفاقية في حينه. رفضت حكومة إنجلترا ذلك وأكدت أن الاتفاقية التي مضى على تنفيذها عدة سنوات لا يجوز التحلل منها بحجة عدم مراعاة الشروط الدستورية عند إبرامها. وقد أضافت هذه الحادثة إلى الفقه الدولي أن انقضاء زمن على تنفيذ معاهدة دون قيام أي نزاع بشأن شرعيتها بما في ذلك عدم اعتراض السلطة التشريعية يدل على قبول الأطراف بها وإقرارها ضمنياً (٨).

على صعيد القضاء الدولي، أكدت المحاكم الدولية على عدم جواز تذرع الدولة بعدم إتباع الإجراءات الدستورية بشأن اتفاقية دولية للتنصل من الالتزامات التي تفرضها تلك الاتفاقية. فمثلاً، في القضية المعروفة بقضية إقليم (غرين لاند) بين النرويج والدانمارك عام ١٩٣٣، حاولت النرويج أن تتنصل من توقيع وزير خارجيتها على صك الاعتراف بالسيادة الدانماركية على هذا الإقليم وذلك بحجة أن هذا التوقيع لم يتم وفق الإجراءات الدستورية التي تتطلب موافقة الملك ومجلس الوزراء إلا أن محكمة العدل الدولية الدائمة قررت أن هذا الاعتراف يعتبر صحيحاً ولا يجوز للنرويج أن تتنصل منه بحجة مخالفته لإجراءات يحددها دستورها (٩).

يترتب على حرية الدولة في التصديق على المعاهدات الدولية، والسلطة التقديرية الممنوحة لها بموجب القانون الدولي في التصديق أو عدمه، ثلاث نتائج، وهي(١٠):

أولاً: عدم تحديد موعد نهائي للتصديق إلا إذا نصت المعاهدة صراحة على ذلك. فمثلاً، لم تصادق فرنسا على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان الموقعة في ١٩٥٠/١١/٤ إلا في ١٩٧٤/١/٣، ولم تصادق على اتفاقية بروكسيل بشأن حصانة سفن الأسلحة الموقعة في ١٩٢٦/٤/١٠ إلا في ١٩٣٩/٨/٢١. وكذلك تأخرت مصادقتها على الاتفاقية الدولية حول القضاء على تزوير النقود من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٥٨. كما لم تصادق الولايات المتحدة الأمريكية على برتوكول جنيف حول الأسلحة الكيماوية لعام ١٩٢٥ إلا في عام ١٩٧٥ أي بعد خمسين عاماً. أما مصر فقد تأخرت مصادقتها على اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة لعام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٨١، كما لم تصادق على العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية اللذين أقرتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٦ إلا في ١٩٨١/١٠/١٠.

ثانياً: جواز تعليق التصديق على شرط معين. إذ يجوز للدولة أن تشترط تحقيق شروط معينة قبل تصديقها على المعاهدة وفق إجراءاتها الدستورية الخاصة. ومثال على ذلك اشتراط فرنسا لإتمام التصديق على معاهدة الصداقة وحسن الجوار المبرمة بينها وبين ليبيا عام ١٩٥٥ بأن يتم تعيين الحدود الليبية التونسية. وقد تم تعيين هذه الحدود عام ١٩٥٦. ومن ثم صادقت فرنسا على المعاهدة المذكورة.

ثالثاً: جواز رفض التصديق دون أية مسؤولية دولية. فقد جرى العرف الدولي على اعتبار أن الدولة لها مطلق الحرية في التصديق على المعاهدات، فمثلاً، رفضت بعض الدول التصديق على بعض المعاهدات بسبب خلاف بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بشأن المعاهدة. فالولايات المتحدة الأمريكية لم تدخل في عضوية عصبة الأمم بسبب رفض مجلس الشيوخ التصديق على معاهدة فرساي عام ١٩١٩، بحجة عدم اتساقها مع مبدأ "مونرو" حول عدم التدخل في الصراعات الدولية، علماً بأن الرئيس الأمريكي "ويلسون" كان قد شارك في إعداد المعاهدة المذكورة. يتضح مما ذكر أعلاه أن قواعد القانون الدولي، بمصادره وتطبيقاته المختلفة، لا تتضمن طريقة موحدة للتصديق على المعاهدات، وإنما تترك المسألة

في بعض الدول لا يصادق البرلمان على المعاهدة الدولية لأن المصادقة ليست من اختصاصه

للإجراءات الدستورية الخاصة بكل دولة. والقانون الدولي لا يشترط رقابة برلمانية على المعاهدات التي تبرمها الدول باستثناء حالات معينة مثل ميثاق منظمة العمل الدولية.

المبحث الثاني
مجلس الشورى ودوره في التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية

قبل الحديث عن دور مجلس الشورى في التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية في ظل نظامه الحالي. أود الرجوع إلى الوراء، وتتبع مسيرة مجلس الشورى منذ بداياته الأولى حتى نتمكن من فهم الدور الحقيقي الذي يلعبه المجلس إزاء موضوع التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

لقد كان واضحاً منذ البداية أن فكرة مجلس الشورى تتفق والنهج الإصلاحي للمؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود – طيب الله ثراه-. فقد بدأ مجلس الشورى القديم الذي صدر نظامه الأول في مطلع عام ١٣٤٦هـ (١٩٢٧م) سلطة تنظيمية تنفيذية في آن واحد، فكان يقر مشروعات لقوانين ولوائح ويتدخل في الوقت نفسه في الإدارة التنفيذية بأدق تفاصيلها. وبين عامي ١٣٤٤هـ و١٣٥١هـ (١٩٢٥م-١٩٣٢م) وهو العام الذي أعلن فيه توحيد المملكة، اتضحت معالم الفصل بين السلطات الدستورية الثلاث فظهرت السلطة القضائية (ممثلة برئاسة القضاة)، والسلطة التنظيمية (ممثلة بمجلس الشورى)، والسلطة التنفيذية ممثلة (بمجلس الوكلاء) الذي تحول بعد عشرين عاماً إلى مجلس الوزراء (١٣٧٣هـ-١٩٥٣م).

أدى تشكيل مجلس الوزراء وقيامه بالوظيفتين التنظيمية والتنفيذية إلى خفوت وظيفة مجلس الشورى القديم، فتحول كثير من سلطاته مع الزمن إلى مجلس الوزراء وبقي لأربعة عقود لا يمارس هذه السلطات مع وجوده في الهيكل التنظيمي للدولة بميزانيته وأعضائه وتشكيلاته (١١).

وبعد صدور نظام مجلس الشورى عام (١٤١٢هـ) (١٢) أعطي المجلس صلاحيات أفقية عريضة في دراسة الأنظمة وتفسيرها والنظر في اللوائح والاتفاقيات وخطط التنمية...إلخ (١٣).

والذي يهمنا في دراستنا هنا دور مجلس الشورى إزاء التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية. فقد جاء نص المادة (١٥) الخامسة عشرة (الفقرة ب) واضحاً

لا لبس فيه فالمجلس مخول في دراسة الأنظمة واللوائح، وكذلك المعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح ما يراه بشأنها.

تمر مراحل التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية في المملكة العربية السعودية بعدة مراحل. بدءاً بالتفاوض على بنود المعاهدة والتوقيع عليها. ثم تحال إلى مجلس الشورى لإبداء رأيه حيالها قبل إيداعها وتسجيلها لدى الجهات المختصة. ففي حالة موافقة المجلس عليها بعد مناقشتها من قبل أعضاء المجلس يصدر المجلس قراراً بذلك. وهو يعد من الناحية الدستورية بمثابة التصديق على الاتفاقية أو المعاهدة الدولية تمهيداً لرفعه للمقام السامي لإعداد مرسوم ملكي بذلك. والحال كذلك إذا تعلق الأمر بالامتيازات التي تمنحها الدولة (١٤).

إن جهات الاختصاص في التصديق على المعاهدات تختلف من دولة لأخرى، فتمنح بعض الدول صلاحيات واسعة للسلطة التشريعية بحيث تعطيها الحق في التصديق على كافة المعاهدات في حين لا تملك السلطة التشريعية في دول أخر صلاحية التصديق إلا على بعض المعاهدات ذات الأهمية الخاصة، فيما يقوم رئيس الدولة بالتصديق على باقي المعاهدات، وفي الدول التي تتكون سلطتها التشريعية من مجلسين، يتولى التصديق على المعاهدات أحد المجلسين في بعض الدول وكلا المجلسين في دول أخرى وتتعدد كذلك آليات التصديق على المعاهدات من قبل السلطة التشريعية من دولة إلى أخرى، فبينما يتم ذلك بقرار برلماني في بعض الدول فإنه يتم بموجب قانون يسنه البرلمان في دولة أخرى ويكون ذلك من خلال تحويل المعاهدة إلى قانون داخلي، الأمر الذي يعني منح اختصاصات أوسع للسلطة التشريعية.

الفصل الثاني
الآثار القانونية المترتبة على تصديق البرلمان على المعاهدات

تلزم المعاهدات الأطراف المتعاقدة، ولا تمتد آثارها إلى غيرهم، وذلك انطلاقاً من أن القوى الإلزامية للمعاهدات تقوم على أساس مبدأ العقد شريعة المتعاقدين، وتأكيداً لتوافق إرادة الأطراف الموقعة.

لقد أكدت المادة ٢٦ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ على أن "كل معاهدة نافذة تكون ملزمة لأطرافها وعليهم تنفيذها بحسن نية". أما الدول غير الأطراف في المعاهدة فليست ملزمة بها، بأي شكل

تحال الاتفاقيات الدولية إلى مجلس الشورى لإبداء رأيه حيالها بعد التوقيع عليها

من الأشكال. إلا إذا ارتضتها، سواء بقبول نتائجها أو الانضمام إليها لاحقاً، وحينها تتغير صفتها من دول غير أطراف إلى دول أطراف. كما نصت المادة ٣٤ من اتفاقية فيينا على أنه "لا تنشئ المعاهدة التزامات أو حقوقاً للدول الغير بدون موافقتها".

تسري الآثار القانونية للمعاهدات، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف بعد توقيعها من قبل السلطة التنفيذية. وتتسع دائرة الآثار الناتجة عن المعاهدات، إذا رافقها تصديق من قبل السلطة التشريعية، بحيث تصبح ملزمة للمحاكم الوطنية إذا تم إصدارها بقانون.

لقد اتضح في الفصل الأول أن المعاهدات تكتسب قوتها، وفق القانون الدولي، بمجرد التصديق عليها حسب الإجراءات الدستورية المتبعة في كل دولة. أما حسب الدساتير المختلفة، فإن المعاهدات تكتسب قوتها، إما بتوقيعها من قبل رئيس الدولة، أو بالتصديق عليها من قبل البرلمان بقانون وفق إجراءات التشريع الدستورية.

يترتب على هذه البيانات آثار قانونية مختلفة. فالآثار الناتجة عن المعاهدات التي يصادق عليها البرلمان، تختلف عن تلك التي لم يصادق عليها. وفي إطار المعاهدات التي يصادق عليها البرلمان تختلف الآثار القانونية للمعاهدات التي يصدرها البرلمان بقانون عن تلك التي يكتفي البرلمان بالموافقة عليها بقرار.

المبحث الأول
القيمة القانونية للمعاهدات المصادق عليها من البرلمان

تختلف القيمة القانونية والقوة الإلزامية للمعاهدات المصادق عليها من دستور لآخر، فهي تتمتع بقوة أعلى من قوة القانون في بعض الدساتير مثل فرنسا، وتقع إلى جانب الدستور وتمثل القانون الأعلى في البلاد، كما في الولايات المتحدة الأمريكية، والمعاهدات لها قوة القانون في مصر، ولا تصدر إلا بقانون كما في اليونان وإيطاليا وغيرها. وهكذا تتدرج مكانتها في دساتير الدول المختلفة بحسب النظم القانونية في كل دولة. من جهة أخرى تنص بعض الدساتير على أن التصديق على بعض المعاهدات لا يكون إلا بقانون، مما يمنحها مكانة قانونية في التشريع الداخلي. أما في مجال القانون الدولي العام فإن القيمة القانونية للمعاهدات تتحقق بمجرد التصديق عليها، وتسري آثارها بغض النظر عن اختلاف الإجراءات الدستورية للتصديق من دولة إلى أخرى (١٥).

وبحسب الدساتير المختلفة فإن القيمة القانونية للمعاهدات الدولية مرتبطة بالقانون الداخلي، كما يوضحها دستور كل دولة. وينقسم القانونيون إزاء هذه العلاقة إلى فريقين يتبنى أحدهما نظرية الازدواج، فيما يتبنى الآخر نظرية الوحدة. وتقوم نظرية الازدواج على أساس أن القانون الدولي والقانون الداخلي يمثلان نظامين متساويين، يستقل كل منهما عن الآخر، ولكل منهما موضوعاته الخاصة ومصادره المستقلة، فلا يختلط أحدهما بالآخر ولا يخضع أحدهما للآخر، يترتب على هذه النظرية أن المعاهدات الدولية لا تعد جزءاً من القانون الداخلي إلا إذا تمت حيالها إجراءات

التشريع الداخلية، أي عرضها على السلطة التشريعية وتحويلها إلى قانون، وبدون ذلك لا تتمتع المعاهدات الدولية بأي قوة إلزام في القانون الداخلي، ولا يتقيد بها القاضي الوطني. أي أنه إذا تعارضت قاعدة دولية مع قاعد داخلية فإن القاضي الوطني يطبق القاعدة الداخلية، رغم أن ذلك يحمل الدولة مسؤولية دولية بسبب عدم الوفاء بالتزاماتها. هذا في حين أن القاضي الدولي يطبق المعاهدة الدولية بغض النظر عن مكانة المعاهدة بالنسبة للتشريعات الداخلية للدول الأطراف (١٦).

أما نظرية الوحدة فتقوم على أساس أن قواعد القانون الدولي العام وقواعد القانون الداخلي تندمج في نظام قانوني واحد، وتكون مجموعة قانونية واحدة تتدرج قواعدها في القوة. يترتب على هذه النظرية اعتبار المعاهدات الدولية جزءاً من القانون الداخلي، دون الحاجة لاتخاذ إجراءات خاصة على المستوى الوطني أي أن المعاهدات بموجب هذه النظرية تعتبر من مصادر القانون الداخلي وتطبقها المحاكم الوطنية.

المبحث الثاني
القيمة القانونية للمعاهدات غير المصادق عليها من البرلمان

يمكن الإشارة إلى ثلاث حالات لا يصادق فيها البرلمان على المعاهدات الدولية، مما يترتب عليها نتائج مختلفة وآثار قانونية متباينة تنعكس على قيمة المعاهدة وتطبيقاتها.

التصديق على المعاهدات إجراء يثبت التزام الدولة تجاه الدولة الأخرى الموقعة عليها

بداية، قد لا يصادق البرلمان على المعاهدة الدولية لأن المصادقة ليست من اختصاصه، يحدث ذلك في كثير من الدول، مثل فرنسا واليونان وفنلندا وإيطاليا ومصر والأردن. فإذا قامت السلطة التنفيذية في أي من هذه الدول بالتصديق على المعاهدات دون عرضها على البرلمان، فإن هذا إجراء دستوري، والمعاهدة الصحيحة وملزمة للدولة على المستويين الدولي والوطني ولا يترتب على السلطة التنفيذية أي مخالفة دستورية، وتتمتع المعاهدة في هذه الحالة بقيمتها القانونية التي يحددها الدستور والتي غالباً ما تكون مساوية لقوة القانون.

أما في حالة اشتراط الدستور موافقة البرلمان على كافة المعاهدات، كما في الدستور الأمريكي، فإن عدم تصديق البرلمان على أي معاهدة يحول دون سريان هذه المعاهدة ويفقدها قيمتها القانونية، ويجعلها باطلة من الناحية الدستورية، وبالتالي لا تستطيع السلطة التنفيذية التوقيع عليها. وقد اضطرت الحكومة الأمريكية، مثلاً، إلى إلغاء بعض المعاهدات بسبب عدم تصديق مجلس الشيوخ عليها بأغلبية الثلثين، مثل معاهدة فرساي، ومعاهدة تبادل المطلوبين مع بلجيكا.

أما في الحالة الثالثة فهي التي يقوم فيها رئيس الدولة بالتصديق على المعاهدة دون عرضها على البرلمان خلافاً للدستور، وهو ما يسمى بالتصديق الناقص. في هذه الحالة يتجاوز رئيس الدولة البرلمان، ويسلبه حقه في التصديق على المعاهدة. ورغم أن القانون الدولي يعتبر المعاهدة بعد التصديق عليها وتوقيعها من رئيس الدولة وتبادل الوثائق الخاصة بها صحيحة بغض النظر عن الإجراءات الدستورية المتبعة في كل دولة، إلا أن فقهاء القانون اختلفوا حيال التصديق الناقص وانقسموا إلى ثلاث مذاهب هي (١٧):

المذهب الأول يعتبر المعاهدة باطلة ولا يترتب عليها أي قيمة قانونية، لأن انفراد رئيس الدولة بالتصديق دون البرلمان يعتبر تجاوزاً على اختصاصات البرلمان، وبالتالي لا يترتب الأثر القانوني على تصديقه، ولا تنفذ المعاهدة على المستوى الدولي.

أما المذهب الثاني فيرى أن المعاهدة صحيحة، وأن التصديق وإن تم مخالفاً للدستور يحدث الأثر القانوني الصحيح على المستوى الدولي. ينطلق أنصار هذا المذهب وهو الغالب في القانون الدولي من مبدأ سمو المعاهدات الدولية على القانون الداخلي. ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، بما في ذلك عدم التدخل في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. كما يرى أنصار هذا المذهب أن الأخذ بهذا الرأي يؤكد على جدية العلاقات الدولية واستقرارها ويحول دون التصرف بسوء النية من قبل بعض الدول.

المذهب الثالث هو حل وسط بين المذهبين السابقين، فهو يرى أن المعاهدة صحيحة على أساس من المسؤولية الدولية، وباطلة في المجال الداخلي.

أما في المملكة العربية السعودية، ومن خلال قراءة متأنية لمضمون الفقرة (ب) من المادة الخامسة عشرة من نظام مجلس الشورى، نجد أن النص قد حصر عمل المجلس في الدراسة (للأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات)، وإبداء الرأي حيالها، ولم يتطرق من الناحية الفنية في حالة ما إذا رفض المجلس الاتفاقية أو المعاهدة الدولية. وما هو الإجراء الدستوري المطلوب اتخاذه حينئذ؟ وفي اعتقادي الشخصي أن إعمال مضمون المادة السابعة عشرة المعدلة من نظام مجلس الشورى والتي عالجت موضوع التباين بين مجلسي الوزراء والشورى هو الحل الأمثل بحيث يرفع الموضوع برمته إلى الملك لاتخاذ ما يراه مناسباً (١٨).

ومما تقدم فإنه يمكن القول إن المعاهدات الدولية لا تمثل مصدراً رئيسياً من مصادر القانون الدولي فحسب، وإنما تتمتع بقوة قانونية خاصة في التشريعات الداخلية. فتتجه الكثير من الدول إلى منح المعاهدات الدولية قوة القانون الداخلي، بل يصل الأمر في دساتير بعض الدول الأخرى إلى منحها قوة أعلى من القانون الداخلي. تنعكس هذه القوة عند إصدار المعاهدة بقانون، أي تحويلها من وثيقة دولية ملزمة في الوسط الدولي إلى تشريع داخلي ملزم في المجال الوطني أيضاً(١٩).

الهوامش

(١) محمد سعيد الدقاق ومصطفى سلامة حسن، القانون الدولي المعاصر، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٧م، ص٩٢.

(٢) عزيز كايد، الرقابة البرلمانية على المعاهدات التي تبرمها السلطة التنفيذية، سلسلة التقارير القانونية (٢٩)، ٢٠٠٦م، ص ١٥.

(٣) عزيز كايد، المرجع السابق، ص ٧.

(٤) علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الإسكندرية: منشأة المعارف ١٩٩٢م، ص ٥٤٦.

(٥) عبدالكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، ج ١ (عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م)، ص ٢٦٩.

(٦) المرجع السابق، عزيز كايد، ص١٠.

(٧) المرجع السابق، ص ١١.

(٨) محمد المجذوب. محاضرات في القانون الدولي العام (بيروت: الدار الجامعية، ١٩٩٣م) ص ٢٣٥.

(٩) علي إبراهيم، الوسيط في المعاهدات الدولية (القاهرة: دار النهضة الدولية، ١٩٦٥م)، ص ٤٨٦.

(١٠) المرجع السابق، ص ٢٦٦-٢٧٠.

(١١) د. عبدالرحمن الشبيلي، التجربة الشورية في المملكة العربية السعودية بين الإطار والتطوير (رؤية شخصية)، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م، مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية. ص ١٥.

(١٢) صدر نظام مجلس الشورى بالمرسوم الملكي رقم ٩١/١ تاريخ ١٤١٢/٧/٢٨هـ.

(١٣) نصت المادة ١٥ من نظام مجلس الشورى على ما يلي:

"يبدي مجلس الشورى الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء وله على وجه الخصوص ما يلي:

أ- مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإبداء الرأي نحوها.

ب- دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح ما يراه بشأنها.

ج- تفسير الأنظمة.

د- مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى واقتراح ما يراه حيالها".

(١٤) تنص المادة السبعون من النظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٩٠/١ بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ على أنه "لا يجوز منح امتياز أو استثمار مورد من موارد البلاد العامة إلا بموجب نظام". كما تنص المادة السبعون من النظام الأساسي للحكم على ما يلي: "تصدر الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، والامتيازات، ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية".

(١٥) عزيز كايد، المرجع السابق، ص٣٣.

(١٦) علي القهوجي، المعاهدات الدولية أمام القضاء الجنائي، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر ١٩٩٧م، ص ٣-٤.

(١٧) انظر: علي إبراهيم، مرجع سابق، ص ٢٨٧-٢٩٤، وكذلك: عبدالكريم علوان، مرجع سابق، ص ٢٧٢-٢٧٤.

(١٨) تنص المادة ١٧ المعدلة من نظام مجلس الشورى على ما يلي: "إذا تباينت وجهات نظر المجلسين يعاد الموضوع إلى مجلس الشورى ليبدي ما يراه بشأنه ويرفعه إلى الملك لاتخاذ ما يراه".

(١٩) عزيز كايد، مرجع سابق، ص ٤٦.

المراجع

(١) عزيز كايد، الرقابة البرلمانية على المعاهدات التي تبرمها السلطة التنفيذية، سلسلة التقارير القانونية ٢٩، آذار ٢٠٠٢م.

(٢) محمد سعيد الدقاق ومصطفى سلامة حسن، القانون الدولي المعاصر، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية. ١٩٩٧م.

(٣) علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٢م.

(٤) عبدالكريم علوان، محاضرات في القانون الدولي العام، ج١، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م.

(٥) محمد المجذوب، محاضرات في القانون الدولي العام، بيروت: الدار الجامعية، ١٩٩٣م.

(٦) علي إبراهيم، الوسيط في المعاهدات الدولية، القاهرة: دار النهضة الدولية، ١٩٩٥م.

(٧) أحمد سرحال، قانون العلاقات الدولية، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٣م.

(٨) د. عبدالرحمن الشبيلي، التجربة الشورية في المملكة العربية السعودية بين الإطار والتطوير (رؤية شخصية)، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م، مؤسسة عبدالرحمن السديري الخيرية.

(٩) علي القهوجي، المعاهدات الدولية أمام القضاء الجنائي، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر ١٩٩٧م.

(١٠) النظام الأساسي للحكم المتوج بالأمر الملكي رقم أ/٩٠ تاريخ ١٤١٢/٧/٢٨هـ.

(١١) نظام مجلس الشورى المتوج بالأمر الملكي رقم أ/٩١ تاريخ ١٤١٢/٧/٢٨هـ.

كليات العلوم الطبية التطبيقية.. نظرة مستقبلية

• د. عبدالله زين العتيبي

اهتمت الدولة اهتماماً منقطع النظير بالتعليم وبالذات التعليم الصحي الجامعي، وذلك بتوفير العديد من الكليات الصحية في الجامعات السعودية نظراً للنمو المطرد في الخدمات الصحية، وهذا بالتالي أدى إلى زيادة الطلب على القوى العاملة الصحية والتي أصبحت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالزيادة السكانية، حيث ينمو سكان المملكة بمعدل نمو ٣٪ سنوياً حسب تقديرات مصلحة الإحصاءات العامة. كما أنه ونظراً للزيادة الكبيرة في أعداد الخريجين من الثانوية العامة وحرص الغالبية منهم على الالتحاق بتلك الكليات والتخصص في مختلف المجالات الصحية حتى أصبحت الجامعات غير قادرة على تحقيق رغبات العديد من الطلاب والطالبات لمحدودية الأماكن فيها. وكان من ضمن الحلول المقترحة التوسع في افتتاح مثل هذه الكليات في مختلف مناطق المملكة لتحقق رغبة السواد الأعظم من خريجي الثانوية العامة للالتحاق بالمجال الصحي ومن ثم سد النقص الكبير من الكادر الوطني في مثل هذه التخصصات.. فالمملكة تستقطب غالبية القوى العاملة في المجال الصحي الحكومي والأهلي من خارجها مما يحتم ضرورة إنشاء العديد من الكليات الصحية لمواكبة هذا النمو والمسارعة في سد الشواغر التي بالتأكيد سوف تزداد مستقبلاً. ولقد طالعتنا الأخبار مؤخراً بالأوامر الكريمة السامية بالتوسع في إنشاء العديد من كليات العلوم الطبية التطبيقية في عدة مدن وهذا يدل على ما تمثله هذه الكليات من أهمية في دعم التنمية الصحية المحلية، وكذلك ما استشعره المسؤولون من أهمية التوسع بإنشاء مثل هذه الكليات المهمة. ولا شك أن مخرجات هذه الكليات سوف تسهم في إمداد القطاع الصحي الحكومي والأهلي بالعديد من المتخصصين في مختلف المجالات الصحية ليعملوا جنباً إلى جنب مع زملائهم خريجي الكليات الصحية الأخرى في توفير ما يحتاجه المريض من فحص وتشخيص وعلاج.

إلا أن هناك بعض الملاحظات التي من الممكن دراستها ووضع الخطط اللازمة لها حتى يكتمل الدور المطلوب من هذه الكليات، منها ما يمس المناهج ومنها ما يتعلق بالمخرجة التعليمية لهذه الكليات:

١- من المهم توحيد الخطط والمناهج وطرق التدريس لجميع تخصصات هذه الكليات، حيث إن الخطة التدريسية لقسم المختبرات الإكلينيكية أو قسم البصريات يكون متشابهاً في جميع الكليات، وهذا يجعل من إمكانية التواصل الأكاديمي بين هذه الكليات ميسراً وكذلك ألا يواجه الطلاب صعوبة في معادلة المواد التي درسوها في كلية العلوم الطبية التطبيقية في الباحة عند انتقالهم إلى الكلية المماثلة لها في الجوف مثلاً. وهذه الصعوبة نلمسها حالياً عند انتقال الطلاب إلى كلية العلوم الطبية التطبيقية بجامعة الملك سعود.

٢- التنوع في طرح التخصصات الصحية في هذه الكليات وعدم التكرار، ولعل أحد أهم الأسباب الداعية لذلك صعوبة الحصول على الكادر التدريسي في بعض المجالات (علاج علل النطق والسمع أو العلاج الوظيفي على سبيل المثال) مما قد يتسبب في أن يتم إيقاف بعض التخصصات من قبول طلاب يرغبون في الالتحاق بها لسنوات بحجة عدم وجود الكادر التدريسي.

٣- من المهم العناية بخريجي هذه الكليات وتوفير الجو المناسب لها للعمل لما لهم من دور كبير ومهم في المستشفيات لا يمكن أبداً إنكاره وذلك بتعيينهم في المكان الذي يستحقونه وعلى مرتبة (أخصائي) وليس (فني)، فالطالب عندما يتخرج يكون قد أمضى ما يقارب خمس سنوات ونصف من الدراسة والتدريب أصبح بعدها قادراً على ممارسة مهنته كأخصائي مدعوم بما تلقاه من علوم نظرية وتدريبية لا يمكن بأي حال من الأحوال مقارنته بما يتلقاه خريجو برامج الدبلوم أو ممن يتعينون على وظيفة (فني).

وهذا النداء موجه إلى وزارة الخدمة المدنية ووزارة الصحة كونها المستفيد الأكبر من المخرجات التعليمية لهذه الكليات كذلك المستشفيات التي تتبع للقطاع العسكري.

٤- يعاني خريجو هذه الكليات في الوقت الحاضر من عدم مساواتهم من الناحية المالية (البدلات) مع غيرهم من خريجي الكليات الصحية ممن درسوا نفس المدة، ويتمثل ذلك واضحاً فيما يسمى ببدل التفرغ، حيث إنهم يحصلون على بدل مقداره ٢٠٪ فقط، وهذا لا يتناسب مع طبيعة عملهم وكذلك سنوات الدراسة الجامعية، والغريب في الأمر أنهم يتساوون في هذا البدل مع فئة الفنيين ممن يدرسون فقط سنتين ونصف.

هذه نظرة عامة لما تواجهه هذه الكليات من صعوبة يجدر أن تعالج الآن تفادياً لما قد يطرأ من معوقات قد تسهم في التأثير على مخرجاتها الحيوية والهامة للقطاع الصحي الحكومي والأهلي.

• عضو مجلس الشورى

٣٠٠٠ محام لمراقبة الانتخابات البلدية

م. جديع القحطاني: اللجنة الوطنية للمحامين تراقب الانتخابات البلدية

أكد المتحدث باسم انتخابات المجالس البلدية المهندس جديع القحطاني، أن اللجنة الوطنية للمحامين والمؤسسات المدنية ستراقب سير ومراحل واقتراع الانتخابات البلدية في المملكة.

وأوضح أن اللجنة أبدت استعدادها لمراقبة الانتخابات، مضيفاً أن وزارة الشؤون البلدية والقروية أبلغت جميع المؤسسات المدنية بذلك، وقال: «مراقبة الانتخابات البلدية من مؤسسات المجتمع المدني ضرورة، حتى يضمن الجميع شفافيتها ونزاهتها».

وذكر القحطاني أن وزارة الشؤون البلدية والقروية تنظم الانتخابات، فيما تتولى المؤسسات المدنية مراقبتها من خلال موظفيها أو الأجهزة الحكومية، مبيناً أنه سيكون هناك تنسيق بين لجنة المحامين ومؤسسات المجتمع المدني بخصوص ذلك.

من جانبه توقع رئيس اللجنة الوطنية للمحامين بالمملكة المحامي الدكتور ماجد قاروب، إشراف أكثر من ثلاثة آلاف محام على مراقبة الانتخابات البلدية التي ستجرى في الأول من ذي القعدة المقبل، منهم ١٧٠٠ مصرح لهم ومسجلون في وزارة العدل، والباقون من المتدربين على مستوى المملكة.

وأوضح قاروب أن دور اللجنة الوطنية للمحامين في مراقبة الانتخابات البلدية إشرافي للتأكد من عدم وجود أي مخالفات نظامية للناخبين والمنتخبين، وكذلك من عدم وجود دور لأي جهات حكومية في دعم أي مرشح، إضافة إلى التأكد من سلامة وصحة العملية الانتخابية، مشيراً إلى أن اللجنة سترفع تقريراً نهائياً للجهات المعنية عن أي ملاحظات يتم رصدها.

وذكر أن اللجنة لا علاقة لها بالطعون الانتخابية، مؤكداً أن موافقة وزير الشؤون البلدية والقروية على إشراف اللجنة لسير

العملية الانتخابية تأتي في إطار حرص الوزارة على تطبيق أرقى المعايير الانتخابية الضامنة لمبادئ الشفافية والنزاهة، مضيفاً أن اللجنة العامة للانتخابات ستقدم كل التسهيلات اللازمة لأداء عمل المحامين مراقبين للانتخابات، ووضع الآليات والإجراءات والتعليمات اللازمة والضرورية لإنجاح هذه العملية الرقابية التي سيتم الإعلان عنها قريباً.

تقديم الانتخابات الرئاسية فاجأ الإسبان في ظل الأزمات الداخلية

جاء الإعلان بتقديم الانتخابات الرئاسية في اسبانيا بمثابة المفاجئة للإسبان خاصة بعد تصاريح سابقة كانت تنفي وبشكل قاطع عن وجود أية نية مُسبقة لتقديمها حيث كان مقرراً لها أن تجرى في ٢٠ من شهر مايو لعام ٢٠١٢م.

وعزا مراقبون إعلان رئيس الحكومة الإسبانية خوسية لويس ثاباتيرو تقديم الانتخابات بمثابة خضوع للضغوط السياسية والاجتماعية الرهيبة التي تعرض لها خلال السنة الحالية.

ومع تفاقم الأزمات الداخلية وارتفاع البطالة وسوء الإدارة الاقتصادية وبقاء ملفات سياسية واقتصادية عالقة، على الرغم من بوادر تحسن كبيرة أطلت برأسها في الآونة الأخيرة،

لكنها لم تشفع في تهدئة الغضب العارم وحشود المُظاهرات والتجمعات والاعتصامات التي لا تلبث أن تهدأ حتى تثور من جديد ناقمة على الوضع الاقتصادي.

ويأتي تقديم الانتخابات الرئاسية الإسبانية للمرة التاسعة في تاريخ اسبانيا الحديث بمثابة وضع حد للتجاوزات التي تراها الأحزاب السياسية سلبية مع رغبة اجتماعية قوية في تقديم الانتخابات وتغيير سدة الحكم وانتقال السُلطة ومشاركة اجتماعية فاعلة.

وفي ظل المشاكل المتراكمة طيلة الفترة الماضية برز الحزب المُحافظ كبديل قوي ومنافس للحزب الحاكم مع تقديمه لحلول منطقية ومنهجية واضحة، ورغبة في التغيير، وشعبية قوية تزداد يوماً بعد يوم، ففرض نفسه كحل لا مناص منه وأمر واقع في ظل غياب أحزاب قوية فاعلة ومؤثرة في المشهد الإسباني.

البرلمان الألماني يناقش تبني سياسة تقشف اقتصادي

يناقش أعضاء البرلمان الالماني الميزانية الالمانية لعام ٢٠١٢م والتي تقدر بحوالي ٣٠٦ مليارات يورو بزيادة تصل إلى حوالي ٤ مليارات و٧٠٠ مليون يورو عن ميزانية عام ٢٠١١ الحالي.

وأكد أعضاء في لجنة الشؤون المالية بالبرلمان الألماني احتمالية موافقة جميع أعضاء البرلمان على هذه الميزانية التي تنص أيضا الحصول على ٢٧ مليار يورو كديون جديدة بانخفاض يصل إلى حوالي ٢٢ مليار يورو عن الديون التي حصلت عليها الحكومة هذا العام.

وعزا الأعضاء احتمال الموافقة إلى خفض حصول الحكومة الألمانية على ديون كثيرة وبالتالي إلى سياسة تقشف ينتهجها وزير المالية شويبله.

من ناحية أخرى أكد النائب بالبرلمان الألماني هانس بيتر اوهل أن الحكومة الألمانية ستلجأ إلى استخدام مجموعات أمنية خاصة لمرافقة السفن التجارية الألمانية التي تعبر مياه منطقة القرن الإفريقي لحمايتها من هجمات القراصنة.

ويأتي هذا الإعلان في أعقاب ازدياد الاعتداءات على السفن التجارية في المياه الدولية والإقليمية للقرن الإفريقي.

رئيس اللجنة العليا للانتخابات المصرية: الضمانة الحقيقية لنزاهة العملية الانتخابية هي أفراد الشعب أنفسهم

أكد عبد المعز إبراهيم رئيس اللجنة العليا للانتخابات المصرية والتي ستضطلع بالإشراف على الانتخابات البرلمانية المقبلة لمجلسي الشعب والشورى حرص اللجنة على توفير كافة الضمانات التي تضمن نزاهة وشفافية الانتخابات البرلمانية المقبلة التي ينتظر أن تجري في النصف الثاني من شهر نوفمبر المقبل.

وأوضح إبراهيم أن الضمانة الحقيقية لنزاهة العملية الانتخابية هي أفراد الشعب أنفسهم الذين لهم الحق في التمسك بكافة الضمانات القانونية لنزاهة العملية الانتخابية والحرص على شفافيتها والتي كفلتها القوانين واللوائح، مشيراً إلى ضرورة أن يحرص كل مواطن على الإدلاء بصوته في العملية الانتخابية المقبلة، إعمالاً لحقه القانوني والدستوري وحتى يشارك بصورة إيجابية في مسيرة الحكم والعمل السياسي.

وقال إن الانتخابات القادمة سوف تجري تحت إشراف قضائي كامل تفعيلاً لشعار قاض على كل صندوق وإن عملية الانتخاب سوف تجري على ثلاث مراحل بإشراف رجال القضاء والنيابة العامة والهيئات القضائية المختلفة وهي مجلس الدولة والنيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة.

السودان: الرئيس وحده هو من يختار وزراء الحكومة القادمة

أكد حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان أن التشكيل الوزاري والحكومة القادمة ليست من اختصاص أي جهة سياسية أو حزبية غير الرئيس السوداني عمر البشير شخصياً، موضحاً أن المعطيات السياسية الراهنة تمنحه كافة الصلاحيات لاختيار وزرائه وأعضاء حكومته المقبلة سواء كانوا من أحزاب مناوئة أو موالية له.

وقال أمين الشؤون السياسية بالحزب الدكتور الحاج آدم يوسف في تصريح له: إن مسألة تشكيل الحكومة المقبلة وتحديد الوزارات ومن يتولاها هي مسؤولية رئيس الجمهورية دون غيره من الكيانات السياسية والأحزاب، مبيناً أن الرئيس يحمل الصفة القانونية والشرعية في ذلك الحق.

وأضاف أنه ليس لدى حزبه صفة اختيار أو ترشيح فرد في التشكيل الوزاري لا من بعيد ولا من قريب بل تنحصر مهمته في الاتصال بالقوى السياسية لتقريب وجهات النظر كالاستمرار في الحوار الوطني والوصول لتفاهمات حول جميع القضايا الوطنية والعلاقات الخارجية المتعلقة بمصير البلاد.

مباحثات الهند وباكستان البرلمانية تنجح في تهدئة الوضع المتأزم بينهما

أجمعت الهند وباكستان بعد اختتام الجولة الثانية من المحادثات البرلمانية بينهما والتي استمرت لمدة يومين بهدف تعزيز الروابط الشعبية وبناء الثقة المتبادلة بين الجارتين النوويتين في جنوب آسيا، ووفقاً للبيان الختامي الصادر في نيودلهي على أن السعي من أجل السلام والأمن بين إسلام آباد ونيودلهي يصب في مصلحة البلدين بشكل متساو.

وأعرب الوفدان الباكستاني الذي قاده نائب رئيس مجلس الشيوخ جان محمد جمالي والهندي النائب يشونت سينها عن ارتياحهما لاستئناف عملية حوار السلام الشامل بين حكومتي البلدين لتصفية النزاعات العالقة بشكل سلمي.

واتفقا على رفع توصيتهما لحكومتي بلديهما بضرورة استمرار عملية السلام الشامل دون توقف ومعالجة أي معضلات تحول دون استمرارها بالتفاهم.

كما اتفقا على الاستمرار في عقد المحادثات البرلمانية بشكل دوري لمناقشة السبل الرامية لتعزيز العلاقات الشعبية وفي مقدمتها تسهيل إجراءات التأشيرة لمواطني البلدين، بالإضافة إلى دعم ومساندة المؤسسات الحكومية بالتوصيات الإيجابية لاستمرارية عملية بناء الثقة المتبادلة بين البلدين.

اليوم العالمي للمياه ..«الم

• د. علي بن سعد الطخيس

هناك عُرفٌ بين بعض وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية بالمياه بصورة مباشرة أو غير مباشرة على اختيار شعار سنوي لليوم العالمي للمياه.

ومن الهيئات المذكورة على سبيل المثال اليونسكو، البرنامج الهيدرولوجي الدولي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأرصاد العالمية، منظمة الصحة العالمية وغيرها...

وكان شعار اليوم العالمي للمياه لعام ٢٠١١ هو «المياه للمدن» وتم اختياره للتصدي للتحديات التي تواجهها المدن على اعتبار أن معظم سكان العالم يعيشون في المدن (٣,٣ مليار نسمة يسكنون المدن) وهم بازدياد مستمر في الوقت الذي تتناقص فيه بشكل حاد مصادر المياه الطبيعية بالتزامن مع التغيرات المناخية العالمية التي لم يتم التيقن من آثارها، مع أن المؤشرات تُوحي بأنها سلبية - والله أعلم - مثل ارتفاع درجات الحرارة، استمرار فترات الجفاف، بالإضافة إلى النزاعات والكوارث والتذبذبات الاقتصادية وآثارها على عدم انتظام التدفقات المالية لتنفيذ مزيد من المشاريع المائية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للمدن من المياه العذبة النقية.

بمناسبة اليوم العالمي للمياه كان من الواجب أن تقوم الجهات ذات العلاقة «وزارة المياه والكهرباء وفروعها، وزارة الزراعة وفروعها، وزارة الشؤون البلدية والقروية وفروعها، الشركات الزراعية والصناعية، الجامعات ومراكز البحوث فيها، كافة مستخدمي المياه ونحو ذلك» بأنشطة متعددة في المدن والقرى والهجر للتوعية بأهمية المياه وضرورة المحافظة عليها. هذه الأنشطة قد تكون لقاءات وندوات صحفية وإذاعية وتلفزيونية مع المسؤولين والعلماء وصانعي القرار ومستخدمي المياه للحديث بصدق وأمانة وإخلاص عن الوضع المائي في المملكة على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وما هي الإجراءات الواجب اتخاذها.

من الأنشطة أيضاً إلقاء المحاضرات والمسابقات والمعارض في مدارس البنين والبنات.

بمناسبة اليوم العالمي للمياه ٢٠١١ أود أن أوجه الرسائل التالية:

١- رسالة موجهة لمعالي وزير المياه والكهرباء للإفادة عن المقترح الذي قدمته لمعاليه قبل مغادرتي الوزارة عن مشروع الربط المائي بين مناطق المملكة لأنه من المفيد والممكن ربط مناطق تبوك والجوف بمناطق حائل والقصيم والرياض والشرقية ونجران بشبكة من الأنابيب لنقل المياه الجوفية من منطقة لأخرى مع الاستمرار في تنفيذ مشاريع التحلية.

ويمكن أن يتم تحقيق ذلك عن طريق تنفيذ مشاريع إقليمية جديدة أو تعويض أصحاب الشركات الزراعية المهيأة فقط لزراعة الحبوب والأعلاف وربطها بالمشاريع القائمة، ويمكن كذلك ربط هذه المشاريع بمشاريع مناطق مكة المكرمة والمدينة المنورة والباحة وعسير وجازان.

مشروع الربط المائي بين مناطق المملكة ومحافظاتها يُعد من أهم المشاريع الإستراتيجية في المملكة لإمكانية خلق مرونة تشغيلية لنقل مياه الشرب من منطقة لأخرى سواء في الحالات العادية أو في حالات الطوارئ.

من مزايا هذا المشروع الإستراتيجي الاستفادة من توفر المياه الجوفية في بعض المناطق وانخفاض تكاليف توفيرها في مناطق أخرى وجودة نوعيتها أيضاً وكذلك سهولة وإمكانية حفر مزيد من الآبار لتدعيم المشروع.

سيستفيد من هذا المشروع سكان المدن والقرى والهجر وعابرو السبيل بعد إنشاء خزانات وأشياب في مواقع يتم اختيارها بعد التنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

٢- رسالة موجهة لمعالي وزير الزراعة للإفادة عن إستراتيجية الأعلاف فلقد كثر الحديث عن القرار (٣٣٥) الذي من فقراته التخفيض التدريجي لإنتاج القمح. منهم من يزعم أنه قرار خاطئ فهو لم يساهم في اعتقادهم في توفير المياه لأن الكثير تحول إلى زراعة الأعلاف التي تستهلك كميات أكثر وينادون بالرجوع إلى إنتاج القمح وحديثهم عن الأعلاف كلام حق يُراد به باطل.

بالفعل موضوع الأعلاف بحاجة عاجلة إلى حل ولعل إستراتيجية الأعلاف بها الحل المنتظر. قرار مجلس الوزراء الموقر القاضي برفع الإعانة من ٢٥٪ إلى ٧٠٪ للمزارعين الذين يستخدمون أنظمة الري الحديثة الموفرة للمياه قرار صائب وأتمنى أن يُستثنى من هذه الإعانة من لديه رشاشات ري محورية. الفلاح السعودي في حاجة ماسة إلى دعمكم في تسويق منتجاته فهو أقل من يكسب في منظومة الإنتاج. التصنيع الغذائي باب رزق جديد لصغار المزارعين ودعمهم مطلب وطني.

٣- رسالة موجهة إلى كل من يعتقد أني ضد الزراعة في المملكة:

نظمت مجموعة الفيصلية مشكورة قبل أكثر من شهر ورشة عمل جيدة في مجال الإنتاج الزراعي واتجاهاته والأمن الغذائي والاستثمارات فيه وتحديات الزراعة المستدامة وقدمها على مدى يومين البروفيسور فورست رينهورست من جامعة هارفارد وحضرها العديد من المهتمين من القطاعين العام والخاص وكان لي الشرف أن أكون أحد مرشحي مجلس الشورى لحضور هذه الورشة.

بادرني أحد منسوبي المجموعة - جزاه الله خيراً - بالسلام وسألني: بعد مرور أكثر من عامين على خروجك من وزارة المياه والكهرباء هل لا تزال تضع قبعة الوزارة على رأسك: أي هل لا تزال تعارض الزراعة في المملكة؟. وقع هذا السؤال على رأسي كالصاعقة، وسألته من قال إني أعارض الزراعة وهل لديك

ـــــــياه للمدن»

ما يثبت ذلك؟ قال موقفك من زراعة القمح، واستطرد يؤكد أن قرار تخفيض إنتاج القمح غير موفق لأن من توقف عن إنتاج القمح تحوّل إلى زراعة الأعلاف التي يزيد استهلاك الهكتار الواحد منها من المياه عن نظيره في القمح بأربعة أضعاف، أي أن الهدف من تخفيض إنتاج القمح لم يتحقق.

سألته ما هو تعريف الزراعة في نظرك؟ أدركت أنه لا يعرف من الزراعة إلا القمح والأعلاف فقط. جميل أن يعرف المرء ما يدور عنه.

نظراً لاتهامي من قِبل الزميل بالمجموعة ومن يتوافق معه بالرأي بأني ضد الزراعة في المملكة فقد قررت أن أرد على هذه التهمة حتى يعلم الجميع في هذه البلاد المباركة أنني لست ضد الزراعة في المملكة، ولم أتبن هذا الموقف قبل خلعي قبعة الوزارة أو بعدها، وأنا بريء من هذه التهمة براءة الذئب من دم يوسف.

ولأهمية الموضوع فإن الأمر يتطلب التوضيح بأنه إذا كانت الزراعة في المملكة هي زراعة قمح وأعلاف فقط حسب فهم البعض، فإني والمختصين العارفين عن تفاصيل موضوع المياه الجوفية في المملكة وندرتها وشحها وظروفها الجيولوجية والهيدروجيولوجية وكل المخلصين لهذه الأرض المباركة وأهلها الذين يسعون جاهدين لتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة كلنا ضد هذا النوع من الزراعة، وأنا أولهم لأن المملكة بلد صحراوي من أفقر بلدان العالم بمصادر المياه، وأن ما يتوفر في طبقاتها من مياه قد اختزنت فيها منذ أكثر من عشرين ألف سنة، وتُصنف بأنها مياه جوفية غير متجددة، وهذه النوعية من المياه يقتصر استخدامها في الدول التي تعير المياه أهمية بالغة على استخدامات محددة في أوقات الطوارئ فقط، يجب ألا نعالج الخطأ بالخطأ.

أود أن أوضح للجميع أن الزراعة تشمل أيضاً الزراعة تحت ظروف البيوت المحمية لإنتاج الخضار بأنواعه وتشمل أي محصول يعتمد على الري بالتنقيط، كما أن الزراعة تضم مشاريع الدواجن وكذلك قطاع الثروة السمكية، حيث تملك المملكة ولله الحمد آلاف الكيلومترات من الشواطئ. هذه فرص زراعية ممتازة والمملكة لم تحقق الاكتفاء الذاتي منها بعد.

أشار تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية ٢٠١٠ الصادر قبل شهرين إلى أن العالم العربي يواجه خطر النقص في الماء والغذاء ما لم تتخذ خطوات عاجلة وفعالة لمعالجة أزمة الشح المائي، وأن ثلاث عشرة دولة عربية هي من الدول التسع عشرة الأفقر بالمياه بالعالم، والمملكة في ذيل القائمة وكمية المياه المتجددة المتوافرة للفرد في ثماني دول عربية هي أقل من ٢٠٠ متر مكعب بالسنة، في حين يُعتبر كل ما دون ٥٠٠ متر مكعب للفرد بالعام ندرة مائية حادة. يُلاحظ أن مصطلح المياه الجوفية غير المتجددة غير وارد في قاموس الدول، وأن هذه النوعية من المياه مقيد استخدامها بقيود صارمة فهي بمثابة الثروة أو الكنز أو الاحتياطي الإستراتيجي الذي يستخدم فقط عند الحاجة الماسة.

أخيراً: أهمس في آذان أنصار إعادة زراعة القمح: زوروا الأسواق المركزية والبقالات المنتشرة في المدن والقرى والهجر ستجدون الدقيق المستورد من الكويت والدقيق المستورد من الإمارات العربية المتحدة متوفراً وبأسعار تنافس الدقيق السعودي. هل هم يزرعون القمح؟ حان الوقت أن نفكر ليس في حاضرنا فقط، بل في مستقبلنا ومستقبل الأجيال القادمة وأن نبني خططنا المائية الإستراتيجية لمئات السنين القادمة وليس لعشرات السنين، فالماء يختلف عن الثروات الطبيعية الأخرى، حيث يمكن للإنسان أن يعيش بدون بترول وبدون ذهب وألماس لكن لا يمكن أن يعيش بدون ماء، لذلك علينا أن نتعايش مع مصادرنا المائية المتاحة بحكمة وعقل وأن نسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة مع العمل الدؤوب والبحث المستمر عن مصادر مائية جديدة واستكشاف آليات وطرق جديدة تعظّم الفائدة من وحدة المياه المتاحة. اللهم إني قد بلغت، اللهم فاشهد قلتها قبل سنوات، فاستشاط منها البعض، وأكررها الآن لعلهم أفاقوا من سباتهم.

• عضو مجلس الشورى

الدقباسي يشكر المملكة على دعمها ومساندتها للبرلمان العربي الانتقالي

أعرب رئيس البرلمان الانتقالي الأستاذ علي بن سالم الدقباسي عن بالغ الشكر والامتنان للمملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – على دعمها ومساندتها للبرلمان العربي الانتقالي، ووقوفها الدائم إلى جانبه بوصفه مؤسسة تشريعية تخدم العمل العربي المشترك.

جاء ذلك خلال استقبال معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس لمعالي رئيس البرلمان العربي الانتقالي والوفد المرافق له.

ونوه معالي رئيس المجلس خلال الاستقبال بأهمية البرلمان العربي وتطوير آلية العمل فيه بما يسهم في الارتقاء بمؤسسات العمل العربي المشترك.

وأكد دعم مجلس الشورى للبرلمان العربي والوقوف إلى جانبه والعمل على تذليل الصعوبات التي تواجهه، انطلاقاً من سياسة المملكة العربية السعودية الراسخة والثابتة تجاه التضامن العربي والداعمة لجامعة الدول العربية ومؤسساتها.

من جانبه عبر رئيس البرلمان العربي الانتقالي عن تقديره لدعم مجلس الشورى للبرلمان، منوهاً بالجهود التي يبذلها أعضاء مجلس الشورى أعضاء البرلمان العربي في أعمال البرلمان ونشاطاته.

وشرح معاليه خلال اللقاء أهداف البرلمان العربي وتطلعاته المستقبلية والخطط التطويرية لعمله بما يسهم في تطوير مؤسسات العمل العربي ومن بينها جامعة الدول العربية خدمة لتقوية الروابط بين الشعوب العربية.

وأوضح معالي رئيس مجلس الشورى في تصريح عقب اللقاء أن زيارة معالي علي الدقباسي تعد زيارة أخوية بعد انتخابه رئيساً للبرلمان، للبحث في الجوانب التي تدفع البرلمان العربي لتحقيق المهام التي أسندت إليه من القادة العرب ومن جامعة الدول العربية، إلى جانب بحث المعوقات التي تعيق العمل البرلماني بشكل عام، مشيراً إلى أن البرلمان العربي يقدم عملاً تنظيمياً لتطوير المنظومة العربية بما يخدم الشعوب العربية.

وأكد معاليه أن اختيار الدقباسي رئيساً للبرلمان العربي هو اختيار للمملكة لأن من يمثل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمثل المملكة.

من جهته قال رئيس البرلمان العربي: «إن هذا ليس بغريب على المملكة العربية السعودية فمواقفها الداعمة للأسرة الخليجية وللأمتين العربية والإسلامية معروفة ومشهودة، إلى جانب التزامها بالعمل على دفع العمل العربي المشترك بما يصون وحدة الأمة ويخدم قضاياها العادلة».

وبين في تصريح مماثل أنه وجد من معالي رئيس مجلس الشورى رغبة ملحة لتطوير العمل في البرلمان العربي وفي مؤسسات جامعة الدول العربية بما يخدم العمل العربي المشترك.

وأكد أن أعضاء البرلمان العربي مع هذا التوجه نحو تطوير العمل العربي والارتقاء به إلى ما يحقق آمال وتطلعات الشعوب العربية في الوحدة والتضامن.

حضر الاستقبال معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن البراك ومعالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد الغامدي، وأعضاء المجلس أعضاء البرلمان العربي الدكتور محمد الحلوة، وعبدالله أبوملحة، والدكتور محمد الخنيزي، وسعود الشمري.

آل الشيخ يثني على العلاقات الثنائية في لقائه بعضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني

استقبل رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، في مكتبه بمقر المجلس، معالي عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي أمين لجنة الحزب الشيوعي في مدينة تيان جين في جمهورية الصين الشعبية السيد تشانغ قاولي، والوفد المرافق له.

وأكد معالي رئيس مجلس الشورى في مستهل اللقاء متانة العلاقات الثنائية التي تجمع المملكة وجمهورية الصين في شتى المجالات، مشيدا معاليه بما تشهده هذه العلاقات من تطور وتنامي مستمر في ظل حرص واهتمام قيادتي البلدين الصديقين.

وقدم معاليه شكره وتقديره لجمهورية الصين الشعبية ممثلة في المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني نظير دعمه وتأييده لاستضافة المملكة العربية السعودية للقاء التشاوري لرؤوساء برلمانات الدول الأعضاء في مجموعة العشرين العام القادم، منوهاً بالعلاقات التي تجمع مجلس الشورى والمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني.

من جهته، عبر معالي عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السيد تشانغ قاولي، خلال اللقاء عن بالغ سعادته والوفد المرافق له بهذه الزيارة، مؤكداً المكانة والأهمية التي تمثلها المملكة العربية السعودية على الساحتين الدولية والإقليمية كدولة لها ثقلها وعضو فاعل في مجموعة العشرين.

وهنأ السيد تشانغ قاولي معالي رئيس مجلس الشورى نظير استضافة المملكة لاجتماع قمة مجموعة العشرين على مستوى رؤوساء البرلمانات في الدول الأعضاء، مشيداً بالدور المهم الذي يقوم به مجلس الشورى في النهضة التنموية بالمملكة، كما نوه بمستوى العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني ودورها في دعم كل ما يخدم مصالح البلدين الصديقين في شتى المجالات.

واستعرض الجانبان خلال اللقاء مجمل الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاسيما علاقات التعاون على الصعيد البرلماني.

حضر الاستقبال معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله البراك، ومعالي أمين عام المجلس الدكتور عبد الله بن محمد الغامدي.

.. ويبحث العلاقات البرلمانية مع رئيس برلمان جمهورية جزر القمر المتحدة

بحث معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ مع معالي رئيس البرلمان في جمهورية جزر القمر المتحدة حامد البرهان العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان في بلاده، وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات. جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده مع معاليه في مكتبه بمقر المجلس والوفد المرافق له.

ورحب معاليه في مستهل الاجتماع برئيس البرلمان القمري ومرافقيه، مؤكداً أن هذه الزيارة تجسد عمق العلاقات بين البلدين والشعبين الشقيقين.

من جانبه أعرب معالي الأستاذ حامد البرهان عن بالغ الشكر والامتنان لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني - حفظهم الله - على الدعم المستمر الذي تلقاه جمهورية جزر القمر المتحدة من المملكة، للنهوض ببرامجها التنموية في مختلف المجالات بما يحقق المزيد من الرخاء والازدهار لشعبها.

وأكد أهمية تعزيز وتنمية العلاقات البرلمانية بين البرلمان القمري ومجلس الشورى، وتفعيل لجان الصداقة بين البلدين بما يعزز علاقات التعاون بينهما في شتى الميادين.

حضر اللقاء معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور بندر محمد حمزة حجار، ومعالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله البراك، ومعالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله الغامدي، وعضو المجلس رئيس لجنة الصداقة السعودية القمرية الدكتور خضر بن عليان القرشي.

رئيس المجلس يهنئ د. البراهيم بالثقة الملكية

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس، معالي مدير جامعة حائل عضو المجلس سابقاً الدكتور خليل بن إبراهيم البراهيم.

وهنأ رئيس مجلس الشورى مدير جامعة حائل على الثقة الملكية الكريمة بتعيينه مديراً للجامعة متمنيا له التوفيق في مهام عمله لخدمة دينه ووطنه.

من جهته أعرب معالي مدير جامعة حائل عن شكره لمعالي رئيس مجلس الشورى على ما وجده خلال عمله في المجلس من تقدير وتعاون بناء متمنياً للمجلس وأعضائه دوام التوفيق.

وكان الأمر الملكي الكريم قد صدر بتعيين الدكتور خليل بن إبراهيم البراهيم مديراً لجامعة حائل بالمرتبة الممتازة.

وقد ولد الدكتور خليل بن ابراهيم البراهيم في الجوف في ١٣٧٩/٧/١هـ وحصل على الدكتوراة في الآثار، من جامعة درم، بانجلترا.

وعين عضواً في مجلس الشورى، اعتباراً من ١٤٢٦/٣/٣هـ، وشغل قبلها عدة مناصب اكاديمية. فقد عين رئيساً لقسم الآثار والمتاحف، بجامعة الملك سعود، بعد أن كان وكيلاً لنفس القسم.

ناقش الطاقة والبيئة والتعليم والاقتصاد السعودي

مجلس الشورى يشارك في الاجتماع السنوي لجمعية مشرعي الولايات المتحدة الأمريكية

شارك مجلس الشورى في الاجتماع السنوي لجمعية مشرعي الولايات المتحدة الامريكية الذي عقد في مدينه سان انتونيو بولاية تكساس الأمريكية بوفد رأسه معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور عبد الرحمن البراك.

وقدم الوفد الذي ضم في عضويته الدكتور ماجد المنيف عضو مجلس الشورى عدداً من المداخلات في الاجتماع وورش العمل التي عقدت ضمن الاجتماع وتمحورت حول موضوعات الطاقة والبيئة والتعليم ووضع الاقتصاد السعودي وسياسة المملكة البترولية، والتطورات الحضارية التي تشهدها المملكة في مختلف المجالات إلى جانب التعريف بالممارسة الشورية السعودية ودور مجلس الشورى في ايجاد بنية نظامية داعمة للمسيرة التنموية في المملكة.

وأكد معالي مساعد رئيس مجلس الشورى خلال لقائه رئيس الجمعية السيناتور ستيفن موريس أهمية التواصل بين الجمعية ومجلس الشورى، معبرا عن شكره للجمعية على دعوتها مجلس الشورى للمشاركة في المؤتمر.

ويبحث الاجتماع السنوي الموضوعات التي تهم البرلمانيين والمشرعين في الولايات المتحدة وخارجها بمشاركة 22 دولة.

د. عبد الرحمن البراك

د. الغامدي يستعرض العلاقات الثنائية مع السفير السويسري

استقبل معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله الغامدي، في مكتبه بمقر المجلس في الرياض، سفير جمهورية سويسرا الاتحادية لدى المملكة السيد بيتر راينهاردت.

وجرى خلال الاستقبال بحث الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، واستعراض علاقات التعاون المتينة بين المملكة وسويسرا في شتى المجالات.

كما تم بحث سبل تعزيز التعاون الثنائي المشترك على صعيد العلاقات البرلمانية التي تجمع مجلس الشورى والبرلمان السويسري، وتفعيل لجان الصداقة البرلمانية لما تمثله من دور في تعزيز التعاون بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الصديقين.

د.الحازمي يشارك في اجتماع الأمم المتحدة حول مرض الإيدز

شارك أ.د.محسن الحازمي عضو مجلس الشورى ونائب رئيس اللجنة الاستشارية للاتحاد العالمي للبرلمانات حول فيروس ومرض الإيدز في "الاجتماع رفيع المستوى" لمنظمة الأمم المتحدة لتدارس الجوانب ذات العلاقة بمرض الإيدز والفعاليات المصاحبة له والاجتماع السادس للجنة الاستشارية للتشريعات الخاصة بمكافحة فيروس ومرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية.

حيث تم في اجتماع المجموعة الاستشارية تدارس تقارير المجموعة ومنجزاتها خلال السنوات الماضية والخطوات المستقبلية والأعمال المزمع القيام بها وتقرير المجموعة والاتحاد العالمي للبرلمانات للجمعية العامة للأمم المتحدة وخطة عمل اللجنة للفترة المسائية وذلك بمقر المراقب الدائم للاتحاد العالمي للبرلمانات لدى الأمم المتحدة بمدينة نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي "الاجتماع رفيع المستوى" بمقر الأمم المتحدة وبناءً على دعوة القائم بأعمال الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة قدم د.محسن الحازمي ورقة المملكة للجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي اشتملت على إبراز دور المملكة في دعم جهود الأمم المتحدة في هذا المجال وأعمالها الخدمية الصحية في مكافحة المرض ورعاية المصابين مبيناً الجوانب العقدية والأخلاقية التي تكتنف الإصابة بفيروس ومرض AIDS وأهمية المكافحة استناداً على تلك المعطيات وإعطاء الأولوية للوقاية ومقتضياتها من إبراز السلوك الآمن والمحافظة على صحة الفرد وسلامة الأسرة والمجتمع والأخذ بأسبابها.

أعضاء مجلس الشورى يطلعون على تطور غرفة عمليات الهلال الأحمر

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبدالله بن عبدالعزيز رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي في مكتبه عدداً من أعضاء مجلس الشورى برئاسة نائب رئيس لجنة الشؤون الأمنية بالمجلس اللواء ركن طيار عبدالله السعدون.

ورحب سموه بأعضاء مجلس الشورى، معرباً عن أمله بأن تسهم هذه الزيارة في دعم أعمال وأهداف الهيئة الإنسانية والإسعافية.

فيما قدم أعضاء مجلس الشورى الشكر لسموه على هذه الزيارة والاطلاع عن كثب على التطور الذي تشهده الهيئة حالياً وما تقدمه هيئة الهلال الأحمر السعودي من خدمات إسعافية لمحتاجيها من المواطنين والمقيمين إضافة إلى أعمالها الإنسانية داخلياً وخارجياً، منوهين بما تشهده

الهيئة في ظل رئاسة سموه رئيس الهيئة من تطور ورقي، معربين عن أملهم في تكثيف أعمالها وزيادة تطورها مستقبلاً.

وكان أعضاء مجلس الشورى قاموا بزيارة غرفة عمليات الهلال الأحمر بمنطقة الرياض إضافة إلى العمليات المركزية بالإدارة العامة، واستمعوا لشرح مفصل عن مهام غرفة العمليات والطريقة التي يقوم بها موظفو العمليات أثناء متابعتهم الفرق الإسعافية في تأدية مهامهم الميدانية، وقام أحد الأعضاء بمتابعة أحد البلاغات التي وردت إلى غرفة العمليات المركزية أثناء الزيارة حيث أبدى سروره للأسلوب المتبع في استقبال البلاغات.

كما اطلع أعضاء الوفد على إحدى طائرات الإسعاف الجوي بما تحتويه من تجهيزات ومعدات طبية متقدمة، بالإضافة إلى عربة القيادة المركزية التي يتم من خلالها متابعة وإدارة الكوارث والحوادث الجسيمة حيث تم تجهيزها كي تؤدي الأعمال المنوطة بها بطريقة حديثة، كما اطلعوا على سيارات فرق التدخل السريع والأجهزة الطبية المتوفرة بها، واستمعوا لشرح مفصل عن طبيعة هذه الفرق وطبيعة عملها التي يتم من خلالها مباشرة الحوادث قبل وصول سيارات الإسعاف.

واطلع الأعضاء على المراكز الإسعافية المتنقلة التي يتم اللجوء إليها كمراكز مؤقتة خلال مواسم الحج والعمرة والإجازات وشملت الجولة كذلك إطلاع الأعضاء على سيارات الإسعاف الحديثة التي تم تأمينها مؤخراً للهيئة وتزويدها بأحدث الأجهزة والمعدات الطبية كي تتناسب مع طبيعة الحالات الاسعافية المعاصرة.

.. والصداقة السعودية الأرجنتينية تبحث العلاقات الثنائية مع سفير الأرجنتين

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأرجنتينية بمجلس الشورى برئاسة م. أسامة كردي بمقر المجلس في الرياض اجتماعاً مع سفير جمهورية الأرجنتين لدى المملكة سيرخيو سردا.

وجرى خلال الاجتماع بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية والأرجنتين، واستعراض لعلاقات التعاون تربط البلدين الصديقين في شتى المجالات.

كما تناول الجانبان سبل دعم وتعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد

العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الأرجنتيني، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم أوجه التعاون والعمل في شتى المجالات لما فيه مصلحة البلدين والشعبين الصديقين.

الاستثمار الأجنبي

• المحامي زامل الركاض

عادة ما تهاجر رؤوس الأموال إلى المناطق التي يمكن أن تنمو فيها بغض النظر عن الحدود الجغرافية، لذلك تحرص الكثير من دول العالم على جلب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال تشجيع المستثمرين الأجانب للمشاركة والاستفادة من الفرص الاقتصادية، بهدف دفع عجلة التنمية بشكل أسرع وضمان نقل التقنية وتوطين آلاف الفرص الوظيفية للشباب والأجيال القادمة، وبالجملة تحقيق زيادة النمو في الناتج المحلي وتحقيق عوائد مادية تفرض على أرباح الشركات الأجنبية.

وأعتقد أن تجربة بعض الدول التي قامت بفتح باب الاستثمار الأجنبي على مصراعيه وحققت قفزات اقتصادية هائلة كانت ناجحة لأنها تدرك جيداً أن إيجابيات هذا القرار تفوق سلبياته بالنسبة لها، بمعنى أن لكل دولة طبيعتها وظروفها التي تختلف عن الدولة الأخرى، فبعض الدول التي عدلت من سياساتها الاقتصادية بشكل منفتح بقصد جلب الاستثمار الأجنبي، كانت أيضا تدرك بشكل كبير أنه لا يمكن للمستثمر الأجنبي أن ينجح في منافسة المستثمر المحلي في بلدانها إلا إذا كان لديه أنشطة استثمارية وقدرات مالية وتقنية متطورة غير متوفرة في السوق المحلي، وبالتالي يعتبر قرار فتح الاستثمار مفيداً، بعكس بعض الدول التي قد لا تجنى من فتح باب الاستثمار سوى توطين العمالة الأجنبية واستهلاك مقدراتها الاقتصادية دون فائدة حقيقية.

وكما أسلفنا فإن الاستثمار الأجنبي إذا لم يؤد إلى توطين الصناعة والتقنية وتوفير آلاف الفرص الوظيفية للأجيال القادمة، فإنه سيشكل عبئاً اقتصادياً لا يحقق سوى توطين العمالة الأجنبية وبيع التأشيرات والتهرب الضريبي، وأعتقد أن الاستفادة من التجارب السابقة كفيل بمعالجة الأخطاء وإزالة المعوقات أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية الجادة وتوفير الحماية لتلك الاستثمارات ومنحها المزايا والإعفاءات، والتركيز على المشاريع التقنية التي تحتاج إليها الدولة لدفع عملية التنمية، وتبقى قضية الموازنة بين العائدات التي تحققها تلك الاستثمارات كفائدة عامة للوطن وبين ما سيجنيه المستثمر الأجنبي ضرورة قائمة لمعرفة الفائدة الفعلية من تلك العائدات مقابل منح الامتيازات والإعفاءات.

ونخلص إلى أن السؤال الذي يطرح نفسه ماذا سيقدم لنا ذلك المستثمر الأجنبي قبل أن نتحدث في مسألة تقديم المزيد من الإعفاءات والمزايا وتوفير الحماية لتلك الاستثمارات، بمعنى أكثر وضوحاً أننا لا نحتاج إلى مستثمر أجنبي قادر على توفير كل متطلبات الترخيص النظامية والشكلية بقدر ما نحتاج إلى مشاريع استثمارية حقيقية تخدم احتياجات التنمية وتوطن التقنية الصناعية كخيار إستراتيجي وتوفر الفرص الوظيفية للأجيال القادمة وتحقق عوائد حقيقية للاقتصاد الوطني، حتى لا نجد أنفسنا أمام خيارات لإيقاف آلاف التراخيص للمستثمرين الأجانب، والمزيد من القضايا العمالية، وإنشاء أجهزة لمعالجة قضايا المستثمرين والتهرب الضريبي.

القـــانون الدولي لحقـــوق الإنســـــ

• د. إبراهيم بن عبدالعزيز الشدي

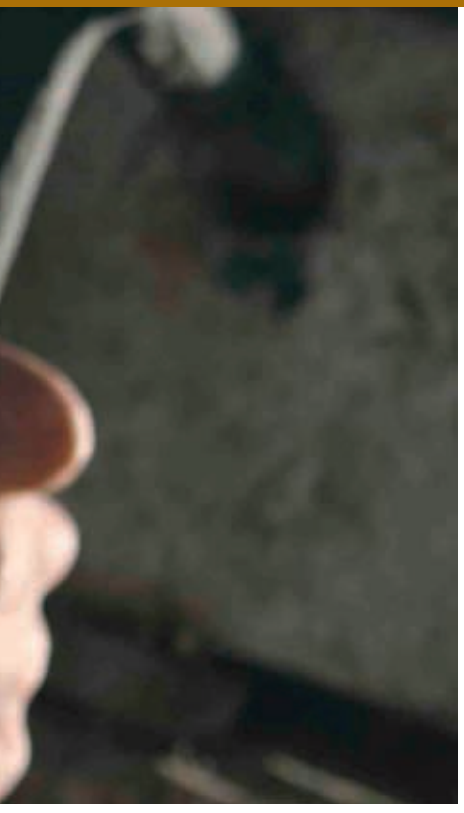

تزايدت في السنوات الأخيرة مظاهر الاهتمام بحقوق الإنسان محلياً ودولياً، وأصبح القانون الدولي لحقوق الإنسان جزءاً مهماً وأساسياً من القانون الدولي العام الذي ينظم العلاقات الدولية في مختلف المجالات بين دول العالم، وكذلك أعضاء المجتمع الدولي الأخرى كالمنظمات الدولية والإقليمية.

ورغم البدايات المبكرة في التاريخ الإنساني لقوانين حقوق الإنسان فإن هذا المصطلح لم يتبلور بمفرداته الحالية إلا في العقود الأخيرة.. ويعد ميثاق الأمم المتحدة الذي أقرته المنظمة عام ١٩٤٥م أساس الوثائق الدولية المعاصرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد كانت إشارته واضحة في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة إلى مسؤولية المنظمات في تعزيز احترام حقوق الإنسان دون أي تمييز. وتبلور الاهتمام بهذه المسؤولية بكل وضوح من خلال التشكيل المبكر للجنة خاصة بحقوق الإنسان في المنظمة عام ١٩٤٦م، وقد أنجزت هذه اللجنة في بداية إنشائها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨م.

وأصبح هذا الإعلان والعهدان الدوليان اللذان صدرا بعده عام ١٩٦٠م، الأول بشأن الحقوق المدنية والسياسية، والآخر بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك البرتوكولات الملحقة بالعهدين، هذه الوثائق أصبحت تعرف بمصطلح (الشرعة الدولية لحقوق الإنسان).

وقد أصدرت الأمم المتحدة بعد ذلك سلسلة من الاتفاقيات الدولية تختص بموضوعات أو فئات ذات صلة بحقوق الإنسان، ومن الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بموضوعات حقوق الإنسان اتفاقية منع التمييز العنصري التي أقرتها الأمم المتحدة عام ١٩٧٣م، واتفاقية مناهضة التعذيب والمعاملة المهينة أقرت عام ١٩٤٨م. ومن اتفاقيات حقوق الإنسان التي تختص بفئات محددة اتفاقية منع التمييز ضد المرأة أقرتها الأمم المتحدة عام ١٩٧٩م واتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩م.

وتمثل مجموعة هذه الوثائق التي أصدرتها الأمم المتحدة في مجالات حقوق الإنسان ما يعرف بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، لأن هذه الوثائق الدولية تحدد الإطار القانوني لالتزامات المجتمع الدولي بحقوق الإنسان، وهي توفر ضمانات قانونية عالمية لحماية الأفراد والجماعات، وتعزز من ضمان الكرامة الإنسانية وعدم التمييز وتحمي الحريات الإنسانية.

ولتلافي الخلط بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فلعل من المفيد الإشارة إلى الفرق الأهم بينهما، فالأول يضمن ويحمي حقوق الإنسان وقت السلم، وتنظم القانون الدولي لحقوق الإنسان الاتفاقيات والوثائق الدولية التي أصدرتها الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان بدءاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أما القانون الدولي الإنساني فإنه يضمن ويحمي حقوق الإنسان وقت الحرب، وتنظم القانون الدولي الإنساني اتفاقيات جنيف الأربع التي صدرت عام ١٩٤٩م والبرتوكولان الاختياريان عام ١٩٧٧م، وهذه الاتفاقيات تعنى بحماية الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في ميدان القتال، ومعاملة أسرى الحروب، وحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب.

آليات تنفيذ القانون الدولي لحقوق الإنسان

يشكو الكثير من المهتمين بحقوق الإنسان من انعدام أو ضعف الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، ورغم وجاهة هذه الشكوى ووجود ما يبررها في ظل العديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترصد في بعض مناطق العالم، إلا أن الأمر ليس على إطلاقه، فهناك الإعلانات الدولية حول حقوق الإنسان كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهذه الوثائق ليست واجبة التنفيذ ولا يلزم المصادقة عليها من الدول وإنما يكتفى بالتوقيع، أما اتفاقيات حقوق الإنسان التي أصدرتها الأمم المتحدة بعد ذلك فهي ملزمة للدول التي تصادق عليها، ولضمان الالتزام أدرجت الأمم المتحدة بنوداً في هذه الاتفاقيات تتضمن إجراءات وخطوات تعزز من التزام الدول بتنفيذها.

فقد نصت كل اتفاقية على أن تقدم كل دولة عضواً تقارير دورية تشير إلى الإجراءات المتخذة والتقدم المحرز فيما يتعلق بحقوق الإنسان المختلفة الواردة في كل اتفاقية، وأية عوامل يمكن أن تؤثر على تنفيذ الاتفاقيات الدولية، وتعد هذه التقارير الدورية التي تقدمها الدول الأطراف للأمم المتحدة أحد أهم آليات المراقبة والمتابعة، لأن هذه التقارير لا تضعها المنظمة على الأرفف، بل نصت كل اتفاقية على انتخاب خبراء مستقلين متخصصين بموضوع الاتفاقية، ويتولى هؤلاء الخبراء دراسة تقارير الدول ومراجعة معلوماتها مع ما يتوفر لديهم من مصادر أخرى.

ولا ينتهي الأمر عند دراسة الخبراء بل نصت هذه الاتفاقيات على حضور وفد من الدولة لجلسة حوار ليوم كامل مع خبراء الأمم المتحدة المعنيين بالاتفاقية وذلك لمناقشة تقرير الدولة حول تنفيذ بنود الاتفاقية، وفي نهاية الحوار يصدر خبراء الأمم المتحدة تقريراً يتضمن إنجازات الدولة وما يراه الخبراء من تجاوزات أو ضعف في مجالات حقوق الإنسان في هذه الدولة، وتوصياتهم بشأنها لمساعدة الدولة على تجاوز هذه الإخفاقات في تنفيذ بنود الاتفاقية.

إن الملاحظات الختامية التي تصدر عن اللجان الدولية أداة مهمة في تعزيز الاستفادة من الاتفاقيات الدولية، فالدول الحريصة تعمل على تنفيذ الملاحظات

ـــــان.. وآليـات تنفـــيذه

التي تقترحها اللجنة على الدولة، لأن هذه المقترحات جاءت من خبراء مختصين بعد دراسة معمقة لتقرير الدولة وبعد مناقشة الوفد واستعراض تقارير أخرى، وليس للجنة هدف سوى مساعدة الدول الأعضاء في أي اتفاقية على تنفيذ التزاماتهم في هذه الاتفاقية.

وبجانب هذه الآليات التي تسمى الآليات التعاقدية لأنها وردت ضمن بنود الاتفاقية التي صادقت عليها الدولة، هناك الآليات غير التعاقدية، ومن ذلك:

نظام المقررين الخاصين الذين تكلفهم الأمم المتحدة بموضوعات محددة في مجالات حقوق الإنسان، وهو نوعان:

المقرر الخاص المعني بالدولة.

المقرر الخاص المعني بموضوع معين.

الاستعراض الدوري الشامل:

وهو حوار تفاعلي شامل حول كل مجالات حقوق الإنسان بين وفد الدولة العضو في الأمم المتحدة وبين أعضاء مجلس حقوق الإنسان والمنظمات الدولية الحكومية وغيرها.

وينتهي الحوار بتقديم توصيات تساعد هذه الدولة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وهذا الاستعراض يختلف عن اللجان التعاقدية لأنه شامل لكل مجالات حقوق الإنسان في الدولة وليس موضوعاً أو فئة محددة، كما أن مناقشة الدولة تتم من قبل ممثلي دول أخرى وليس خبراء مستقلون.

الآليات الوطنية لضمان حقوق الإنسان

من الآليات المهمة في ضمان وحماية حقوق الإنسان في أي دولة الأجهزة التشريعية كمجالس الشورى والبرلمانات الوطنية لدورها في مراعاة اتساق الأنظمة الوطنية مع مقتضيات حقوق الإنسان، كما تتولى مسؤولية المراقبة في تطبيق الأنظمة بعد إقرارها.

ومن الأجهزة الوطنية المعنية بهذه المسؤولية أيضاً دوائر القضاء بمختلف مستوياتها وأجهزة الأمن. والقطاعات الوطنية الأخرى كل فيما تتولاه من مسؤوليات، فالتربية حق من حقوق الإنسان ووزارات التربية والتعليم معنية بتوفير التعليم المناسب لكل الأطفال دون تمييز من أي شكل، والحق في الصحة مسؤولية وزارة الصحة. وهكذا.

ومن أهم الآليات الوطنية لضمان حقوق الإنسان المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، لأنها منشأة لهذا الغرض بموجب قرار يصدر من رئيس الدولة، وتكلف بمسؤوليات هذه الدولة والتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. وتعد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الآلية الوطنية الأهم في كل دولة لضمان حقوق الإنسان وحمايتها، وتعزيز ثقافة المجتمع بحقوق الإنسان. ونظراً لأهمية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فقد أولتها الأمم المتحدة اهتماماً كبيراً، وعملت على مساعدة الدول في إنشاء مؤسساتها الوطنية بشكل يضمن قدرتها على القيام بمسؤولياتها الكبيرة بطريقة مناسبة ومفيدة لأفراد المجتمع.

وأياً كان مستوى التزام الدول بالقانون الدولي لحقوق الإنسان فلا بد من الإشارة إلى أن الانتهاكات في (الغالب) لا تكون متعمدة، لأن حقوق الإنسان مطلب للجميع وما قد يقع في بعض الدول من انتهاكات، أكرر في الغالب، يعود إلى معوقات متنوعة قد تكون اجتماعية كبعض العادات والتقاليد أو اقتصادية كعدم توفر الحق في الصحة والتعليم، وهذا يؤكد أهمية دور الآليات الوطنية في توفير وضمان حقوق الإنسان في كل دولة.

• **عضو مجلس الشورى**

تنظيم الفحص الدوري الفني للمركبات ودوره فـــــــ

• د. عبدالجليل السيف

من أهم القرارات التي أصدرها مجلس الشورى لعام ١٤٣١هـ ضمن منظومة السعي للحد من الآثار السلبية لحوادث المرور وما ينتج عنها من أضرار إنسانية واقتصادية والذي بنى عليه قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٩ وتاريخ ١٤٣١/٥/١٩هـ بالموافقة على إعادة تنظيم الفحص الدوري الذي تأسس عام ١٤٠٦هـ تحت اسم جديد باسم "تنظيم الفحص الدوري الفني للمركبات"، الذي صدر؛ بناء على قرارين من مجلس الشورى هما القرار رقم ١٦/٢٢ وتاريخ ١٤٢٩/٤/٢٩هـ وقرار رقم ٧٣/١٠٣ وتاريخ ١٤٣١/٢/١٦هـ.

وجاءت إعادة هيكلة هذا التنظيم، تنفيذاً للائحة المنفذة لهذا النظام، الصادرة بأمر سمو وزير الداخلية، ذي الرقم (٧٠٠٤٢) وتاريخ ١٤٠٦/٧/٦هـ حيث جاء في الباب الأول في فقرته (٩) والباب الثاني في فقرته (١٥) ما نصه: "يعاد تقييم بنود هذه اللائحة بعد البدء في أول تطبيق لبرنامج الفحص الفني لمدة ستة أشهر والفقرة ١٥ ما نصه "تقوم الإدارة العامة للمرور بإجراء التعديلات اللازمة على إجراءات الفحص متى ما دعت الحاجة لذلك".

والمتابع لتطور حركة المرور في بعض مدن المملكة يلاحظ أن هناك تطوراً غير مسبوق خاصة في نسبة الزيادة في أعداد المركبات التي تدخل الخدمة كل عام، حيث وصلت في المتوسط قرابة (٣٠٠ إلى ٣٥٠) ألف، وهذه النسبة تفوق القدرة الاستيعابية لمعظم الطرق في مدن المملكة. لا سيما وأن الاستعمال الأحادي الجانب في استخدام تلك المركبات وصل إلى ٩٣٪. هذه النسبة من الاستعمال أوصلت نسبة كثافة المركبات؛ لتصبح الأعلى على الطريق وهي ٦٠ مركبة للكيلو متر الواحد، وهي نسبة تقترب من الضعف مقارنة بأمريكا وأوروبا وإذا ما أردنا ترجمة ذلك إلى الواقع الميداني لما وصلت إليه كثافة المركبات في معظم مدن المملكة، فنراها على سبيل المثال في مدينة الرياض وفق دراسة قامت بها هيئة تطوير مدينة الرياض أن عدد الرحلات اليومية وصل تقريباً ٧ ملايين رحلة يومياً، وأن متوسط السرعة وصل إلى ٥٢كم/ساعة يرتفع هذا العدد خلال العشر سنوات القادمة ليصل إلى ١٥ مليون رحلة يومياً وينخفض متوسطة السرعة، فيها ليصل إلى ٢٠ كم/ ساعة! ولنا أن نتخيل الهدر في الوقت والجهد إذا وصلنا إلى تلك الحال!

هذه الزيادة الكبيرة في أعداد المركبات وعدم قدرة الطرق على استيعابها أحدثت أضراراً تمثلت في:

- الأضرار الإنسانية: سجلت الوفيات عام ١٤٣٠هـ قرابة ٦٤٦٠ حالة وفاة بمعدل ١٧,٧ حالة في كل يوم.
- الأضرار الاقتصادية: بلغت الخسائر السنوية نتيجة للحوادث قرابة ٤,٧ من الناتج القومي للمملكة.
- الأضرار البيئية: تشير الدراسات إلى أن رحلة قصيرة لمسافة ٥٠ كم تنفث المركبة العادية ما بين ٠,٦ إلى ٠,٨ كجم من غاز أول أكسيد الكربون والملوثات الأخرى. وهذه الكمية تتضاعف مرتين أو ثلاث مرات في الاختناقات المرورية، كما هو حاصل في معظم مدن المملكة مما يسبب أضراراً صحية مثل الأمراض السرطانية وأمراض القلب والجهاز التنفسي.

لهذه الأسباب مجتمعة جاءت فكرة إنشاء الفحص الدوري بالمملكة عام ١٤٠٦هـ للتعامل مع هذه الأضرار التي سبق الإشارة إليها، وشجع على ذلك ما لوحظ من انخفاض وتدني مستوى الصيانة على المركبات، خاصة مركبات الأجرة وحافلات النقل العام وسيارات النقل في مجملها، بالإضافة إلى انتشار أسواق قطع الغيار المقلدة والإطارات المغشوشة والتي تجاوزت كلفة استيرادها قرابة ٧ مليارات ريال!

وتعد المركبة العنصر الثالث لمسببات الحوادث المرورية، فهي تسهم في مسببات قرابة ٧ إلى ١٠٪ من الحوادث المرورية كما تمثل السبب الأول من بين أسباب الوفيات بين الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٩عاماً.

ويكتسب الفحص الدوري أهميته من تحقيقه للأهداف الكثيرة، التي يحققها، منها: تخفيض معدلات الحوادث؛ وتخفيض مستويات التلوث البيئي؛ وإطالة العمر الافتراضي للمركبة جنباً إلى جنب مع تطوير ثقافة قائدي المركبات لأهمية الصيانة اليومية والدورية في الحد من الحوادث.

تمشياً مع ما ورد في اللائحة والتي أكدت على أهمية استمرار وتطوير الفحص الدوري وإعادة تقويمه بين فترة وأخرى كلما دعت الحاجة لذلك، كما جاءت التوصية (١٨) من توصيات المؤتمر الوطني الثاني للسلامة المرورية التي نصت هي الأخرى على تفعيل برنامج الفحص الدوري للمركبات مع تطوير الرقابة المرورية الميدانية للمركبات المختلفة.

ـــــــي الحد من حوادث المرور

كما جاءت الخطة الوطنية التنفيذية للسلامة المرورية الصادرة من مجلس الشورى رقم ٣٩/٥٩ وتاريخ ١٤٣٠/٧/١٩هـ ضمن المهام الموكلة للهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس في بنودها (١، ٢، ٣، ٤) بالاهتمام بهذا الأمر.

وعلى الرغم من الإنجازات التي أشار إليها تقرير الفحص الدوري الصادر عن إدارة الفحص الدوري للفترة من ١٤١٧هـ إلى ١٤٢٧هـ أشارت النتائج إلى أن نسبة المركبات التي تم فحصها في تلك الفترة لم يتجاوز ١٢٪ فقط من إجمالي المركبات المسجلة والبالغ عددها قرابة ١٠ ملايين مركبة وأن عدد المخالفات التي تم اكتشافها بلغت ١٩,٧ مليون مخالفة بمعدل ٣,٥٩ مخالفة لكل مركبة وبمقارنة بمعدل المخالفات، مثلاً في ألمانيا، نجده على سبيل المثال لا يتجاوز ١,١٨ مخالفة لكل مركبة. ويصل لأكثر من ضعف المعدل للمخالفات في مملكة السويد!

هذه الأرقام وهذه المؤشرات، على ضوء المعطيات التي سبق ذكرها، وفي ظل الظروف المتاحة ومحدودية عدد المركبات التي خضعت للفحص؛ ولاعتبارات ميدانية وتطويرية كثيرة منها الزيادة الملحوظة في أعداد المركبات بشكل يفوق كل التقديرات. والاتساع المتنامي في النطاق العمراني وتحول جزء كبير من القرى إلى مدن اقتصادية وزيادة نسبة السكان والتي اعتبرت في بعض مدن المملكة من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، كما هو الحال في مدينة الرياض، كل هذه الاعتبارات والمبررات دعت إلى الحاجة لإعادة النظر في تطوير هذا التنظيم، ولهذه الأسباب مجتمعة صدر قرار مجلس الشورى رقم ٧٣/١٠٣ وتاريخ ١٤٣١/٢/١٦هـ والذي بني عليه قرار مجلس الوزراء وقد تضمن القرار ما يلي:

أولاً: التأكيد على ما ورد في قرار مجلس الشورى ذي الرقم ١٦/٢٢ والتاريخ ١٤٢٩/٤/٢٩هـ؛ بشأن إعادة تنظيم الفحص الدوري الشامل للمركبات مع إرفاق الشروط والمعايير الفنية التي يجب توافرها في محطات الفحص الدوري للسيارات وإعادة صياغة اسم (الشروط والمعايير الفنية التي يجب توافرها في محطات الفحص الفني الدوري للسيارات)؛ ليكون (تنظيم الفحص الفني الدوري للمركبات).

ثانياً: قيام اللجنة الوطنية لسلامة المرور باعتماد برنامج خاص، لمتابعة الفحص الدوري للمركبات في المملكة وتقويمه، وترفع إلى مجلس الوزراء المقترحات والتوصيات المناسبة عن طريق سمو وزير الداخلية بعد مضي خمس سنوات من تاريخ تطبيق هذا النظام.

ثالثاً: دعم ميزانية كل من الإدارة العامة للمرور، واللجنة الوطنية لسلامة المرور، بما يكفل تحقيق المهمات المنوطة بها.

رابعاً: ينشر تنظيم الفحص الفني الدوري للمركبات (المرفق) في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره.

وحتى تتحقق الأهداف من هذا القرار بإعادة هيكلة هذا التنظيم روعي في هذا القرار الاستفادة من جميع الملاحظات والجوانب السلبية التي وردت أثناء التنفيذ للمرحلة السابقة شملت الجوانب الإدارية والفنية والإجرائية، كما تمت الاستفادة والأخذ بالملاحظات التي وردت من الجهات المعنية التي شاركت في إعداد المواصفات والمعايير، وكذلك الملاحظات التي وردت من أعضاء مجلس الشورى بما فيها اللجنة الأمنية. إبقاء المعايير والمواصفات الفنية كما جاءت من الجهات المختصة خاصة وإن تلك المواصفات أظهرت جدواها وفائدتها في المحصلة العامة للكشف والفحص. روعي كذلك إمكانية حذف بعض المتطلبات الإدارية الخاصة بالمحطات بشكل يمكن من التنفيذ دون أن يؤثر على الأداء العام للمحطات. كما هو ملاحظ في البند ثانياً من القرار إعطاء اللجنة الوطنية لسلامة المرور وهي الجهة التي أشرفت على إعداد المعايير والمواصفات سابقاً ولاحقاً مهمات محددة من بينها اعتماد برنامج خاص لمتابعة الفحص وتقويمه والرفع بتوصياتها فيما يساعد على تطوير الأداء واستمراره.

ونحن نعتقد أنه إذا ما تم التعاون بين الجهات الإشرافية والجهات المنفذة وتم تحديد دور ومهام كل منهما وتم تفعيل دور اللجنة الوطنية لسلامة المرور في الجانب الإشرافي والتقييم، فإن هذا التنظيم بالإجراءات والتعديلات والإضافات التي تمت عليه ستسهم في تحقيق الأهداف المرجوة وهو الحد من خطورة حوادث الطرق.

• عضو مجلس الشورى

الكاتب الصحفي مصطفى عبد اللّه:

اختيار الرياض عاصمة للثقافة العربية والإسلامية لم يأت من فراغ

• الكويت: عبد الحميد زقزوق

في حوار مع الكاتب الصحفي المصري مصطفى عبدالله رئيس تحرير جريدة أخبار الأدب المصرية أكد على أن اختيار الرياض عاصمة للثقافة العربية والإسلامية لم يأت من فراغ بل كان عن جدارة واستحقاق، خاصة في ظل اهتمام المملكة البالغ بالأنشطة الثقافية داخلياً وخارجياً.

وأضاف أن مجلس الشورى السعودي يحفل بالعديد من العقول المفكرة المبدعة التي تثري التجربة الشورية في المملكة وارتباطها الوثيق بالفكر العربي والإسلامي، مشيراً إلى أن جائزة الملك عبدالله للترجمة تشجع على ترجمة الأدب العالمي والكتب المهمة إلى العربية وتحث المترجمين على تجويد عملهم وترجماتهم. فيما يلي تفاصيل الحوار:

• ما مدى علاقتك مع المملكة العربية السعودية كونك كاتباً صحفياً من المهتمين بتغطية نشاطات المملكة الأدبية بشكل موسع؟

– في البداية أود أن أشكركم شكراً جزيلاً، وأريد أن أؤكد أن علاقتي بالمملكة العربية السعودية هي علاقة متينة منذ القدم، وأن معظم أعضاء مجلس الشورى السعودي وهم من العقول المبدعة المفكرة من أصدقائي، وهذا بحكم علاقتي بهذه الساحة الثقافية العربية المهمة، كما أنني أتابع باهتمام جائزة الملك عبد الله للترجمة، هذه الجائزة التي تشجع على ترجمة الأدب العالمي والكتب المهمة إلى اللغة العربية، وتحث المترجمين الكبار على تجويد عملهم والاهتمام به.

ولقد شرفت بالكتابة في العديد من الصحف والمجلات السعودية على امتداد ٣٥ عاماً منها مجلة اليمامة، ومجلة الفيصل منذ تأسست، ومجلة الحرس الوطني، وغيرها من المجلات والصحف اليومية، ولقد قدر لي أن أحضر أكثر

– مجلس الشورى السعودي يحفل بالعديد من العقول المفكرة المبدعة

الكاتب مصطفى عبدالله يتحدث لمراسل الشورى

من دورة من دورات مهرجان "الجنادرية" للتراث والثقافة، وقد حضرت بعضاً من الدورات المهمة التي شارك فيها عدد من كبار المبدعين المثقفين، مثل الشاعر العراقي الكبير عبد الوهاب البياتي، والشاعر العراقي الكبير أيضا بلند الحيدري اللذين كانا في نفس الدورة، والكاتب المصري الكبير الدكتور يوسف إدريس، رحمة الله عليهم جميعاً، ودائماً ما أشارك في الأنشطة الثقافية التي تنظمها الملحقية الثقافية السعودية في مصر، من صالونات ومجالس وديوانيات ولقاءات مع المفكرين، كما أن معرض الرياض الدولي للكتاب في إحدى دوراته منذ عدة سنوات استضافني لوضع خطط للتغطيات الإعلامية من خلال علاقاتي بمعارض الكتب الدولية، أو من خلال أصداء الحملة الصحفية التي أعددتها، حينما حل العرب ضيف الشرف في معرض فرانكفورت الدولي للكتاب.

• متى كانت آخر زيارة للمملكة وهل شاركت في فعاليات أدبية فيها؟

– كانت آخر زيارة لي للمملكة العربية السعودية بدعوة من صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة، حينما دعاني لحضور فعاليات سوق عكاظ، وتم إحياء هذا التقليد العربي القديم في نفس المكان الذي يتوقع أن تكون قد حدثت فيه أحداث هذا السوق، وأذكر أيضاً أنه كان من ضيوف الفعاليات الشاعر المصري الكبير الراحل محمد عفيفي مطر، والشاعر المصري الكبير محمد التهامي الذي نال الجائزة التي منحها سوق عكاظ في هذه الدورة، وكانت هذه أول زيارة لي لمدينة الطائف، وتعرفت على الكثير من معالمها، وزرت عدداً من الأماكن التي لها طابع تاريخي وأثري وقيمة مهمة في المملكة إلى جانب أدائي للعمرة في نفس الزيارة، ولعلي أذكر لك الدكتور منصور الحازمي – رحمه الله– صديقي العزيز

اختيار الرياض عاصمة للثقافة العربية والإسلامية لم يأت من فراغ

عضو مجلس الشورى السابق الذي سعدت بالتعاون معه في مجلس أمناء مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، هذه الجائزة التي تأسست في بيتي في مدينة القاهرة، قبل أن تصبح صرحاً كبيراً وضخماً، وقبل أن تبنى مكتبة البابطين، وبمجرد أن تحولت إلى عمل مؤسسي، فكرنا في الشخصيات التي يضمها مجلس الأمناء بعد أن كانوا الدكتور محمود علي مكي والدكتور يوسف قليف والدكتور محمد مصطفى عبد الله، والدكتور محمد زكي العشماوي، والشاعر علي الباز، بدأ يتم الإحلال لكي يتم تجديد الدماء، فكان اختيارنا للمفكر والعالم السعودي الدكتور

منصور الحازمي باعتباره من المتخصصين في هذا المجال، وأنا أسعد كثيراً بالتجول معه حول العالم، ففي كل عام نذهب إلى عاصمة، وآخر زيارتنا كانت للعاصمة البوسنية سراييفو منذ شهور لحضور فعاليات الدورة الأخيرة، وقبلها ذهبنا لأسبانيا وقبل ذلك إلى البحرين والعديد من العواصم العربية والأجنبية، وأذكر أيضا أن المعهد المصري للدراسات الإسلامية بالعاصمة الإسبانية مدريد – وهو المعهد الذي أسسه عميد الأدب العربي الدكتور طه حسين منذ أكثر من نصف قرن – كان منذ سنوات يحتفل بيوبيله الذهبي، وبهذه المناسبة فكرنا أن ندعو مجموعة من المفكرين والنقاد من المملكة السعودية فكان الدكتور سعد البازعي، والدكتور معجب الزهراني، وكانا في هذا الوقت من شباب النقاد السعوديين اللذين درسا المناهج النقدية الحديثة في الجامعات الكبرى في العالم، فمثلاً معجب الزهراني كان خريج "السوربون"، وكنت لأول مرة أعلم بأن السعودية ترسل بعثاتها لجامعات فرنسية لدراسة الأدب هناك، فسعدت جداً وأنا أراه يتكلم بالفرنسية ونحن في إسبانيا، وكان تمثيلاً مشرفاً وجميلاً للمملكة.

• نعلم أن الرياض قلب المملكة العربية السعودية قد اختيرت عاصمة للثقافة العربية والإسلامية في هذه الدورة، كيف ترون هذا الاختيار؟

– هذا الاختيار لم يأت من فراغ، فالمملكة هي إحدى الدول في العالم التي لم تقتصر أنشطتها على الداخل فقط، بل امتدت إلى عواصم أخرى ومنها القاهرة، فكان السفير السعودي السابق في مصر في الفترة التي سبقت اختيار الرياض عاصمة للثقافة العربية والإسلامية يقيم ندوة كل ثلاثاء يدعو فيها عدداً كبيراً من المبدعين المصريين والمثقفين، ويستقدم ضيفاً من المملكة ليتحدث في موضوع من الموضوعات، وتكون الأمسية – شعرية كانت أو فكرية – مهمة وثرية جدا، بينما نجد أنه حينها اختيرت القاهرة عاصمة للثقافة العربية، وكذلك دمشق لاحظنا أن الأنشطة كانت كلها منصبة داخل البلد ولم تخرج منها، ويمكن أن تدعو الدولة ضيوفاً على فعالياتها، ولكن إقامة

– جائزة الملك عبدالله للترجمة تشجع على ترجمة الأدب العالمي إلى العربية

– التجربة الشورية في المملكة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفكر العربي والإسلامي

أنشطة وفعاليات خارج حدودها – كما فعلت المملكة – أمر غير مسبوق.

وفي هذا الصدد أود أن أدلي بشهادتي من خلال حضوري للمعارض العربية المختلفة للكتب، حيث أجد الجناح السعودي دائماً أكبر وأضخم الأجنحة، وتحرص المملكة على اختيار مكان متميز ومحوري وبارز في تلك المعارض، لعرض ملامح من تراثها وتوزيع المصحف الشريف المطبوع في المملكة وإقامة الندوات الثقافية، ومما يلفت النظر أيضا في المملكة القناة الثقافية السعودية الوليدة منذ نحو عامين التي أحرص على متابعتها دائماً، لأنني أجد بها أنشطة ثقافية بديعة جداً، ومنها معرض الكتاب في الرياض، الذي تشرفت بالمشاركة في الإعداد له في إحدى دوراته، وهذه القناة لديها أهمية خاصة بالنسبة لي لأنها تضعني في مكان الخبر وتعينني على تكوين رؤية شمولية وموضوعية للوضع الثقافي العربي كله وليس المحلي فقط، بل إنني وجدت فيها حوارات للموسيقار الراحل محمد عبد الوهاب ـ رحمه الله ـ مع سعد الدين وهبة، وعدة تسجيلات ربما فقدت في التلفزيون المصري، لكن ذكاء القناة الثقافية السعودية وحرصها على توسيع دائرة الثقافة جعلها تعرض مثل هذه المادة وغيرها من تسجيلات مع مثقفين وفنانين مبدعين آخرين.

• على الصعيد السياسي، كيف ترون التطور المستمر في العلاقات البرلمانية السعودية عربياً وإسلامياً؟

– بالتأكيد أتابع الحياة السياسية في المملكة عموماً باهتمام كبير، وأتأمل التجربة الشورية التي تتميز بها المملكة، وألاحظ ارتباطها الوثيق بالتراث والفكر العربي والإسلامي الذي يعتبر الشورى مبدأ أساسياً، كما أتابع الأعداد الصادرة من مجلتكم الشورى كلما تيسر لي ذلك، ومن خلالها أطلع على كثير من الأفكار والأطروحات والملامح السياسية في المملكة.

تحية .. وذكرى ..

• حمد بن دعيج الدعيج

الحمد لله..عوّدنا الجميل .. والصلاة والسلام على رسوله الكريم .. وعلى آله وصحبه والمتمسكين بعدهم بسنن الهدى إلى يوم الدين .. وبعد:

من منا في أرجاء مملكتنا السعيدة .. مملكة الإنسانية .. لا يفرح ويسعد بهذه المناسبة الغالية؟ التي تزهو فيها المملكة بأبنائها.. وفي مختلف أصقاعها العامرة بعودة والد الجميع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود إلى وطنه وأبنائه من رحلته العلاجية سالماً معافى .

وإننا إذ نهنئ أنفسنا فإننا نرفع بهذه المناسبة الغالية أطيب التهاني وأخلصها لصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولى العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام .. وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وجميع إخوتهم وأبنائهم الأماجد حفظهم الله .

وبلفتة تاريخية مقارنة.. ـ ومع الفارق في المناسبة ـ فإنه إذا كان الجد الشيخ أحمد بن على بن دعيج قاضي مرات ثم الوشم (ت ١٢٦٨هـ) قد تغنى وأبدى فرحه وابتهاجه بعودة ولي أمر البلاد آنذاك (١٢٤٣هـ) الإمام فيصل بن تركي رحمه الله إلى عرينه وملك آبائه وأجداده، فقال في تلك المناسبة بعد حمد الله والثناء عليه :

لك الحمد حمداً يُعجز الخلقَ عده ... لك الحمد حمداً مجملاً ومفصلا
وبعد فقد وافى بيوم مسرة [1] ... فيا له من يوم أغر محجلا

وفيها :

وما قسته في ذا الزمان بواحد ... وان جلّ إلا كان ازكي وأفضلا
أجلهم قدراً وامنعهم حمى ... وأكرمهم نفساً وأكثرهم علا
هنيئاً (لمعكال)[2] بلاد يحلها ... ونجد فؤادها مهنا مبجلا
تبسم نجد حيث أقبل نورها ... الفرع عبدالله والأصل فيصلا

وفي ختامها يقول :

وفي بلدي مرات أنشأت نظمها ... عسى الوسم يسقيها مع الصيف عللا
ويهلك ناويها بسوء فعاله ... ويخصب واديها ولاربُعها أمحلا[3]

أقول.. إذا كان الجد الشيخ رحمه الله قد أبدى ابتهاجه آنذاك منذ قرابة مئتي عام فإننا نجد في هذه المناسبة وفي كلمتي هذه التي تحمل مشاعر أحد أبناء الوطن ما يحق لنا معه أن نقرأ هذه المناسبات في عمر الزمن وهي تحكي طرفاً من قصة أبناء هذه الجزيرة العربية والولاء يتجدد ويتجذر في هذه الأمة لولاة الأمر من آل سعود أدام الله عزهم ومجدهم وبقاءهم حماة للدين وخادمين للقرآن الكريم والسنة المطهرة والحرمين الشريفين .. أقول.. يتجدد ويتجذر الولاء والحب لهم من أفراد الأمة يتوارثها أبناؤها جيلاً بعد جيل، فنرى ولي الأمر الملك عبدالله حفظه الله وهو الحفيد الثالث للإمام فيصل بن تركي رحمهم الله يتلقى التحايا ومشاعر الفرحة والابتهاج من جميع المواطنين ومن أحدهم بهذه الأسطر المتواضعة من الحفيد الرابع للشيخ أحمد بن علي بن دعيج رحمه الله الذي كما أسلفت قد أبدى سروره وولاءه وابتهاجه ومن معه من أبناء الوطن بعودة الإمام فيصل لبلاده معززاً مكرماً حاملاً لواء العمل والجهاد لبناء وتجديد هذا الكيان السامق من مجد الدولة السعودية أدام الله عزها وسلطانها رافعة لواء كلمة التوحيد الخالدة.

والحمد لله.. فالتاريخ بهذه المناسبة وهذه الذكرى يعيد نفسه ومناسبات الخير تعود وتتوالى تترى على بلاد الأمن والأمان بالخير والرخاء (المملكة العربية السعودية) بعد أن أعاد تأسيسها وتشكيلها في كيان وحدوي شامخ الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل غفر الله له ولأبنائه الملوك سعود وفيصل وخالد وفهد الذين حملوا الراية بعده وخلفوه بإحسان في حكم وخدمة هذه البلاد ومواطنيها وخدمة امة العرب والإسلام.. بل والإنسانية أجمع .

وإنني مع أصحاب المعالي في رئاسة وأمانة مجلس الشورى وزملائي أصحاب السمو والفضيلة والمعالي والسعادة الأعضاء وفق الله الجميع وأعانهم أعود فأكرر الترحيب بقدوم والدنا الغالي الملك عبدالله لوطنه وأبناء شعبه وهو يتمتع بحمد الله بكامل الصحة والعافية وأشارك أبناء وطني الكبير والغالي مشاعر السرور والسعادة ونحن نستظل بغيمة الفرح والابتهاج التي تظلل وتعطر أجواء المملكة بهذه المناسبة الغالية .. سائلاً الله تعالى أن يديم على جلالته وعلى سمو ولي عهده وسمو النائب الثاني مزيد الصحة والعافية وأن يديم فضله ونعمه على هذه البلاد أمنا وعزة وازدهاراً.

• عضو مجلس الشورى

١ يقصد الإمام فيصل بن تركي رحمهم الله .

٢ معكال قرية قديمه مشهورة آنذاك في المنطقة .. وهي الآن ضمن الأحياء القديمة داخل العاصمة.

٣ هذه الأبيات جزء من منظومة طويلة نظمها الشيخ بالمناسبة المذكورة على ما في بعض أبياتها خلل عزاه بعض الباحثين الى النساخ انظر ص ٢٠١ وما بعدها من كتاب قاضي الوشم الشيخ أحمد بن علي إبن دعيج ومسيرة ثمانين عاما من العطاء لمؤلفه د/ عبدالله بن محمد الزيد .

أنماط استخدام الشبكات الاجتماعية

• أ.د جبريل بن حسن العريشي

انتشرت سريعاً وبشكل لافت للانتباه وطفت على السطح خلال السنوات الخمس الأخيرة نوعية جديدة من المواقع على شبكة الإنترنت أطلق عليها «الشبكات الاجتماعية»، والتي جذبت إليها الملايين والملايين من مستخدمي الشبكة من كافة الأعمار والمستويات والأجناس والثقافات. وتشترك هذه النوعية من المواقع بعدد من الخصائص والمواصفات التي طفت بها وسحبت البساط من تحت كبريات المواقع التقليدية التي ظلت تهيمن على شبكة الإنترنت لسنوات عدة.

وقد وقع بين يدي بحث أُعد في معهد نظم المعلومات والإدارة التابع لجامعة كارلسروه الألمانية، يتناول دوافع ومظاهر استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية، وأردت أن أشرككم في هذا البحث القيّم الذي يوضح حجم التغير ومدى التأثير الذي تلعبه الشبكات الاجتماعية في تشكيل أنماط الاستخدام والتعامل مع شبكة الإنترنت.

وقد بدأ البحث بتعريف مصطلح "الشبكات الاجتماعية"، وتصنف مواقع الشبكات الاجتماعية ضمن مواقع الجيل الثاني من شبكة الإنترنت أو ما يعرف بـ "ويب ٢,٠" (٢,٠). وأجيال شبكة الإنترنت – لمن لا يعرفها – بدأت بالجيل الأول أو ما يعرف بالويب ١,٠ (١,٠) والذي يتسم بالمواقع ذات الصفحات الثابتة التي لا يتم تحديثها دورياً. كما تتصف مواقع الويب ١,٠ بخاصية انسياب المعلومات والبيانات في اتجاه واحد فقط، من الموقع إلى الزائر المتلقي حيث لا يوجد أي نوع من التغذية الراجعة Feedback من الزائر للموقع.

ثم مرت شبكة الإنترنت بجيل جديد انتقالي أطلق عليه ويب ١,٥، والذي منح لصفحات الإنترنت قيمة مضافة وذلك من خلال تضمين نظام إدارة محتوى مع الموقع الذي يوفر خدمة تحرير محتوى صفحات الموقع بسهولة دون الحاجة لدراية وخبرة بلغات البرمجة كما هو الحال في مواقع ويب ١,٠.

ومع بدايات الألفية الثالثة، ظهرت صيحة حديثة ومفهوم جديد أطلق عليه بالجيل الثاني لشبكة الإنترنت أو ما يعرف بالويب ٢,٠، والذي تزامن مع تطور عدد من التقنيات الجديدة مثل الأجاكس والفلاش والسيلفر لايت وخلافه. وتعرف مواقع الويب ٢,٠ على أنها تلك المواقع التي تعتمد بالدرجة الأولى على مستخدميها وزوارها في تشغيلها وإشهارها وتغذية محتواها دورياً وعلى مدار الساعة، وهذا هو الاختلاف الجوهري بين مواقع الويب ٢,٠ ومواقع الويب ١,٠ ، فموقع مصنف كويب ٢,٠ ليست له فائدة ولا محتوى بدون مشاركة مستخدميه في إثراء المحتوى بأنفسهم.

ومن هذا المنطلق برزت فكرة مواقع الشبكات الاجتماعية التي تتيح تواصلاً أكبر بين الأفراد من خلال بيئة افتراضية تجمعهم على حسب الاهتمام أو الانتماء (من نفس البلد، أو الجامعة، أو المدرسة، أو الشركة ... وخلافه)، ويمكنهم من التواصل والاتصال المباشر فيما بينهم مثل إرسال الرسائل، والمحادثات الخاصة والجماعية، والاطلاع على الملفات الشخصية (Profile)، وتتبع حالاتهم وأخبارهم ومعلوماتهم الشخصية التي يتيحونها للعرض، بالإضافة إلى تبادل الملفات وروابط الإنترنت والمقاطع المرئية والمسموعة والتعليقات وإلى آخره من محتوى يساهم في إثراء الموقع المصنف كويب ٢,٠.

وتتنوع أهداف ومجالات مواقع الشبكات الاجتماعية فمنها العام الاجتماعي الذي يستطيع أن يستوعب كل الثقافات والأعمار والتخصصات، ومنها الخاص المتخصص في مجالات بعينها مثل الشبكات التي تجمع

المتهنين لمهنة واحدة.

ويوجد الكثير من مواقع التشبيك الاجتماعي على الساحة حالياً مثل موقع الفيسبوك (www.facebook.com) وهو الشبكة الاجتماعية الأكثر شهرة والأكثر انتشاراً وتوسعاً والأعلى من ناحية القيمة السوقية، والذي تخطى عدد مستخدميه الـ ٤٠٠ مليون مستخدم، أي أكثر من التعداد السكاني لكثير من الدول مجتمعة، وأكثر من ٣٠ مليار مشاركة ما بين صور ومقاطع وروابط وذلك حسب إحصائيات ٢٠١٠.

وكذلك لدينا موقع تويتر (www.twitter.com) الذي سجل أكثر من ١٠٥ ملايين مستخدم وأكثر من ٥٥ مليون رسالة متداولة يومياً.

وكذلك موقع لينكدين (www.linkedin.com) والذي يمثل واحداً من أهم وأشهر مواقع الشبكات الاجتماعية المتخصصة في ربط المحترفين وأصحاب المهارات الوظيفية وتكوين علاقات عمل، والذي وصل عدد مشتركيه إلى أكثر من ٦٠ مليون مشترك.

وكذلك موقع يوتيوب (www.youtube.com) والذي يعد أشهر وأضخم شبكة لمشاركة مقاطع الفيديو، وقد بلغ عدد المشاهدات عليه ٢ مليار مشاهدة يومياً.

وإضافةً لتلك المؤشرات السالف ذكرها، فإن الدور والتأثير الذي تلعبه الشبكات الاجتماعية يمكن قياسه بالمدة التي يمضيها المستخدم في التصفح والتعامل مع مواقع الشبكات الاجتماعية وهو الذي زاد بطريقة واضحة، فكل منا على المستوى الشخصي يمكنه مقارنة المدة التي يقضيها يومياً على شبكة الإنترنت في ظل اشتراكه في مواقع الشبكات الاجتماعية بالمدة التي كان يمضيها سابقاً قبل أن يشترك في هذه المواقع.

ورجوعاً للبحث الذي أشرنا إليه في بداية المقالة، فقد أُجريَت من خلاله دراسة مسحية (Survey) لمجموعة حقيقية من مستخدمي الشبكات الاجتماعية في محاولة للحصول على مؤشرات حول الدوافع من وراء تعاملهم مع الشبكات الاجتماعية، ونسب توزيع أنواع العلاقات بين المستخدم وقائمة اتصاله (Contact list)، وقوة العلاقة بين المستخدم وقائمة اتصاله، وكذا معدل تكوين علاقات جديدة عبر الشبكات الاجتماعية، وكانت المؤشرات والقياسات كلها ملفتةً للانتباه.

فبالنسبة لدوافع استخدام الشبكات الاجتماعية، فقد وُجد أن ٧٢,٧٪ من عينة المستخدمين تستخدم الشبكات الاجتماعية بغرض البقاء على اتصال وتواصل مع الأصدقاء والمعارف الحاليين في محيط العمل والأسرة، فقد طرحت الشبكات الاجتماعية عبر شبكة الإنترنت نوعاً جديداً من التواصل بين الأصدقاء والمعارف عن طريق تبادل الروابط والملفات ولقطات الفيديو وخلافه.

بينما جاء هدف إعادة تنشيط العلاقات القديمة في

المرتبة الثانية بنسبة ٦٦,٥٪ من عينة المستخدمين، وهذا الهدف يعتبر من أنماط الاستخدام الجديدة التي ظهرت مع ظهور مواقع الشبكات الاجتماعية، حيث يميل الكثير من الناس إلى إعادة مد جسور الصداقة مع زملاء العمل والدراسة القدامى.

ومن المؤشرات المثيرة التي تمخضت عنها الدراسة أن نسبة قليلة لا تتعدى الـ ٣٠٪ من عينة المستخدمين تستخدم الشبكات الاجتماعية بهدف بناء علاقات جديدة، ويرجع هذا إلى طبيعة الإنسان الذي يخشى من التواصل والاتصال مع شخصيات مجهولة مستترة خلف أجهزة الحاسب الآلي.

كما أظهرت الدراسة أن حوالي ٤٠٪ من عينة المستخدمين تستخدم الشبكات الاجتماعية كدفتر عناوين مع تزايد عدد الأصدقاء في محيط العمل والأسرة وخلافه مما يصعب معه تذكر عناوين وبيانات اتصال كل الأفراد.

ومن أنماط الاستخدام الحديثة والملفتة للانتباه التواجد وحب الظهور، فالكثير يستخدم شبكات التواصل الاجتماعي لإبداء الرأي ونشر التعليقات لا لغرض إلا لإثبات الوجود وحب الظهور، وقد أيد هذا ٣٠٪ من عينة المستخدمين.

وقد جاء هدف البحث عن وظيفة بنسبة قليلة لم تتعد الـ ٢٠٪ من عينة المستخدمين، وهذا يدل على أن البحث عن وظيفة أو موظفين لا يحظى على إقبال الكثير من مستخدمي الشبكات الاجتماعية، ويدل أيضاً على أن مواقع التوظيف الكبرى المتخصصة ما زالت تهيمن على هذا المجال. وقد لوحظ أن كثيراً من المستخدمين لا يرغبون في الاشتراك في صفحات مواقع الشركات على مواقع الشبكات الاجتماعية خوفاً من أن تأخذ هذه الشركات انطباعاً سيئاً عنهم نتيجة الصور الشخصية التي يضعونها في ملف هويتهم، أو نتيجة آرائهم التي يشاركون بها.

أما هدف التسلية في تذيل قائمة أنماط الاستخدام بنسبة ١٥٪، مما يدل على أن المستخدمين يتعاملون مع الشبكات الاجتماعية بنوع من الجدية.

وقد أظهرت الدراسة المسحية أن قائمة الاتصال (Contact list) في المتوسط تحتوي على ٣٨,٧٤٪ معارف (لا زملاء عمل ولا أقارب ولا أصدقاء) وهي النسبة الغالبة، يليها في المرتبة الثانية ٢٧,٢٪ زملاء عمل، ثم أصدقاء بنسبة ١٥,٦٧٪، ثم أصدقاء قدامى تم العثور عليهم من خلال الموقع الاجتماعي بنسبة ١١,٣٧٪، ثم أفراد التقينا بهم لمرة واحدة فقط بنسبة ٥,٩١٪. ومن الملفت للنظر أن نسبة الأقارب نسبة ضئيلة جداً لم تتعد ١,١٢٪.

أما بالنسبة لطبيعة العلاقات الجديدة التي تتم عن طريقة إضافة أشخاص جدد لقائمة الاتصال، فقد أظهرت الدراسة أن ٢٣,٧٨٪ من عينة المستخدمين اتفقوا على أنهم يضيفون أشخاص جدداً من أصدقاء الأصدقاء (Friends of friends)، وأن ١٦,٠٨٪ من عينة المستخدمين يضيفون أشخاصاً جدداً من خلال قيام الوسطاء بعملية التقديم والتعريف، أي أن حوالي ٤٠٪ من سبل إقامة علاقات جديدة تأتي عن طريق أصدقاء الأصدقاء، بينما البحث اليدوي عن أصدقاء أو الاطلاع على ملفات الهوية ثم الإضافة لم يستحوذ كل منهما على حدة إلا على ما يقرب من ١٢٪.

وبغض النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا مع المؤشرات والقياسات السالف ذكرها، فإن الدراسة تدل على أن غالبية مستخدمي الإنترنت يتعاملون مع شبكات التواصل الاجتماعي كما لو أنهم يتعاملون مع بيئة حقيقية، وظهر ذلك من الجدية الواضحة في التعامل مع الشبكات الاجتماعية، من خلال الحرص في إضافة الأشخاص الجدد لقائمة العلاقات.

والسؤال الذي يتبادر إلى ذهني ويلح عليّ كثيراً، ما هو القادم الذي ستطل به شبكة الإنترنت علينا؟

• عضو مجلس الشورى

عظيم في مواقفه..!!

• شعر: موسى بن محمد السليم•

نحمد الله عز وجل الذي أنعم وتفضل علينا في سعوديتنا الغالية منبع الخير والهناء؛ بعودة وسلامة وشفاء؛ سيدنا ووالدنا مليكنا الجليل المفدّى؛ عبد الله بن عبد العزيز الرمز العظيم الأسمى للشهامة والمحبة والوفاء.. نحمد الله الذي منّ علينا وأكرمنا بهذا الوالد الحنون الرائد في مواقفه الصادق المخلص في مشاعره وعواطفه؛ وما احتفاء أمته بسلامة عودته إلى أحضان وطنه بأسمى وفاء ومحبة، وأغلى هناء وبهجة إلا تجسيداً لصادق الإخلاص والولاء، وتأكيداً لتلاحم حب عميق معطاء؛ ترجمه ابتهال مواطنيه إلى الله؛ بأن يحفظه ويرعاه وأن يديم عزه وتوفيقه وسمو ولي عهده وعَضُده الأمين وسمو نائبه الثاني الجليل خيراً وذخراً للوطن والمواطنين.

أبو متعب.. حبيبُ الشعب
على الأشرار.. سيف باتر مرعب
وللأخيار.. لا أندى ولا أطيب..
أصيلٌ في مبادئه..!!
نقيٌ في شمائله..!!
بأفعال وأقوال..؟!
وعزم عانق الكوكب..!!

•••

أبو متعب.. حبيب الشعب
عظيم في مواقفه..
صدوق في عواطفه..
وفي القمة.. سما بالعُرب للقمّة..!!
أعاد العزّ للأمّة..؟!
بعزم صادق الهمّة..!!
وبدّد في مواقفه..؟؟
دياجير من الظلمة..!!
بتوفيق من المولى.. أزاح الحزن والغمّة
فإذ بنفوسنا نشوى..!!
وإذ بصدورنا أرحب..!!

أبا متعب.. حبيبَ الشعب
بكل الحب.. ونبض القلب
ندعو الله خالقنا..
بأن يشفيك سيّدَنا..
وأن يرعاك قائدنا..
وأن تبقى؛ لنا حبّاً..
به نزهو.. به نسمو..
وأن نحظى؛ بعودتكم..
على خير؛ وفي خير
وتصبح حالنا أطيب

•••

أبا متعب.. حبيبَ الشعب
سليل المجد.. وفيّ الوعد
مسحت الدّمعة الحرّى..
رفعت رؤوسنا فخراً..!!
ملأت نفوسنا عزّاً..!!
فدمت مليكنا ذخراً..؟؟
لهذا الشعب وكل العُرب..!!

• عضو مجلس الشورى

تمحورت حول تطور علاقات البلدين ودعم التعاون المشترك

وفد المجلس يجري مباحثات مهمة في ألمانيا

• تغطية: علي الخضير

نائب رئيس النواب الألماني يستقبل وفد مجلس الشورى

أجرى وفد مجلس الشورى برئاسة د. سعد البازعي رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الألمانية والذي زار جمهورية ألمانيا الاتحادية مباحثات مهمة مع برلمانيين ومسؤولين حكوميين تهدف لدفع علاقات البلدين التي تشهد تطوراً ونمواً لافتاً في مختلف المجالات. وقد أكد المسؤولون الألمان الذين التقاهم الوفد خلال الزيارة على أهمية دفع العلاقات بين البلدين وتطويرها بما يعود بالنفع على الشعبين الصديقين. كما أشادوا بما يقوم به خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز والحكومة السعودية على المستويين الاقليمي والدولي من جهود كبيرة لنشر السلام وحل القضايا الدولية بما يحفظ حقوق جميع الأطراف.

وقد نوه وكيل وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية الدكتور رولف روتهارد بالعلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية ألمانيا الاتحادية التي يعود تاريخها إلى عام ١٩٥٤م، مشيراً إلى أن العلاقات بين البلدين تشهد تطوراً ونمواً في مختلف المجالات تعكس رغبة القيادتين وحكومتي البلدين في الدفع بهذه العلاقات نحو مزيد من التعاون بما يحقق مصلحة الشعبين الصديقين. جاء ذلك خلال استقبال وكيل الوزارة لوفد المجلس في مقر الوزارة بمدينة برلين.

وأكد أن المملكة دولة مهمة في منطقة الشرق الأوسط ولها دور كبير في تحقيق الأمن والسلام والاستقرار ليس في المنطقة فحسب بل وفي العالم أجمع، إلى جانب دورها الرائد في الاقتصاد العالمي من خلال نهجها الاقتصادي في سوق النفط العالمية الذي يقوم على أهمية تحقيق التوازن في أسعار البترول بما يحقق مصالح المنتجين والمستهلكين على حد سواء.

وأبدى روتهارد رغبة بلاده في تعزيز وتنمية علاقاتها مع المملكة في المجالات التعليمية والثقافية والاقتصادية، مشيراً إلى رغبة بعض الشركات الألمانية في المشاركة في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى بالمملكة.

وشدد على موقف ألمانيا من عملية السلام في الشرق الأوسط الذي يرتكز على حل الدولتين، واستمرار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية لإحلال السلام في المنطقة. وطالب إسرائيل وقف عملية الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

من جانبهم أطلع أعضاء وفد المجلس المسؤول الألماني على دور مجلس الشورى في المجالين التنظيمي والرقابي بالمملكة وآلية العمل فيه وهيئته العامة، ولجانه المتخصصة.

وأوضح الدكتور البازعي أن مجلس الشورى يسن الأنظمة الجديدة ويعدل الأنظمة القائمة بما يواكب المستجدات ويستجيب لحاجات المواطنين، كما أنه يمارس الدور الرقابي من خلال مناقشة التقارير السنوية لأجهزة الدولة ومؤسساتها، إلى جانب دراسة الاتفاقيات الثنائية بين المملكة والدول الشقيقة والصديقة والموافقة عليها، ومناقشة المعاهدات الإقليمية والدولية وإقرارها.

وأشار إلى أن المملكة العربية السعودية تعيش نهضة عصرية اتسمت بالتحديث والتطوير لأنظمتها الاقتصادية والتعليمية والقضائية بتوجيهات ورعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، رائد التحديث، منوهاً على نحو خاص إلى إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

من جانبه أوضح عضو المجلس عضو الوفد الدكتور عبدالله أبو ملحة أن أعضاء المجلس يتم اختيارهم وتعيينهم في المجلس من قبل خادم الحرمين الشريفين، مشيراً إلى أن أعضاء المجلس هم نخبة أهل الخبرة والاختصاص في مختلف المجالات غالبيتهم يحملون مؤهلات عليا في تخصصات عديدة مما يثري مناقشة الموضوعات ويسهم في وصول المجلس إلى القرارات الرشيدة.

وتحدثت عضو الوفد المستشارة بالمجلس الدكتورة نهاد الجشي عن عدد المستشارات السعوديات غير المتفرغات بالمجلس من ذوات الخبرة والمؤهلات العالية في مختلف التخصصات العلمية، إلى جانب دورهن

وكيل وزارة الخارجية الألمانية يلتقي بوفد مجلس الشورى

في عمل المجلس من خلال مشاركتهن في اجتماعات بعض اللجان المتخصصة عند مناقشتها لموضوعات تخص المرأة والأسرة والطفل، كما تبدي المستشارة رأيها كتابياً في مثل هذه الموضوعات، أو في موضوعات تندرج ضمن تخصصها العلمي، إضافة إلى مشاركتهن في الوفود الرسمية التي تمثل مجلس الشورى في المؤتمرات البرلمانية الإقليمية والدولية التي تتضمن أجندتها موضوعات تخص المرأة والطفل، واستقبال الوفود النسائية من البرلمانات العربية والعالمية التي تزور مجلس الشورى.

كما استقبل معالي نائب رئيس مجلس النواب الألماني (البندستاغ) الدكتور هيرمان أوتو زولس وفد مجلس الشورى، ونوه معاليه بقوة ومتانة العلاقات الثنائية بين المملكة وألمانيا التي تحظى باهتمام ورعاية من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وفخامة الرئيس كريستيان فولف رئيس جمهورية المانيا الاتحادية والمستشارة الألمانية انغيلا ماركيل.

وأكد الدكتور زولس أهمية تعزيز العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلس النواب الألماني، منوهاً بدور مجموعتي الصداقة في المجلسين في تطوير هذه العلاقات، إلى جانب دعم وتعزيز العلاقات بين البلدين الصديقين وتوسيع آفاقها سياسياً واقتصادياً وعلمياً وثقافياً.

وقدم الدكتور البازعي إيجازاً عن تاريخ الشورى في المملكة، مشيراً إلى أن الشورى مبدأ إسلامي اتخذه الملك عبدالعزيز - رحمه الله - منهجاً في الحكم، وانشأ بموجبه مجلساً استشارياً تطور عبر مراحل عدة بما يتناسب والمرحلة التي كانت تعيشها المملكة، إلى أن دخل المجلس مرحلة التطوير وتوسيع صلاحياته واختصاصاته استجابة لتطورات العصر ومتغيراته، وتطور المملكة وتقدمها في شتى المجالات، مشيراً إلى أن المجلس يعمل وفق آلية برلمانية لا تختلف في سياقها عن آلية العمل في البرلمانات الدولية.

وتطرق الحديث خلال اللقاء إلى جملة من القضايا السياسية والاقتصادية الراهنة وفي مقدمتها الأحداث التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وفي هذا السياق أكد أعضاء وفد الشورى أن المملكة العربية السعودية بمنأى عن تلك الأحداث بوصفها تعيش استقراراً سياسياً وتتمتع بأقوى اقتصاد في المنطقة، إلى جانب النسيج الاجتماعي لشعب المملكة والرابطة القوية التي تجمع بين الشعب والقيادة.

إلى ذلك حضر أعضاء وفد الشورى جلسة الاستماع التي عقدها مجلس النواب حيث قدمت خلالها المستشارة الألمانية انغيلا ميركل بيان حكومتها أمام البرلمان حول سياستها الداخلية والخارجية، واطلع أعضاء الوفد على مستوى النقاش خلال الجلسة بين زعماء الأحزاب التي يتشكل منها المجلس.

وعقد وفد لجنة الصداقة السعودية الألمانية اجتماعاً مع مجموعة الصداقة الألمانية العربية في مجلس النواب الألماني برئاسة عضو المجلس يواخيم هورستر.

وتركز الحديث خلال الاجتماع على سبل تعزيز العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلس النواب الألماني، وآلية تفعيل عمل لجنتي الصداقة في المجلسين، كما تطرق الحديث إلى العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات وعلى نحو خاص المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية والصحية.

كما اجتمع وفد اللجنة مع رئيس لجنة الاقتصاد والتكنولوجيا بمجلس النواب الألماني ايرنست هينسكين وعدد من أعضاء اللجنة، وبحثوا معهم في الموضوعات الاقتصادية التي تندرج ضمن العلاقات الاقتصادية بين المملكة وألمانيا، إلى جانب العلاقات البرلمانية بين المجلسين.

وأكد هينسكين أن المملكة العربية السعودية دولة مهمة لألمانيا فهي الشريك الاقتصادي الثالث بعد الولايات المتحدة والصين، مشددا على أهمية تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتوسيعها لتشمل الطاقة المتجددة ونقل التقنية الألمانية الحديثة إلى المملكة.

وفي سياق ذي صلة التقى أعضاء وفد مجلس الشورى عضو مجلس النواب وكيل وزارة الاقتصاد والتكنولوجيا الألمانية بيتر هنتسه، الذي نوه بالإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها المملكة لتشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة مؤكداً حرص الشركات الألمانية العملاقة على الاستثمار في المملكة في قطاعات مختلفة سيما في قطاع التقنية الحديثة.

وأطلع أعضاء الوفد المسؤول الألماني على الفرص الاستثمارية في المملكة، والمناخ الاستثماري المتميز الآمن بفضل الاستقرار السياسي بالمملكة وقوة اقتصادها، إلى جانب تعديل الكثير من الأنظمة الاقتصادية وتحديثها

والتي كان لمجلس الشورى دور في إقرارها.

كما بحث وفد مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس الدكتور سعد البازعي مع لجنة الشؤون الصحية بمجلس النواب الألماني (البندستاغ) برئاسة عضو المجلس الدكتورة كارولا رايمان وذلك بمقر البرلمان العلاقات الصحية بين المملكة وألمانيا.

وأجمع الجانبان على أهمية تعزيز التعاون بين البلدين الصديقين في المجال الصحي، فالمملكة في حاجة لتدريب وتأهيل الأطباء السعوديين، وألمانيا الاتحادية تملك الخبرة والتقنية الحديثة.

وشدد أعضاء وفد مجلس الشورى على أهمية توسع الجامعات الألمانية في قبول الطلاب السعوديين لدراسة الطب بزيادة المقاعد لهم في كلياتها الطبية، وفي المقابل أكدت رئيس لجنة الشؤون الصحية بمجلس النواب الألماني استعداد الجامعات الألمانية لذلك انطلاقاً من العلاقات الوثيقة بين البلدين الصديقين.

والتقى وفد المجلس بمقر البرلمان الألماني عضو مجلس البندستاغ (الغرفة الأولى في البرلمان الألماني) رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس روبريشت بوليتز بحضور عضو البندستاغ رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الألمانية مع الدول العربية يواخيم هوريستر.

وتركز الحديث خلال اللقاء على العلاقات الثنائية بين البلدين، وسبل تعزيز وتنمية علاقات التعاون البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الألماني وتفعيل دور لجنتي الصداقة. وبحث الجانبان العديد من القضايا الراهنة وفي مقدمتها الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط.

إلى ذلك وبحضور معالي سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية ألمانيا الدكتور أسامة شبكشي احتفى رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الألمانية مع الدول العربية بمجلس البندستاغ برئيس وأعضاء وفد المجلس، حيث أقام لهم حفلاً حضره عدد من أعضاء البندستاغ.

وأثنى الجانبان على ما وصلت إليه العلاقات بين المملكة وألمانيا في مختلف المجالات بفضل التنسيق بين البلدين على أعلى مستوى للدفع بالعلاقات الثنائية إلى المستوى الذي يليق بمكانة البلدين وقوتهما الاقتصادية.

وأثنى الجميع على الجهود التي بذلها معالي السفير الدكتور أسامة شبكشي لتعزيز العلاقات بين البلدين واكتشاف فرص تنميتها وتطويرها في مختلف المجالات بما يخدم مصالح شعبيهما الصديقين.

من جهة أخرى اجتمع وفد مجلس الشورى مع رئيس وأعضاء الغرفة التجارية والصناعية العربية الألمانية، وتركز الحديث خلال الاجتماع على الدور الذي تقوم به الغرفة في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين رجال الأعمال في الدول العربية وألمانيا الاتحادية، وتشجيع رجال الأعمال الألمان والشركات الألمانية على الاستثمار في الدول العربية، وبخاصة في المملكة، التي قال فيها الأمين العام بالغرفة التجارية والصناعية العربية والألمانية عبدالعزيز المخلافي إنها تتمتع باقتصاد قوي ومتين واستقرار سياسي وعدّ هذه الميزات من أهم مقومات نجاح الاستثمار في أي بلد.

تجدر الإشارة إلى أن حجم التبادل التجاري بين ألمانيا الاتحادية والدول العربية يفوق ٢٩ مليار يورو، ويميل الميزان التجاري لصالح ألمانيا.

كما قام وفد الشورى بزيارة لمعهد غوتا الثقافي الألماني والتقى مديره العام البروفيسور ميشيل بايسمان، وتناول اللقاء الدور الذي يقوم به المعهد في خدمة الثقافة الألمانية وتعليم اللغة الألمانية لغير الناطقين بها، وأجمع أعضاء الوفد على أهمية افتتاح فرع للمعهد في منطقة الخليج العربي ليسهم في تعليم اللغة الألمانية لأبناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الراغبين في مواصلة تعليمهم في ألمانيا.

كما زار أعضاء الوفد مقر مركز الشرق الحديث والتقى مديرته البروفيسورة أولريكه فرايتاغ التي قدمت لهم نبذة عن إنشاء المركز وأهدافه واختصاصاته المتمثلة في الدراسات الحديثة للشرق الأوسط.

وأشارت إلى التعاون الوثيق بين المركز وجامعة الملك عبدالعزيز بجدة من خلال البحوث المشتركة في دراسات الشرق الأوسط، وتدريب الباحثين من الجامعة.

وفي نهاية الزيارة التقى أعضاء اللجنة بعدد من الباحثين بالمركز وهم طلاب في العديد من الجامعات الألمانية، حيث أجاب أعضاء اللجنة على استفسارات الباحثين عن المملكة وعملية التحديث والإصلاح التي تشهدها منذ تولي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الحكم.

وأكد أعضاء اللجنة أن المملكة العربية السعودية في منأى عن ما حدث ويحدث في عدد من البلدان العربية بفضل من الله ثم بفضل اللحمة التي تربط بين القيادة والشعب، واهتمام خادم الحرمين الشريفين وحكومته الرشيدة بمصالح المواطنين، والعمل على تنمية البلاد وتسريع منهج الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

واختتم وفد لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الألمانية برنامج عمله في ألمانيا بلقاء رئيس البرلمان المحلي لولاية برلين فالتر مومبر الذي قدم عرضاً للأوضاع السياسية في ألمانيا الاتحادية حيث تشهد حالياً منافسة بين الأحزاب السياسية للفوز بأغلبية مقاعد مجلس النواب الألماني في الانتخابات النيابية المقبلة.

وقد نوه معالي سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية ألمانيا الاتحادية الدكتور أسامة شبكشي بزيارة وفد المجلس التي تعمق الروابط بين أعضاء مجلس الشورى وأعضاء البرلمان الألماني، مؤكداً على دور لجان الصداقة البرلمانية في هذا المجال. وأشار إلى تطور العلاقات الثنائية بين المملكة وألمانيا بفضل من الله ثم بحرص القيادتين في البلدين على تنميتها وتعزيزها في مختلف المجالات بما يخدم مصالحهما المشتركة.

وقد ضم وفد المجلس أعضاء مجلس الشورى الدكتور أحمد الزيلعي، والدكتور عبدالله أبوملحة، والدكتور فهاد الحمد، والدكتور قاضي عقيلي، والدكتور محمد الشريف، والدكتور محمد المطلق، والمستشارة بالمجلس الدكتورة نهاد الجشي.

رئيس برلمان برلين يستقبل وفد مجلس الشورى

الاستثمار السعودي.. أسهم وعقارات

• أ.إحسان بن جعفر فقيه

الكل هذه الأيام يتصدر ليُفتيك في أمر المال والأعمال. الحمى الاستثمارية تجتاح الشارع تستحثها مباركة رسمية، وسيل من المشاريع (المبتكرة) العملاقة، وسوق أسهم واعدة تكاد تكسر حاجز السبعة ألاف نقطة في حين تعربد آمال جمة في نفوس الجماهير وهي تشهد وصول سعر برميل النفط لحدود لأرقام مرتفعة.

مسئول عن الاقتصاد صرح قبل فترة من الزمن بأن الاقتصاد السعودي يمر في الفترة الحالية بمرحلة ازدهار (فريدة) انعكست على جميع المرافق وأسفرت عن نهضة (عقارية) وارتفاع في حجم سوق الأسهم والاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي كبير، مع انخفاض في معدل البطالة، وقدر الفائض في السيولة النقدية لدى المواطنين بنحو الستمائة مليار ريال!

ثمة كلمتان ضمن التصريح أعلاه تلخصان ببلاغة شاعرية الواقع الاستثماري السعودي: «أسهم»: و«عقار»!

وبعبارة أخرى فان مواطني الدولة التي تمثل السوق العربية الأكبر انطلاقاً وتحتكر ربع نفط الأرض يوجهون نصف تريليون من عملتها للتداول في التراب: وفي الهواء حيث تتأرجح القيم السوقية للشركات (المضاربة) في سوق الأسهم والتي باتت نشاطاً تمارسه كافة الشرائح بفخر بغض النظر عن حقيقة مفادها أن تسعين في المائة من المتداولين يخسرون باستمرار في ما يواصل السوق صعوده كمثال بليغ للشفافية المفقودة ولاقتصاد الشائعات الذي يسيّر هذا السوق رغماً عن الجهود التي تبذلها هيئة أسست لتنظيم سوق المال في حين يلقي المدافعون عنها باللوم دوماً على (الهوامير) و(الحيتان) وعلى ثديات بحرية أخرى كثيرة. ويكرس السوق الصاعد كالصاروخ للمفهوم (الغوغائي) للاستثمار. فقطاع الخدمات المعني بتقديم المنتج التنموي هو أسوأ قطاعاته قاطبة من حيث الأداء وبالرغم من أن اللحوم الحمراء تعد مكوناً أساسياً لموائد ملايين أفراد الشعب فان الشركة المساهمة المعنية بتجارة المواشي قد احتفلت بفرح مؤخراً بتحقيق خسائر تقل عن كل الأرقام القياسية التي تكبدتها خلال الأعوام الفائتة. كما أن إعلانات شركة تُعنى بتصنيع الكابلات بتحقيق أرباح بلغت أكثر من خمسة ملايين من أصل مبيعات فاقت المليار ريال لم يشكل وقفة تأمل لـ (فرادة) الازدهار الاقتصادي الذي نحيا فيه. المسئول نفسه أشار كذلك لـ «نهضة عقارية» وهو لعمري تعبير يستحق أن يسجل باسم قائله فقد حق لنا أن نفخر بالحركة المسعورة لبيع وشراء المسطحات الرملية البكر، وبالإرادة الحديدية التي استقدمت العمالة الأسيوية الكادحة لتنفيذ مشاريع المخططات حيث تتبعثر مكعبات أسمنتية قبيحة لا يلزمنا (نهضوياً) أن تصلها شبكات الكهرباء ولا الماء ولا الصرف الصحي لتأتي الأمطار والسيول سنوياً لتزهق الأرواح وتدمر الممتلكات دون أي رادع، إن الربط في التصريح أعلاه بين الانتعاش الاقتصادي الذي يمثله سوقا الأسهم والعقار وبين انخفاض معدلات البطالة. كما قيل ونحن حتى لو أمكننا أن نستوعب كيف يضخ ارتفاع سعر النفط التفاؤل في مؤشرات الأسهم، وكيف توفر هذه السيولة وقتية يتم دفنها سريعاً في مخطط ما بأرض قفر فإننا لن نفهم كيف يؤدي ذلك كله لإيجاد الوظائف لآلاف العاطلين من الحرفيين والمهنيين وحملة بكالوريوس وحتى الماجستير: اللهم إلا لو تم نقل كل واحد من هؤلاء من خانة (متسبب) إلى (رجل أعمال) بفضل البضعة أسهم التي اشتراها أو اكتتب بها أو في ما لو اتسعت سوق العقار النهضوي لتوظف كل أولئك مندوبين لمبيعات مكاتب العقار ومنظمين لمزادات المخططات ليهتفوا لكل ذي حظ سعيد «يستاهل: يستاهل»

واقع الأمر أن الازدهار الاقتصادي الحالي يمثل فقاعة لن تلبث أن تزول وان طال عمرها: شأنها شأن «الطفرة» العتيدة قبل عقود. وما يؤسف له بالفعل هو تحوير الاستثمار لفعل تتضافر فيه الجهود لاستغلال الظرف ولنهب النصيب الأكبر من السيولة المالية من جيب المواطن العادي التي راكمتها في الأصل ثقافة مالية ضحلة لا تفهم إلا الربح السريع الخاطف، ولم تجد من يرتقي بها ويفهم صاحبها كيف يوظف ماله ليستفيد ويفيد وطنه في الآن نفسه.

هذه الفجوة في ممارستنا الاقتصادية شرّعت الباب مفتوحاً لكل من أراد استغلال آمال المواطن العادي وتجريبها في مشاريعه الاستثمارية الفاشلة: أو المفبركة: والواعدة بأرباح تفوق خيالات المجانين تحت سمع وبصر الجهات الرقابية التي يفترض أن تردع وتحمي وتكفل الحق. فوضى الازدهار الاقتصادي هذه تمثلت دوماً في كل مشروع خرافي اكتظت حواسنا بإعلاناته حتى تتداول الصحافة الصفراء أخبار متضاربة حول فرار أصحابه أو الحجز على حساباتهم بما فيه من ملايين المساهمين: قبل أن يطل علينا مصدر أو مسئول بخبر ظريف مفاده أن المشروع الذي أسمعت دعايته الصم أشهراً لم يستكمل معاملاته النظامية بعد!

يقولون إن الاقتصاد السعودي يعيش أزهى فترة مرت عليه من عشرين عاماً لكن هذا الزهو ليس يُرى في الوجوه القلقة الساعية في زيادة المدخول ولو ببضع مئات من الريالات: ولا في المصانع التي كلّت من إنتاج (الشيبس) والبلاستك والسماد الكيماوي: ولا في مراكز الأبحاث ومدن التقنية التي لم يعرفها الناس لولا مثابرتها على حجب مواقع الانترنت. هذا الازدهار الذي يعيشه الاقتصاد السعودي اليوم يجب أن يتم تكريسه لخطة تنموية طويلة المدى على نمط المحافظ الاستثمارية الواعدة التي تروج لها بنوكنا : ليكون لدينا رصيد من البُنى التحتية والصناعات التقنية في الاستثمارات الذكية التي قد تكفل لنا مستقبلاً مريحاً بعد نضوب النفط: لا نضطر معه لتأجير الأميال المربعة من أراضي المخططات كمراعي للإبل التي ستنقلنا بدلاً عن سيارات ما عدنا نملك قيمة شرائها مع انهيار سوق الأسهم التي كانت تقود مؤشره يوماً شركات البتروكيماويات الكبرى.

• عضو مجلس الشورى

قراءة قانونية في السلطة التقديرية لرئيس جـــ

• الدكتور فهد بن حمود العنزي*

تُعد القواعد القانونية أو النظامية الوسيلة المثلى لضبط السلوك الإنساني، وهي تشترك مع القواعد التي تقررت شرعاً أو القواعد الأخلاقية وكذلك قواعد المجاملات في ضبط هذا السلوك، وذلك بالرغم من اختلاف هذه القواعد عن بعضها، من حيث مفهومها ومصدرها وطبيعة أو نوع الجزاء المترتب على مخالفتها.

وتتميز القواعد القانونية بالدقة والوضوح وسرعة الاستجابة للمتغيرات، بالإضافة إلى ما تتحلى به من مرونة كافية في الإقرار والتعديل والإلغاء، وما تتيحه هذه القواعد من مرونة في التطبيق. وهذه المرونة ترتبط بشكل أساس بالغاية التي تقررت من وجود هذه القاعدة القانونية أو تلك. ومن ضمن مظاهر هذه المرونة إتاحة القاعدة القانونية المجال لممارسة ما يُعرف بالسلطة التقديرية المرتبطة بإعمال نص قانوني معين على واقعة معينة.

ويمكن تعريف السلطة التقديرية إجمالاً بأنها حق الشخص في تحكيم قناعته في مسألة ما للوصول إلى نتيجة معينة يرضى بها ويرى أنها الأنسب لحسم أو اتخاذ موقف ما.

ولا تختلف السلطة التقديرية في القانون أو النظام عن هذا المعنى فهي عبارة عن تخويل شخص ما من خلال النص القانوني بتقدير ملاءمة وضع قانوني معين يستطيع اتخاذه بخصوص حالة معينة. فالسلطة التقديرية في القانون أو النظام تعني ترك مساحة من الحرية لشخص ما وذلك لتوظيف فِكرهِ وقناعته للوصول إلى نتيجة معينة يعترف بها النظام ويرتب لها أثراً معيناً، بحيث يكون لهذا الفِكر أو هذه القناعة دور في الوصول إلى هذه النتيجة.

ومن البديهي أن يكون هذا التقدير مبنياً على الموازنة بين الأشياء واختيار ما هو ملائم منها في ظل ما يسمح به القانون أو النظام.

وفيما يخص تسمية هذا المصطلح القانوني أو النظامي بـ (السلطة) التقديرية فربما أن السبب في ذلك يعود إلى أن الشخص المخوّل بإعمال سلطته التقديرية يستمد هذه السلطة من القانون، ويتصرف وفقاً لسلطان القانون وسلطان القاعدة القانونية التي منحته هذا الحق. وربما كذلك أن هذه التسمية يعود سببها إلى ما يعرف بمبدأ سلطان الإرادة أو العقل، بمعنى أن الإنسان يستمد سلطته في التقدير والموازنة بين الأشياء من خلال إدراكه وحسن تدبيره للأمور، ومن خلال وظيفة الإرادة التي هي عنوان للعقل والفهم والإدراك.

وأياً كان الأمر فإن القانون أو النظام لا يُعطي هذا التخويل إلا لمن يرى أنه يستطيع استعماله فيما تم التخويل به، ولا يكون هذا التخويل إلا في المسائل التي يكون للتفكير والقناعة والاستنباط فيها دور فاعل، وذلك للوصول إلى الغاية التي قصدها النظام من تقرير قاعدة قانونية ما.

والأصل في القواعد القانونية التي تتضمنها الأنظمة أنها باتة وحاسمة، ولا تعطي المَعنِي بتطبيقها أي خيار بتجاوزها أو إعمال ما هو مخالف لها. وهذا بسبب ما ينبغي أن تكون عليه القاعدة القانونية من وضوح وتحديد وتجرد.

ويزداد هذا الأمر أهمية في القواعد الإجرائية، فنادراً ما يترك القانون أو النظام أية سلطة تقديرية لمن يقوم بتطبيق قاعدة إجرائية. وذلك عكس القواعد الموضوعية التي يُعطي النظام القائمين على تطبيقها مساحة أوسع في إعمال السلطة التقديرية بشأنها. ففي المجال القضائي - على سبيل المثال - نجد أنه من النادر أن يتم إعطاء القاضي أية سلطة تقديرية في الإجراءات، وذلك على العكس من القواعد المتعلقة بالموضوع، فلو أخذنا مثلاً المادة الثالثة والستين من نظام المرافعات الشرعية - وهي قاعدة إجرائية - تنص على أنه: (على القاضي أن يسأل المدعي عما هو لازم لتحرير دعواه قبل استجواب المدعى عليه، وليس له ردها لتحريرها ولا السير فيها قبل ذلك)، نجد أنها لا تعطي القاضي أية سلطة تقديرية في عمله أثناء البدء بنظر القضية. فلا يستطيع القاضي أن يقدّر عدم ملاءمة سؤال أو عدم سؤال المدعي عن تحرير دعواه أو ردها قبل ذلك. بينما نجد أن المادة الرابعة والثلاثين بعد المائة من نفس النظام - وهي قاعدة موضوعية - تنص على أن: (رأي الخبير لا يقيّد المحكمة، ولكنها تستأنس به)، وهذا يعني أن المحكمة لها سلطة تقديرية مطلقة في تقدير قيمة رأي الخبير، وبالتالي الأخذ أو عدم الأخذ به، وهذا ينسحب كذلك على المادة التاسعة والثلاثين بعد المائة من نظام المرافعات الشرعية والتي تقضي بأن للمحكمة أن تقدر ما يترتب على الكشط والمحو والتحشية وغير ذلك من العيوب المادية في الورقة من إسقاط قيمتها في الإثبات. فالسلطة التقديرية للمحكمة في تقدير قيمة الدليل الكتابي للورقة التي طالها التغيير هي سلطة واسعة.

ونظراً لأهمية القاعدة الإجرائية فقد رتب النظام أو القانون جزاءات معينة على مخالفتها. وقد تصل هذه الجزاءات إلى البطلان، وعدم الاعتداد بأي نتيجة ترتبت على هذا الإجراء، طالما أنه تم بشكل يخالف بما يقضي به القانون أو النظام.

وفيما يتعلق بمجلس الشورى فإن الطابع الإجرائي يغلب كثيراً على عمله، وهذه الإجراءات محكومة بنصوص نظام مجلس الشورى واللائحة الداخلية للمجلس وقواعد العمل فيه. وقد تضمنت هذه النصوص تحديد صلاحيات واختصاصات ذات طبيعة إجرائية، سواء تم النظر إلى هذه الصلاحيات أو الاختصاصات على أنها تخص المجلس ككيان نظامي يمارس صلاحياته وفقاً لهذه الإجراءات، أو تم النظر إلى جانب منها باعتباره يخص مكونات هذا الكيان، سواء فيما يخص الهيئة العامة أو اللجان أو حتى الأعضاء أو الرئيس. وهذا ينطبق كذلك على الرئيس سواء بصفته رئيساً للمجلس أو رئيساً للهيئة العامة أو رئيساً لجلسة المجلس.

وفي الحقيقة، فإن القيمة النظامية المتعلقة بالعمل الإجرائي لمجلس الشورى تكمن في أن النتائج التي ينتهي إليها المجلس من خلال عمله لا تكون صحيحة إلا إذا كانت الإجراءات قد تمت بشكل صحيح من وجهة نظر النظام، وهو ما قضت به صراحة المادة السادسة عشرة من نظام مجلس الشورى والتي تنص على أنه: (لا يكون اجتماع مجلس الشورى نظامياً إلا إذا حضر الاجتماع ثلثا أعضائه على الأقل، بمن فيهم الرئيس أو من ينوب عنه، ولا تكون القرارات نظامية إلا إذا وافقت عليها أغلبية المجلس). فعبارة لا يكون نظامياً المقصود بها عدم الصحة أو البطلان. وهذا يُعد في عرف القانونيين حكماً بالبطلان على أي إجراء لا يراعي مقتضى النص، سواء أكان هذا الحكم متعلقاً ببطلان الاجتماع، أو ما يترتب عليه من قرارات صادرة، وذلك طالما أن الإجراء المنصوص عليه في هذه المادة لم يتحقق.

وفيما يتعلق بالإجراءات الخاصة بسير العمل في المجلس، فإن النصوص النظامية بشأنها تتميز بالدقة والتحديد، ومع ذلك نجد أن هذه النصوص أعطت رئيس المجلس سلطة تقديرية فيما يخص جانباً من هذه الإجراءات، ومنها على وجه التحديد

لسة المجلس

تلك السلطة التقديرية المخوّلة لمن يرأس جلسة المجلس، سواء كان رئيس المجلس أو من ينوب عنه. مع ملاحظة أن ما ورد في قواعد العمل التي يطبقها المجلس حالياً، حيث يتم استخدام مسمى رئيس المجلس في النصوص المتعلقة بتنظيم سير جلسة المجلس هو غير دقيق، لأن المعني بتطبيق هذه القواعد أثناء انعقاد الجلسة لا يكون بالضرورة رئيس المجلس وإنما رئيس الجلسة سواءً كان من يرأس هذه الجلسة هو رئيس المجلس بنفسه أو من ينوب عنه، والأصح هو استخدام مسمى رئيس الجلسة بدلاً عن رئيس المجلس.

وأياً كان الأمر، فإن السلطة التقديرية المعطاة لرئيس الجلسة هي بهدف ضمان حسن سير الجلسة وإعطائها المرونة اللازمة من خلال عدم الاعتماد كلياً على النصوص الجامدة التي لا تستجيب للمتغيرات الطارئة، أو لما يكون عليه واقع حال الجلسة، وذلك بالنظر إلى طبيعة اختصاص المجلس تجاه ما يُعرض عليه من موضوعات غير متجانسة في الغالب، مما يجعل جلسات المجلس لا يتماثل واقع الحال فيها. ولذلك فهذه السلطة تُعد لازمة للتعامل مع المسائل المتغيرة، ولازمة كذلك لما يكون عليه واقع حال الجلسة، وما يطرأ من مسائل متغيرة أثناء انعقاد الجلسة تتطلب حسماً سريعاً لها من خلال إعمال الرئيس لسلطته التقديرية المخولة له نظاماً.

وباستعراض مظاهر هذه السلطة التقديرية الممنوحة لرئيس الجلسة وفقاً لما تضمنته النصوص النظامية التي تحكم عمل المجلس، نجد هذه السلطة التقديرية جليّة في المادة الثالثة من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى، فهي تقضي بأن يفتتح الرئيس الجلسة ويدير المناقشات خلالها، ويشترك في هذه المناقشات، ويأذن بالكلام، ويحدد موضوع البحث، ويوجه نظر المتكلم إلى التزام حدود الموضوع والوقت، وينهي المناقشة، ويطرح الموضوعات للتصويت. وله أن يتخذ ما يراه ملائماً وكافياً لحفظ النظام في أثناء الجلسات. ويُلاحظ هنا أن السلطة التقديرية الممنوحة للرئيس بموجب هذا النص هي ما يتعلق باشتراكه بالمناقشات، فهذا النص يعطي الرئيس الصلاحية في إدارة النقاشات، والمقصود بالإدارة هنا هو التنظيم والإشراف على النقاشات، ولكن علاوة على ذلك فإنه يشترك في النقاشات، وهذا الاشتراك يتجاوز مفهوم الإدارة التي أشار إليها النص، فالرئيس له أن يقدر مدى ملاءمة تدخله في النقاش الدائر في الجلسة واشتراكه فيه. ولكن من البديهي القول بأن الرئيس ليس ملزماً بالاشتراك بكل النقاشات الدائرة بالمجلس وإنما له الحق بذلك وفقاً لما يراه ملائماً بحسب تقديره، أي أن له سلطة تقديرية فيما يراه من فائدة مترتبة على تدخله في النقاش واشتراكه شخصياً فيه. والجانب الآخر من مظاهر هذه السلطة التقديرية هي أن هذا النص يخوّل الرئيس بأن يُعمِل سلطته التقديرية لاتخاذ ما يرى أنه ملائماً وكافياً لحفظ النظام أثناء سير الجلسة، فالنص لم يحدد الوسائل التي ينبغي على الرئيس اتخاذها في هذا الصدد، وإنما ترك تقديرها للرئيس وفق معيار عام بأن تكون هذه الوسائل ملائمة وكافية لحفظ النظام. ولذلك فالرئيس هو من يقدر كذلك ملاءمة وكفاية ما يتخذه في هذا الصدد.

وتقضي المادة السادسة عشرة من اللائحة بأن الرئيس هو من يأذن بالكلام لمن يطلبه من الأعضاء، على أن يُراعي ترتيب طلباتهم بالكلام، وما تستدعيه المصلحة في المناقشة. والسلطة التقديرية الممنوحة للرئيس بموجب هذا النص، هي في تقدير المصلحة التي يقتضيها النقاش، حيث إن الأصل هو أن الإذن بالكلام لا يكون إلا وفقاً للترتيب العددي، ولكن الرئيس له سلطة تقديرية في عدم الالتزام بهذا الترتيب إذا رأى مصلحة في ذلك. وهذه المصلحة يمكن استشرافها من خلال عدة جوانب، كأن يعطي أحد المتخصصين في الموضوع - محل النقاش - الأولوية في الكلام، أو لمن كانت مشاركاته في النقاش بصفة عامة قليلة وهكذا. ولكن السؤال الذي يثور هنا هو متعلقٌ بما إذا كان تقدير هذه المصلحة يمتد إلى من لم يطلب الإذن بالكلام من الأعضاء، كأن يطلب الرئيس من أحد المختصين المشاركة في النقاش بالرغم من عدم طلبه الكلام!

من وجهة نظري، فإن هذه السلطة التقديرية للرئيس هي قاصرة على ما هو معروض أمامه من طلبات، ومع ذلك فإن رئيس الجلسة يستطيع أن يطلب استيضاحاً من أي عضو متخصص بالمجلس، كأن يطلب منه أن يُدلي برأيه كتابةً، أو يقترح عليه إدخال اسمه في طلبات الكلام ليعطيه الأولوية، وذلك لكي يتمكن الرئيس من تكوين تصور معين عن المسألة المعروضة للنقاش أو توجيه النقاش أو لإثراء النقاش بشأن هذه المسألة عن طريق هذا العضو الذي يرى الرئيس ملاءمة إشراكه في هذا النقاش.

ومن مظاهر السلطة التقديرية الممنوحة للرئيس أثناء سير الجلسة، ما يتعلق بتقدير المدة التي يتحدث خلالها العضو أثناء مشاركته في النقاش، إذ إنه لا يجوز للعضو الحديث في موضوع معين أكثر من خمس دقائق، ومع ذلك فللرئيس وحده الحق بالإذن للمتحدث بأن يُجاوز هذه المدة إذا قدّر رئيس الجلسة بأن المصلحة في الحديث تقتضي بأن يتجاوز العضو هذه المدة.

ومن مظاهر السلطة التقديرية الممنوحة للرئيس ما تقضي به المادة الثامنة عشرة من اللائحة الداخلية للمجلس من أن الرئيس له أن يُقرر تأجيل بحث الموضوع أو إعادة دراسته. وله كذلك أن يوقف الجلسة مؤقتاً لمدة لا تتجاوز الساعة. فقرار تأجيل مناقشة موضوع معين أو طلب إعادة دراسته هو للرئيس وفقاً لما يقدره وما يراه ملائماً بهذا الخصوص. ويصل الأمر في هذه السلطة التقديرية أن يُعلّق الرئيس الجلسة مؤقتاً، ولكن هذه السلطة التقديرية مقيدة بأن يكون قرار الإيقاف محدداً بما لا يتجاوز الساعة.

وفيما يتعلق بالسلطة التقديرية الممنوحة لرئيس الجلسة بموجب قواعد عمل المجلس واللجان المتخصصة، نجد مظاهر السلطة التقديرية للرئيس واضحة، فهو يستطيع بحسب ما تقضي به المادة الرابعة من هذه القواعد تقديم أي من الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجلسة وفقاً لما يراه ملائماً. وله بحسب المادة الخامسة من هذه القواعد أن يسمح بمناقشة موضوع غير وارد في جدول الأعمال. كما أن له أن يسمح لرئيس اللجنة بالرد على ملاحظات الأعضاء في نفس الجلسة التي يتم فيها عرض الموضوع. وله أن يقدر العدد اللازم الذي يقوم بمناقشة موضوع أو توصية ما بالمجلس، وله تحديد الطرق الأخرى التي يتم اللجوء إليها للتصويت في المجلس. وله كذلك وقف مناقشة الموضوع بصورة مؤقتة والانتقال إلى موضوع آخر. كما أن له سلطة تقديرية بخصوص طريقة التصويت على مواد مشاريع الأنظمة أو اللوائح.

من هذا كله، يتضح أن السلطة التقديرية هي من أهم المسائل التي تُعنى بها القواعد النظامية وترتب عليها نتائج هامة كذلك. كما أنه وبالرغم من أهمية ودقة العمل الإجرائي الذي تُعنى به النصوص النظامية، وحرصها على عدم فسح المجال للاجتهادات الفردية فيه، بخلاف ما هو عليه الحال في القواعد الموضوعية، إلا أنه مع ذلك فإن بعضاً من هذه النصوص الإجرائية تترك مساحة معينة للاجتهاد وإعمال الرأي فيها، وذلك وفقاً للأهمية التي تكون للسلطة التقديرية، وكذلك وفقاً للدور الذي يمكن أن تلعبه هذه السلطة في تحقيق الغايات والأهداف التي رمى إليها المشرع. وبالنظر كذلك إلى مساهمة هذه السلطة التقديرية في تحقيق النتيجة من هذا الإجراء أو ذاك بحسب ما يقتضيه الموقف وما يقتضيه واقع الحال. وتبرز أهمية السلطة التقديرية بشكل أوضح في العمل الإجرائي الذي يقوم عليه مجلس الشورى باعتبار أن عمل المجلس هو عمل إجرائي في المقام الأول وذلك على النحو الذي تم بيانه.

• عضو مجلس الشورى

نـظام إيـرادات الـدولة

أصدر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدت يوم١٧/١١/١٤٣١هـ برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز القرار رقم ٣٥٩ بالموافقة على نظام إيرادات الدولة. وتناول النظام مصادر هذه الإيـرادات وكيفية تحصيلها. و الشورى تنشر فيما يلي قرار مجلس الوزراء ونص النظام.

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٢٣٥٥٥/ب وتاريخ ١٤٣١/٥/١٧هـ، المشتملة على خطاب معالي وزير المالية رقم ٤٩٣١/١ وتاريخ ١٤٢٦/٥/٦هـ في شأن مشروع نظام إيرادات الدولة.

وبعد الاطلاع على نظام جباية أموال الدولة، الصادر بالإرادة الملكية رقم (٢/٣/٤١) وتاريخ ١٣٥٩/٤/١٢هـ.

وبعد الاطلاع على المحاضر رقم (٣٢٣) وتاريخ ١٤٢٧/٧/٢٥هـ، ورقم (٤٦٨) وتاريخ ١٤٢٧/١١/٢٧هـ، ورقم (٣١٢) وتاريخ ١٤٣١/٧/١٠هـ، المعدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (١٣/٢٤) وتاريخ ١٤٣١/٤/٢٠هـ.

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٦٩٥) وتاريخ ١٤٣١/١٠/١٨هـ.

يقرر

الموافقة على نظام إيرادات الدولة، بالصيغة المرافقة.

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك، صيغته مرافقة لهذا.

رئيس مجلس الوزراء

الرقم: م/٦٨

وتاريخ: ١٤٣١/١١/١٨هـ

بعون الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناء على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/١٣) بتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ.

تتكون مصادر الإيرادات من الثروات الطبيعية، الرسوم والأجور والضرائب، عوائد الاستثمار وغيرها

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩١) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (١٣/٢٤) بتاريخ ١٤٣١/٤/٢٠هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٥٩) بتاريخ ١٤٣١/١١/١٧هـ.

رسمنا بما هو آت:

أولاً: الموافقة على نظام إيرادات الدولة، بالصيغة المرافقة.

ثانياً: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء- كل فيما يخصه- تنفيذ مرسومنا هذا.

عبدالله بن عبدالعزيز

نظام إيرادات الدولة

الفصل الأول

تعريفات

المادة الأولى:

يقصد بالعبارات والمصطلحات الآتية أينما وردت في هذا النظام المعاني المبينة أمامها، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

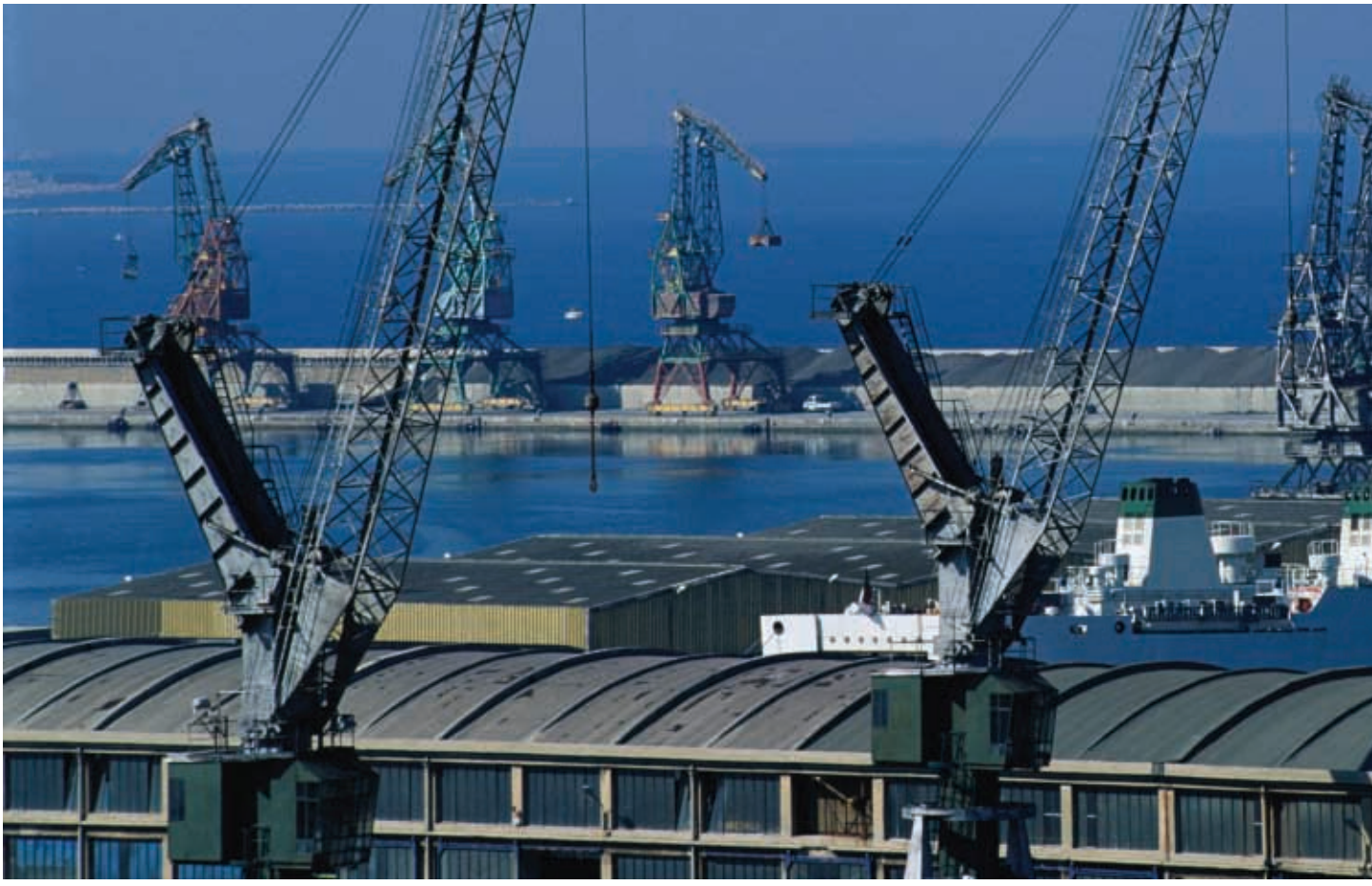

تنشأ وحدة إدارية مستقلة للاستثمار وتنمية الإيرادات ومراقبة التحصيل ومتابعته، في أي جهة يتطلب عملها ذلك

الدولة: المملكة العربية السعودية.

الوزارة: وزارة المالية.

الوزير: وزير المالية.

الجهة: كل وزارة أو مصلحة أو مؤسسة عامة أو هيئة عامة.

النظام: نظام إيرادات الدولة.

اللائحة: اللائحة التنفيذية للنظام.

الإيرادات: الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات مالية.

الدين: كل مال مستحق للدولة.

المدين: كل شخص ذي صفة طبيعية أو اعتبارية في ذمته مال للدولة.

الضريبة: اقتطاع مالي إلزامي من دخل وثروة شخص ذي صفة طبيعية أو اعتبارية يدفع للدولة دون مقابل من أجل تحقيق نفع عام.

الرسم: مبلغ من النقود يسدده المستفيد للدولة إلزاماً، مقابل خدمة عامة ذات نفع خاص تقدم له.

الأجر: مبلغ من النقود يدفع مقابل نفع خاص للاستفادة من الخدمة المقدمة.

الجزاءات والغرامات: مبالغ نقدية تفرض على مخالفي الأنظمة.

يوم عمل: أيام العمل طبقاً لأيام العمل الرسمية في الدولة.

الفصل الثاني

أحكام عامة

المادة الثانية:

تتكون مصادر الإيرادات من الآتي:

١- الثروات الطبيعية.

٢- الرسوم والأجور والضرائب.

٣- الاقتراض والقروض المسددة.

٤- عوائد الاستثمار.

٥- المبيعات والجزاءات والغرامات.

٦- بيع أملاك الدولة وإيجاراتها.

٧- التبرعات والهبات والتعويضات.

٨- أي مصدر آخر يصدر به قرار من مجلس الوزراء.

المادة الثالثة:

تقدر الوزارة إيرادات الدولة المتوقع تحصيلها لكل سنة مالية في ضوء التقديرات الواردة من الجهات.

المادة الرابعة:

أ- تكون الجهة مسؤولة عن الاستثمار الأمثل لمواردها، وتنمية إيراداتها وتطويرها، ومراقبة تحصيلها، ومتابعته بالتنسيق مع الوزارة.

ب- تنشأ وحدة إدارية مستقلة للاستثمار وتنمية الإيرادات وتطويرها، ومراقبة التحصيل ومتابعته، في أي جهة يتطلب عملها ذلك.

المادة الخامسة:

يخصص للجهة التي تحقق زيادة في إيراداتها- ضمن اعتمادات ميزانيتها- ما يقابل (٢٠٪) من الزيادة المتحققة في إيراداتها للسنة المالية المنتهية عن السنة السابقة، عدا إيرادات الثروات الطبيعية وبيع العقارات والجزاءات والغرامات، على أن تحدد اللائحة التنفيذية لهذا النظام المبالغ القصوى لكل جهة جبائية.

المادة السادسة:

تمنح مكافأة تشجيعية للموظفين الذين عملوا على تحقيق هذه الزيادة، على ألا يتجاوز مقدار المكافأة الممنوحة لكل موظف ثلاثة رواتب في السنة المالية، وتحدد اللائحة ضوابط منح هذه المكافأة.

الفصل الثالث

تحصيل الإيرادات

المادة السابعة:

تضع الوزارة - مع الجهة ذات العلاقة- الإجراءات الكفيلة بتحصيل الإيرادات، بما يضمن المحافظة والرقابة عليها، ولها أن تستعين في ذلك بالقطاع الخاص.

دين الدولة المستحق دين ممتاز ولا يسقط بالتقادم

المادة الثامنة:

يجب على الجهة تحصيل جميع الإيرادات المستحقة في مواعيدها المحددة نظاماً، ووفقاً للنماذج والأساليب التي تحددها اللائحة.

المادة التاسعة:

يجب على الجهة خلال السنة المالية قيد الإيرادات عند استحقاقها، وتسجيلها حال تحصيلها، وفقاً لما تحدده اللائحة.

المادة العاشرة:

تتولى الجهة إيداع إيراداتها في الحسابات التي خصصتها لها الوزارة في مؤسسة النقد العربي السعودي أو البنوك المحلية، وذلك في مواعيدها المحددة.

المادة الحادية عشرة:

لا يحق للجهة الإعفاء من أي إيراد مستحق أو تأجيل تحصيله.

المادة الثانية عشرة:

تتخذ الوزارة - وفقاً للأساليب والتقنيات الحديثة- الإجراءات الكفيلة بتحصيل إيرادات الدولة، وتتحمل أجور تكاليف عملية التحصيل وفق ما تراه مناسباً.

لا ينظر في إعفاء أو تقسيط الديون المترتبة على المدانين في جرائم اختلاس أو تزوير أو تحايل

للوزير- أو من ينيبه- صلاحية تقسيط ديون الدولة على العاجزين عن الوفاء بها دفعة واحدة

الفصل الرابع

الحجز والتنفيذ

المادة الثالثة عشرة:
كل من تأخر عن أداء الدين المستحق عليه للدولة في الموعد المحدد، تشعره الجهة كتابياً بوجوب تأديته خلال (٣٠) ثلاثين يوم عمل من تاريخ الإشعار.

المادة الرابعة عشرة:
إذا لم يسدد المدين الدين المستحق عليه خلال المدة المشار إليها في المادة الثالثة عشرة، فينذر نهائياً بالتسديد خلال (١٥) خمسة عشر يوم عمل، فإن انقضت هذه المدة ولم يسدد الدين الواجب عليه وجب على الجهة اتخاذ الإجراءات اللازمة أمام المحكمة المختصة للحجز على أمواله في حدود الدين الذي عليه.

المادة الخامسة عشرة:
يجوز للجهة الحكومية ذات العلاقة بموجب أمر قضائي مخاطبة الجهات الحكومية الأخرى بطلب حجز ما يوازي الدين المطلوب سداده من مستحقات المدين لديها قبل تسلمه لها، من غير قيمة الضمانات البنكية.

المادة السادسة عشرة:
يجب على كل بنك أو مؤسسة مالية عامة أو خاصة بعد تسلم إشعار الحجز من المحكمة المختصة تنفيذ ذلك بما يكفي لسداد الدين، وإن لم يلتزم بذلك يلزم بسداد مبلغ للجهة يساوي قيمة الممتلكات التي كانت بحوزته بما لا يتجاوز المبلغ الذي تم الحجز من أجله.

المادة السابعة عشرة:
إذا لم تكف أموال المدين المنقولة لسداد الدين، فيتم التنفيذ على عقاراته المحجوزة.

المادة الثامنة عشرة:
تسري أحكام مواد هذا الفصل على أملاك الأوقاف.

الفصل الخامس

إعفاء الدين وتقسيطه

المادة التاسعة عشرة:
دين الدولة المستحق دين ممتاز ولا يسقط بالتقادم.

المادة العشرون:
تتكون لجنة في الوزارة من ثلاثة أعضاء، يكون أحدهم من ذوي الاختصاص الشرعي أو النظامي، للنظر في دراسة الطلبات الواردة للإعفاء من الدين أو تقسيطه وإعداد التوصيات بشأنها.

كل من تأخر عن أداء الدين المستحق عليه للدولة في الموعد المحدد، يشعر كتابياً بوجوب تأديته

المادة الحادية والعشرون:
لا يجوز الإعفاء من الدين إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء. وللوزير صلاحية الإعفاء من الدين- إذا لم يتجاوز خمسمائة ألف ريال- في الحالات الآتية:
١- إذا توفي المدين وثبت شرعاً أنه ليس له تركة يمكن الرجوع إليها.
٢- إذا قدم المدين ما يثبت إعساره أو إفلاسه شرعاً وفقاً للأنظمة الشرعية.

المادة الثانية والعشرون:
للوزير- أو من ينيبه- صلاحية تقسيط ديون الدولة على العاجزين عن الوفاء بها دفعة واحدة، وفق القواعد الآتية:
١- أن يقدم المدين للجنة المستندات المؤيدة لعجزه عن الوفاء بالدين المترتب عليه دفعة واحدة.
٢- ألا تزيد مدة التقسيط على عشرين سنة.

المادة الثالثة والعشرون:
إذا تأخر المدين عن سداد أي من الأقساط المستحقة عليه فيشعر كتابياً بوجوب تأديته خلال ثلاثين يوم عمل من تاريخ الإشعار، وإذا لم يسدد خلال تلك المدة فينذر نهائياً بالتسديد خلال خمسة عشر يوم عمل.

المادة الرابعة والعشرون:
إذا انقضت المدة ولم يسدد المدين القسط الواجب عليه أو يقدم ما يثبت أسباب توقفه عن السداد، فيلغى التقسيط وتصبح باقي الأقساط واجبة الأداء، وعلى الجهة مطالبة المدين بسدادها دفعة واحدة، واتخاذ الإجراءات اللازمة أمام المحكمة المختصة للحجز على أمواله في حدود الدين الذي عليه.

المادة الخامسة والعشرون:
لا ينظر في إعفاء أو تقسيط الديون المترتبة على المدانين في جرائم اختلاس أو تزوير أو تحايل.

الفصل السادس

أحكام ختامية

المادة السادسة والعشرون:
يجب على الجهة- حال حدوث أي مخالفة لهذا النظام ولائحته التنفيذية- إبلاغ الوزارة والأجهزة الرقابية في موعد أقصاه ثلاثون يوم عمل من اكتشاف المخالفة.

المادة السابعة والعشرون:
تطبق على مخالفي هذا النظام العقوبات المقررة نظاماً.

المادة الثامنة والعشرون:
لا تخل أحكام هذا النظام بالأحكام الواردة في الأنظمة الخاصة بالجهات الأخرى.

المادة التاسعة والعشرون:
يصدر الوزير اللائحة التنفيذية لهذا النظام، خلال مدة لا تتجاوز تسعين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الثلاثون:
يحل هذا النظام محل نظام جباية أموال الدولة، الصادر بالإرادة الملكية رقم (٢/٣/٤١) وتاريخ ١٣٥٩/٤/١٢هـ، والمبلغ بالأمر السامي رقم (٥٧٣٢) في ١٣٥٩/٥/٤هـ، ويلغي كل ما يتعارض معه من أحكام.

المادة الحادية والثلاثون:
ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد تسعين يوماً من تاريخ نشره.

مواطن يطالب برفع الحد الأدنى للمتقاعدين القدامى

رفع المواطن عمر حسن فدعق عريضة لمجلس الشورى عرض فيها لحال المتقاعدين طالبا دراسة وضعهم المالي لمساعدتهم على مواجهة تكاليف الحياة اليومية.

وقال في عريضته:

معالي رئيس مجلس الشورى

حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

لقد سر جميع الموظفين والمتقاعدين والمتقاعدات بما أمر به خادم الحرمين الشريفين بعلاوة غلاء المعيشة بنسبة ١٥٪، وأكثر من سر بهذه المكرمة المتقاعدون ذوو المرتبات التقاعدية العالية حيث تمثل هذه العلاوة في مرتباتهم بين ١٠٠٠ و٣٠٠٠ ريال ولكن الأمر مختلف لدى المتقاعدين القدامى الذين أفنوا أعمارهم في العمل عندما لم تكن هناك موارد للدولة ولا خلافه اللهم إلا من رسوم الجمارك ورسوم الحجاج، وكم صادفت من كبار السن المتقاعدين يقودون سيارات قديمة للإيجار بالمشوار بخمسة ريالات وعندما أتطرق إليه تطفلاً لماذا لا ترتاح؟ تكون الإجابة في البيت ٩ أطفال وغيره في البيت ٧ أطفال والمرتب ١٥٠٠ ريال والمرتب ١٧٠٠ أي في جميع الأحوال وبعد العلاوات ١٩٥٠ ريالاً لا يكفي مصروف البيت ولا حتى لنصف الشهر والإيجار.

وها أنا أبعث لكم ببيان عملي وإصابتي بإعوجاج في العمود الفقري وهو الحمد لله بسيط أحلت بسببه إلى التقاعد وكنت أتقاضى مرتبي الشهري بالقروش أولاً ثم بالريال حسب بيان الخدمة ولكن الأطم أن المرتب في حدود الألفي ريال، وخلاصة شرحي هذا وإن كان مطولاً لماذا لا يتبنى المجلس الموقر وبطلب عاجل لا يدخل في دراسات لشهور أن يكون أقل راتب للمتقاعدين القدامى ٣٥٠٠ ريال، هذا مطلب أضعه بين أيدي المسؤولين في المجلس عن هذا الموضوع. وفق الله كل من يهتم بأمر هؤلاء إلى ما فيه الخير.

حمد هنان يقترح حلاً لمشكلة تكرار الحفر في الشوارع

قدم المواطن حمد بن فارس حمد هادي هنان اقتراحا للمجلس يتعلق بمشكلة تكرار الحفر والردم لتركيب الخدمات العامة في الشوارع وما يستتبع ذلك من تكلفة وتشوية للشكل الجمالي للأحياء السكنية. وقال في ذلك:

معالي رئيس مجلس الشورى

سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

أقدم لمعاليكم اقتراحي هذا والمتضمن ملاحظتي أن الكثير من الشوارع تتعرض للتكسير والحفر مما يؤدي إلى تلفها وظهورها بشكل سيئ، وأيضاً ما يترتب على ذلك من هدر للمال العام نتيجة لأن في هذه الشوارع تقوم كل إدارة من مياه وصرف صحي وهاتف بالحفر والتكسير لإيصال خدماتها، كذلك المخططات تنفذ بدون وجود البنية التحتية من الخدمات العامة الأمر الذي يوجب عمليات التكسير والحفر من جديد وكل إدارة تمارس الحفر والتكسير للشوارع والمرافق العامة بمعزل عن الإدارة الأخرى، فلماذا لا تنفذ كامل الخدمات العامة من هاتف ومياه وصرف صحي وكهرباء جملة واحدة مع التخطيط مع الجهات المعنية قبل الردم وقبل السفلتة؟ كذلك يمكن تمديد الخدمات العامة للمخططات السكنية أثناء تخطيطها بحيث لا توزع إلا وكامل الخدمات موصلة اليها واذا دعت الحاجة إلى تمديد خدمات والتي لم تمدد إلا لاحقاً تكون التجهيزات من أجل تمديده موجودة سلفاً بدلاً من الشروع في تعريض المرافق العامة للتلف. فمثلاً الكهرباء لا تحتاج التمديد إلى الأرضي لكن تطمع شركة الكهرباء فيما بعد أن تستبدل التمديد بواسطة الأعمدة إلى تمديد أرضي، فاذا تم وضع ذلك في الاعتبار من الآن فإننا نضمن عدم تكرار ما يحدث الآن من تكسير وحفر للشوارع وزيادة العبء على المال العام.

بسم الله الرحمن الرحيم

الصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

معالي رئيس مجلس الشورى سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

أقدم لمعاليكم اقتراحي هذا والمتضمن ملاحظتي أن الكثير من الشوارع تتعرض للتكسير والحفر مما يؤدي إلى تلفها وظهورها بشكل سيء أيضاً هدر المال العام نتيجة لأن هذه الشوارع كل إدارة من مياه وصرف صحي وهاتف تحفر وتكسر لإيصال خدماتها كذلك المخطط تنفذ بدون وجود البنية التحتية من الخدمات العامة الأمر الذي يوجب عمليات التكسير والحفر من جديد وكل إدارة تمارس الحفر والتكسير للشوارع والمرافق العامة بمعزل عن الإدارة الأخرى فلماذا ما تنفذ كامل الخدمات العامة من هاتف ومياه وصرف صحي وكهرباء قبل تنفيذ في أثناء الردم وقبل السفلتة كذلك تمديد الخدمات العامة للمخططات السكنية أثناء تخطيطها بحيث لا يوزع المنح إلا وكامل الخدمات وايصاله و تمديد جهلا وبعض الخدمات التي لن تمدد إلا لاحقا يكون تمديده موجود سلفاً جاهز بدلاً من الشروع في تعريض المرافق العامة للتلف كان من الأولى أنه نفذ مع الخدمات الأخرى فمثلاً الكهرباء لن تحتاج التمديد الأرضي لكن تطمع شركة الكهرباء فيما بعد أن تستبدل التمديد بواسطة الأعمدة إلى تمديد أرضي وبهذا نضمن عدم حدوث ما هو الآن واقع من تكسير وحفر الشوارع و وزيادة العبء على المال العام أملا أن يذال رضاكم واستحسانكم ويحق لي شرف المشاركة الفعالة في واجب وطني نطمح للمساهمة فيه ـــــ

ضوابط نظامية بين المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وموظفيها

قدم المواطن خالد بن سليمان بن محمد العمود عريضة للمجلس يطالب بدراسة ما استحدثته المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني من لائحة جديدة منظمة لشؤون أعضاء هيئة التدريب حيث يرى أنها أضرت به. وقال:

صاحب المعالي رئيس مجلس الشورى

حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

لا يخفى على مقامكم الكريم ما استحدثته المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني من لائحة جديدة منظمة لشؤون أعضاء هيئة التدريب وما فيها من مظلمات وهضم للحقوق الوظيفية والمالية والاجتماعية لكل من يجبر للخضوع لموادها، وقد تحدث الإعلام كثيراً عن تلك المظالم ولكن للأسف الشديد لم أر أي لائحة في الأفق تبشر بحل تلك الأزمة وجلاء همها إلى الأبد، وحيث إنه جد في الأمر ما جد من وقوع الضرر على عدد كبير من المدربين وكون اللائحة أعطت مؤسسة التدريب الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية في آن واحد، وكيف أن مؤسسة التدريب أقرت وحكمت بحسم مرتبات بعض مدربيها بنسبة ١٠٪ من أجل تصحيح أخطائها وأخطاء موظفيها الذين للأسف الشديد لم يكتفوا باستحداثهم لوائح وظيفية جديدة متعدين على الصلاحيات المخولة فقط لمجلس الخدمة المدنية، بل إنهم استحدثوها وهم يجهلون موادها وأضرارها وطريقة تنفيذها مما سبب وقوع أخطاء مالية تم معالجتها بأخطاء أكبر منها ضاربين بحقوق المدربين عرض الحائط ومتناسين مصلحة أبناء الوطن ومتغاضين عن سبب ومرتكب تلك الأخطاء ليقع الحساب والضرر على المدرب، وبذلك انتفت الحوافز المعنوية والمادية التي بذلتها لي الدولة رعاها الله.

وحيث إني مثل كل المدربين في المؤسسة صرفت لي بدلات مالية بطريقة تخالف اللائحة الجديدة، كبدل النقل الذي لا يصرف لساكني مقر العمل حسب اللائحة الجديدة، وبدل ارتباط بسوق العمل والذي يشترط اكتمال النصاب حسب اللائحة الجديدة، ولأني من ساكني مقر العمل، ونصابي التدريبي لم يكتمل، وخشية من المطالبة في استرجاعه تلك الأموال في المستقبل كما فعلت المؤسسة مع شريحة كبيرة من الزملاء، ولكي أعتبر كامل المبلغ المصروف لي من قبيل الحوافز المستحقة لي، ولكي لا تتكرر الأخطاء مستقبلاً ضدي، فإني أرفع لمقامكم الكريم رغبتي بحفظ حقوقي المالية والمعنوية في مستقبل الأيام، وذلك بوضع ضوابط نظامية تربط العلاقة بيني وبين المؤسسة، وتسمية الجهة المشرفة والمراقبة لهذه العلاقة، حفظاً لحقوق الطرفين بما يعود بمشيئة الله بالمنفعة العامة والخاصة مما بذلته الدولة بكرم على منشآتها وموظفيها.

إعفاء المتقاعدين من رسوم الكهرباء

قدم المواطن علي بن فلاح الزهراني عريضة لمجلس الشورى يذكر فيها أنه عمل لدى الدولة أعزها الله فترة طويلة ولكنه حرم من مكرمة خادم الحرمين الشريفين بزيادة رواتب موظفي الدولة ١٥٪ كما أن المكرمة الملكية الغالية والتي صدرت بعد دراسة مجلس الشورى لها والقاضية بزيادة متقاعدي التأمينات الاجتماعية ٥٪ ابتداء من شهري جمادى الأولى ١٤٣١هـ لم تبلغ هذه الزيادة سوى ١٠٠ ريال لديه وطالب الزهراني بالنظر في هذا الموضوع وقال:

معالي رئيس مجلس الشورى

حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

أفيد معاليكم إنني أحد المواطنين الذين عملوا في الخدمة العسكرية لمدة تسع سنوات ونصف ثم عملت بعدها في إحدى المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم وتحديداً إدارة التربية والتعليم بالمخواة لمدة سبعة وعشرون عاماً وتقاعدت على نظام التأمينات الاجتماعية براتب ٢٠٦٠ ريالاً وقد حرمنا من مكرمة خادم الحرمين الشريفين ١٥٪ كما أن المكرمة الملكية الغالية والتي صدرت بعد دراسة مجلس الشورى لها والقاضية بزيادة متقاعدي التأمينات الاجتماعية ٥٪ ابتداء من شهري جمادى الأولى ١٤٣١هـ لم تبلغ هذه الزيادة سوى ١٠٠ ريال فماذا تحل من مشاكلنا الحياتية؟

معالي الرئيس هل هذا الراتب يفي بمطالب الحياة في ظل غلاء المعيشة؟ أضف إلى غلاء المعيشة فواتير الكهرباء والاتصالات وكذلك ما تستهلكه الماشية من شعير وأعلاف، علماً أنني حرمت من الضمان بحجة أننا اثنان فقط أنا وزوجتي.

معالي الرئيس نرجو من الله ثم من مجلسكم الموقر النظر لنا بعين الرحمة واعفائنا من سداد رسوم الكهرباء ومساواتنا بإخواننا المتقاعدين ذوي الرواتب العالية ورفع عنهم رسوم الكهرباء وادخلوا في نظام الضمان وحالهم أفضل من رواتبنا ونحن الذين أسرتهم من ٢-٣ أشخاص محرومين من الضمان ومن المساعدة التي تصرف من ٧٠٠٠ الى ١٥٠٠٠ ريال ونحن أحوج من غيرنا في الزيادة السابقة من خادم الحرمين أطال الله عمره وهي ١٥٪ التي عمت الذين يستلمون من عشرة آلاف وأكثر، راجين من الله ثم من مجلسكم الموقر النظر في أحوالنا فيما ذكرنا من الضمان ومن المساعدة، ونحن أحوج من غيرنا في الزيادة السابقة من خادم الحرمين أطال الله عمره وهي ١٥٪ التي عمت الذين يستلمون من عشرة آلاف وأكثر، راجين من الله ثم من مجلسكم الموقر النظر في أحوالنا فيما ذكرنا من الضمان ومن المساعدة.

وزيادة رواتبنا هذا والله يحفظكم.

الملك عبدالعزيز لأعضاء الشورى: أنتم الأقدر على سنّ الأنظمة والعمل بها

ظل مجلس الشورى على مدى تاريخه الطويل منذ إنشائه حاضراً في دوائر صناعة القرار. ومنذ التكليفات الأولى التي جاءت على لسان الملك المؤسس طيب الله ثراه للمجلس أدرك الجميع أن المجلس كفء لتولي الدور الذي كلفه به ولي الأمر ومن بعده أبناؤه. ورغم انحسار دور المجلس قديماً بعد تكوين مجلس الوكلاء والذي تولى معظم المهام التي كان مجلس الشورى يقوم بها، إلا أن المجلس عاد من جديد أقوى مما كان بعد صدور نظامه الحديث عام ١٤١٢هـ، والذي أعاد له دوره الرائد في ميدان صناعة القرار والمشاركة القوية بما يجري تحت قبته من مناقشات وقرارات ودراسات للأنظمة وغيرها.

هذا وتشهد جلسات مجلس الشورى ووثائقه على كل ذلك منذ السنوات الأولى لإنشائه.

ففي افتتاح جلالة الملك عبدالعزيز للدورة الثالثة لمجلس الشورى يوم الأحد الموافق ١٣٤٩/٣/٢هـ، كان مما قاله طيب الله ثراه:

لقد أمرت أن لا يسن نظام في البلاد ويجري العمل به قبل أن يعرض على مجلسكم من قبل النيابة العامة، وتنقحوه بمنتهى حرية الرأي على الشكل الذي يكون منه الفائدة لهذه البلاد، والقاصد بها من حجاج بيت الله الحرام. وإنكم تعلمون أن أساس أحكامنا ونظمنا هو الشرع الإسلامي، وأنتم في تلك الدائرة أقدر على سن كل نظام وإقرار العمل الذي ترونه موافقاً لصالح البلاد، على شرط أن لا يكون مخالفاً للشريعة الإسلامية.

وتقديراً لدور مجلس الشورى سار أبناء الملك المؤسس على درب أبيهم فدأبوا على مخاطبة الأمة من منبر الشورى في افتتاح أعمال كل عام وحرصوا كذلك على الاستئناس برأيه وإحالة العديد من الأنظمة والاتفاقيات المهمة إليه.

وقد كان للمجلس دائماً الرأي السديد حين مناقشة الأنظمة ومراجعتها ونجد أن مجلس الوكلاء يقرّ تعديلات مجلس الشورى على نظام التليفونات كما جاء في خطاب رئيس مجلس الوكلاء مخاطباً نائب رئيس مجلس الشورى كما يلي:

حضرة المكرم نائب رئيس مجلس الشورى

نشير إلى المكاتبة المرفوعة منكم بعدد ٣٢٠ وتاريخ ١٣٥٥/١٠/٢٦هـ ونخبركم أنه قد صدرت الإرادة السنية الملوكية المبلغة إلينا بخطاب الديوان العالي رقم ٤/١/٥٢ وتاريخ ١٣٥٦/١/١٧هـ بالموافقة على نظام التلفونات كما عدله مجلسكم.

رئيس مجلس الوكلاء

ومن أعمال مجلس الشورى عام ١٣٤٧هـ نجد عدداً من الأنظمة المهمة التي أنجزها المجلس ومنها: نظام توحيد الشركات، نظام وكالة المالية، نظام المطابع والمطبوعات، نظام مهنة الصيدلية، نظام تأسيس الشركات التجارية، إلى جانب العديد من الموضوعات المهمة الأخرى.

كما أنجز المجلس عدداً آخر من الأنظمة المهمة عام ١٣٤٨هـ ومنها: النظام الداخلي لمجلس الشورى، نظام تسجيل المأمورين وتعيينهم، نظام المدارس والمنهج التدريسي، نظام سائقي السيارات، نظام الأطباء والمستخدمين بمديرية الصحة العامة، والإسعاف، والصيادلة، وحكماء الأسنان، والقوابل، والممرضين، والطريقة التي يجب أن تسير عليها مستشفيات الحكومة من حيث النظام والتنسيق، نظام الدراجات.

عدد من أعضاء الشورى القديم يقترحون تغيير «المملكة الحجازية» إلى «المملكة العربية السعودية»

• أ. إبراهيم بن حمد محمد الشيخ

لم يذكر عن الملك عبدالعزيز – رحمه الله – أنه انفرد بأمر من الأمور دون أن يستشير خاصته وأركان دولته وذوي العلم والرأي. فلقد آمن بتطبيق مبدأ الشورى بوصفه أساساً لتدعيم الحكم لما للشورى من أهمية كبرى في إدارة شؤون البلاد وصنع القرار ودعم سياسة الدولة، وهو ما سار عليه أبناؤه من بعده.

وآثر الملك عبدالعزيز أن يضم النخبة من أبناء الوطن لسماع آرائهم واقتراحاتهم من أجل تحسين الأوضاع الداخلية، فهم العيون والآذان للناس يسمعون شكاويهم وينظرون فيها. وأصدر التعليمات الأساسية التي نصت على استخدام مبدأ الشورى أسلوباً للنصح لولي الأمر.

وفي بداية المجالس الأهلية في ١٣٤٣/٥/٢٢هـ ألقى الملك على الأعضاء خطاباً جاء فيه ((إنني أريد من الهيئة التي ستجتمع لانتخاب الأشخاص المطلوبين أن يتحروا المصلحة العامة ويقدموها على كل شيء فينتخبوا أهل الجدارة واللياقة الذين يغارون على المصالح العامة ولا يقدمون عليها مصالحهم الخاصة ويكونون من أهل الغيرة والحمية والتقوى.....لا أريد أوهاماً وإنما أريد حقائق، أريد رجالاً يعملون، فإذا اجتمع أولئك المنتخبون وأشكل عليّ أمر من الأمور رجعت إليهم في حله وعملت بمشورتهم وتكون ذمتي سالمة من المسؤولية ... أريد الصراحة في القول لأن ثلاثة أكرههم ولا أقبلهم: رجل كذّاب يكذب عليّ عن تعمد، ورجل ذو هوى، ورجل متملق، فهؤلاء أبغض الناس عندي.

ولما اقتصر مجلس الأهالي على فئات معينة وأراد رحمه الله توسيعه حله في عام ١٣٤٥هـ وتألف مجلس جديد أكثر تمثيلاً لكل الفئات وتعديل نظام المجلس الأهلي فدمج بالمجلس الاستشاري فسمي (مجلس الشورى).

ولقد انطلقت التعليمات على اعتماد الشريعة الإسلامية دستوراً ومنهاجاً لكل الأعمال واستبعاد ما يتعارض مع القرآن والسنة، ولقد أكد الملك عبدالعزيز على أهمية الشورى وضرورة تفعيلها في جميع مناشط الحياة وذلك بقوله: (.... إنما أريد مشورتكم في جميع الأمور، تقول العرب إن الرجال ثلاثة: رجل، نصف رجل ولا رجل، فأما الرجل فهو الذي عنده رأي ويستشير الناس في أموره، ونصف رجل هو من ليس عنده رأي ويستشير الناس، وليس برجل من ليس عنده رأي ولا يستشير الناس.

ويذكر التاريخ أنه في ١٢ جمادى الأولى١٣٥١هـ اجتمع لفيف من المواطنين، في الطائف ومنهم عدد من أعضاء مجلس الشورى، وهم فؤاد حمزه، صالح شطا، عبدالله الشيبي، محمد شرف رضا، عبدالوهاب نائب الحرم، ابراهيم الفضل، محمد عبدالقادر مغيربي، رشيد الناصر، احمد باناجه، عبدالله الفضل، خالد أبو الوليد القرقني، محمد شرف عدنان، حامد رويحي، حسين باسلامه، محمد صالح نصيف، عبدالوهاب عطار، واتفقوا على أن يرفعوا إلى الملك عبدالعزيز (قراراً) وضعوه، جاء فيه:

لما كانت أوضاع البلاد الحكومية الراهنة لا تتلاءم مع طبيعة الوحدة التى هي وأهلوها عليها، وكان اسمها الحاضر وهو ((المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها)) لا يعبر عن الوحدة العنصرية والحكومية والشعبية الواجب إظهارها فيها، .... فإن المجتمعين، يرفعون إلى سدة صاحب الجلالة أمنيتهم الأكيدة، في أن يتكرم بإصدار الإدارة السنية، بالموافقة على تبديل اسم المملكة الحالي إلى اسم أبين في الإشادة بذكر من كان السبب في هذا الاتحاد، والأصل في جمع الكلمة وحصول الوحدة وهو شخص جلالة الملك المفدى، وذلك بتحويل اسم ((المملكة الحجازيه النجدية وملحقاتها)) إلى ((المملكة العربية السعودية)) الذي يدل على البلاد التي يقطنها العرب، ممن وفق الله جلالة الملك ((عبدالعزيز آل سعود)) إلى توحيد شملهم وضم شعثهم.

وفي ١٧ جمادى الأولى من نفس العام ١٣٥١هـ أصدر جلالة الملك المعظم الأمر الملكي الآتي تحت رقم: ٢٧١٦ بعد الاعتماد على الله، وبناء على ما رفع من برقيات من كافة رعايانا في مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، ونزولاً على رغبة الرأي العام في بلادنا، وحباً في توحيد أجزاء المملكة العربية أمرنا بما هو آتٍ:

المادة الأولى: تحول اسم ((المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها)) الى اسم ((المملكة العربية السعودية)) ويصبح لقبنا بعد الآن ((ملك المملكة العربية السعودية))، وذلك اعتباراً من يوم الخميس الأول من برج الميزان عام ١٣٠٩هـ /ش الموافق ٢١ جمادي الأولى عام ١٣٥١هـ الثالث والعشرين من شهر سبتمبر ١٩٣٢م.

وأقيمت الحفلات في جميع المدن والقرى وكان أجمل ما أقيم فى هذه المناسبة حفل في الرياض العاصمة، شرفه صاحب السمو الملكي الأمير سعود، وقال: أعلن باسم جلالة الملك المعظم أيده الله أن هذه المملكة أصبح اسمها: ((المملكة العربية السعودية)) بدلاً من ((المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها)) وإيذاناً بزوال جميع الفوارق التي كانت تسيطر على أجزاء هذه المملكة.

كما أقيم مثل هذا الاحتفال في مكة المكرمة، وخطب فيهم صاحب السمو الملكي الأمير فيصل النائب العام لجلالة الملك وقال: إني أبلغكم شكر جلالة الملك المعظم نزولاً عند رغبة الأمة وأصدر أمره العالي بالموافقة على ما رأيتموه من جعل اسم المملكة ((المملكة العربية السعودية)) بدلاً من ((مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها)). واعتبر هذا اليوم التاريخي المجيد موعداً للإحتفال باليوم الوطني للمملكة في كل عام.

من قرارات مجلس الشورى القديم
المجلس يوافق على نظام مكافحة الملاريا ويفرض رسوماً على حركة السفن

استيفاء رسوم معاملات الذهب ذهباً

اطلع مجلس الشورى على المعاملة المرفقة الواردة من مقام النيابة برقم ٣٣٦٤ في ١٣٥٢/٥/١٧هـ والمتضمنة اقتراح محاسب مالية مكة استيفاء رسوم الخدامة على المعاملات التي تتم على الذهب ذهباً بنسبة الذهب في الكسور التي تنقص عن قيمة الجنيه الكامل وموافقة كل من مديرية مالية مكة ورئاسة المحاسبات العمومية على ذلك.

وبعد البحث والمناقشة في ما تقدم ومراجعة قيودات المجلس ظهر أن المجلس سبق أن اتخذ قراراً في هذا الموضوع برقم ١٦٢ في ١٣٥١/١٠/٢١هـ نص على ما يلي:

١- المعاملات المبنية على الذهب يستوفى رسمها ذهباً.

٢- المعاملات المبنية على الفضة يستوفى رسمها فضة.

٣- الكسور في المعاملات المبنية على الذهب تستوفى ذهباً أو بنسبته، وفي المعاملات المبنية على الفضة تستوفى فضة.

وقد حاز هذا القرار على التصديق العالي برقم ١٩٨٧ في ١٣٥٢/٢/٣هـ وعليه الذي يراه المجلس وجوب التمشي عليه لأنه كامل للمصلحة. وعليه جرى التوقيع.

رسوم على اقامة دعوى سبق شطبها قضائياً

اطلع المجلس على أوراق المعاملة المرفقة والمحالة إلى المجلس من لدن المقام السامي تحت رقم ٣١١٩ في ١٣٥٢/٥/٩هـ، وإمعان النظر في محتويات تقرير رئاسة القضاء المتضمن استحسان وضع حد لمن يقصد المشاغبة في المحاكم وعدم موافقته على الطريقة التي اختارها مجلس الشورى في هذا الخصوص بقراره رقم ٥٩ في ١٣٥٢/٢/٢٧هـ ولدى مداولة

الرأي في ذلك ومقابلة نظرية رئيس القضاة من إبدال تلك الطريقة بطريقة أخرى مبدأها المحكمة ومنها هذا التقرير ظهر أن الطريقة التي سار عليها المجلس فيمن يطلب إقامة دعوى سبق أن أقامها وشطبت بسبب من الأسباب الموضحة في قرار المجلس المنوه عنه إنما كان على مبدأ تكليف بدفع مقدار معين حسب ما هو مقرر باسم رسم الخدامة والتسجيل في اكتساب الحكم القطعي، حيث لا يعد المبلغ المدفوع رسماً جديداً وفي ذلك ما فيه من ضمان الغاية وتأمين المصلحة وعليه، ونظراً إلى أن ما جاء في تقرير رئيس القضاة لا يستلزم رد قرار المجلس وإنما هو اقتراح رأت رئاسة القضاة ترجيحه على الطريقة المقترحة في قرار المجلس، فإن إقرار ما يضمن المصلحة ويزيل الضرر المشكو عنه عائد للنظر العالي. وعليه جرى التوقيع.

رفض شروط الصحة للتعيين في بعض الوظائف

اطلع مجلس الشورى على أوراق المعاملة المرفقة الواردة برقم ٢٦٤٦ في ١٣٥٢/٤/١٥هـ المشتملة على ما يأتي:

١- المواد التي وضعتها إدارة الصحة العامة كنظام للموظفين الذين لهم رغبة للعمل في وظائف: مأمور الإحصاء، المسجل، مأمور المستودع، رئيس المرضين، والمضمد، وطلب إدارة الصحة أن يكون استخدام هؤلاء بطريقة التعهد بالكفالة وأن يكون لمدة ثلاث سنوات وأن يرجح لقبول هذه الوظائف من قد مارسها من ذي قبل ومن يحسن إحدى اللغات الأجنبية وبيده شهادة تدل على ذلك.

٢- قرار مجلس الشورى الصادر في الموضوع برقم ٤٦ في ١٣٥٢/٢/١٣هـ المتضمن عدم الموافقة على المواد المذكورة للأسباب التالية: (١) عدم استلزام معرفة أحد من هؤلاء الموظفين للغة أجنبية لأن سير عموم الأعمال داخل إدارة الصحة العامة إنما هو باللغة العربية والواجب على عموم الموظفين إجادتها لأنها هي اللغة الرسمية للدولة. (٢) إن الوظائف الوارد ذكرها في المواد موضوع البحث لا علاقة لها أصلاً بالشؤون المالية التي يترتب أمر التوظيف فيها على أخذ كفالة مخصوصة. (٣) إن استخدام الموظفين بطريق التعهد لمدة محدودة إنما هو خاص للموظفين الأجانب الذين يجلبون من الخارج للمصلحة. (٤) أن في قبول ما جاء بالمواد المذكورة من الشروط المحررة بها تكليف للحكومة في جلب هؤلاء الموظفين من الخارج ويترتب على هذا تكبد الحكومة المصاريف اللازمة من غير موجب.

٣- موافقة مقام النيابة الفخيم على هذا القرار (الصادر من المجلس) وإبلاغ إدارة الصحة لاتباعه.

٤- ملاحظات الصحة التي أبدتها على هذا القرار بعد تبلغها الموافقة عليه والمتلخصة في هذه النقاط (١) أن إدارة الصحة العامة لم تجعل معرفة اللغة الأجنبية شرطاً أساسياً في قبول المستخدمين الذين لهم رغبة للعمل على حد تعبيرهم، ولكنها ترجح من يحسن ذلك ترجحاً. (٢) إن الغرض من أخذ الكفالات على المتقدم لإحدى هذه الوظائف هو الحرص على بقائه في الوظيفة التي تمرن عليها. (٣) إن إدارة الصحة لم تكلف الحكومة بموجب ذلك جلب أحد من الخارج ولا تكلفها مصاريف من غير موجب.

وبعد البحث والمناقشة فيما توضح بأعلاه قرر المجلس بالإجماع ما يأتي:

١- أن ما جاء في البند الأول من الملاحظات من أن إدارة الصحة لم تجعل معرفة اللغة الأجنبية شرطاً أساسياً ما يفيد نفيه بمجرد الاطلاع على البند الثاني من المواد المقدمة من قبلها يفصح عن مقصود الإدارة المذكورة في طلب إحسان اللغة الأجنبية من المراد استخدامه في تلك الوظائف باعتبار ذلك شرطاً أساسياً يتعسر على من يفقده من الأشخاص الاستخدام فيها مطلقاً ونظراً إلى أن الحاجة لم تكن بتلك الدرجة ماسة إلى ضرورة توفر هذه الشروط كما سبق توضيحه في قرار المجلس السابق، لا يرى المجلس الآن في هذه الأسباب ما يدعو إلى العدول عما سبق تقريره.

٢- إن ما ورد في البند الثاني والثالث من ملاحظات الصحة من أخذ الكفالة على المأمور المنسوب لإحدى هذه الوظائف هو الخشية من ترك المأمول وظيفته..إلخ، قد ضمنه نظام المأمورين العام.

٣- وعلى هذا ونظراً إلى أن المجلس لا يرى في الأسباب التي أدلت بها الصحة ما يستوجب العدول عن قراره السابق المشار إليه، فإن المجلس يؤيد قراره ذلك المقترن بالتصديق العالي. وعلى ذلك جرى التعليق.

المجلس يوافق على نظام مكافحة الملاريا

اطلع مجلس الشورى على نظام مكافحة الملاريا المقدم من

مديرية الصحة العامة ضمن الأنظمة التسع الواردة من مقام النيابة العامة برقم ٢٨٧٠ في ١٣٥١/٣/٢٧هـ، وبناء على ما أدلى به مدير الصحة العام من الإيضاحات الوجيهة والأسباب الكافية لحصول القناعة في تعجيل صدور النظام الخاص بمكافحة الملاريا وإن المجلس درس هذا النظام وبعد مداولة الرأي في مواده مادة مادة ومقابلة ما ورد في كل ذلك من أصول وأحكام مع ما هي عليه حالة بلادنا اليوم وما يقتضي المصلحة إقراره أو تعديله أو حذفه منها، ارتأ المجلس الموافقة على ما هو موضح في الحقل الأيسر من مشروع النظام المرفق مع إلفات النظر العالي إلى ضرورة التمشي مع سنّة الارتقاء والتدريج بتطبيق محتويات هذا النظام لما يستلزمه حال البلاد. وعلى ذلك جرى التوقيع.

تعيين أمين لمكتبة مسجد ابن عباس

اطلع مجلس الشورى على اقتراح سعادة النائب الثاني الشريف شرف رضا المقدم بتاريخ ١٣٥٢/٥/٧هـ والمتضمن أنه لدى زيارته المكتبة الكائنة بالقرب من مسجد ابن عباس وجد الكتب التي بها مبعثرة ومكدسة بالرفوف من غير ترتيب، وقد سأل إمام المسجد الشيخ يحيى عن أسباب ذلك فأفاد بأنه لا يوجد أمين رسمي للمكتبة في الوقت الحاضر، وأن الكتب الموجودة بها عرضة للضياع والتلف في كل حين، ولذلك ولكون الكثير منها من غير تجليد وأنه هو القائم بشؤونها وحرصاً على بقاء هذه الكتب وتأميناً للفائدة منها يقترح سعادة النائب الثاني ما يأتي:

أولاً: أن يُجعل إمام المسجد المذكور مأموراً رسمياً للمكتبة علاوة على وظيفته كإمام.

ثانياً: أن يجعل لها دفتران يكتب فيهما أسماء الكتب بالترتيب اللازم ويسلم أحدهما إلى إدارة الأوقاف والآخر يبقى لدى أمين المكتبة.

ثالثاً: أن يعمل للكتب دواليب خاصة لحفظها بها بدلاً من الرفوف.

رابعاً: أن يعتني بتجليدها تجليداً جيداً يصونها من التلف.

وبعد البحث والمناقشة في الاقتراح المذكور قرر المجلس بإجماع آراءه الموافقة على ما يأتي:

١- أن تجلد هذه الكتب وترتيب ترتيباً حسناً.

٢- أن يجعل لها دفتران يكتب في كل منهما أسماء كافة الكتب بالترتيب اللازم، ويسلم أحدهما إلى إدارة الأوقاف والآخر يبقى لدى أمين المكتبة.

٣- أن إمام المسجد القائم في الوقت الحاضر بعمل المكتبة يسترحم المجلس أن يعين من قبل الحكومة للقيام بها ليكون موظفاً رسمياً مسؤولاً عنها.

٤- يجري صرف ما يلزم لذلك من واردات أوقاف عبدالله بن العباس رضي الله عنهما.

وعلى ذلك جرى التوقيع.

رسوم على حركة السفن في (الوجه)

اطلع مجلس الشورى على أوراق هذه المعاملة المحالة إليه من لدن المقام السامي تحت رقم ٣٣٣٠ في ١٣٥٢/٥/١٧هـ المتعلقة باسترحام تجار الوجه إلغاء الرسوم التي تستوفيها مأمورية الحجر الصحي هناك على السفن الشراعية التي تسافر من الوجه سواء كانت كبيرة أو صغيرة.

وبعد البحث والمناقشة في عموم محتويات المعاملة ومداولة الرأي فيها أرتا المجلس بإجماع آراءه الموافقة على قرار مجلس إدارة الوجه الصادر في الموضوع رقم ١ في ١٣٥٢/١/٥هـ والمشتمل على الست المواد الآتية: (١) يستوفي مأمور الحجر الصحي قرشاً ونصف قرشاً على الطن لكل قطيرة لا تزيد حمولتها على الطن الواحد إلى عشرة أطنان عند سفرها للاحتطاب أو إقامة البحارة عند أهاليهم بالمراسي والجزر المذكورة في حالة دخولها وخروجها وقرشاً لمأمور المرفأ على الطن عند الخروج حسب العادة المتبعة من القديم. (٢) إذا كانت القطائر المنوه عنها بالمادة الأولى شاحنة بضاعة أو ركاباً إلى الموانئ العربية السعودية يستوفي عليها مأمور الحجر الصحي خمسة وعشرين قرشاً عند خروجها وقرش واحد على الطن عند دخولها، ونصف قرش لمأمور المرفأ عند خروجها، وذلك خلاف رسم الشمندورة وقدره خمسة عشرة قرشاً. (٣) أما ما زاد منها عن العشر أطنان فيؤخذ عليها الرسم الحالي وقدره خمسة وأربعون قرشاً لمأمور الحجر الصحي عند خروجها، وقرش على الطن عند دخولها، ونصف قرش لمأمور المرفأ على الطن عند خروجها. (٤) القطائر التي تتوجه للموانئ الأجنبية سواء كانت شاحنة أو خالية يؤخذ عليها الرسم المقرر بالمادة الثالثة بالحجر الصحي والمرفأ. (٥) القطائر التي تذهب إلى الصيد سواء كانت صغيرة أو كبيرة يطبق عليها نظام صيد الأسماك. (٦) على مأموري الحجر الصحي والمرفأ أن يستوفيا قيمة الطوابع على كافة الأوراق حسب النظام. وعليه جرى التوقيع.

من رجال الشورى

عبيد مدني

(١٣٢٤هـ - ١٣٩٦هـ)

ولد عبيد بن عبدالله مدني، بالمدينة المنورة في شهر ربيع الأول من عام ١٣٢٤هـ، وتلقى تعليمه الابتدائي في المدرسة الفيصلية الهاشمية بالمدينة المنورة، وحصل على شهادتها.

التحق عبيد مدني بالمدرسة الراقية بالمدينة المنورة التي لم تستمر سوى بضعة شهور، وانتقل بعدها لأخذ العلم من حلق المسجد النبوي الشريف حيث درس في حلقة الشيخ محمد الطيب الأنصاري عام ١٣٣٧هـ.

وعين عضواً بالمجلس الإداري بالمدينة المنورة بدلاً من سعود دشيشه، ثم مديراً لأوقاف المدينة، وعضواً في مجلس الشورى اعتباراً من ١٣٥٥/١١/٥هـ حتى إحالته إلى التقاعد في ١٣٧٣/٨/٢٦هـ.

شارك عبيد مدني في العديد من اللجان رئيساً وعضواً، فكان عضواً في المؤتمر الوطني الأول للأدباء، ورئيس جمعية الدفاع عن فلسطين، وعضواً في مجلس الأوقاف الأعلى، وعضواً في جمعية المطالبة بأوقاف الحرمين، وعضو الوفد الذي مثل مكة المكرمة عند لقاء الملك عبدالعزيز – رحمه الله- بالطائف عام ١٣٦٠هـ، وعضو الوفد السعودي المشارك في احتفالات استقلال سوريا برئاسة الأمير فيصل بن عبدالعزيز عام ١٣٦٥هـ.

يعد عبيد مدني رائداً من رواد الأدب الحديث في المدينة المنورة، وعرف بإجادته الشعر الذي يمتاز بالجزالة والحلاوة والغزارة، رصين العبارة، منسجم التفكير وله العديد من المؤلفات التاريخية، ومنها: المدنيات الكبرى (شعر). المدنيات الصغرى (شعر). تاريخ المدينة المنورة في ستة مجلدات. تاريخ مساجد المدينة. تواريخ المدينة المنورة ومؤرخيها. تاريخ المسجد النبوي.

توفي يرحمه الله في القاهرة يوم الخميس الموافق ١٣٩٦/١١/١١هـ، ونقل جثمانه إلى المدينة المنورة حيث دفن في بقيع الغرقد.

وقفة تأمل

• د. عبدالله بن إبراهيم العسكر

نحن الآن في السنة الثالثة من الدورة الخامسة وكلنا شوق وفرحة للقاء خادم الحرمين الشريفين. ولقاؤنا المرتقب به - حفظه الله- يعقب فرحة عارمة في الوطن، وفرحة ممتدة منذ سماع المواطنين الخبر السار بشفاء خادم الحرمين الشريفين متعه الله بالصحة والعافية. وفرحة أخرى بوضع خادم الحرمين حجر أكبر توسعة للحرم المكي في سجل التاريخ. وحري بنا في مجلس الشورى أن نتمعن في سجل إنجازات المجلس في عامه المنصرم. لقد قرأت وسمعت ما يثلج الصدر ويسر الخاطر من اقتراب المجلس إلى نبض الشارع السعودي، واهتمام المجلس بشؤون المواطن. صحيح أن المجلس يتطلع إلى اقتراب أكثر وأعمق، لكن العمل المناط بالمجلس كان أكبر من الجهد، والأمل أوسع من الجد. وصدق الشاعر العربي: إذا كانت النفوس كباراً تعبت في مرادها الأجسام.

وقد رأيت خادم الحرمين الشريفين هو الذي يحث المجلس على تمتين العلاقة بين المجلس والمواطنين كافة. وهو الذي يقول في خطابه السنوي في المجلس: إن على أعضاء المجلس استشعار نبض الشارع، وهو رعاه الله الذي يقود عبر برامجه المتعددة عربة الانفتاح داخلياً وخارجياً.

لقد استشعر مجلس الشورى أهمية توجيه خادم الحرمين، ووجد أن يبدأ بعلاقة المجلس بالإعلام السعودي. ذلك أن الإعلام هو الوسيلة الأكثر أثراً في مسألة العلاقة بين المجلس والمواطنين. لهذا كله فقد اعتمد مجلس الشورى إقامة ندوة عنوانها: الإعلام البرلماني يحضرها إعلاميون من مختلف قطاعات الإعلام، وقد عُقدت الندوة في إحدى قاعات المجلس.

وكنت أحد المتحدثين الرئيسيين في تلك الندوة، وتشرفت بتكليف من معالي رئيس مجلس الشورى، بإعداد المقترح وتحديد آليات المقترح. لهذا كله فإنني أصدر عن معرفة. وأقول إن توجه خادم الحرمين الشريفين لقي قبولاً وتنفيذاً من قبل المجلس. ومن المتوقع أن تكون النتائج أكثر من جيدة على الصعيدين الشعبي والشوري .

رأيت أن أعضاء المجلس، وكذلك رأيت فئات شعبية تقول بلسان الحال ولسان المقال إن توجيهات خادم الحرمين ورؤاه التي تخص مجلس الشورى ومسؤولياته هي الداعم الحقيقي لما يشهده المجلس من تحديثات وانفتاح على القاعدة الشعبية الواسعة. لهذا كله شرع المجلس في العام المنصرم في تحديث قواعد العمل وتبني قواعد جديدة نشأت من مرور عشرين سنة على قواعد العمل المعمول بها، ونشأت مع مستجدات عصرية.

ما قام ويقوم به المجلس ليس بدعاً في هذه المسألة، فأغلب المجالس النيابية تراجع أنظمتها بناء على أمرين: الأول ما يردها من ملحوظات وتوجيهات القيادة السياسية والدستورية، والأمر الآخر ما تواجهه بعض قواعد عمل المجالس من ملحوظات عند تطبيقها. وقد أجمع أغلب المشرعين البرلمانيين في العالم على أهمية كل الأمرين، وعدوها من السوابق البرلمانية Les precedents (أعراف وتقاليد) التي يجب أن تدخل في نظام البرلمان، ومجلس الشورى السعودي يولي هذه المسألة اهتماماً تستحقه، لهذا كله فقد شكل معالي رئيس المجلس لجنة برئاسة نائبه، وهي لجنة اختصت برصد كل ملحوظات الأعضاء ومقترحاتهم وقد تجمع لهذه اللجنة مئات المقترحات والملحوظات فأحالت اللجنة ما اجتمع لديها إلى الإدارة القانونية بالمجلس لدراسة المقترحات والملحوظات. ثم عرض ما توصلت إليه الإدارة القانونية في جلسة خاصة على أعضاء المجلس لمزيد من المناقشة والتصويت على القواعد الجديدة .

أنا هنا أدوّن بكل فخر واعتزاز هذه المسيرة التحديثية التي يقودها معالي رئيس المجلس بناءً على توجيهات ولي الأمر. وعلينا أن نستشعر المسؤولية الكبيرة التي نعاصرها في مجلس الشورى، لأن ما نقره ونصوت عليه بخصوص مراجعة قواعد عمل المجلس، إنما يُعد من وجهة نظر القانونيين البرلمانيين إعادة حقيقية لصياغة نظام مجلس الشورى. لهذا كله فمن المسؤولية والواجب أن نشكر ولي الأمر على اهتمامه بمجلس الشورى، وكذلك نشكر معالي الرئيس الذي أخذ على عاتقه هذه المسألة على خير وأجود ما يكون الأخذ والجد والحرص.

وكلنا في مجلس الشورى نتطلع لقابل الأيام عندما تصبح التحديثات جزءاً من قواعد المجلس الرسمية. عندئذ سنرى بكل وضوح أن تطلعات القيادة الحكيمة كانت تطلعات مهمة تصب في صالح العمل البرلماني الشوري في المملكة العربية السعودية.

بنك واحد في المقدمة

أكثر من ١٩٦ شركة على مستوى المملكة

السعودة أولوية وطنية

للمرة الرابعة ... البنك الأهلي يفوز بجائزة الأمير نايف بن عبدالعزيز للسعودة في موسمها السابع

تقديراً لدورنا الريادي والتزامنا الدائم بتنمية واستقطاب وتأهيل وتدريب وتوطين الكفاءات السعودية فقد حقق البنك أعلى نسبة سعودة على مستوى قطاع المال والبنوك بحصوله على جائزة الأمير نايف بن عبدالعزيز الذهبية للسعودة في موسمها السابع وللمرة الرابعة. ويعتبر البنك الأهلي من أوائل المؤسسات الوطنية التي فتحت أبوابها لتوظيف السعوديين حيث تجاوزت النسبة ٨٨٪ من إجمالي عدد الموظفين.

NCB الأهلي
كلنا واحد

www.alahli.com

وطن واحد. عائلة واحدة. بنك واحد.

الدولية
للسفر والسياحة

وكالة السياحة الدولية السعودية
Saudi International Travel Agency
IATA

أروع الخدمات والبرامج السياحية
بأرقى مستويات الخدمة والأداء
الرقم الموحد لجميع فروع المملكة
٤٦٠٩٣٩٣

www.aldawleyah.travel